

تحليل العلاقات الدولية

مؤلف : كارل دويتش
مترجم : شعبان محمد محمود شعبان

ترجمة د. محمد عبد الحليم

مترجم د. محمد عبد الحليم

دار النشر : دار الفكر



تحليل العلاقات الدولية

تأليف: كارل دويتش
ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان

مراجعة وتقديم
د. عز الدين فودة

استاذ كرسي اللغات الدولية
بجامعة القاهرة



مكتبة جامعة القاهرة للطباعة والنشر

١٩٨٢

KARL W. DEUTSCH

The Analysis of International Relations

Foundations of Modern

Political Science Series

1968

تقديم

بقلم د. عز الدين فوده

يمثل هذا الكتاب صورة مشرقة لما يجب أن تكون عليه الدراسات في ميدان العلوم السياسية عامة ، والعلاقات الدولية بصفة خاصة . فهو ليس بواحد من تلك الكتب التي عهدناها في حياتنا الثقافية والتي تتناول في سهولة ويسر عرضاً مبسطاً أو مسطحاً لمبادئ النشاط الانساني في العلاقات بين الأمم ، والتي عادة ما يوجزها الكتاب العرب فيما يسمى بأركان العلاقات الدولية ، أو ما يطلقون عليه عناصر وعوامل قوة الدولة بوصفها اللاعب الرئيسي في المباراة السياسية . فهذا الكتاب للعلامة كارل دويتش ، استاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية ، يوفى بنظرية علمية تحليلية ، تنطوي على نظرية شاملة جامعة بين أسلوب التحليل السياسي للعلاقات الداخلية في نشاط الأفراد والجماعات السياسية التي تضمها الدولة ، وبين التحليل السياسي للعلاقات بين الدول وغيرها من أشخاص القانون الدولي كالمنظمات الدولية والمؤسسات عبر القومية ، - لا فرق بين هذا وذاك في استخدام اساليب البحث التجريبي للروابط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ايا كان شأنها -

ولهذا ، فهو عندى كتاب في السياسة بمعناها العام ، وان شئت فقل كتاب في التحليل السياسي عامة ، يقوم على أساس نظرية منهجية في وسائل هذا التحليل الذي يطرح - عند كارل دويتش - نوعاً من التصور الذهني والتجريد النظري لمفهوم السياسة بصفة عامة ، يستطیع من طريقه أن يلمس الواقع السياسي في جانبيه : جانب السياسة الداخلية ، وجانب السياسة الخارجية والدولية ، على حد سواء .

وقد صرف العلامة كارل دويتش في افتراضه لهذا التصور ، ووسائل التعميل التي تمكس حقيقته ، بصاحب نظرية الاتصال . فهو يسعى من خلال هذه النظرية الى إيضاح وسائل الاتصال التي تقوم طريقا لاتخاذ القرار الذي من طريقه تستطيع الدول والحكومات أن تؤمن استراتيجياتها وخططها ومصالحها في علاقاتها الخارجية . فمن ناحية ، تقوم عملية الاتصال على توافر شبكة معقدة من الأعلام والمواصلات والتجارة والعلاقات الاقتصادية . الخ ، هي التي تتجمع عن طريقها حصيلة المعلومات التي توجه الى السعوليين وتوضع تحت برهم ، أو تمكن في مخابراتهم لدى اتخاذ القرار .

ومن ناحية أخرى ، يؤدي تفاعل ونمو هذه العناصر على الصعيد الدولي الى بروز ظاهرتين في مجال العلاقات الدولية : ظاهرة التكامل والاندماج ، وظاهرة الصراع . وينحصر نجاح أي من الظاهرتين أو نياها على نجاح أو إخفاق عملية الاتصال بأوسع معانيه ، ابتداء من أوجه الروتين الدبلوماسي العادي ، وانتهاء بقيام أوامر الوحدة السياسية .

وقد قامت فكرة التكامل بين جماعات المصلحة التي تجمعها خواص تساوية مشتركة ، أو بين الوحدات السياسية ذات الاعتماد المتبادل ، كما قامت فكرة الصراع بين الجماعات التي تربط أعضاها (سواء في ذلك الأفراد أو الجماعات أو الدول) علاقة يسودها تعارض المصالح ، أو العداء على اختلاف درجاته ، عند كارل دويتش على أساس فكر مدرستين : الميتافيزيقية الألمانية ، والماركسيه ، ولكن دويتش مالم يثبت أن رفض فكر المدرستين ، لانهما لا تعكسان الواقع في قيام ظاهرتي الاندماج والصراع - التي يرى فيهما نتيجة مباشرة لنجاح أو إخفاق عملية الاتصال ، ودورها في اتخاذ القرار ، - وهي عملية جد معقدة ودقيقة ، يميل فيها دويتش الى تجديد القنرة الذاتية على تنظيم الأجهزة العاملة في هذا المضمار بصورة طبيعية . فالقدرة الذاتية على التنظيم لها تأثيرها الفعال على نشاط الوجه الإيجابي لعملية الاتصال ، بما ينطوي عليه ذلك من قليل للتوترات المحتملة داخليا ودوليا ، واستبعاد عناصر القلق وتعارض المصالح وانعدام التوازن . وبعبارة أصبح أن القدرة الذاتية على التنظيم ، بما ينطوي عليه من تأثير على عملية الاتصال ، هي صاحبة التأثير على التصرفات ، وصاحبة القدرة على تغيير الاحتمالات ، التي تتوقف عليها طبيعة العلاقات الدولية ، من حيث كونها علاقات تعاونية أم صراعية .

ولتضرب لذلك مثلا بوزارة الدفاع الأمريكية التي قد ترغب في انشاء قواعد عسكرية ، برية أو جوية أو بحرية ، في الخارج ضمانا لأمن حلف

الأمم المتحدة ، كاحدى خطط الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياتها الشاملة .
 هذا ، بينما تهتم وزارة الخارجية الأمريكية بالمخاطر السياسية التى قد يطرأ
 عليها انشاء هذه التواعد ، وخاصة ما قد تنطوى عليه من ازدياد الشعور المادى
 للأمريكيين لدى أهالى تلك البلاد . كما قد تهتم وزارة الخزانة بجانب آخر
 للمسألة ، يتحصل فى تكاليف الانشاءات والصيانة للحاميات الأمريكية فى
 البلاد المتقدمة ذات العملات القوية ، وما تراها من وجوب استبدالها بقواعد أخرى
 فى البلاد النامية ذات الأنظمة القسرية . وهكذا يصبح الأمر ولا معنى فيه من
 وجوب تنظيم التوازن بين مختلف هذه المطالب التى تنشدها الأجهزة القائمة على
 تحديد القدرة الذاتية للتنظيم ، دون أن يتحول الهدف الأساسى للتنظيم الذاتى
 من دفاع الولايات المتحدة الأمريكية عن الديمقراطية الليبرالية الى الوقوف فى
 صف الدكتاتوريات الفاسدة ، والحكم الرسمى المستبد فى البلاد المختلفة عديدة
 الاستقرار ، وهكذا دواليك .

من ثم ، نرى دويتش يحدد نموذجا للنظام القومى فى اتخاذ القرار فى
 السياسة الخارجية ، يميل فيه الى اظهار مجموعة من العوامل الداخلية المؤثرة
 على اتخاذ هذا القرار ، على خمس مستويات :

١ - الصفوة الاجتماعية الاقتصادية ، وتشكل من ٢٪ الى ٣٪ من مجموع
 السكان ، وتملك أهم القوى الاقتصادية التى تسيطر على المجتمع الأمريكى .

٢ - الصفوة السياسية والحكومية التى تتكون من أعضاء الكونجرس
 والجهاز التنفيذى وأصحاب المناصب الكبرى ورجال الأحزاب . ويعتبر هؤلاء
 فى مجموعهم بمثابة طبقة ذات نفوذ سياسى .

٣ - وسائل الاتصال الجماهيرية ، وخاصة الصحف الكبرى والراديو
 والتليفزيون .

٤ - عليا القوم ، أو الأعيان ، ويمثلون من ٥٪ الى ١٠٪ من السكان ،
 ممن يتابعون العملية السياسية عن قرب ، ويقومون بمهمتهم كحلقة اتصال
 اجتماعية وسياسية بمن هم دونهم .

٥ - مجموع المواطنين المشاركين فى عملية الانتخاب .

فكل مستوى من هذه المستويات يوجه وسائله ، ويبارس عمله - أن لم
 نقل نفوذه - على المستويات الأخرى ، فى عملية دفع تنازل من المستوى الأعلى
 الى المستوى الأدنى ، ومع ذلك فقد تنشأ أحيانا اتصالات مباشرة بين المستويات

الأدنى ، لا يتغلبها الدفع التنازلى من جانب الصفوة الاجتماعية الاقتصادية
أو الصفوة السياسية .

وأحيانا ما يكون الدفع التصاعدي ملحوظا من جانب المستويات الأدنى
نحو المستويات الأعلى ، كما هو الحال فى الأمور التى تشهد انبعاث الرأى العام .
وعلى كل يبنى كل مستوى مستقلا فى تقبل أو رفض أو تفسير الرسائل الموجهة
إليه ، بحيث يتميز ذلك فى تشكيل النتائج الذاتية فى المعبرة على التنظيم .
فالذافع الأصلي الذى عادة ما يتم توجيه رسائله من جانب المستوى الأعلى يتم
تصحيحه باستمرار تبعاً للصدى الذى يثيره لدى المستويات الأخرى . فإذا كانت
ردود الفعل سلبية أصبحت النتيجة قليلا فى قوة هذا الدفع . أما إذا كان
رد الفعل إيجابيا فإن الخط السياسى المرسوم قد يأخذ طريقه نحو الاندفاع إلى
ما هو أقوى وأبعد مدى . بل قد يتخذ صورة العمل القومى المشعور بالمعاطفة ،
حتى ليقلت الزمام أحيانا من أيدي الحاكمين ، ويمثل الأمر صورة هى أبعد
ما تكون عن الافتراض والتصور المسبق للمستقلين . ومثال ذلك الصورة التى
دفعها الصراع فى القضية الشرق الأوسط (ولدى اغلاق مضيئ تيران ، والمطالبة
بسحب قوات الأمم المتحدة من جانب الحكومة المصرية) فى مايو - يونية سنة
١٩٦٧ . إلى عكس ما كان مرغوبا فيه فى بداية الأمر .

وعلى ضوء هذا التفكير فى إطار العلاقات الدولية ، أرسى دويتش دعائم
نظريته فى التنظيم الدولى ، وهى النظرية التى تقوم على دراسة الظروف
والشروط الضرورية للنشأة وتطور التكامل عبر الدول ، كما تعالج كيفية
تشكيل مجتمع سياسى واسع النطاق يضم فى إطاره عدداً من الدول القومية
ذات السيادة .

فعند دويتش أن إجراءات هذا التكامل على الصعيده الدولى ، يتم تحليلها
واختيار نماذجها على ضوء شبكات الاتصال التى توجه الرسائل وتبادل
المعلومات وتخزين الخبرات ، وتصبح مصدرا لاتخاذ القرار فى صدد نماذج
التكامل التى اختيرت عبر التاريخ ، كما حدث فى صدد تكوين المملكة المتحدة
وامبراطورية النمسا والمجر ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والجماعة الاقتصادية
الإوروبية ، والجمهورية العربية المتحدة .

لذا ما قورنت هذه الوحدات الانعاجية بغيرها من أشكال التنظيمات
السياسية التى تستهدف الإبقاء على السيادة لكل دولة فى نطاق غير وثيق
العرى ، أصبح لدينا نوعان من هذه المجتمعات السياسية التى ترسم إطار
التنظيم الدولى المعاصر : المجتمعات الانعاجية التى تتراوح فى إطارها العناصر
المؤسسة للدولة الواحدة ، والمجتمعات المتعددة العناصر التى تترك السلطة

السياسية الأجرة للوحدات المؤسسة ، ولكل من هذين النوعين سماته الخاصة ،
واسلوبه المميز في معالجة نظام التكامل على الصعيد الدولي .

وهكذا ألفرد دويتش جزءاً هاماً من تفكيره لمفهوم الصراع ، وجعله محورياً
لنظريته في العلاقات الدولية وفي التنظيم الدولي ، بادئاً بنقد الأفكار التقليدية
في عناصر القوة السياسية ، والمتمثلة في أركان العلاقات الدولية كما عرفها
كتاب السياسة التقليديون من شروح تقوم على أساس العناصر الجغرافية والبيئية
والاقتصادية ، أو تفسيرات الحكم التنظيمات الدولية وقواعد عمل أجهزتها
الرئيسية .

وقد استفاد آخرون من المنظرين من أفكار دويتش في نظرية الاتصال
لإرساء قواعد نظرياتهم ، كما هو الحال عند كابلان وهاس في النظرية الوظيفية .
بل يعتبر كابلان أحد علماء السياسة المشاهير الذين شاركوا دويتش الاهتمام
ببناء عملية الاتصال كأساس لتحديد اتجاه نحو فهم العلاقات الدولية ، ذلك
أن مفهوم نظرية كابلان في النظام الدولي مثلاً يقوم على أساس وجود اتصال بين
جوهر نظم الواقعية والافتراضية في إطار العلاقات الدولية ، أو داخل النظم
الدولية المشكلة للوحدات والتنظيمات الدولية .

قبيلون نظرية دويتش في الاتصال لم يكن يقدر لكابلان وهاس من بعده
بناء فروضها في النظرية الوظيفية ، حيث يقومان بتحليل أفكارهما على أساس
فكرة الاتصال النابعة من نظرية دويتش .

وأخيراً ، وعلى ضوء ما تقدم ، تبدو أهمية هذا الكتاب في تقديم نظرية
واضحة المعالم لتحديد إطار العلاقات الدولية ، وأساليب معيها ، في العصر
الحديث . وهو الكتاب الذي يدرس لطلاب العلوم السياسية في مشاهير
الجامعات الأمريكية ، ويعتمد عليه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث كمرجع
رئيس في الندوات التي يقدّمها للدبلوماسيين من شتى أنحاء العالم ، علاوة على
أنه قد ترجم إلى عدد من اللغات المحلية باعتباره مرجعاً قيماً في العلاقات الدولية .
ولهذا بدت الحاجة ماسة إلى نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية . الأمر الذي
اضطلع به مشكوراً الأستاذ شعبان محمد محمود شعبان ، السكرتير الأول
بوزارة الخارجية المصرية .

والواقع أن أسلوب كارل دويتش - الألماني الأصل - وما يتميز به من دقة
أحياناً ، وأطناب في التمثيل أحياناً أخرى ، فضلاً عن الإغراق في تحديد المعاني
والمصطلحات ، ضمن عبارة طويلة لا تحتمل عديداً من الأفكار والآراء ، التي
تتناقض أحياناً أو تتعاون في حالات أخرى ، قد جعل مهمة الترجمة والتعريب

عن الأصل الانجليزي مهمة شاقة غير ميسورة في كثير من الأحيان . لهذا أرى
لزما على أن أتوجه بالشكر والامتنان الى الأستاذ المترجم على صبره وطول أناته
في الحرص على نقل أفكار المؤلف وسياق عباراته وكلماته الى عبارة مستوية
من اللغة العربية .

دكتور عز الدين فوته

أستاذ كرسى المنطق العربي

جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقدمة المؤلف

لقد هذه المقدمة للدراسة العلاقات الدولية في العصر الحاضر بمثابة التقديم لفن وعلم بقاء الجنس البشري . فلو حدث أن تم القضاء على الحضارة والمدنية خلال الثلاثين عاما القادمة ، فلن يكون السبب هو المجاعة أو الوباء ، ولكن سيمود ذلك الى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . فنحن نستطيع أن نعالج الجوع والأوبئة ، ولكننا لا نستطيع حتى الآن أن نعالج قوة أسلحتنا وسلوكنا كدول قومية .

ونظرا لتملك هذه الدول لوسائل لم يسبق لها مثيل في مجال العمل القومي على هيئة أيديولوجيات وأسلحة ، فقد أصبحت كبريات المصراع الدول تتعاطم خطورتها بأطراد ، حاملة طاقة تصعيد هذا الصراع الدول الى حد التخريب المتبادل والفناء التام . فهذه الدول إذ تمتلك القوة للسيطرة على معظم الأحداث التي تجري داخل حدودها ، إلا أنها لا تستطيع التحكم فيما وراء الحدود ، إلا في عدد قليل من الحالات . بل قد لا تستطيع التحكم حتى في حركتها خارج هذه الحدود .

والعلاقات الدولية هي تلك المنطقة من ميدان العمل الانساني التي يلتقي فيها الاعتماد المتبادل الذي لا مناص منه بالسيطرة غير الكاملة . فنحن لا نستطيع الهروب من المسائل الدولية ، كما لا نستطيع تهكيلها كلية وفقه ارادتنا . وكل ما نستطيعه هو مجرد محاولة تكييف العالم ، بينما نكيف نحن أنفسنا تجاهه . وفي داخل هذا الاطار المحدود ، يجب علينا أن نحفظ قدر الامكان بالقيم الأكثر ترسنا وأن نعمل على تمييزها .

وحيث أن ممارسة العلاقات الدولية أصبحت أكثر صعوبة وحسما عن

حتى قبل ، فقد ساريتها دراسة العلاقات الدولية لتواكب هذه التطورات .
 فالتقدم المتسارع الذي طرأ على هذا المجال خلال الثلاثين عاما الأخيرة قد تضمن
 تغييرات في المفاهيم والنظريات الأساسية ، ودفع الى هذه التغييرات تلاقى العلوم
 السلوكية الحديثة كعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم الأجناس - مع العلم
 الثابتة للعلوم السياسية والتاريخ وعلم الاقتصاد . ومن الناحية النظرية ،
 صاحبت هذه التغييرات نشأة طرق جديدة في البحث ، واستخدام الوسائل
 الإحصائية في التحليل ، وإمكانية الحصول على بيانات مهيبة على التجربة
 والملاحظة .

وقد حاولت في هذا الكتاب أن أقدم للقارئ أحدث النماذج لهذا النوع
 من البحث والتحليل ، خاصة وقد أدت هذه التغييرات الى جعل دراسة العلاقات
 الدولية أكثر تخصصا من ذي قبل ، كما جعلت كثيرا من الكتب السابقة
 - وليس كلها - في حكم المهجور .

ولكن العلاقات الدولية والسياسة الخارجية أهم من أن تترك للمتخصصين
 وحدهم . فقد كان كثير من الشباب يعتقد أن المسائل الدولية لا فهمه ، حتى
 يسرت لهم نواتج التجديد معرفة ما يخالف ذلك . وإذا كانت حياتنا تتأثر تأثرا
 عميقا بالمسائل الدولية ، واستجابتنا لذلك قد أصبحت ضرورية ، وجب
 علينا إذا أن نزيد من قدرتنا على الفهم واتخاذ القرارات والعمل .

إن المعرفة تختلف عن القيم . فالقيم هي التي تدفع لبحث عن المعرفة
 وتجعل بعض نتائجها أكثر وضوحا لنا من البعض الآخر . أما المعرفة فهي التي
 نخبرنا عن أي القيم يمكن أن تتعارض ، وأين ومتى تبدأ وسائلنا في إيذاء أو
 تدمير حياتنا ، بدلا من أن تقوم على خدمتها .

لقد أوضحت قيمة الشخصية في هذا الكتاب ، وهي قيم قد تشتمل على
 إياها أو ترفضها ، أو تختار لنفسك من بينها ما تشاء . كذلك حاولت تأكيد
 كل الأحكام دون أن أدع ما أفضله شخصيا بقولاي بالخداع . وهكذا ، تستطيع
 أن تقرر بنفسك إلى أي حد فشلت أو نجحت في ميدان هذا البحث عن الواقعية
 والواقع . كما تستطيع أن تميز بين الحقائق المطروحة ، وأن تضع أيها ما تراه
 مناسبا . ومن الأهمية بمكان أن تحاول ذلك ، لأننا جميعا مرتبطون بنفس
 الهدف - وهو البحث عن طريق مقبول نحو السلام والحرية في كل مكان .
 وما لا شك فيه أن ذلك سيكون بحثا مضنيا ، ولكن لا مناص لنا منه .

وقد حاولت في إعداد هذا الكتاب الصغير عدد من الرملاء الذين أفدت
 من آرائهم ، أمثال : هيوارد ألكر Hayward Aker وجايريل ألكوند
 Gabriel Almond ، وكينيث بولدنج Kenneth Boulding وديتشارد

شودويك Richard Chadwick وروبرت دال Robert Dahl ، والكسندر
 اكستين Alexander Eckstein ، وروبرت ايمرسون Rupert Emerson
 ولويس ادلجر Lewis Edinger ، وكارل فريدريك ، وهارولد جونسكو
 Harold Guetzkow ، وارنست هاس ، وستافيل حوفمان ، ومايكل هيسون ،
 وصمويل هانتجوتون ، واليكس انكلير ، وايرفنج جانيس ، وهيربرت كيلمان ،
 وهنري كيسنجر ، وكيتسنگر Kitzinger ، وهانز كوك ، وهارولد لاسويل ،
 ودانييل ليرر ، وسيمور مارتن ليبست ، وروي ماكريدس ، وروبرت مارجولين ،
 وريتشارد ميريت ، وجيمس جيرير ميلر ، وجوزيف لاي ، وتالكوت پارسونز ،
 وجون بلامياتس ، وايشيل پول ودرماند بوغالا ، ولوسيان باي ، واناكول
 رابوبورت ، ورودف راميل ، وبروس راسيت ، ودانكهارت روستو ، وپرتون
 سابن ، وريتشارد سافديج ، وتوماس شينج ، واروين شويش
 Erwin Scheuch ، وديفيد سينجر ، وريتشارد ستايدر ، وهارولد
 سيراوت ، وريموند تاتس ، وروبرت تريفين ، وسيدني فيريا ، وهيرمان فايلين
 مان ، والمرحوم خالد الذكر نوربير فايسر .

وبالطبع لا يتحسنى أى من هؤلاء أية مسئولية عن آرائى أو أخطاءى . وانتر
 لدينى بالمعاونة فى البحث والتسجيل على الحاسب الالكترونى ، وللمسائل
 الأخرى ، لكل من ارلين باي ، وجيمس تشسايمان ، وجوردون غارلر ،
 ولندا جروف ، وپيتز تاتشيز ، وبريجيت رورتش . وكذلك المعاونة القيمة
 فى أعمال السكرتارية لكل من هيلين آلين ، ولوسيل ماكينا .

وجدير بالذكر أن الصياغة الأولى لعدد من فصول هذا الكتاب قد أملت
 فى قالبها الأكاديمى المثالى بواسطة مطبعة فيلا سيريلونى التابعة لمؤسسة
 روكفلر فى بيلاجيو بايطاليا . كما عاونت فى إعداد البحث المستخدم فى هذا
 الكتاب كل من هيئة كارنيجى ، وجامعتا ييل وهارفارد ، ومعهد بحوث الصحة
 العلمية التابع لجامعة ميتشجان .

كارل دويتش

جامعة هارفارد

مقدمة الكتاب

يرى الأمريكيون أن معظم العالم يقطنه «أجانب» ، أي أن من بين سكان العالم وعددهم حوالي ٣.٢ بليون نسمة لا يوجد سوى أقل يقبل من ٢٠٠ مليون أمريكي ، أي أقل من ١٪ من سكان العالم . ولذلك ، فنحن (الأمريكيون) لا تشكل سوى أقلية بين الجنس البشري . ليس غفلة في العدد . ولكن أيضا في مساحة الأرض والملكية والمعرفة ، وفي القوة بطبيعة الحال . وبالرغم من كبر مساحة بلدنا ، هاننا لا نقطن سوى أقل من نصف قارتنا التي هي بلورها واحدة من خمس قارات .

أما من حيث الاقتصاد ، حتى لو اتبعنا طريقة احصائية في صالحتنا ، فنحن لا نملك سوى أقل من ثلث الناتج القومي الإجمالي Gross National Product (GNP) للعالم ، ومازال نصيبنا من الانتاج العالمي للصلب والطاقة قليلا ، وينطبق نفس القول على انتاج المعرفة . فليس هناك سوى قلة من الأمريكيين من بين أعظم المخترعين والمكتشفين في العالم ، أو من بين الحائزين على جائزة نوبل . كل هذه الحقائق ، تدل على أننا لا نتحكم بطريقة مباشرة سوى في نسبة أقل من النصف بكثير ، بالنسبة للطاقة العالمية بلقوة السياسية والعسكرية .

غير أن جميع الدول الأخرى تواجه نفس المشكلة . فكل منها كذلك أقلية بين الجنس البشري . فإذا أخذنا الصينيين على سبيل المثال - بالرغم من كثرة عددهم - نراهم يشكلون أقل من ربع البشرية ، وكذلك الهنود الشرقيون مجنمون ، يشكلون أقل من السادس . وبالرغم من النمو الكبير للقوة الصناعية للاتحاد السوفياتي في السنوات الأخيرة ، فإن سكانه أقل من ١٪ من الجنس البشري ، ومازال دخله حوالي نصف دخل الولايات المتحدة ، أو أقل من سدس

جملة الدول العالمى ، وبالمثل ، تعتبر كل دولة أخرى من دول العالم أصغر ، أو أن شئت فقل أقلية قليلة على الأرض .

وهكذا يمكن القول أنه مهما كبرت أى دولة أو صفرت ، بما فيها أمريكا ، وجب عليها أن تضع تماما فى اعتبارها ما يفعله « الأجانب » . فإذا رغبت فى تحقيق شيء أكثر مما تتيحه لها مواردها المحدودة ، وجب عليها أيضا أن تضطر بتعاونهم ، ولكن ذلك أسهل فى القول عنه فى الفعل ، لأن الأجانب قد يكونون مختلفين تماما - ابتداء بالمعيرات الواضحة مثل المظهر - فأكثر من ثلثي الجنس البشرى ليسوا بيضا (*) مثلا ، ومن المحتمل أن تزيد هذه النسبة إلى ثلاثة أرباع مع نهاية القرن الحالى . وعلاوة على ذلك فإن أكثر من ثلثي الجنس البشرى ليسوا مسيحيين ، ولكن إذا كان للمسيحيون أقلية فى العالم ، فإن نفس القول ينطبق على المسلمين واليهود والبوذيين والهنوس والشيوعيين والارسطوطاليين ، وأتباع الفلسفة الوضعية المنطقية Logical Positivists ، وأتباع أى ديانة أو فلسفة أو عقيدة منظمة أخرى . فكلهم أقليات بين الجنس البشرى ، وكانوا - على قدر علمنا - دائما كذلك .

ويشترك الجنس البشرى فى الطبيعة والحاجات والأمال الانسانية . ولكن ما زالت شعوبه حتى الآن تختلف عن بعضها البعض فى اللغات والثقافات والديانات والفلسفات والعقائد ، هذا بالإضافة إلى اختلافها فى الحكومات . فعلى الآن لم يسبق أن حكمه أو أدار أموره بفعالية حاكم واحد ، أو منظمة واحدة ، أو عقيدة واحدة - بالرغم من أنه عبر التاريخ ، وحتى وقتنا هذا ، قد جرت محاولات أو ادعاءات بفعل ذلك من قبل حكام عديدين ، ومنظمات شتى ، وعقائد مختلفة .

وبالرغم من أن الناس سيظلون على اختلافهم ، فلا حناص لهم من الارتباط والاعتماد المتبادل Interdependence (*) . وفى بعض المجالات ، زاد هذا الاعتماد المتبادل فى عالم اليوم المتكشى . فأكثر الناس بعدا فى المسافة يمكنهم أن يعيشوا - على أكثر تقدير - بعيدين عن نصف العالم الآخر ، أى حوالى ١٢٥٠٠ ميلا تقريبا ، كالمسافة بين نيويورك وسايجون . هذا ، بينما تكون معظم الأماكن الأخرى فى العالم أقرب من ذلك : بيرل هاربور فى هاواي ، طوكيو وهيروشىما

* انفسه يعبر البعض شوى الجمله الاسود والبيج والاحمر والاسمر ، وكل مجموعة منهم تعتبر أقلية فى إطار الجنس البشرى .

* أترجم هذه الكلمة أحيانا « تكافل » أو « تعاقد » ولكننى أرى أن تيجر « الاعتماد المتبادل » هو الأصح بالنسبة لكلمة المستخدمة فقط فى إطار السياسة . ولكننى بذلك أعنيان الدول على بعضها البعض . (لترجم)

في اليابان ، أوماها وشاطرها أوتاه في شبه جزيرة نورماندى في فرنسا ،
 برلين المنقسمة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، تايبيه في جزيرة تايوان ،
 سيول في كوريا الجنوبية ، بور سميد على قناة السويس في مصر ، بودابست
 في المجر ، بيروت في لبنان ، وهافانا في جزيرة كوبا . وهكذا أدت الأحداث
 المثيرة التي حدثت في كل من هذه الأماكن في وقت ما من حياة جينينا الحاضر
 إلى اختلاف هام في حياة النصب الأمريكي . لقد أثرت هذه الأحداث على غرس
 العمل والفرص الفردية لأبناء هذا الجيل ، وعلى الضرائب المفروضة عليهم ،
 وأطالت قائمة المجندين الأمريكيين الذين قتلوا في حرب معلنة أو غير معلنة على
 أرض أجنبية .

وقد ازداد هذا التداخل ، الاعتماد المتبادل ، بسرعة كبيرة في مجال
 الشؤون العسكرية . فأي مكان في العالم يقع على مسافة تقل عن سطر يومين
 بالطائرة النفاثة عن أي مكان آخر ، حتى ليسكن للصاروخ الموجه أن يقطعها في
 أربعين دقيقة فقط ، أما بالنسبة لوسائل الاتصال الفوري المنتشرة في أنحاء
 العالم ، والتي كانت تتم لفترة طويلة عن طريق اللاسلكي والأجهزة غير
 المصدرة ، فقد أصبحت تظهر بوسائل جديدة على هيئة صور متحركة من طريق
 التليفزيون ، وترسل بواسطة الأقمار الصناعية التي تدور حول الكرة الأرضية ،
 (حتى لقد مكنت الأقمار ذات الكاميرات عمليات التتبع من الوصول إلى أهداف
 جديدة من حيث الارتفاع والتقليد الفنى) .

وهناك دلائل أخرى - ربما تكون أكثر دقة - على التداخل والارتباط
 المتزايدين ، فيقول مثلا أن معدل ضريبة الدخل في الولايات المتحدة تتحدد في
 موسكو طالما أن الحكومة والناخبين في أمريكا يشعرون بأنه من الواجب علينا
 على الأقل أن نتساوى أو نتوازن مع القوة العسكرية والاتفاق العسكري في
 روسيا . وب نفس النوع من التفكير ، فإن الأصفادات في معدل ضريبة الدخل يتم
 تحديد ما في بكين وهانوى . ومن ثم كذلك ، فإن كلا من سكوتى موسكو وبكين
 مطالبان بأن تتساويا أو تتوازنا مع ذلك الجرم من القوة الأمريكية الذي يمكن
 استخدامه ضدنا . وهكذا يمكن القول أن جزءا من ميزانيتيها العسكرية -
 ومن ثم تضحيات ربات البيوت الروسيات والصينيات - قد نحددها عن طريق
 القرارات السياسية التي اتخذت في واشنطن . وما ينطبق على أكبر وأقوى
 دول في العالم ينطبق أيضا على الدول الأصغر . فكل الدول متداخلة في مجال
 السياسة والاستراتيجية . فليس هناك دولة مهما صغرت ، تستطيع عن طريق
 العزلة والكبرياء أن تكون سيدة نفسها والمتحكمة في سموتة ثروتها البشرية
 والاقتصادية . ولكن ليس هناك دولة ، مهما كبرت ، تستطيع أن تجبر كل
 الدول الأخرى على الامتثال لأوامرها أو أن تدفعها على عجل إلى اعتناق معتقداتها .

ومع ذلك ، نحن مرتبطون ببقية العالم بوسائل أكثر من مجرد الارتباط
في توحي السياسة والقوة . فكل انسان يعرف بطريقة مبسطة ان العلم
والتكنولوجيا والطب علوم « دولية » . ولكن قلة منا توقفت عن التفكير في هذا
المصدر . ان ذلك يعنى عن الواقع ان أى شعب (أو أية دولة) في العالم لم يكن
ليصل الى مستواه الحالي في التقدم التكنولوجي أو الرخاء والصحة ، أو
ليحافظ على معدل تقدمه الحار ، لولا المساعدة الحاسمة والمهارة للاكتشافات
والمساهمات الأجنبية . وذات مرة ، تحدث العالم الفيزيائي الأمريكي الشهير
كارل ت . كرميتون فقال : ان ثلاثة قط من بين كل ثنى عشر اكتشافا لتفتيت
البرق قام به أمريكيون ، أى أن ربع هذا الاكتشاف الذى غير العالم ساهم فيه
١٦/١ من الجنس البشرى (الشعب الأمريكى) . ولقد يكون ذلك مدعاة للفخر .
ولكن حقيقة اعتمادنا على الأجانب في ثلاثة أرباع هذه المعرفة الهامة يساعدنا
على أن نرى أنفسنا في نطاق إيماننا الحقيقي .

وبالأحرى . لا تستطيع أية دولة أن تحافظ على حياة مواطنيها بدون
مساعدة الأجانب . ففي مستشفياتنا وعياداتنا يتم إلحاق آلاف الضحايا يوميا
من طريق تطبيع اكتشافات واستخدام أدوية تم اكتشافها على يد علماء في دول
أخرى . ففي النصف الأخير لهذا القرن ، تم اكتشاف البنسلين في إنجلترا ،
وعقاقير السل في ألمانيا ، والنظائر المشعة في فرنسا ، والانسولين في كندا ،
بحيث أنه تم وضع ملصقات على أدويتنا بالأسماء والدول صاحبة الاكتشاف .
وهكذا أصبحنا أمام دراسة في المواطنة العالمية World Citizenship في كل
محل نبيع منه الأدوية . وإذا حدث أن فقدت كل الأدوية التى اخترعها الأجانب
فأعلنتها ، فسيكون عند الموتى في شوارعنا مروعاً .

وثمة رجة آخر لهذه المسألة : ففي حين أصبحت دول العالم أكثر ارتباطا
في ميادين الاستراتيجية والعلوم ، وربما في السياسة الخارجية ، أصبحت في
نفس الوقت أقل ارتباطا في ميادين اللغة والتعليم والاقتصاد . وربما في
السياسة الداخلية . ومنقول في فصل من هذا الكتاب بإجراء مسح لبعض
الدلائل التى تؤكد أن الأهمية النسبية للفتن « العالميتين » القديمتين الفرنسية
والانجليزية قد بدأت تسيير نحو الانحلال ، وأنه في مناطق كثيرة من العالم ،
بدأت مجموعة من اللغات القومية - والإقليمية أحيانا - تأخذ على الأقل جزءا
من مكان هاتين الفتنتين . وفي معظم الدول ، يصاحب التقدم الاقتصادي والثقافي
ارتفاع في استخدام اللغة القومية لهذه الدول ، وانحلال لمصيب الطلبة (ومن
ثم القادة فيما بعد) الذين تلقوا تعليمهم في الخارج . فلهذا بلغ عدد المدارس
بالكلية الأمريكية خارج الولايات المتحدة في أوائل الستينات حوالى ٥٠٪ من
مجموع المدارس بها ، ثم انخفضت هذه النسبة القليلة أكثر فأكثر بعد عام

١٩٦٥ تحت تأثير هذا التيار . ونفس الشيء ينطبق على التقدم الاقتصادي وازدياد في عدد السكان . فلسفة التجاوة الخارجية الى الانماج الوطني الاجمالي آخذة في التدهور ، من حيث أن التكنولوجيا الحديثة تكنولوجيا بدائل ، وأن كثيرا مما كان ينبغي استيراده في الماضي مثل الصوف والخزير يمكن الاستعاضة عنه بمنتجات محلية مثل « الاورلون » أو «النايدون » وفي نفس الوقت ، بدأ جزء متزايد من الدخل القومي يأتي مصدره من الخدمات التي يتم انتاجها أساسا داخل الدولة ، كالاتصالات والمدارس والرعاية الصحية وغيرها . ونتيجة لذلك ، لم يعد للصناعات أو المستوردين أو المجموعات الاحتكارية في مجال التجارة الخارجية للدولة سوى نسبة متضائلة من الثروة القومية والقوى العاملة ، وبالتالي ، نصيب ضئيل في الموارد الكافية لممارسة أية قوة ضاغطة في العمل السياسي .

وهكذا نجد أنه من الصعوبة والأهمية بمكان أن ننص على النتائج الشاملة لهذه النظرة الأولى الى الحقائق والاتجاهات . فكل شعب ، وكل جنس ، وكل عقيدة هي مجرد الفلية في عالم من الأجناس لا قدرة لها في السيطرة عليه بسبب تشعبه واختلافه . وهو أمر لا مفر منه ، لأن ارتباطنا بالقوى والشعوب الأخرى قد أصبح حقيقة عامة ومؤكدة . وقد ازداد هذا التداخل في السنوات الأخيرة في بعض المجالات ، بينما تناقص في مجالات أخرى . ولذلك فإن كل دولة من دول العالم تقريبا ، تخضع في سياستها الخارجية والداخلية للتسدد والجانب في اتجاهات متضادة ومعتمدة في نفس الوقت ، بل إن أمن ورفاه كل دولة ، وحتى بقاء الجنس البشري ، قد يعتمد على نتائج هذه الصراعات المتعددة .

والواقع أن العلاقات الدولية وإن كانت من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها ، إلا أنها أيضا من التعقيد بحيث يصعب فهمها لأول وهلة . ومن ثم يجب أن نحاول حل « هو أفضل » في حالات الطوارئ الطبية ، يتعين على كل أولئك الذين قضوا فترة التدريب عمل الإسعافات الأولية أو المساعدات الطبية الأخرى للمواطنين حسب الحاجة . غير أنه وإن كان الفرد هو ضحية المرض ، فغالبا ما يكون هذا الفرد نفسه هو أيضا العامل الرئيسي في انتشار المرض خلفاء نفسه . وينطبق هذا التشبيه على المواطن . فقد يكون المواطن ضحية السياسة ، ولكنه يستطيع أيضا أن يعمل لكثير لتحسين السياسة وتحسين عصره وعشيرته . ونحن الذين أتينا لنا فرصة الوصول الى التعليم العالي مدبتون بأكبر قدر من المساعدة التي يجب توفيرها لمواطنينا بصفقتنا مواطنين مستولين ومنع من هذه الأشياء . ليس هذا لحسب كمواطنين في بلادنا ، ولكن أيضا كمواطنين في هذا العالم . لهذا يجب أن نبذل قصاري جهدنا لتفجير جوهر الأمور ، ونحاول أن نمسك جميعا في ملاحظة الأزمات والطوارئ السياسية الدولية الشاملة في عصرنا الحاضر .

وغنى عن البيان أن الالام والتخساة هنا هما من الأهمية بقدر ما تهتما
الشغلة والشعور بمعاناة الآخرين . ففي الطب ، يعتبر الشخص الجاهل مدمعا
وليس طبيا . وهو يمرض حياة المريض للخطر في الحالات الخطيرة . وكذلك
في السياسة ، يشكل الشخص المتحمس الشغوف ، غير الملم أو غير الكفء ،
تهديدا كبيرا . فهو يمرض وأقاربه حريات وأزواج الملايين ، بما في ذلك حياته
هو للخطر . الأمر الذي نشهد به في عصرنا الحاضر أطلال هامبورج وبرلين
وهيروغيميا وطوكيو ، كآثار للثمن الباهظ للجهل في مجال العلاقات الدولية .
لذلك ، يجب أن نخصص من عبق في دراستنا للعلاقات الدولية ، وأن ندرس
أغوارها عن حناية وتقدير للمسؤولية ، بالقدر الذي يسمح به وقتنا ومواردنا .
وفي اعتقادنا أن ليس هناك موضوع له أثره المباشر على ما أسماه رجل الدولة
الأمريكي « برنارد بارش » الاختيار بين السريع والميت يمثل ما لموضوع العلاقات
الدولية .

من ثم ، يمكن لهذا الكتاب المختصر أن يكون نقطة لختل هذه الدراسة ،
في خمسة أقسام : ياليج أولها ما نريد أن نعرفه (أي مادة العلاقات الدولية) ،
بينما يتناول القسم الثاني كيفية الوصول إلى معرفة موضوع الدراسة فيمالج
طرق البحث والتحليل والملاحظة ، كما يتناول أحيانا طرق اجراء التجارب .
وبينما يخص القسم الثالث بعض الأسماء التي اكتسبت ، يستكشف القسم
الرابع المماني النفسية المختلفة لهذه الاكتشافات . وأخيرا يناقش القسم الخامس
بعض الخطوات التي يمكن اتباعها في بحثنا عن المعلومات والمعارف جيلت
التمحيص ، من أجل الوصول إلى تحقيق عمل مشر وفعاي .

الباب الأول ماذا نريد أن نعرف: مادة العلاقات الدولية

يمكن تعديه مطلق ما نريد معرفته من العلاقات الدولية في فترة مسألة
أساسية - وله ثلاث هذه الأسئلة تشرح بشكل أو بآخر هذه ترون بواسطة
مسألة العلوم السياسية والظاهرة السياسية والواقع السياسي - ولهم بها
الكتيون من هؤلاء اجابات تقليدية من نوع أو آخر - ولكن كما هو الحال
في كل حقول المعرفة ، يجب التنظر الى هذه الاجابات التقليدية بنظر
من الصعوبة يمكن الحصول على اجابات غاية في النقلة مثل هذه الأسئلة .
واصب من كل ذلك امكان اكتشاف معلومات - ولو قليلة - منها ، يمكن
اختيارها بطريقة موضوعية ، ونزلها ، اذ رفضها بطريقة علمية ، ولكن
لا بد وان نحاول الحصول على مثل هذه المعلومات ، وان نستعين بالأسئلة
الأساسية في مجال حماية البحث عنها بما نريد وتحتاج الى معرفته .

الفصل الأول

عشرة أسئلة أساسية

هذه الأسئلة العشرة التي ستكون موضع اهتمامنا هي :

١ - الأمة والعالم :

ما هي علاقات أية أمة بالعالم من حولها ؟ متى ، وكيف ، وبأية سرعة يمكن لشعب أو لقوة أو لأمة أن تنشأ ؟ ومتى وكيف وبأية سرعة يمكن لها أن تفتن ؟ وبينما هي قائمة ، كيف تقيم علاقات مع الشعوب والدول والأمم الأخرى ؟ كيف تتعامل والمجموعات الأقل في داخلها ؟ وكيف تتعامل والأفراد ؟ وكيف تنتمي إلى المنظمات الدولية ، وإلى النظام السياسي الدولي ؟

٢ - الحرب والسلام :

ما هي العوامل المحددة للحرب والسلام بين الأمم ؟ متى وكيف ولماذا تبدأ الحروب ؟ ومتى وكيف تستمر أو تنتهي ؟ كيف كانت هذه العمليات تتم في الماضي ، وكيف تتم الآن ، وكيف يمكن أن تتم في المستقبل ؟ أي أنواع الحروب يمكن أن يؤمنها الشعب ؟ ومتى ولأي غرض ؟ وتحت أي الظروف ؟ .

٣ - القوة والضعف :

ما هي طبيعة القوة أو الضعف لدى أية حكومة أو شعب أو سياسة دولية ؟ ما هي مصادر وشروط مثل هذه القوة ، وما هي حدودها ؟ متى وكيف وإذا تضرع القوة ؟ .

٤ - السياسة الدولية والمجتمع الدولي :

ما الذي يعتبر سياسيا في العلاقات الدولية وما الذي لا يعد كذلك ؟
ما علاقة السياسة الدولية بحياة مجتمع الأمم ؟

٥ - الرخساء والفقر :

ما مدى عدم المساواة في توزيع الثروة والفصل بين أمم العالم ؟ وما مدى عدم المساواة في القيم الأخرى المرتبطة بالأولى مثل توقعات العيش والتعليم ؟ هل الاختلافات الاقتصادية بين الأمم أكبر أو أصغر منها داخل هذه الأمم مثل الاختلافات بين الجماعات من ناحية الأجناس ، أو بين الأقاليم أو الطبقات ؟ وهل يزداد أم يقل أي من مظاهر عدم المساواة هذه ؟ وبأي معدل ؟ وما الذي يحدد طبيعة هذه التوزيعات ، وحجم واتجاه التغيرات ؟ وما الذي يمكن عمله لأحداث مثل هذه التغيرات هذا ؟ وبأي معدل ؟

٦ - الحرية والفساد :

إلى أي حد يحتم الناس بالاستقلال عن الشعوب والدول الأخرى ؟ وإلى أي حد يهتمون بالحرية داخل وطنهم أو أممتهم ؟ وما الذي يمكنهم عمله في هذا الشأن ؟ ومتى ؟ وتحت أي ظروف ؟ وما الذي يتصوره الناس بكلمة " حرية " ؟ هل هو وجود مجال عريض للاختيار مع التسامح بالنسبة للأقليات أو المشفقين من الأفراد ؟ أم هو رضوخ الجميع لحكم الأغلبية ، أو لثقل يد ، أم لزعيم حواري به ، أو لظلم يتفق رطبهم ومألوف لهم ؟ إلى أي حد يتصورون الحرية كقيمة في ذاتها ، وإلى أي حد يرونها أساسا ووسيلة لنيل قيم أخرى أهم بالنسبة لهم ؟ وما هي الظروف التي تغير أو تؤثر على تلك التصورات أو ذلك الاختيار ؟ وإلى أي حد تتسع الاختلافات بين نوع وفكر الحرية التي يربطها الناس في الأمم المختلفة ، وفي المجموعات المختلفة داخل الأمة الواحدة ؟ وإلى أي حد تتسع الاختلافات في نوع وفكر الحرية التي يحصلون عليها ؟ وإلى أي حد يتغير توزيع هذا النوع وذلك الفكر ؟ ومتى ؟ وتحت أي ظروف ؟

٧ - الرؤية والوهم :

كيف يرى الزعماء والأفراد الأمم دولهم ؟ وكيف يرون الأمم الأخرى وأعمالها ؟ وإلى أي حد تعتبر هذه الرؤى حقيقية أو وهمية ؟ ومتى ، وبأية نظرة ؟ وفي أي ظروف ؟ وفي أي ظروف تتولج الرؤية للحكومات والناخبين ؟ وما هي الأمور التي تلهي القباء أذاها أو تتعاضد عنها ؟ إلى أي حد تعمل الحكومات القومية كصناديق لخداع الجماهير أو لخداع النفس ؟ وما أثر ذلك

كله على قدرة الحكومات والدول على التحكم في سلوكها والتدبير بنتائج أعمالها ؟ وما هو معدل الخطأ ، بالنسبة لرجال الدولة ؟ وكم مرة يتخون قرارا حاسما بشأن الحرب أو السلم على أساس خطأ جسيم خطأ ؟ وما الشيء الذي يمكن عمله - إذا كان هناك أي شيء - لتقليل الاحطار وجعل الرؤى أكثر واقعية ؟ .

٨ - النشاط والمبالاة :

أي القطاعات أو المجموعات من السكان التي تبسفي اهتماما ايجابيا بالسياسة ؟ وأيها تعمل نفس الشيء بالنسبة للمسائل الدولية ؟ ما الظروف التي تزيد أو تقلل نسبة المشاركة الايجابية ؟ وبأي معدل ، وفي أي المجالات ؟ ما هي الطبقة الأكبر من السكان التي يجب اعتبارها هامة في السياسة في مكان أو زمان معلوم ؟ وما هي الظروف التي يستلزم أن تغير نسبة هذه الطبقة الهامة سياسيا ؟ وما آثار مثل هذه التغيرات في قدر المساهمة السياسية الفعلية والممكنة على السياسة ؟ وما هي نتائج ذلك ؟ وبوجه خاص ، ما هي آثار التغير في درجة الاشتراك الجماهيري في السياسة على سبيل مسائل الدولية ونتائجها ؟ وما هو نوع السياسة والمسائل الدولية التي يمكن أن توجد بين سكان يعيشون بما يسد الرق ولا يزالون بالسياسة ؟ وما نوع السياسة القومية والدولية التي يمكن أن تنشأ في حالة الزيادة الكبيرة في استخدام المال ، ووسائل الاتصال الجماهيري ، والسلم ، والتغيرات الاجتماعية ، والمساهمة السياسية ؟ من الواضح أن هذه مشكلة خطيرة في الدول النامية ، ولكنها معقدة أيضا في الدول المتقدمة والكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفييتي .

٩ - الثورة والاستقرار :

تحت أي ظروف يمكن قلب الحكومات ؟ ومتى ، وفي أي الظروف ، وإلى أي حد يمكن أن تفقد الطبقة الحاكمة أو الطبقات التي تتمتع بالامتيازات كل أو بعض قوتها ومركزها ؟ وما هي التغيرات الدائمة أو المؤقتة التي تحدثها الثورات ؟ متى وكيف تنحى - كليا أو جزئيا - كافة الأنظمة القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أو الأنماط الثقافية ، وأن يحل محلها أنظمة وأنماط أخرى ؟ وكم من الوقت يلزم لأحداث عمليات التغيير هذه ؟ وبأي تكلفة من حيث التكلفة ، والفترة قصيرة أم طويلة ؟ أي فوائد يمكن أن تعود في المدى القصير أو الطويل من جراء هذه التغييرات ، وعلى من تعود ؟ كم من الوقت يلزم لإقامة استقرار سياسي واجتماعي بعد مرحلة الثورة ؟ كيف يحدث ذلك ؟ وما هي

النتائج ، وبأي تكلفة ، ولمن ؟ ما هي آثار مثل هذه الثورة ، والثورة المضادة ، والاستقرار النهائي نظام سياسي أو اجتماعي ، قديم أو جديد ، على مجرى السياسة الدولية ؟ وباختصار ، كيف تستطيع الثورات الداخلية لتأثير على المسائل الدولية ؟ وكيف يستطيع النفوذ الأجنبي والاحداث الدولية أن تؤثر على الاستقرار أو التغير الثوري للنظم الداخلية والأنظمة السياسية لدول معينة ؛ ما الذي يستطيع رجال السياسة والحكومات والناخبين أن يفعلوه إزاء هذه العمليات ؟ وإلى أي حد يمكن أن يقوموا تحت تأثير فعل معصية ؟ وحتى ، وبأي ثمن ، وفي أي اتجاه ؟ •

١٠ - الشخصية الذاتية والتحول :

كيف يحتفظ الأفراد والجماعات والشعوب والأمم بشخصيتهم إبان كل هذه التغيرات ؟ وهم تتكون هذه الشخصية من جهة تكوين عناصر ومظاهر تركيبها الداخلي ؟ وما الاختلافات التي تحدثها على سلوكهم الملاحظ ؟ وإلى أي حد يمكن أن تشكل شخصية فرد ما حاجة حقيقية بالنسبة لأشخاص أو مجموعات ؟ وماذا يحدث إذا لم تسد هذه الحاجة ؟ وإلى أي اعتبار مثل هذه الشخصية الفردية قيمة في ذاتها ، أو مجرد شرط أو وسيلة للوصول إلى قيم أخرى ؟ كيف يكتسب الاحساس بالشخصية وحقيقتها ، وكيف يفقد هذا الاحساس ؟ وبأي نسبة وسرعة ، وفي أي ظروف يتم ذلك ؟ إلى أي حد يتشابه الأشخاص والطبقات والحكومات والشعوب والأمم مع اليهود من حيث عدم القدرة على تغيير مواقعهم وإلى أي حد يستطيعون التحول وتغيير ذاتهم ؟ والآن لتصبح ثانية السؤال الأول في هذه الفقرة : إلى أي حد يمكنهم تغيير سلوكهم وأهدافهم وبنائهم الداخلي وشخصيتهم ، وإلى أي حد يستطيعون الاحتفاظ بشخصيتهم إبان كل هذه التغيرات ؟ ما هي آثار تحول الشخصيات والجماعات على الأمة ، وآثار تحول الأمة على الشخصيات والجماعات ؟ وبوجه خاص ، ما هي آثار التغيرات الدولية على التحول القومي والشخصية القومية ، وما آثار تحول أمة معينة أو مجتمعات أو طبقات اجتماعية داخلها على الأمم الأخرى وعلى النظام الدولي ؟ •

من الواضح أنه من السهولة بمكان طرح مثل هذه الأسئلة عند تقديم الإجابة عليها • وقد كتبت في الماضي كتب ومقالات كثيرة حول كل سؤال من هذه الأسئلة المعقدة الأساسية • ومن المحتمل أن تكتب كتب كثيرة في المستقبل • ومع ذلك ، ماذا رغبت في الخوض في دراسة أكثر شمولاً للسياسة الدولية ، وجب على الأقل أن تبدأ في التفكير في هذه الأسئلة العشرة الأساسية ، حتى نستطيع التعرف على المشاكل التي يتضمنها كل منها •

وعلاوة على ذلك ، لرى الأسئلة المعقدة متداخلة ، وأن أيًا من الإجابات

أو إجراء الاجابات التي قد نجدها نواحيه منها ستجعلنا نغير اجابتنا على بعض
أو بقية الأسئلة الأخرى • وبعتبر أي من أمثلتنا العشرة نقطة انطلاق مناسبة ،
ولكنها جميعا ستقودنا الى التعمق في تعقيدات المشكلة الواحدة وهي . كيف
يمكن للأمم المدينة المختلفة - يتماحي تنفأ أو تنفى - أن تعيش معا في
خليط من الاستقلال لمحدود والاعتماد المتبادل ضمن عالم لا يتفقون ناهما على تحديد
معانه • عالم لا تستطيع أية أمة منهم أن تتحكم فيه بملروها • عالم يعتمد
عليه جميعا من أجل سلامهم وحريتهم ومساعدتهم وبقائهم •

الفصل الثاني

ادوات التفكير : بعض المفاهيم الأساسية

من الصعوبة بمكان أن تستعوز بالفهم والبساطة على أسسنا المعقدة ، معقدة ومجتمعة ، دون أن تستخدم المفاهيم كأدوات ووسائل للبحث في جنياتها . ومن حيث أن المفهوم هو رمز ، والرمز - إذا جاز القول - هو أمر يوجب التفكير في الأشياء التي يشير إليها هذا الرمز ، فإن ذلك يصعب بالتالي أن يكون المفهوم أمرا باستدعاء مجموعة من الأشياء أو الذكريات - وكلمة « مفهوم Concept » اشتقاق من فعل لايني بمعنى « يلهم معا » To Group Together ، أو بالأحرى كلمة تعبر عن وصف أية فكرة أو بحث لمجموعة من المسائل والفصول المختلفة للمعرفة . من ثم كان الربط بين الفصول المعرفة بعضها ببعض يصنع منها مجموعة Set ، أو ما يصطلح عليه المنطقة باسم فئة Class . وهكذا يساعد « المفهوم » على توحيد هذه المجموعات حتى يسهل علينا تذكرها واستخدامها بطريقة أكثر فعالية . ولكن المفهوم الجيد يجب أن يستثنى بعض الأشياء ، فيجب أن تكون له قاعدة واضحة بخصوص ما ينتمي لها لا ينتمي إليه . ولا يمكن أن نطلق على المفهوم اسم « مفهوم سهل » إلا إذا استطعنا تحديده « عليه مقنة » (يقصد بها خطوات معينة ، يمكن للناس تكرارها والوصول بها إلى نتائج متطابقة) لاختبار ما إذا كانت إحدى الولاة أو الأحداث تفرج تحت عنوان مفهوم معين .

وفي العلوم الاجتماعية - كما هو الحال في سائر العلوم - تستخدم « المفاهيم » مثلما تستخدم العناوين في نظام الحفظ (الأرشفة) ، أي تستخدم كأدوات لتنظيم المعلومات . أما « المفاهيم » في إطار المشروعات الفكرية الكبرى أو النظريات ، فإنها لا تستخدم لتنظيم المعلومات المتاحة بطريقة أوضح لحسب ، ولكن لكي تساعد كذلك على طرح أسئلة جديدة . فهي تمدنا - إذا جاز القول - بأساليب جديدة للمعلومات لم تكن في متناول أيدينا ، ولكنها تحتاجها ، بحيث

لستطيع أن أبدأ في البحث عنها ، وهكذا ، فإن « المفهوم » هو نظام لاختيار
وجس صفاتي معينة أن وجدت ، فهو استدعاء للبحث ، ولكنه لا يقدم حسنا
يوجد ما لبحث عنه . مثلا ، كان لعلماء الحيوان في العصور الوسطى مفهوم
واضح لسببها لحيوان « وحيد القرن » ، مؤداه أنه حيوان رقيق كالحصان ،
له قرن رفيع مستقيم في منتصف جبهته ، يبلغ الياحدة طولا . ولكن أنه يوجد
مثل هذا الحيوان ، مؤدى هذا أن « المفهوم » أو « المجموعة » أو « الفئة » الخاصة
بوحيد القرن ظلت فارغة . كذلك يستطيع أصحاب النظريات السياسية أن
يتصوروا وجود مجموعة أو حزب من « المسلمين المنصرين » ، ولكن على حد
علمنا ، لا توجد مثل هذه الجماعة . فالطريقة أن الأشخاص الذين يؤمنون
بالتمييز المنصري عادة ما يؤمنون بالمنع كوسيلة من وسائل السياسة .
(والطريقة أيضا أنه ليس كل الناس الذين يقلبون الصف كوسيلة سياسية
يؤمنون بالتمييز المنصري) . وحتى نستطيع أن نشير أي هذه المفاهيم تزعم
بالحالات الموجودة في الواقع ، وأياها خاوية ، نرى المسألة جديدة بالبحث
والاستقصاء .

وكما أشرنا من قبل ، يصبح اختيار أي مفهوم ، أو أي مجموعة منظمة
من المفاهيم ، أو أي « مشروع فكري » ، مشابه لاختيار أي نظام للحفظ ، أي
بالبحث عن فائدته عند التطبيق . فكما أن « البرهان على جودة الطعام لا يخفى
ولا يتلوه » ، فإن « برهان » أي مفهوم لا يخفى إلا بتذكر واستدعاء ومقارنة
واستنتاج واكتشاف وأعمال التفكير في نوع العمل الذي يمكن تنفيذه
بواسطته . وهكذا يتم اختيار المفاهيم المستخلصة في كل مجال من مجالات
العلوم الاجتماعية وفقا لاحتياجات :

١ - ملائمتها أو فائدتها في معالجة المشاكل المعروضة من قبل .

٢ - قدرتها على تفسير القضايا الجديدة ، والنظريات الجديدة ، والمسائل
الفكرية الجديدة ، في معالجة المشاكل التي تبرز في الحاضر والمستقبل . ولم
سبيلنا لهذا الاستقصاء ، سوف نستخدم حوالي أربعة وعشرين مفهوما من هذه
المفاهيم ، منظمة داخل أربع مجموعات .

وتتضمن المجموعة الأولى ستة مفاهيم لتحليل العام للأنظمة الاجتماعية وستة
مفاهيم أخرى تختص أكثر بالمظاهر الأساسية والعمليات الخاصة بالسياسة .
وبينما تختص المجموعة الثانية بالمجموعات والوحدات السياسية المتعلقة بالعمل
القومي والدولي . وتتكون المجموعة الثالثة من الظروف والعمليات المعيشية التي
تعد من حجم الحكومة وتؤثر على انتقال الولاء والقوة من وحدة - أو من مستوى
حكومي أو جماعة سياسية - إلى أخرى . هنا بينما تختص المجموعة الرابعة

بالمعاملات والعمليات - أعمال التعاون والصراع المختلفة - التي تحدث بين الحكومات والبول المختلفة . وسوف نستطيع بمساعدة كل هذه المفاهيم أن نعرف بطريقة أكثر دقة ما أمكن تعلمه بهذه الطريقة ، بعيداً عن دراسة العلاقات الدولية ، وما الذي مازال يلفت أماننا متجدداً حتى نبينه أو نكشف عنه .

بعض مفاهيم الأنظمة الاجتماعية :

كان عالم الاجتماع تالكوت پارسونز Talcott Parsons هو أول من اقترح المفاهيم الأربعة التي سنبداً بها ، مستمداً إياها من الفكرة القائلة بأن هناك أشياء أساسية يجب أن توجد في كل نظام اجتماعي ، كبيراً كان أم صغيراً (أي في كل جماعة وكل منظمة ، وكل دولة) ، لذا هناك هذا النظام أن يستمر . أول هذه الأشياء هو المحافظة على الأنماط أو النماذج - (Pattern Maintenance) فيجب أن يحافظ كل النظام في إطار نماذج أساسية - أي أن هذه النماذج يجب أن تتكاثر باستمرار حتى يمكن الاحتفاظ بها مع تناوع الأشخاص والجماعات والأجيال ، وفي معظم المجتمعات ، تلقي مهمة المحافظة على النماذج على عاتق العائلات ، كما تقوم بنفس المهمة في كل مجتمع مؤسسات وأجهزة كثيرة أخرى ، ولو بدرجة أقل .

وثاني هذه الأشياء هو التكيف ADAPTATION لكل منظمة وكل مجتمع يجب أن يتكيف نفسه مع البيئة التي يوجد بها ويستمد بقائه منها ، ويتكيف حسب التغيرات التي تطرأ عليها . وطبقاً لقول پارسونز PASRONS تقع مسئولية التكيف الرئيسية في كل دولة على كاهل القطاع الاقتصادي ومؤسساته وأنشطته بما في ذلك استخدام العلم والتكنولوجيا . وهكذا ، فإن المصانع ، والمزارع ، والمناجم ، ومعامل البحوث في كل دولة - سواء كانت خاصة لسلطة العامة أو الخاصة - تقوم بخدمة عملية التكيف . ونحن نرى الناس يتكيفون تجاه المحيطات بالصيد منها ، وتجاه السهول بزراعتها ، وتجاه الأنهار ببناء محطات توليد الكهرباء - ومثل هذا التكيف من شأنه أن يغير كلا من البيئة والمجتمع . فكما أنه يحول الصياد إلى مزارع ، فإنه يحول السهول إلى حقول خضراء .

وثالث هذه الأشياء هو بلوغ الهدف Goal Attainment . لكل منظمة أو مجتمع هدف أو مجموعة أهداف يحاول الاقتراب منها أو بلوغها ، أو يرغب أعضاؤه في بلوغها . وعلى ضوء هذه الأهداف يمدل سلوكه ليتشغل بالتطلعات البسيطة لعملية المحافظة على النماذج والتكيف . ويرى پارسونز Parsons أن الجزء الأكبر من عملية بلوغ الهدف في كل دولة يقع على عاتق الحكومة .

أو إن شئت فقل كل القطاع السياسي ومؤسساته . فمن طريق الحكومة والمؤسسات السياسية يتم تجميع معظم الموارد البشرية والمادية للدولة ، ويصاد توزيعها بهدف بلوغ الأهداف التي يحددها ويفلها القادة أو الشعب في المجتمع ، سواء كانت أهدافا سلمية أو حربية - قد تبدأ من صغر الأهمية حتى الرغبة في الاستيلاء على اقليم على الحدود .

وهذه المهام الثلاث - المحافظة على النماذج ، والتكيف نحو البيئة الطبيعية والبشرية ، واقتلاء الأهداف - لا يسهل القيام بها في وقت واحد ، وخاصة إذا كانت الموارد محدودة . وهي عادة ما تكون كذلك . ولما كانت القضية بأحدى هذه المهام هي أمر متعذر ، ترى بارمسونز يوضح أن على كل دولة ، وكل مجتمع ، وكل منظمة أن تواجه مهمة أساسية مستمرة رابعة ، هي مهمة التكامل أو الاندماج Integration . ويستهدف التكامل جعل هذه الأنشطة المختلفة متسقة ، والإبقاء عليها على هذا الحال . كما يطور على جعل توقعات وحوافز الناس متناسقة مع الأحوار التي يقومون بها . وفي هذا الصدد تقع مسئولية التكامل في معظم القول على عاتق المؤسسات الثقافية والعربية والدينية . ولكن ذلك لا يمنع من أن عناصر أخرى كثيرة قد تضارف في هذه المسئولية بدرجة أقل .

ويتم تنفيذ هذه المهام الأربع في كل منظمة أو جماعة ، أي في كل نظام صغيرا كان أم كبيرا . ففي وزارة الخارجية الأمريكية مثلا ، يمكن القول بأن مهمة المحافظة على النماذج تقوم بها أجهزة الحسابات والمراجعة ، ومكتب شؤون الأفراد ، ومكتب الأمن . بينما يمكن اعتبار العمل الروتيني للقنصليات والسفارات ومكاتب الاتصال بالكونجرس ، والعلاقات العامة ، هي أنها تقوم بمهمة التكيف بالنسبة للأجزاء المختلفة من البيئة . أما مهمة بلوغ الهدف فتقوم بها الجهود السياسية للدبلوماسيين في الخارج ، والبيانات الصحفية للمتحدثين بلسان وزارة الخارجية ، ومشروعات المعاهدات الدولية أو التشريعات الداخلية التي تقدمها الوزارة ، والجهود التي يبذلها كبار المسئولين في رسم السياسة . وحزلاء الأخيرين . ابتداء من وزير الخارجية ومن يليه ، هم الذين يقع على عاتقهم مواصلة المهمة المستمرة لعملية التكامل ، أي محاولة التنسيق والتفهم المتبادل للأنشطة المتعددة للوزارة ، ومكاتبها ووحداتها ، وجهود موظفيها .

وبالنسبة للولايات المتحدة بوجه عام ، ترى مهمة بلوغ الهدف تقع أساسا على عاتق الرئيس والكونجرس . كما تقع بدرجة أقل - ولكن في زيادة مطردة - على عاتق المحكمة العليا Supreme Court . ومع ذلك ، يرى الفروع الثلاثة للحكومة تقوم جميعها بتنفيذ بعض المسئوليات العامة فيما يتعلق بالمحافظة على

النماذج ، والتكامل ، والتكيف . فإذا انتقلنا بالحديث الى مستوى أعلى نرى الأمم المتحدة تحاول بدور أهدافها أساسا من طريق الجمعية العامة والأمن العام ، ومجلس الأمن . ويتم تنفيذ قدر كبير من مهمة التكيف بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بينما تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بالجهود الرئيسية لخدمة عملية التكامل . أما مهمة المحافظة على النماذج ، فيبدو أنها متروكة الى حد كبير للحكومات والدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

وكما توضح هذه الأمثلة ، نرى المهام الأليق الأساسية موجودة - بدرجة أو بأخرى - في كل نظام اجتماعي . وحتى لا تفصل عن بعضها البعض تماما أثناء التطبيق ، وإن كانت لا تتطور جميعها بنفس الدرجة ، فكل نظام ثابت مستقر يجب أن تتولى فيه عملية المحافظة عن النماذج إذا شاء هذا النظام أن يستمر في بيئة ثابتة . أما النظم التي تستطيع الاستمرار في بيئات متنوعة متغيرة ، فيجب أن تتطور فيها عملية التكيف . هذا بينما الأنظمة المعقدة فقط هي التي تملك أهدافا خارجية تستوجب وجود عملية اقتناء الأهداف وبلوغها . وكذلك الحال بالنسبة للأنظمة الأكثر تعقيدا فهي وحدها التي تحتاج الى تسهيلات واضحة وعمليات موحدة فيما يخلق بمهمة التكامل .

وجدير بالذكر أن هناك ثمة مهتين أساسيتين أخريين ، تبدو أهميتهما في الأنظمة المعقدة جدا ، أحدهما ، هي مهمة تحديد الهدف Goal Setting . فبينما تنزع الأنظمة البسيطة للاقترب من هدف واحد ، أو على الأكثر من عدد قليل من الأهداف المتساوية أو البديلة ، فإن لدى النظام الأكثر تقدما القدرة على تحديد أهداف أخرى لنفسه ، بمعنى أن لديه القدرة على أحداث تغييرات في تنبج مجموعة كبيرة من الأهداف الموجودة ، وخلق أهداف جديدة لنفسه لم يسبق له أن اقتضاها . وعلى صيبل المثال ، فإن الدول التي كانت تعيش في الأصل حياة المزاولة يمكنها أن ترحل على منشآت عسكرية وأهداف هربية كبيرة . أو ، مصالح أمن Security Interests في أماكن نائية من العالم ، كما فعلت إنجلترا بنها بالقرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين ، وكما فعلت الولايات المتحدة تدريجيا منذ عام ١٨٩٠ ، وخاصة منذ ١٩٤٥ ، ١٩٦٥ . وعلى النقيض من ذلك ، فقد تمسك بعض الدول - بالتدريج أو بسرعة - الى إسقاط بعض الأهداف التي كانت هامة بالنسبة لها في الماضي . فقد أسقط حكام إنجلترا في القرن السادس عشر أطباعهم التي طلت تراودهم طوال ثلاثة قرون لفرض سلطتهم على جزء من اقليم القارة يتبع فرنسا الآن . وفي النهاية ، تخلوا عن « كاليه » وبدأوا عوضا عن ذلك في اقتناء أهداف القوة البحرية ، والاستيلاء على بعض الأراضي في العالم الجديد . ولعل الانتقال الجري للاهتمام

الروسي والأمريكي مثل أواخر الخمسينات ، من التصارع على مناطق النفوذ والقارة القواعد في هذا الكوكب المزدحم الى تنظيم الأهداف التي ترجى من غزو الفضاء والكواكب ، يعطينا مثلا آخر على التغيير في الأهداف القومية .

كذلك قد يكون هناك تغيير حتى في نوعية الأهداف (المصالح الحيوية) التي تفتنيها دولة ما . فقد أسقط السويديون في القرن السادس عشر من اعتبارهم محاولة بسط نفوذهم على « لومبارديا » ، كما أسقط السويديون في القرن الثامن عشر محاولة إقامة امبراطورية في البلطيق ، وتخل البريطانيون بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٥ عن فكرة تكوين امبراطورية كانت متجذرة في عدد نفوسها في الوقت الحالي الى ٧٠٠ مليون نسمة . كل من هذه الدول انتقلت الى محاولة مختلفة تماما من الأهداف القومية . بمجرد أن استقطت من اعتبارها فكرة بسط سيادتها على السكان الأجانب . فانتقلت الى الاهتمام بالمسائل الداخلية ، وبالرخاء الاقتصادي ، أو بالعلوم والتربية ، وكافة وسائل الترفيه في دولة الرفاهية .

وغنى عن البيان ، أنه كلما استطاع نظام ما أن يغير أهدافه باستمرار وبشجاعة كلما أصبح هذا النظام فوق مستوى الأهداف التي كان يفتنيها له السابق ، لأنه قد أصبح حينئذ قادرا على اختيار واقتناء وبلوغ أهداف أعظم وأجبر في المستقبل ، - الأمر الذي يذكرنا بتحذير الفلاسفة وعلماء اللاهوت من « عبادة الأوثان » ، أي من عبادة أشياء عابرة ، أو آلهة من الطين والصمغ . كذلك الحال في السياسة العالمية ، فقد يلعب الاغراء دورا في قيام الدولة « بعبادة » بعض الأهداف والمصالح الجزئية العابرة ، أو بالأصح يفريها بتسيان حقيقة هامة ، مؤداها أن استمرار الدولة هو الذي يفرض تغيير كثير من أهدافها .

ومن المفضل أن تتطلب قدرة الدولة على تحديد الأهداف وتغييرها وجود موارد مادية وبشرية داخل النظام . وكلما زادت نسبة الاختيار بين الأهداف القديمة والجديدة ، زادت نسبة هذه الموارد التي يجب استخدامها لعمل هذا الاختيار وتحديد الأهداف الجديدة . كما قد يتطلب الأمر إعادة توزيع هذه النسبة لبلوغ تلك الأهداف . وتكون نسبة الموارد المتاحة لإعادة توزيعها على نماذج جديدة من السلوك عنصرا هاما في القدرة على التعلم **Learning Capacity** المتوفرة لدى النظام ، أي في قدرته على « تعلم » كيف يتصرف وكيف يستجيب للأحداث الموجودة في بيئته بطرق جديدة . أو على الأقل بطرق مختلفة وأكثر فائدة .

لدى حطب تاريخية معينة ، أظهرت بعض الحكومات ، وبعض المجموعات ، بل وبعض الشعوب ، قدرة أكثر أو أقل على التعلم - بالمعنى الذى تقصده - من غيرها بخلاف ملوك البوربون Bourbon فى فرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر أنهم لم ينجسوا أى شيء ولم يتعلموا أى شيء ، حتى بعد الثورة الاجتماعية التى أحدثتها الثورة الفرنسية . فهم سرعان ما استبعدوا أثرها من اعتبار السياسة الفرنسية . وعلى العكس من ذلك ، فإن القدرة على التعليم لدى الحكومة والشعب الأمريكى إبان فترة الكساد الكبرى فى الثلاثينات ، ثم مرة أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية ومرة ثالثة أثناء أزمة الصواريخ فى أواخر الخمسينات ، أثبتت الكفاءة العالية لهذه القدرة . وفى أوائل عام ١٩٦٨ ، مع ظهور الأزمة العسكرية فى فيتنام ، والأزمة المالية للدولار مقدرا بالذهب ، وأزمة المدن الأمريكية والحقوق المدنية ، والعلاقات الخاصة بالأجناس ، بعد مرة أخرى أن تكرار السياسة الماضية لم يكن . وأنه خلال العشر سنوات القادمة قد تواجه قدرة التعلم السياسى لدى الحكومة والشعب الأمريكى مرحلة أخرى من الاختبار .

ويمكن القول ، أنه فى حالة إعادة توزيع جزء كبير وعام من موارد نظام ما على نموذج هيكلي جديد لهذا النظام ، وفى نفس الوقت على مجموعة جديدة من الأهداف - وأنماط السلوك ، فإن هذا النظام يبدأ فى التحول . فإذا حدث هذا التحول - أساسا من طريق المبادرات والموارد القادمة من داخل النظام نفسه أمكن التحدث عن التحول الذاتى Self-Transformation لهذا النظام . ويعتبر التحول الذاتى المهمة السادسة ، وهى أعلى المهام الأساسية للنظام الاجتماعى ، وهى منظمة أو دولة تمتلك هذه القدرة (بالإضافة الى القدرة الكتابية على المحافظة ولو جزئيا على النموذج) للحفاظ أيضا على درجة كافية من الاستمرار والشخصية ، تستطيع البقاء أكثر من غيرها وتتاح لها فرص النمو والتطور أكثر من أى دولة أو منظمة تلحق بالقدرة الى هذه القدرات . وتعتبر كثير من المنظمات الدينية والعمالية الكبرى فى العالم أمثلة لكل هذا التحول الذاتى . فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية الخاصة بالصليبيين والبابوات المقاتلين فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر مختلفة عن المجموعات الصغيرة للمسيحيين الأوائل الذين كانوا ينتفون فى المقابر ، بل ومختلفة أيضا من الكنيسة الخاضعة لاضراب الدولة فى عهد الامبراطور قسطنطين وكذلك من الكنيسة الرومانية الكاثوليكية الحالية التى أعلنت مبدأ الحرية الدينية داخل الدولة أثناء المؤتمر الثانى لمجلس الفاتيكان . ومع ذلك فإن قدرنا كبيرا من الاستمرارية الروحية داخلها قد ظنت موجودة . وينطبق نفس القول على دول حديثة مثل فرنسا وروسيا واليابان والولايات المتحدة ، التى تختلف جميعا عما كانت فى عام ١٧٧٠ أو ١٧٨٠ . ولكن قدرنا مقدورا من الشخصية والاستمرارية ظنت موجودة لى كل منها .

بعض المفاهيم من السياسة :

من بين العدد الهائل من العلاقات الاسماوية المختلفة ، أى هذه العلاقات تعتبر سياسية ؟ وبمباراة أصبح ما الذى تنفرد السياسة بميله دون غيرها من الأنشطة البشرية والمؤسسات الأخرى ؟

تكمن السياسة فى عملية التحكم غير التام فى السلوك البشرى عن طريق العادات الاختيارية الخاصة بالامتثال أو الطاعة COMPLIANCE ، بالإضافة الى التهديد بإمكانية استخدام القمع والقسر Enforcement وترتكز السياسة فى جوهرها على التفاعل بين عادات التعاون التى يشجعها التهديد .
In its essence politics is based on the interplay of habits of cooperation as modified by threats.

وغنى عن البيان أن عادات السلوك ، والتعاون ، واطاعة القانون أو الحكومة ، أو احترام قرار ما لكونه ملزم ، تهيئ عند معظم الناس الى أن تكون اختيارية أو إرادية . وهذا شئ طبيعى . فالعادات تصبح « اعتيادية » بالنسبة لنا ، أى تصبح جزءا من طبيعتنا ومن سنتنا فى الحياة ، وبعض هذه الطريقة التى نتصرف بها بصورة تلقائية . وبدون هذه العادات التى يلتزمها الكثيرون لما كان هناك قانون أو حكومة بالشكل المعروف بلولا التزام معظم مواطنى السيارات بأنسير فى الجانب الأيمن من الطريق ، والدولوف عند الاشارة الحمراء ، لما أمكن تنفيذ قانون المرور بالدرجة الممكنة . ولولا أن معظم الناس لا يسرقون السيارات ، لما استطاعت الشرطة أن تحمي القوارع وأماكن انتظار السيارات من اللدنة القليلة التى تقوم بسرقة السيارات . فإذا لم تجب طاعة القانون عن طمأنينة خاطر ، وتواصل ذلك التعمد بين ٩٠٪ من الأقل من الشعب ، لأصبح مجرد حروف صماء ، أو أن شئت فقل أنه يصبح باهظ التكاليف عند التطبيق . ويعتبر الالتزام طوعا أو من طريق التعمد بالنسبة لجماعية السكان هو الأساس الحقيقى ، الحقيقى ، فسلطان أية حكومة .

ولكى بالرغم من أن هذا الالتزام يعتبر اختياريا الى حد كبير ، فهو ليس كذلك فى واقع الأمر بالإطلاق . فلو كان بالإطلاق اختياريا لما كان تعاملنا بالسياسة ، ولكن بالعادات والتقاليد والأخلاقيات ، وفى عالم السياسة ، تتم المحافظة عن عادات الالتزام وتقويتها عن طريق إمكانية استخدام القمع ضد القلائل الذين قد ينتهكون القانون أو يهملون الحكومة .

وتكمن عملية القمع ، كما افترنا ، فى التهديد باستخدام أو تطبيق الجزاءات الإيجابية أو السلبية ، أى بالثواب والعقاب ، وهى الساحة العميقة ، يكثر استخدام العقاب عن الثواب ، لأنه أقل تكلفة . ويحلو لبعض الناس تطبيقه

تحت أى حجة عقائدية مثل الشيوعية أو معاداة الشيوعية . كما يميل كثير من الناس إلى الاعتقاد بأن العقاب يمكن الاعتماد عليه أكثر فالكثير - فمن الواضح ، أنه طالما أن معظم الناس قد اعتادوا الامتنثال للقانون أو الحكومة ، فمن تكون هناك حاجة لتقديم مكافآت لهم على ذلك . ولكن من الأجدر التهديد بتطبيق جزاءات على القلة التى تنحرف عن الطاعة أو تخرق الالتزام الذى يخضع له غيرهم . وقد تردع العقوبات بعض من يخرقون القانون عن تكرار فعلتهم ، ولكن الأهم أن يصبح مصير هذه القلة مثلاً يردع الآخرين عن أن يحدروا حدوهم .

وبدئى أن ألتصع ليس مؤكدا دائما ، بن محتملا فى معظم الحالات ، ولكن عادة ما يكفى التهديد بإجراء عمليات القمع - بالإضافة إلى عادات الالتزام التى يعصب بها معظم السكان - للاقلال من نسبة الانتهاك الخطير إلى حد مقبول . فإذا تمت اداة وعاقبة تسعة من بين كل عشرة قفلة ، فسيكون ذلك رادعا كافيا للكثيرين من زمرة محترفى القتل ، الذين يفكرون فيه كطريقة مدروسة للحصول على كسب ما . وإذا عوقب ربع لصوص السيارات ، فقد يكون هذا كافيا - بالإضافة لعادات الالتزام بالقانون لدى معظم الناس - لتقليل من حوادث سرقة السيارات ، ودفع مبالغ التأمين ضد السرقة . ولكن من الواضح أن نفس العقوبات وأكثرها مرامة لا تردع مثل هذه الرمرة من محترفى القتل الذين لا يمانون بالتذكير فى مقبة عملهم ، أو أولئك الوالدين من أنفسهم حتى انتمالة ، أو من يصيبهم الانفعال إلى الحد الذى يصيب تفكيرهم بالشغل دون احتمال فسلهم متلبسين . وهذا فى حد ذاته يعتبر أحد المراحل المبكرة التى تعد من فعالية الردع ضد ازهاق الأرواح ، أو ضد الحرب فى الحياة الدولية .

⁴ ولعل الشروط التى تعد فعالية القمع فى التهريب نفس الشروط التى تعد تكرار الالتزام (أى تكرار السلوك الخاص بطاعة القانون) . وأول هذه الشروط هو أن حد كبير لوة عادات الالتزام لدى غالبية الناس ، واستعدادهم لمعاونة الحكومة بطريقة ايجابية فى مسيل دعم الامور والقوانين . وفى المقام الثانى ، هناك كل الشروط الأخرى التى تؤثر على الاحتمالات السببية للسلوك الملتزم بالقانون فى مواجهة السلوك المنتهك للقانون الذى ينطبق عليه التهديد باستخدام القمع . فإذا انتشر الجوع بين الفقراء ، فهناك احتمال أن يقوم أساس أكثر بسرقة الخبز . وفى المرتبة الثالثة يأتى حجم وكفاءة جهاز القمع ، أى مهارة وحساس الضباط والجنود والقضاة ورجال الشرطة ، ونوعية أسلحتهم ومعداتهم . وأخيرا ، يأتى تغير القوانين ، وإصدار قوانين جديدة ، أو التهديد باستخدام عقوبات أكثر مرامة .

ومع ذلك ، فإن عادات الالتزام لدى غالبية الناس ، والظروف الاجتماعية

الغامة التي لها أكبر الأثر (الطويل المدى) في سلوك الناس ، فهي من أصعب الأشياء في طريقة تناولها . وكذلك الحال بالنسبة للمجتمعات والتدريبات والمعدات والروح المعنوية لدى جهاد القمع - القوات المسلحة ، والشرطة ، والهيئات القضائية . وإلى حد ما جهاز الوطني المدنيين - فإن تغييرها لا يتأتى إلا ببطء وبتكلفة كبيرة . ولذلك لبقى أضعف وسائل التحكم أكثرها جاذبية ، من حيث كونها لا تكلف الكثير عند استخدامها . نلاحظ مثلا أن إصدار قاتون جديد ، أو التهديد باستخدام عقوبات أكثر صرامة أو عدم الحرص في إيجاد دبرين الاتهام ، أو عدم الحرص في عدم معاقبة بعض الأبرياء ، كل ذلك يمشي إجراءات أسرع وأقل تكلفة ، ومن ثم ، فإنها رغم ضلالة كفاءتها نسبيا ، تبندر أكثر انخراط من المهمة الطويلة الشاقة الخاصة بأحداث تغييرات جوهرية في الموقف .

أدى ، فالسياسة - كما نرى - عبارة عن تداعٍ بين التهديد باستخدام القمع الذي يمكن تغييره بسرعة نسبيا ، وبين عادات الالتزام والولاءات الموجودة عند السكان - تلك التي يجري تغييرها غاية في البطء ، وإن كانت أقوى . فمن طريق تفاعل الالتزام الاعتيادي مع القمع المحتمل تستطيع المجتمعات حماية وتعديل مؤسساتها ، وتخصيص وإعادة توزيع مواردها هذا فضلا عن توزيع القيم والحوافز والمكافآت على أعضائها ، وأنماط العمل الجماعي الذي يتعاون فيه السكان على إنتاج سلعهم وخدماتهم وحياتهم .

الحكم أو السلطان Rule or Dominion

طالما احتفظنا بمفهوما من السياسة واضحا في الذهن ، أمكننا أن نستوعب المفهومين السياسيين المرتبطين من الحكم أو السلطان . ويعنى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber بحكم أو سلطان زعيم ما ظهور فكرة أو إمكانية الموضوع لطاعته . فالامر كما يقول فيبر ، أنه من بين كل زعيمين أو حكومتين ، يكون للذي يطاع أكثر من قبل السكان سلطان عليهم أكثر من الآخر .

وإذا وسعنا من مفهوم هذا التفسير ، لاكتشفنا ما أسماه ت. ر. أدورنو ADORNO ذات مرة « بالرياضيات الكاملة في فكر ماكس فيبر » . فالإمكانية هي بالتحديد عدد يدل على عدد المرات ، الأمر الذي يعبر عنه عادة بالنسبة المثوية لأحداث معينة (ونقصد هنا عديدات الطاعة أوامر الحاكم) داخل مجموعة أكبر من الأحداث (ونقصدها هنا السلوك العام للسكان) . ولذلك ، فإن « الحكم » كما عبر عنه فيبر يمكن التعبير عنه بعدد ، أو على الأقل يمكن مبدئيا قياسه في رموز تعبر عنه من حيث الكم .

وهي نفس الوقت ، يمكننا ان نرى العلاقة الوثيقة بين فكرة فيبر عن فرصة أو تكرار عمليات فرض الطاعة (الاطاعة) لأوامر الحكومة من ناحية وبين مفهومنا الذي سبقنا مناقشته عن معدل الالتزام (لى تكرار عمليات الالتزام) من ناحية أخرى - فمعدل الالتزام مفهوم أوسع حتما ، لكنه يشتمل أيضا على عمليات الخضوع السلبي ، والتسامح ، أو اللامبالاة ، بالإضافة الى العمليات الأكثر ايجابية والخاصة بالطاعة - تلك التي أكد عليها فيبر حيثما ظهر السلوك الانعزالي السلبي أو فر حفا في تحديد نتيجة العملية السياسية .

ومع ذلك ، نرى مفهومنا عن الالتزام الاعتياىى أضيق نطاقا من فرصة الاطاعة (فرض الطاعة) التي يحدتها عنها فيبر . فمفهومنا يستثنى عمليات الخسوع للتهديد القوي باستخدام القوة السافرة ، كان يطيع الناس الشخص المسك ببنديقية لا يجارهم على التوقف بفرض السرقة ، أو يطيعون جيش الاحتلال الاجبى طالما أن لديه سلاحا موجها ضدهم . مثل هذه الحالات عند فيبر هي من حالات « الحكم » أو السلطان ، وان كانت عمليات قوة ، وليست عمليات سياسية . ولكنها تصبح عمليات سياسية اذا استمر هذا السلوك بالترام الطاعة بعد أن يدبر السارى أو المحتل القارى ظهره . حينئذ فقط ، حيث يتفاعل الضرر المملك نفوس الناس مع التراهم المستمر بالطاعة ، تكون له عدا فانية الى حارة السياسة .

وهكذا ، فمن عندنا نقول ان السياسة هي ذلك الميدان من العلاقات الإنسانية الذي تتداخل فيه السيطرة مع الالتزام الاعتياىى ، فاننا نعى بذلك أيضا قولنا بأن السياسة - بسبب طبيعتها المردوجة - عرضة لأن تكون مطلقة توتر متكرر بين المركزية واللامركزية . مؤدى ذلك أن السيطرة أو الحكم يمكن أن يمارس أكثر يسرا بواسطة منظمات مركزية . كما أن ممارسة التهديد باستخدام القوة هو أيضا أكثر فعالية وقصرة عندما يمارس من قبل مركز وحيد . هذا بينما ترى القصرة على خلق العادات المؤثوق به لدى غالبية الناس عن طريق مركز أمر وحيد هو أمر نادر الوقوع . هذا فضلا عن أنه لا يمكن خلق هذه العادات الا لى المدى الطويل ، فالعادات تنمو غالبا مع مجموعة مختلفة المشارب من التجارب المتكررة بطرق متعددة . ولذلك ، كان الاستخدام المركزى للتهديد بالقوة نادرا ما يخلق مجموعة معينة من العادات اسياسية المناهية ، وان كان من الممكن أن يكون مجموعة من العادات التي توفر امكانية ممارسة القوة المركزية .

ولسوف نعرض لهذه الأمور بطريقة أكثر تفصيلا فى جزء آخر من معرض مناقشتنا ، لدى حديثنا عن الأساليب التي يتحدد بها حجم الأمم والدول

والوحدات لسياسية الأخرى ، والأساليب الخاصة بانتقال القوة بين المستويات المختلفة للحكومات (من المستوى المحلي ، ومستوى الدولة ، والمستوى العالمي) .
وعنى عن البيان أن هذه الإجراءات والأساليب تمتد في جذورها إلى الطبيعة الثنائية للسياسة في جوهرها وذاتها .

الفصل الثالث

القوة والنبوة القومية

يساعدنا ادراك الطبيعة الثنائية للسياسة على ادراك حدود مفهوم القوة السياسية . فقد حاول بعض مشاهير الكتاب أن يتشتوا نظرية في السياسة ، خاصة في صدد العلاقات بين الدول ، نظرية قائمة تماما أو الى حد كبير على فكرة القوة . ومن بين هؤلاء نيقولا دي ماكيافيللي ، وتوماس هوبز ، وكذلك هانز مورجنتا وولفردريك شومان في وقتنا الحاضر . كذلك مازالت فكرة القوة كأساس للعلاقات الدولية منتشرة بشكل واسع في الصحافة الشعبية في وزارات الخارجية والمؤسسات الدفاعية لعدة دول ، بحيث يثق لنا أن نتعامل ما هو اذن عنصر الصديق في هذه الفكرة . وما هي حدوده ؟

وهنا يجدر بنا أن نهتم في مناقشتنا ليس فقط بقوة الاسم والمؤسسات الدولية في العالم ، ولكن أيضا بقوة الحكومات ومجموعات المصالح ومجموعات الصفوة أو النخبة والأفراد ، بالدرجة التي يبدو فيها أن أيا من هذه المجموعات هي ذات تأثير ملموس في السياسة الدولية .

ويمكن تعريف القوة Power في أبسط معانيها بالقدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على لعوائق . وفي هذا المعنى ، طرح لينين قبل الثورة الروسية على رملائه مشكلة أساسية في السياسة ، وهو السؤال المكون من كلمتين « من ؟ ومن ؟ » بمعنى من سيكون سيد العمليات والأحداث ؟ ومن سيكون ضحيتها ؟ وفي أثناء كساد عام ١٩٣٢ انتشرت أغنية احتجاج ألمانية ترسم صورة وثيقة الصلة بهذا الذي نقول ، مؤداها « نريد أن نكون مطرقة ،

لا سندان ، بمعنى من الأقوى ؟ ومن الأضعف ؟ من الذي سيغال مراده ؟ ومن الذي سيهبط للاستسلام ؟ .

مثل هذه الأسئلة ، عندما تطرح حول عملة لقوات ممكنة أو فعيلة بين عدد محدود من المتنافسين ، تؤدي الى اعداد قوائم بترتيب الأنفيل ، مثل ترتيب اللاعبين في دورات التنس أو الشطرنج ، أو في نوادي البيس بول في الترتيب العالمي ، أو ترتيب القوى الكبرى في السيادة الدولية . وحيث أن اللقوات الفعلية قد قنت حاليا ، فإن ذلك يستدعي بانطبع اعداد قوائم بالترتيب تبنى الى حد كبير على أسس افتراضية قوامها الأعمال السابقة ، والموارد الحالية أو المتوقعة للمشتافسي .

أساس القوة :

الامكانية الكامنة للقوة مستنتجة من الموارد :

Power Potential As Inferred From Resources :

يعطى الجدول رقم (١) مثالا للامكانية السببية لقوة لاثلاثين من الأمم . ونقاس هنا قوة دول الحلفاء ودول المحور في الحرب العالمية الثانية ، حسب السبة المئوية لعتاد الحربي الكلي التي كان كل جانب ينتجها في كل عام .

ويوضح الجدول أن قوى المحور كانت تتمتع عتادا حرييا أكثر بكثير من الحلفاء في أعوام ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ولكن تفوقهم انخفض في عام ١٩٤٠ ، حتى لقد نما عامي ١٩٤١ ، ١٩٤٢ . وبعد نقطة التحول هذه ، تخلفت قوى المحور كثيرا حتى تم انهيارها النهائي عام ١٩٤٥ .

جدول رقم (١)

النسبة المئوية للإنتاج الكلي للبلاد الحربي بالنسبة للمحاربين الرئيسيين ما بين
١٩٣٨ و ١٩٤٣ - (١)

السنة	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣
الولايات المتحدة	٦	٤	٧	١٤	٣٠	٤٠
كندا	٠	٠	٠	١	٢	٢
بريطانيا	٦	١٠	١٨	١٩	١٥	١٣
الاتحاد السوفيتي	٢٧	٣١	٣٣	٢٤	١٧	١٥
الاجمالي بالنسبة للبلدان	٣٩	٤٥	٤٨	٥٨	٦٤	٧٠
ألمانيا (٢)	٤٦	٤٣	٤٠	٣١	٢٧	٢٢
إيطاليا	٦	٤	٥	١	٣	١
اليابان	٩	٨	٧	٧	٦	٧
الاجمالي بالنسبة للمحور	٦١	٥٥	٥٢	٤٢	٣٦	٣٠
المجموع الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويمكن إعطاء ترتيب التفاضل لقوة الدول الكبرى من السنة من ١٩٦٠ إلى
١٩٦٣ ، عام ١٩٨٠ على التوالي وذلك حسب الإحصاءات الحديثة (جدول رقم ٢)
لعالم غير نازي ألماني قديم .

وتعتمد التقديرات المحتملة لعام ١٩٨٠ في جدول (٢) على أرقام النمو
المتوقع في إنتاج الصلب والطاقة بالنسبة لكل فرد ، والعدد الإجمالي للسكان
في كل دولة . ويقدر عدد سكان الصين في عام ١٩٨٠ بحوالي ١٠٠٠٠٠٠٠
نسمة ، والإنتاج السنوي من الصلب بالنسبة للفرد حوالي ٤٠٠ رطل ، أو
بالقريب نصف معدل سنة ١٩٦٣ بالنسبة للاتحاد السوفيتي واليابان .
وسواء صحت هذه التقديرات في عام ١٩٨٠ ، أو ما يلي ذلك من السنين ،
فليس هناك بالطبع ما يؤكد لها ، خاصة بعد الانكسار التي حلت بالنمو
الاقتصادي للصين في بداية الستينات وعلى أية حال ، نحن الجدير التنبؤ

(١) بما في ذلك المائرات ، والمعدات الحربية الأرضية ، وأجهزة سلاح الانارة ، والسفن
البحرية ، وأسطول المرتبطة بها .
(٢) بما فيها الأقاليم المحكم .

أنه طبقا للتقديرات الموصحة ، فإن قوة أقوى دولة منفردة في الأعوام ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ ، وكذلك عام ١٩٨٠ قد قدرت بأقل من نصف القوة الكلية لدول السبع الأول . وهكذا ففي كلا الحالتين تتمثل أقوى دولة (منفردة) أقلية فقط بالنسبة لقوة عالمية .

جدول رقم (٢)

ترتيب التوافق للقوة الكامنة للدول الكبرى : أعوام ١٩٦٠-١٩٦٣-١٩٨٠ (١)

أرقام القوة من الأعوام ١٩٦٠ حتى ١٩٦٣	التقديرات لعام ١٩٨٠
١ - الولايات المتحدة	١ - الصين ٢٥٠
٢ - الاتحاد السوفيتي	٢ - الولايات المتحدة ١٦٠
٣ - الصين	٣ - الاتحاد السوفيتي ١٢٠
٤ - ألمانيا الاتحادية	٤ - اليابان ٣٩
٥ - كندا	٥ - ألمانيا الاتحادية ٢٥
٦ - بريطانيا	٦ - بريطانيا ١٩
٧ - فرنسا	٧ - فرنسا ١١
مجموع كل	
٢٥٦	١٢٤
٨ - الهند	٨ - لا توجد معلومات
٩ - تركيا	٩ - لا توجد معلومات
١٠ - إيطاليا	١٠ - لا توجد معلومات
١١ - كندا	١١ - لا توجد معلومات
١٢ - تشيكوسلوفاكيا	١٢ - لا توجد معلومات

وأحيانا تسمى المصادر الكلية لقوة لدولة ما (أساس القوة Power Base حيث أننا ننظر إليها كأساس يمكن على أساسه تحويل القوة الكامنة بدرجة أكثر أو أقل إلى قوة فعلية ، وثمة فكرة أخرى مختلفة عن الفكرة السابقة ولكنها تنتمي إليها ، وهي فكرة أو مفهوم « القيمة الأساسية أو القاعدية Base Value كما يعرفها هارولد لاسويل وإبراهيم كابلان ، ونطبق لهذا المفهوم ، فإن أساس

(١) مقدمة على أساس التاج الطالة والصلب ، والجلد الفكيبي تستدار .

القوة بالنسبة للعامل أ (العامل أ يمكن أن يكون شخصا أو دولة) هي كمية ذات قيمة معينة بالنسبة للعامل ب الذي يقع تحت سيطرة العامل أ ، أي أن أ يتحكم في أي زيادة أو نقص في قوة ب ، ورفاهيته وامتعه بالاحترام ، ومن حيث أن ب يرغب في نسبة أكبر من القيمة التي يتحكم فيها أ - - - - - وجب على ب أن يحاول إرضاء أ ، حتى يقتنع بأن يمنحه نسبة أكبر من هذه القيمة . وهكذا ، فإذا احتاجت دولة نامية إلى مساعدة اقتصادية لتحسين تكنولوجيتها ، وإذا احتاج بلد حائض إلى قمع لفرأ خطر المجاعة ، وإذا كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي يتحكم أحدهما في بعض الامدادات الخاصة ، إذن فإن الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي سيكون لديه ، أساسا القوة ، لممارسة نفوذه على الدول التي تحتاج لموته .

ولكن إلى أي حد مستخدم حكومة الولايات المتحدة ، أو الحكومة السوفيتية هذا الأساس (أساس القوة) أو هذه القيمة الأساسية لكي تغطي نفوذ وقوة فعلية على ملوك بعض أو كل تلك الدول فيما يتعلق ب « القيمة المجالية » Scope Value مثل الحصول على صوت مؤيد في الأمم المتحدة - التي تتحكم فيها الدول الفقيرة وتريدها الدول الغنية ؟ هذا في واقع الأمر موضوع آخر .

إن قوة المامن أ في كل تلك الحالات تعتمد على ثلاثة أشياء . . . أولا ، على الفقر النسبي ومدى حاجة العامل ب بالنسبة ببعض القيم الأساسية التي يتحكم فيها أ بقدر مناسب ، ثانيا ، على تحكم ب في قدر مناسب من القيمة المجالية التي يرغب أ فيها ، ويحاول الحصول عليها باستخدام قوته ضد ب ، وأخيرا ، مهارة وفعالية أ في تحويل الطاقة الكامنة لأساس القوة لديه إلى قوة فعلية تؤثر على ملوك ب .

ثقل القوة على ضوء استخلاص النتائج

The Weight of Power As Inferred From Results :

الطاقة الكامنة للقوة وهي عبارة عن تقييم تقريبي للموارد المادية والبشرية المتاحة بهذه القوة . كما يمكن استخدامها بطريقة غير مباشرة لاستنتاج عدد مرات النجاح (ودرجته) الذي يجب على دولة ما إحرازه في سراع القوة ، حالة

استخدام مواردها على أحسن وجه ومع ذلك ، فمن الممكن أننعكس طريقة هذا الحساب بأن نسأل : " إلى أي حد نجح هذا العامل (هذا القائد ، أو هذه الحكومة ، أو هذه الدولة) في تغيير بعض النتائج في العالم الخارجي ؟ حيثه يمكننا استنتاج " ثقل " Weight ، قوته على أساس درجة نجاحه " مع ملاحظة أن الأبعاد الأربعة الرئيسية التي انه تعبر عنها بمظاهر القوة هي الثقل Weight ، والنطاق Domain ، والى Range والمجال Scope ومن بين هؤلاء جميعا يعتبر " الثقل " أقربها إلى الذهن ، كفكرة بديهية تراودنا حينما نفكر في مفهوم القوة) .

وثقل القوة أو ثلوز عامل ما على عملية ما ، تعبر عن مدى قدرته على تغيير احتمالات نتيجة هذه العملية . ويمكن قياس ذلك بسهولة كلما تناولنا فصيلة متكررة من نتائج متشابهة مثل التصويت في الجمعية العامة . فإذا افترضنا مثلا أننا خرجنا بنتيجة مؤداها أن من بين كل أربعة مشروعات تؤيدها الولايات المتحدة تحصل ثلاثة منها على الأغلبية ، أي باحتمال مقداره 75% ، بينما المشروعات التي لا تؤيدها الولايات المتحدة لنجح بقسبة 25% ، - عندئذ يمكننا القول أن تأييد الولايات المتحدة بوسمه تحويل فرص نجاح مشروع ما في الأمم المتحدة بمعدل ما بين 24% و 75% ، أي بمتوسط قدره 50% . حينئذ سيكون هذا المتوسط مقياسا تقريبا لمتوسط ثقل قوة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة أثناء الفترة التي جرى فيها مثل هذا الإحصاء . (تعني أن المقياس شيء تقريبي يمكن أن يقلل من قدر النموذ الفعلي للولايات المتحدة ، حيث أن مشروعات قرارات كثيرة من التي تعارضها الولايات المتحدة قد تبدو فرص نجاحها ضئيلة أمام الدول المتبينة لها ، فيصبحون كلية من تقديم المشروع وبالتالي لا يدخل في عملية الإحصاء التي قمنا بها) .

ويصبح حساب أو تقدير ثقل القوة أصعب حينما نعالج حالة بذاتها . مثلا تقييم قوة القنابل الذرية التي أسقطت فوق هيروشيما في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ (أو تلك التي أحرقت نجازاكي بعدما بثلاثة أيام في التسبيل باستسلام اليابان ، واحتصار مدة الحرب العالمية الثانية) لقد توصل خبير بارز في شؤون اليابان هو البروفيسير أدوين رايشاور الذي كان يشغل منصب سفير الولايات المتحدة لدى اليابان في السنة ما بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٧ إلى نتيجة مؤداها أن القنبلة لم تختصر مدة الحرب إلا لمدة أيام قليلة لحظ . وللتوصل إلى مثل هذا الحكم ، فمن الضروري أن نحصل أن الحادث قد تكرر عدة مرات (حادث إسقاط القنبلة في وقت كانت اليابان قد هزمت وأنهكت إلى درجة كبيرة ، وكانت حكومتها تبحث عن وسيلة للاستسلام) . حينئذ يجب أن

لنحاول تصور متوسط ما كان يمكن أن يحدث في كل هذه الحالات التي تخيلناها
لديها إسقاط قدام ، مقارنا بتصور متوسط كل الحالات دون إسقاط القابل .

قد يبدو أن ذلك شيء بعيد الاحتمال والتصور ولكنه ليس كذلك . فهو
لا ... يختلف كثيرا عن تقدير مهندس لسبب عطب جسر معين ، أو تقدير طبيب
للسبب الذي أدى إل وفاة أو شفاء مريض بعينه . ففي كل هذه الحالات ،
ولكى نتكهن من تقدير آثار ما تم عمله وربما تقدير ما كان يمكن عمله للحصول
على نتائج أفضل - علينا أن نقوم بتحويل الحالة الفردية وجعلها ضمن فصيلة
مفكرة من حوادث افتراضية مشابهة لها ، ثم نحاول تقدير احتمالات النتائج
البدئية في وجود (تم في غياب) تأثير أو وجود القوة التي نود قياسها ، بعد
ذلك نستنتج قوة هذا العامل في هذا الموقف من قوة العمل أو الطرف الذي
يتحكم فيه .

والقوة بهذا التصور لشبه السببية إلى حد كبير ، كما أن ثقل قوة عامل
ما هو نفس ثقل الأسباب التي يتحكم فيها ، كأحد الأسباب الموصلة للنتائج .

وإذا قورنت الحكومات الحديثة في القرون الماضية ، نجد أن الأولى قد
زادت من ثقل قوتها أكثر من مكانتها . فبتم فيها جمع الضرائب ، وتجهيد
الشباب وسن القوانين والقبض على من يخالفها - كل ذلك مع فرض احتمالات
أكبر بكثير مما كان يعلم به معظم حكام المصور الوسطى . ولنفسر السبب ،
نجد أن ثقل قوة حكومات الدول المتقدمة صناعيا يفوق بكثير ثقل قوة الدول
الحاصرة التي ماتزال في المراحل الأولى من التطور الصناعي . ونغني عن البيان
أن حكومات هذه المجموعة الأخيرة ، يتباين فيها ثقل القوة الداخلية إلى حد
كبير .

وعلى النقيض من ذلك ، نرى في مجال السياسة الدولية ، أن ثقل القوة
لدى معظم الحكومات ، وخاصة في الدول الكبرى ، قد بدأ في الانحلال منذ
عام ١٩٤٥ . فليس هناك حكومة اليوم تستطيع التحكم في النتائج المحتملة
للمسائل الدولية ، كما كانت بريطانيا مثلا ما بين عام ١٨٧٠ و١٩٣٥ .
فبريطانيا لا تستطيع حاليا التحكم في مستعمراتها السابقة ، كما لا تستطيع
الولايات المتحدة التحكم في فرنسا أو في كوبا ولا يستطيع الاتحاد السوفيتي
التحكم في يوغسلافيا أو الصين ، ولا تستطيع الصين التحكم في جيرانها . وقد
بدأ أن محاولة السوفييت للتحكم في سياسة تشيكوسلوفاكيا عن طريق
الاحتلال العسكري في أغسطس ١٩٦٨ قد باتت بالفشل . أما سبب هذا
الانحلال في ثقل القوة لدى معظم الدول الكبرى ، فسيكون معرض حديث في
فصل لاحق . ولكن هذه الحقيقة جديرة بالانتباه الآن .

ولكننا لو قلنا في ذلك الموضوع بطريقة أدق ، لراينا أن نقل القوة يشتمل على مفهومين مختلفين ، أولهما يختص بالقدر على تقليل احتمال نتيجة معينة لا يرغب فيها عامل ما . ففي مجال السياسة الداخلية ، قد نتحدث أحيانا عن « مجموعات الاعتراض التي تستطيع منع أو عدم احتمال صدور تشريع ما » أما في مجال السياسة الدولية فقد نجد قدرا كبيرا من قوة الاعتراض الموحدة رسميا للدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة . هذا نجدنا بطريقة أقل رسمية ، يمكننا التحدث عن قوة دولة ما أو حكومة ترفض منح أرض معينة أو منطقة نفوذ لحكومة أو عقيدة أخرى ، وهكذا . نرى أن الولايات المتحدة قد توجهت في الخمسينات في عدم منح كوريا الجنوبية للفرصة من كوريا الشمالية الجنوبية ، كما حرمنا الفيت كويج من فيتنام الجنوبية في بداية الستينات .

ومن السهل تصور السبب في ذلك . فالنتيجة المحددة التي نود منعها قد تبدو غير محتملة من أول نظرة . ولكن لتفرض مثلا أن حملة عصابات شيوعية في دولة آسيوية أو أفريقية لديها بالتقريب فرصة من بين كل ثلاث فرص (أي بمقدار ٣٣٪) لإقامة نظام شيوعي مستقر في هذه الدولة . ففي هذه الحالة ، يستطيع تدخل مضاد للشيوعية من قبل قوة أجنبية ، يتم تقديمه بقوة محدودة (لنقل بنقل قدره ٢٨٪) أن يقلل من فرص نجاح رجال العصابات من ٣٣٪ إلى ٥٪ فقط وأن يكون بالتالي احتمالا قدره ١٩ ، ١ (٩٥٪) لفشلهم وهكذا ، يمكن جعل النتيجة غير المحتملة بسبب متوسطة غير محتملة بنسبة عالية عن طريق استخدام قدر محدود من القوة . وفي مثل هذه المواقف ، يبدو لنا أن تغيير الاحتمالات بالتناسبة لهذه النتيجة المعنية هو بمثابة تغيير جذري ، كما يبدو لنا أن هذا القدر المحدود من القوة قد غير حالة التأكيد ال حالة شبه تأكيد ، وبالتالي فقد أحدث نتائج مذهلة .

ومع ذلك ، لنفس درجة القوة قد تحدث نتائج أقل تأثيرا إذا ما طبقت لتعريض نتيجة تبدو غير محتملة لأول وهلة . فإذا أردنا إقامة نظام حكم دستوري ديمقراطي مستقر في الدولة الأفريقية أو الآسيوية التي تمزقها الصراعات (كما تخيلناها من قبل) وجب أن نتذكر أن من بين كل ٢٠ دولة فقيرة جدا في العالم هناك دولة واحدة هي التي تتمتع بأحد أشكال الحكومات الديمقراطية المستقرة في ظل سيادة القانون . ونعتبر الهند أحد هذه الأمثلة النادرة خلال العشرين سنة الماضية ، وليس مثلها كثير . وبمباراة أصبح يرى المفسر الواسع لبدائل الديمقراطية ، مثل الدكتاتورية أو مجالس الثورة العسكرية التي تمسك برمام الحكم إثر انقلاب ثوري ، أو حكومات الأقوية المستقلة الفاسدة المستقرة وراء وجهات دستورية ، أو الاحتلال الأجنبي أو الإدارة الاستعمارية ، أو نظم الحزب

المدنى الواحد ، أو سلسلة متوالية من الانقلابات والحروب الأهلية ، أو غيرها من المجموعات والسلاسل المتوالية من كل هذه الأنواع ، كان ومازال هو الأكثر شيوعا . فإذا كانت فرصة الديمقراطية في دولة ناشئة حديثا هي ٥٪ فقط ، فإن استخدام قوة ثقلها ٢٨٪ سيحدث احتمالا قدره ٣٣٪ لاحتمال نظام ديمقراطى في هذه الدولة الأمر الذى سيترك أماما فرصة لتعشل نسبتها من ٢ الى ١ .

ولمى الواقع ، أن هذه العملية الحسابية يسودها التناقض لأنها تقترن دون مبرر ، أن القوة اللازمة لاحداث نتيجة ما يمكن تحويلها دون حسارة الى نفس كمية القوة اللازمة لاحداث نتيجة أخرى ، وكندا يعرف تماما أن ذلك ليس صحيحا تماما . فالقوة اللازمة لطرح رجل أرضا لا تعطينا نفس درجة القوة لتعليقه العزف على البيانو . أو حل مسائل التفاضل والتكامل أو الرسم الزخرفى . والقوة اللازمة لقصف أو حرق قرية لا يمكن تحويلها تماما أو بسهولة الى كمية القوة اللازمة لكسب تعاطف السكان ، أو لحكم القرية بموافقتهم ، كما لا يمكن أن تتحول الى القوة اللازمة لخلق مهارات عديدة بين هؤلاء السكان أو زرع ليم معينة بينهم ، أو الحصول على ولايات منهم ، وهي في مجموعها من الأشياء الضرورية للحكم الديموقراطى .

وكذا كانت النتيجة الايجابية أكثر تحديدا ، كلما زاد عدد البدائل المعارضة لها . ومن ثم ، فعادة ما يكون من غير المحتمل ، بل ومن الأصعب ، جعلها محتملة الى حد كبير عن طريق استخدام قدر محدود من القوة . فالقوة المحدودة تكون أكثر فعالية حينما تستخدم بطريقة سلبية كقوة معارضة ، أو قوة تكذيب ضد إحدى النتائج الايجابية ، لأنها مستخدمة في هذه الحالة لزيادة احتمال قائم بالفعل من بين مجموعة البدائل الممكنة لهذا الاحتمال ، بخلاف النظر من أى هذه البدائل المحددة هو الذى سوف يتجسد .

وجدير بالذكر أن القوة اللازمة لزيادة احتمال نتيجة إيجابية معينة تكون من قوة ، كل من تحقيق الهدف والتحكم في الأشياء المحيطة ، لكل تحقيق هدف . وكل تحكم ، يستتعى الأمر بالضرورة درجة عالية من التحكم في الناس من قبل الفاعل . فالفيل المهاجم يستطيع تعظيم أى عقبة كبيرة في سبيله ، ولكنه لا يستطيع وضع خيط في ابرة ، ولا يستطيع في الواقع القيام بلفة على شكل زاوية قائمة في قطر مساحته ثلاثة أقدام . فكما تعاطفت القوة الوحشية ، والحجيم ، والسرعة ، والقوة الدائمة لدى الفيل ، كلما صعب عليه التحكم في حركاته ، وقلت دقة التحكم لديه . وبالمشابهة ، كلما كانت السيارة أكبر وأثقل وأسرع وأقوى ، كلما صعب توجيهها . فإذا حاولنا قياس قوتها من حيث قوة الأداء ، فسوف نحصل على عمدين ومعدنين على الأقل ، أحدهما على بالنسبة

تقدرتها على زيادة السرعة ، والآخر منحصر بالنسبة لقدرتها على التوقف أو
الدخول في منحى .

ومن ثم ، يجدر بنا أن نسأل عما إذا كان هناك شيء مماثل لذلك
بالنسبة لقوة الحكومات والدول ؟

فكلما كانت القوة أكبر ، وعدد سكانها أكثر ، ونسبة السكان والموارد
المستغلة لتحقيق سياستها أعلى (كلما كان التزامها العاطفي نحو هذه السياسة
أكثر حدة) كلما كانت قوة هذه الدولة أكبر ، وقوة حكومتها في التغلب على
المعوقات أو المفارقات التي تعترض سبيلها أكثر . ولكن السياسات القوية
تحتاج عادة الى أكثر من مجرد التغلب على المقاومة . فغالبا ما يكون هدف هذه
السياسة هو تحقيق نتائج ايجابية معينة . ولذلك ، غالبا ما تحتاج الى تتبع
هدف لا بد عن طريق سلسلة من التكتيكات المتغيرة ، أو على الأقل تمرير قيمة
أساسية معينة عن طريق سلسلة من الأهداف المتغيرة . ولكن من الملاحظ أنه
كلما زاد عدد الناس والموارد المخصصة لتكتيكات والسياسات والأهداف ،
كلما زادت حصيلتها من الاهتمامات ، والوظائف والسمعة ، والوظائف المكرمة
لخدمة قوة الدولة . وبالتالي يصبح من الصعب بالنسبة لأي عضو من الحكومة
(بن للحكومة كلها) أن يقترح أي تغيير . وإذا لم تتخذ احتياطات كافية
ومناسبة ، فقد تصبح الحكومات أسيرة سياستها الماضية أو قد تدفعها قوتها الى
الاصطدام دون تبصر بأحدى العواقب ، ما لم يؤد ذلك الى الوقوع في إحدى
الضغائر .

فعادة ما تستعمل هذه الأخطار مع زيادة كمية القوة القومية ، وتكتيف
الجهود لزيادتها . وعادة ما تكون هذه الأخطار (الخاصة بالخسارة الجزئية
لتحكم في الذات) أكثر استفعالا بالنسبة للدول الكبرى منه بالنسبة للدول
الصغرى ، وبالنسبة للنظم الدكتاتورية منه بالنسبة للنظم الديمقراطية ،
وبالنسبة لوقت الحرب منه في فترة ما قبل الحرب أو في زمن السلم . وبعبارة
أصح ، أنه ما لم تتخذ الاحتياطات اللازمة ضد هذه الأخطار ، فقد يصبح لكل
القوة على المدى الطويل لأغراضها ، ان لم يكن مضرا لنفسه .

بعض الأبعاد الأخرى للقوة : النطاق والديمقراطية :

Demain Range and Scope

على من تتم ممارسة القوة ؟

تتوقف إجابة هذا السؤال على نطاق Demain استخدام القوة ، أي
مجموعة الأفراد الذين يتغير سلوكهم المحتمل بطريقة ملحوظة عن طريق

استخدام القوة • فميدان استخدام قوة صلبة القرية ينحصر تقريبا في سكان القرية • ونطاق استخدام القوة بالنسبة لحكومة السويد ينحصر الى حد كبير في المناطق الاقليمية لدولة السويد ذاتها ، ولكنه يشمل بالإضافة الى ذلك السلس السويدية والمواطنين السويديين في الخارج ويتحصر نطاق استخدام القوة بالنسبة لحكومتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بدرجة كبيرة داخل دولتيهما ، بالإضافة الى سفينهما ، وقواتهما ، وقواعدهما ومواطنيهما بالخارج ، ولكنهما تؤثران بطرق هامة ، حتى ولو كانت غير مباشرة على سلوك احدهما الأخرى ، بل وعلى مصير معظم الجنس البشرى كله •

ومن الملاحظ أن لبعض أنواع القوة نطاقات تتجاوز الحدود القومية بطرق أخرى ، فبما يتعلق باتباع الكاثوليك لقرارات الكنيسة في المسائل ذات الأهمية السياسية ، أو في المسائل التي تتدخل فيها السياسة والتعاليم الدينية (مثل السياسة العامة للكنيسة السكائى والتوعية الخاصة بطرق تحديد النسل) ، لرى القوة السياسية أو النفوذ الجايوي يستند الى دول عديدة •

وينطبق نفس القول على ديانات أخرى عديدة ، حيث أن كل الديانات العالمية الكبرى تضمن تعاليمها ، سواء بالتصريح أو بالتطبيق ، قانونا أخلاقيا وسلطة معنوية أصعب من السياسات المتغيرة لأية دولة • ومن ثم ، تتبع كل من هذه الديانات في تفسيرها لهذا القانون الأخلاقي قرص ممارسة الزعامة الأخلاقية والنفوذ ، وربما القوة ، عبر حدود الدول •

وبطبيعة الحال ، ينطبق جزء من هذا القول على بعض الفلسفات العلمانية • فمن الأشياء المعروفة ، اعتياد الشيوعيين في دول كثيرة على الانصياع لتعاليم وسياسات موسكو الى حد كبير • ومنذ ظهور انحرافات متعددة للمبدأ الشيوعي ، كالمادج الصينية واليوغسلافية والروسية التي تؤيد كلا منها حكومة مستقرة ، انخفضت بوضوح درجة التزام الحركات الشيوعية الأخرى بأوامر أي من مراكز التوجيه تلك ، ولكن الالتزام في حد ذاته لم يختف تماما (حاول التشيكيون أيضا إقامة نموذج أكثر تحرا حتى احتل السوفييت أراضيهم في أغسطس ١٩٦٨) • ولكن من الملاحظ أن اتباع أي سياسات أو عقائد أخرى يتم بدرجة أقل فالمحافظون والملكيون ، والأحرار ، والاشتراكيون ، والوجوديون ، يحاولون جميعا في بعض الأحيان ممارسة بعض النفوذ أو القوة

على المجموعات المتأثرة بهم أو المتلفة معهم في دول أخرى • وهم بالتالي يحاولون توسيع نطاق قوتهم •

وهكذا ، يمكن التعبير عن « نطاق القوة السياسية » بكونه عبارة عن ، مجموع الناس الخاضعين والطائعين له • كما قد يشار إليه بطريقة أقل دقة على أنه « المساحة الجغرافية التي تمارس فيها القوة على معظم السكان » • ومن ثم ، يجدر بنا أن نوضح أي المعنيين هو المقصود بالنسبة إلينا •

فالمعنى الأول لنطاق استخدام القوة بالنسبة لحكومة ما يشمل فئتين أولئك الأشخاص الموجودين داخل القيم معين ويدعون بالطاعة لأوامر الحكومة ، أو على الأقل من يلتزمون بالطاعة بطريقة سلبية ، في حين أن المعنى الثاني ، وهو التعريف الجغرافي لنطاق قوة الحكومة ، يشمل أيضا ، وبالإضافة إلى ما تقدم ، رجال المصالحات الموجودين داخل القيم الدولة والذين يحاربون نظام الحكم فيها ، طالما أن هؤلاء الرجال لم ينجسوا في تحويل بعض المناطق إلى إقليم ينتمى بالاستقلال والخضوع لهم •

وحتىه معنى ثالث ممكن لنطاق القوة لا يشمل الأشخاص الخاضعين أو المطيعين فحسب ، ولكن يشمل كذلك مساحات الأرض ، ورؤوس الأموال ، والموارد العامة التي يتحكمون فيها • وبهذا المعنى ، فإن ممارسة القوة على حالة من الأفراد أقل من ممارستها على مائة شخص موزعين بموارد كبيرة تحسب تصرفهم • ويأتي هذا الرأي الثالث عن نطاق القوة لربما عن فكرتنا الأولى عن تعريف القوة في إطار مجموع الموارد • (وقد استخدمنا هذه الأفكار الثلاثة عن نطاق القوة) مع أمثالتنا مؤقَّتة لأمكانية وجود سكان تأثيريين ومناطق متمردة داخل الدولة) حتى نستطيع قياس النطاق للباقي لسلطة الحكومة بالمعنى الأول الذي يعتمد على مفهوم السكان ، وبالمعنى الثاني في نطاق مساحة الأرض ، وبالمعنى الثالث على ضوء الإنتاج القومي الإجمالي •

ولدينا في الجدول رقم (٣) مقارنة بين نطاقات القوة في بعض دول العالم الرئيسية ، على أساس المفهوم الأول لنطاق القوة (السكان) • دون أن ندس في الاعتبار السكان الموجودين خارج الحدود السياسية لكل دولة ، ممن قد يكونون مع ذلك خاضعين لسلطة الدولة •

« جدول رقم ٣ »

نطاق القوة القومية من أساس السكان سنة ١٩٦٢

ترتيب الدول	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية % بالنسبة لمجموع سكان العالم
١ - الصين (الشيوعية)	٧٠٠	٢٤
٢ - الهند	٤٤٩	١٤
مجموع ٢ + ١	١,١٤٩	٣٨
٣ - الاتحاد السوفيتي	٢٢١	٧
٤ - الولايات المتحدة	١٨٧	٦
مجموع ٤ + ٣	٤٠٨	١٣
٥ - ألمانيا	٩٨	٣
٦ - باكستان	٩٧	٣
٧ - اليابان	٩٥	٣
٨ - البرازيل	٧٥	٢
٩ - ألمانيا الغربية	٥٤	٢
١٠ - المملكة المتحدة (بريطانيا)	٥٣	٢
١١ - إيطاليا	٥٠	٢
١٢ - فرنسا	٤٧	٢
المجموع من ١٢ إلى ١٠	٥٦٩	١٩
١٣ - المكسيك	٣٧	١
١٤ - نيجيريا	٣٦	١
١٥ - أسبانيا	٣١	١
١٦ - بولندا	٣٠	١
المجموع من ١٢ إلى ١٦	١٣٤	٤
المجموع الكلي	٢,٢٦٠	٢٢

ولعلنا نخرج بترتيب مختلف الى حد ما اذا اعتمدنا على المفهوم الجغرافي
لنطاق القوة ، كما هو موضح في جدول رقم (٤) .

« جدول رقم ٤ »

نطلق القوة القومية على أساس المساحة سنة ١٩٦٢

ترتيب الدول	المساحة بـهكتار كـلـو متر مربع كم ٢	النسبة المئوية بالنسبة لسكان المسلم /
١ - الاقتصاد السوفيتي	٢١,٥	١٧
٢ - كندا	١٠	٨
٣ - الصين (الشعبية)	١٠	٨
٤ - الولايات المتحدة	٩,٥	٧
٥ - البرازيل	٨,٥	٧
٦ - استراليا	٧,٥	٦,٥
المجموع من ١ إلى ٦	٦٨	٥٣
٧ - الهند	٢,٥	٣
٨ - الأرجنتين	٣	٢
٩ - السودان	٢,٥	٢
١٠ - الجزائر	٢,٥	٢
١١ - المكسيك (ليوبرللين)	٢,٥	٢
١٢ - المكسيك	٢	١,٥
١٣ - ليبيا	١	١,٥
١٤ - إيران	١,٥	١,٥
١٥ - المملكة العربية السعودية	١,٥	١
١٦ - جمهورية مصر العربية	١,٥	١
١٧ - بنين	١,٥	١
المجموع من ٧ إلى ١٧	٢٤	١٨,٥
المجموع الكلي	٩٢	٧١,٥

أما الترتيب الثالث في تطلق القوة القومية ، وربما كان أكثرها واقعية ،
لهو الترتيب القائم على أساس الانتاج القومي الاجمالي ، كما هو موضح في
الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)
نطاق القوة القومية على أساس الانتاج القومي الاجمالي سنة ١٩٦٢

ترتيب الدول	الانتاج القومي الإجمالي بالبليون	النسبة المئوية بالنسبة للمجموع العالمي %
١ - الولايات المتحدة	٥٥٦	٢٢
٢ - الاتحاد السوفيتي	٢٥٦	١٥
المجموع ١ و ٢	٨١٢	٤٨
٣ - ألمانيا الغربية	٨٩	٥
٤ - المملكة المتحدة (بريطانيا)	٨٩	٥
٥ - فرنسا	٧٩	٤
٦ - الصين (الشيوعية)	٦١	٤
٧ - اليابان	٥٦	٣
٨ - إيطاليا	٥٣	٣
المجموع من ٣ إلى ٨	٤٢٦	٢٤
٩ - كندا	٢٩	٢
١٠ - الهند	٢٢	٢
١١ - بولندا	٢١	١
١٢ - استراليا	١٩	١
١٣ - أسبانيا الغربية	١٧	١
١٤ - الأرجنتين المختلفة	١٦	١
١٥ - السويد	١٦	١
١٦ - المكسيك	١٥	١
١٧ - البرازيل	١٥	١
المجموع من ٩ إلى ١٧	١٨٦	١١
المجموع الكلي	١,٤٢٤	٨٣

ومن الواضح أنه يمكن توسيع مفهوم نطاق القوة ليشمل ميادين المعرفة وتكنولوجيا وأنظمة التصنيع والأسلحة ، كأن نحصى نصيب هذه الحكومة أو تلك من العلماء العاصمين من درجة الدكتوراه أو ما يعادلها في العام - فليس

الولايات المتحدة ما يريد على ١٠٠ و ١٠٠٠ عالم من هذا المستوى ، أى أكثر من ١/٢ العلماء فى العالم وقد يصل نصيب الاتحاد السوفيتى الى نفس المستوى من ناحية العدد . من ثم ، تسيطر حكومتا هاتين الدولتان الصلاقتان على أكثر من نصف علماء الكرة الأرضية ، وهو نصيب أكبر من نصيبهما من الدخل العالمى . كذلك يمكن عمل حساب مشابه فيما يتعلق بالنصيب السنوى لكل دولة من حيث عدد الأبحاث العلمية التى تنشر فى العالم ومثل هذه النتائج من الأهمية بمكان لتكملة أى حقائق أو إحصاءات نالصة فى هذا المجال .

كذلك يمكن توسيع مفهوم نطاق القوة لتطبيقه على نطاق التسليح ، وهنا يتداخل مرة أخرى مفهوم نطاق القوة مع مفهوم الموارد ، كأن نرى أى الحكومات تسيطر على أى أسلحة من الجيوش البرية ، وسلاحها البحري ، والسلاح الجوى ، وقدرات الصواريخ وأنظمة التسليح النووى . وكان لحشد نصيب هذه الحكومة أو تلك من المجموع العالمى لكل من هذه البنود . وفى هذا الصدد نقدم بعض التقديرات التجريبية التقريبية للأسلحة النووية ، كما هو موضح فى الجدول رقم (٦) .

وربما كان النمو الفعلى للأسلحة النووية أسرع من ذلك فى بعض السنوات ، وأبطأ فى سنوات أخرى . ومع ذلك ، يبدو من المقرر أن تنمو المخزون النووى فى كل دولة يبدأ ببطء ، ثم تزداد سرعته ، ثم يبطئ فى النهاية عند اقتراب مستوى التخصيب .

يوضح هذا الجدول الأخير (رقم ٦) ، حسب الافتراضات القائم عليها ، كيف أن تركيب القوى النووية يبقى ثابتاً حتى تصل إحدى هذه القوى الى مستوى التخصيب المفترض ، وهو ما زاد على ١٠ و ١٠٠ رأس نووى . ومع ذلك ، يوضح هذا الجدول أيضاً أن خمس دول كانت تمتلك فعلاً قوة الافتراض *Veto Power* النووية حتى عام ١٩٦٧ ، أى أن كلا من هذه الدول الخمس أصبح لديها فى هذا الوقت القدرة على منع أى هجوم عليها عن طريق التهديد بتكبيده أية دولة مهاجمة خسائر فادحة . والحقيقة أن مجرد اثني عشر رأساً نووياً تكفى للتهديد بتدمير العاصمة والحكومة المركزية وسفوة الناس الذين يقطنون عاصمة الدولة المهاجمة ، وهو الحسط من الدمار لا تستطيع معظم الحكومات المناقلة أن تجعل منه ثمناً مقبولا للنسعى وراء هدف خارجي . ولكن فى نفس الوقت ، قد لا يكفى التهديد حتى ولو بمشرة آلاف رأس نووى لإجبار دولة

جدول رقم (٢)

نموذج نهائي لنشر وانتشار الإسمدة النورية (١٩٤٥ - ١٩٧٦) *

١٩٧٦	٧٣	٧٠	٦٧	١٩٦٤	١٩٦١	١٩٥٨	١٩٥٥	١٩٥٢	١٩٤٩	١٩٤٥	ترتيب الدول
١١٥٠٠٠	١٦٣٣٦	١٥٠٠٠٠	١١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٥١٩٢	٦٥٠٤٨	٥١٢	١٧٨	٢٥	٢	(١) الولايات المتحدة
١٥٠٧٤	٢٥٦	٩٤	٢٩٦	٤٥٠٩٦	٦٥٠٧٤	٢٥٦	٦٤	١٦	٢	-	(٢) الاتحاد السوفيتي
٢٥٦	٩٤	١٩	٢	٩٨	٢٤	٤	-	-	-	-	(٣) بريطانيا (٢٣ سنة ٥٦)
٩٤	١٩	٢	-	-	-	٤	-	-	-	-	(٤) فرنسا (٢٣ سنة ٥٧)
٩٤	١٩	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥) المجر
٩٤	١٩	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	(٦) السويد
٩٤	١٩	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧) النمسا
٩٤	١٩	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	(٨) أستراليا
٩٤	١٩	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	(٩) ألمانيا
٩٤	١٩	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٠) كندا
٩٤	١٩	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	(١١) نيوزيلندا
٩٤	١٩	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٢) السويد

* هذا ، مع الفترة التي تضاعف الإنتاج ستوريا بالنسبة للبلاد مستورات
الاول ، وتضاعفه كل ١٨ شهرا بعد ذلك حتى الاقتراب من مستوى التشبع ،
وهو أكثر من ١٠٠٠٠٠ نأمن توري .

ما على التسليم التام في عمر دارها ، وبالتالي على تسليم قيمها المسائلة ، وأنشط عدااتها ، ومؤسساتها وصفوة أبنائها . وبعبارة أخرى مازال للابتزاز النووي حنوده . ولو حدث خلال العشر سنوات القادمة أن انتشرت الأسلحة النووية في ست دول أخرى أو أكثر ، فإن ذلك سيجعل من الأصعب على أي شخص أن يتحكم في هذا العالم ، كما سيجعل عالمنا أكثر خطورة ، ولن تكون « القنبلة » حبتذ ذات فائدة كبيرة لأية دولة تحاول احراز أية أهداف سياسية ايجابية لها أهميتها .

كذلك ، تغير الأسلحة النووية مشكلة مدى « Range » القوة ، وسوف يستخدم لفظ « مدى » للتعبير عن الفرق بين أعلى درجات الثواب (أو الثفران) وأدنى درجات العقاب (أو الحرمان) الذي يستطيع أي مسك بزمام القوة منحه (أو توقيعه في حالة العقاب) لشخص ما داخل نطاق سلطته . وبالرغم من أن حاكما ما قد يكون لديه أفراد كثيرون داخل نطاق سلطته ، إلا أن مدى قوته على بعضهم قد يكون أقل منه بالنسبة لبعضهم الآخر . إذ ستكون لفته محدودة في الواقع بالنسبة لأولئك « الذين لم يريدوا شيئا » ولم يخافوا شيئا ، أولئك الذين لم يكتفوا بالآثم أو الفذة .

وخلال القرون الأخيرة ، اتجه مدى قوة الحكومات في السياسة الداخلية الى الازمحلال . واختفت أنواع الثواب المخرط في معظم الدول (مثل منح الشخص وذهبا ، أو تزويجه لابنة الملك) كما اختفت أنواع العقاب المخرط (مثل السجور وقطع البتة ، أو الصلب والحرق ، أو التعذيب حتى الموت أمام الجماهير) حتى أصبحت وسائل مررية ومحترمة . أما فيما يتعلق باعتماد الدول الحديثة على القوة ، فهي عادة ما تحكم عن طريق ثقل القوة — دون مداها — أي عن طريق الاحمال الأكبر لوضع أوامرها موضع التنفيذ . بل أصبح من المستبعد بالنسبة للطناة الذين يعتمدون أساسا في قوتهم الداخلية على مدى المكافآت المفعلة والعقوبات الصارمة أن يستمررا طويلا في الظروف الحاضرة .

وقد بدأ في السنوات الأخيرة أن الأمور أحيانا ما تسلك اتجاها مختلفا في مجال السياسة الدولية ، فالحكومات قد زادت من المكافآت التي تمنحها والعقوبات التي تهدد بفرضها في سعيها للتحكم في سلوك الدول والحكومات الأخرى . ومن المؤكد أن الاعانات والقروض الأجنبية قد أصبحت تمنح بسخاء ، بأكثر مما كان عليه الوضع في بداية هذا القرن . كذلك لجأت بعض الحكومات الى التهديد باستخدام القصف الجوي ، بل والقيام به فعلا — فضلا عما يستتبع ذلك من قتل المدنيين بما فيهم النساء والأطفال — في منتصف الستينات ، على

لطاق أوسع مما كان يثق وتطور المدينة منذ ستين عاما ، حينما تم عقد اتفاقيات
لإعلى الدوية حول قواعد الحرب ، من ثم عان التهديد بمذبحة نووية جماعية
قد زاد من مدى التهديدات المتاحة لدى الدول الكبرى وحكامها في الوقت
الحاضر ، وفي الواقع ، أن مثل هذه التهديدات باستخدام اسلح الحرب النووية قد
استخدمت بالفعل ، بصفة متعده لا لبس فيها ، من جانب كل من الولايات
المتحدة والاتحاد السوفييتي أبان أزمة كوبا عام ١٩٦٢ .

ومع ذلك ، يمكن القول بأن هذا التوسع المؤقت في مدى القوة في العلاقات
الدولية لم يكن له سوى آثار محدودة ، وأن ممارسة التحكم في الحكومات
الأجنبية عن طريق المنح والقروض ، قد أصبحت الآن عملية سقيمة معجوبة
ومن حيث أن القوى المتنافسة مازالت مستعنة للاستمرار في منح جزء على الأقل
من هذه الاعانات فإن الحكومات في معظم بلدان العالم الثالث لن تكسب أو
تخسر سوى القليل من تأرجح الدول التي تمنح هذه الاعانات ، أو من اللجوء
إلى دولتين أو أكثر من هذه الدول في نفس الوقت . وبالمثل ، أصبح أي تهديد
سائر يمكن إضعافه (أو الحد من آثاره) عن طريق طلب حماية دولة منافسة ،
أو على الأقل عن طريق التهديد بالانتقام . ونتيجة لذلك ، فإن التوسع الأخير في
مدى القوة في السياسة الدولية قد جعل أي سياسة خارجية نشطة باهظة
التكاليف ، عوضا عن جعل ممارستها أكثر نضجا أو أجدي نفعا . وهناك ثمة بعد
آخر من أبعاد القوة السياسية اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة ، وهو مجال
Scope القوة . ونتج عن هذا الاتساع آثار هامة جدا مازلتنا نشهدها حتى
الآن . ونعني بمجال القوة مجموع أنواع ولفات العلاقات السلوكية ، والأمور
التي تخضع لها . فمجال قوة الوالدين على أطفالهم مجال عريض ، يتسع ليشمل
كل نشاطات الطفل . ولكن من ناحية أخرى ، يعتبر هذا المجال محدودا ،
لبالرغم من استطاعة الوالدين التحكم في معظم نشاطات الطفل فليست هناك
في الحقيقة أشياء كثيرة يستطيع الطفل عمله ، وهكذا ، فإن مجال القوة يزداد
بزيادة قدرات الأشخاص الموجودين داخل ميدان القوة فيما يتعلق بأنواع
السلوك التي تخضع له . وبذلك ، فإن مجال القوة السياسية يأخذ في الازدياد
كلما وضعت مواد وأباط سلوك إضافية تحت سيطرته . أما ثقل أو فعالية
هذه السيطرة ، فهي مسألة أخرى سنبث الإشارة إليها في قسم سابق .

وخلال المائة سنة الأخيرة ، وخاصة الخمسين الأخيرة ، اتسع مجال

السياسة بدرجة كبيرة ، فكثر من النشاطات المختلفة يتم تنظيمها حاليا بواسطة الحكومات والقوانين ، أى بواسطة السياسة . بعد ان كانت تتمثل فى الماضي للعرف أو لقرارات الفردية ، ومنها ما لم يكن موجودا حينئذ . فلم يكن ملك من ملوك المصور الوسطى ، أو سلطان فى المشرق ليفكر فى أن يجمع كل الأطفال ما بين سن ٦ و ١٤ سنة يستيقظون كل يوم فى حيلته قبل الساعة صباحا ، ويذهبون الى المدارس ويقفون هناك عدة ساعات . ولكن الدولة الحديثة — بواسطة نظام التعليم الإلزامى والتنظم المدرسية ، والقوانين الثقيل عن الدراسة بدون عذر — قد أدخلت على نفسها القيام بذلك . بل زاد ثقل قوتها اثره على التزام وموافقة معظم السكان حتى أصبح ذا فعالية كبيرة فى كل الدول المتقدمة فى العالم ، حيث يذهب كل الأطفال تقريبا الى المدرسة ، وحيث يستطيع كل البناتين تقريبا القراءة والكتابة . ومن ناحية أخرى ، أخذ مجال السلطة والخدمات العامة فى كثير من الدول اللامية فى الاتساع ، حتى أصبح جزءا من عملية التحول الكبرى التى تمر بها هذه الدول (ومعها معظم الجنس البشرى)

وفى السنوات الأخيرة ، أصبحت مسئوليات وخدمات أخرى كثيرة الى اختصاص الحكومة ، مثل الصحة العامة ، والتنظيم المتزايد للخدمات الصحية ، ومخاضات العجز وغيرها من أشكال التأمينات الاجتماعية ، والأشغال العامة بما فيها الطرق والموانئ، والمطارات وإقامة السجون ، وتنظيم ودعم أسعار المنتجات الزراعية ، وتنظيم اصناف الأطعمة والمشروبات ونظامتها . وتطوير وتحويل البحث العلمى والصناعات الجديدة بما فيها الطاقة النووية ، والطائرات التى تزيد سرعتها على سرعة الصوت والصواريخ ، ومركبات الفضاء والخدمات التعليمية المتزايدة من الحضارة حتى الجامعة ، والنفقات المتزايدة والإحصاء الخاصة بالدفاع .

وتؤدى كل مسئولية حكومية جديدة (مثل وصف طريق جديد ، أو نظام حديث فى التعليم ، أو خدمات صحية عامة) الى تحويل نسب اقسافية جديدة من الانتاج القومى الاجمالى الى القطاع العام ، وهكذا ترتفع أسهم السياسة ، وتوسع دائرة الأشخاص الذين يكسبون أو يخسرون مباشرة من نتائج القرارات السياسية . أو بالأصح يتزايد الانقباض الفعلى (أو الكامن) فى السياسة من

قبل المجتمع • وبالتالي تزيد قوة الآراء التي تحبب الاشتراك المتزايد لأومسح الجماهير في السياسة •

ويمكن رؤية حجم وسرعة التغييرات في تاريخ دول مثل فرنسا وبريطانيا وبروسيا خلال المائة والخمسين سنة الأخيرة • فبالرغم من صعوبة مقارنة إحصائياتهم بسبب الاختلافات في طرق التسجيل ، وكذلك بسبب الأخطاء والثغرات التي تؤدي إلى ضرورة استخدام التقديرات الذاتية أحيانا ، يرى الخطوط العريضة للصورة واضحة تماما • ففي منتصف القرن التاسع عشر ، كان الانتاج القومي الاجمالي لكل فرد في هذه الدول لا يتعدى ٢٥٠ دولارا بالقيمة الحالية لدولار • أو $\frac{1}{3}$ ما هو عليه اليوم • ففي أوروبا ، حيث كانت الغالبية العظمى من السكان هم سكان القرى والمدن الصغيرة ، كان $\frac{1}{4}$ سكان فرنسا فقط • وأكثر من ذلك بقليل في ألمانيا وبريطانيا • يعيشون في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة • ومع ذلك ، فقد كان أكثر من نصف البائعين يروجون القراءة والكتابة ، وفي كل من فرنسا وبروسيا كان حوالي ٨٪ من السكان (أو ١٨٪ من السكان في سن العمل) يعملون في الجيش العامل في وقت السلم • ومع ذلك ، فقد كانت السياسة لا تشغل إلا بال الأقليات منهم فحسب وكان متوسط الانفاق الكلي للحكومة المركزية في كل من هذه الدول الثالث أقل من ١٠٪ من الانتاج القومي الاجمالي • وحتى اذا أضفنا انفاق الحكومات الإقليمية أو المحلية ، فلم تكن النسبة أصى بكثير • وبالخلاصة انه ما كانت لهم السياسة قليلة نسبيا ، فقد كان الاشتراك فيها قليلا أيضا •

بن هامة ما كان أقل من $\frac{1}{4}$ السكان البالغين يتمتعون بحق الانتخاب ، وأقل من الربع (أي أقل من نصف الذكور) هم الذين كانوا يشتركون بالفعل في الانتخابات •

وفي السنوات من ١٩١٠ حتى ١٩١٣ • قيين الحرب العالمية الأولى ، ارتفع الانتاج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد إلى حوالي ٧٠٠ دولار (أي حوالي نصف ما هو عليه اليوم) ، وازداد الثطر ، وارتفعت نسبة معرفة القراءة والكتابة إلى ٩٨٪ وأصبحت الحكومة المركزية تنفق حوالي ١٢٪ من الانتاج القومي الاجمالي ، وشارك في الانتخابات ٤٠٪ من السكان البالغين (أو حوالي ٨٠٪ من الذكور) • ولكن لم يتغير الاشتراك العسكري في وقت السلم تغيرا ملموسا ، حتى عبات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) السكان وأدخلتهم في أفوارها •

ومع حلول عام ١٩٢٨ كان قد تم الانتهاء من اصلاح ما دمرته الحرب ، واصبح الانتاج القومي الاجمالي للفرد ١٠٠٠ دولار أو أكثر بالقيمة الحالية للدولار . ومع ذلك ارتفع الانفاق العام للحكومات الى حوالي ٢٤٪ من الانتاج القومي الاجمالي ، واصبحت نسبة الاشتراك في الانتخابات ، بما فيها الالآت اللائي لهم حق الانتخاب ، حوالي ٧٥٪ من عدد البالغين . وقد رادت فترة الكساد الكبرى (١٩٢٩ - ١٩٣٣) من هذا الاتجاه ، فعلى حين ركذ التدخل الفردي أو تخفض ، ارتفع الانفاق ، مع ارياد الحاجة لخدمات الحكومية . وفي عام ١٩٢٨ ، كان الانفاق الكلي للحكومة في كل من بريطانيا وفرنسا ٣٠٪ من الانتاج القومي الاجمالي ، وبلغت النسبة ٤٢٪ في ألمانيا النازية ، حيث تضمن الانفاق السبل الجنونية لاعادة التسليح .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، تم الوصول الى مرتفع جديد ، فبعد اصلاح ما دمرته الحرب ، ارتفع الانتاج القومي الاجمالي للفرد الى ١٧٠٠ دولار في أواخر الستينات مع اشتراكه على قطاع عريض من الخدمات الاجتماعية . أما اليوم ، فيبلغ متوسط الانفاق الحكومي الكلي في الدول الكبرى في أوروبا الغربية حوالي ٢٧٪ من الانتاج القومي الاجمالي . وبينما انخفضت نسبة المساهمة العسكرية في وقت السلم الى حوالي ١٥ أو أقل من عدد السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) ، مارال الاشتراك في الانتخابات مستمرا في الارتفاع حتى وصل الى ٨٠٪ أو أكثر .

وتوضح الأرقام الواردة في جدول رقم (٧) في مجموعها كيف أن العالم كان يتغير ببطء ما بين عام ١٨١٥ وعام ١٩١٤ ، وكيف تغير تغيرا جذريا وسريعا في الأعوام ما بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٥٠ ، وإلى أي مدى يمكن أن يعتمد على سرعة واتجاه التغير بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٥ . ولعلنا بهذا القدر من الحديث قد أصبحنا الآن أكثر وضوحا ، فاستراتيجية الخارجية - مثل كل السياسات - لم يعد من الممكن أن تصنعها الأقلية ، سواء للخير أو للشر ، بل يجب أن تأخذ في اعتبارها أصوات ورغبات الاقلية كما يمكن تتبع تلك التطور السياسي في خطوطه العريضة خلال تاريخ الولايات المتحدة بل وتاريخ كل الدول غير الشيوعية التي وصلت إلى مستوى عال من التطور الاقتصادي .

جدول رقم (٧)

مقارنة بين أربع دول ، هي : الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، فرنسا ،
ألمانيا في الأعوام من ١٨٣٠ حتى ١٩٦٥

السنة	عدد السكان (بمليون) G. F. U. K. U. S.	الفرد (بمليون دولار) [قيمة عام ١٩٦٥]	التحصيل (النسبة المئوية) السكان في (دول) G. F. U. K. U. S.	معدل القراءة والكتابة (النسبة المئوية للمتعلمين) فوق ١٠ أو ١٤ سنة G. F. U. K. U. S.
المرحلة ١				
١٨٣٠	١٢,٩ ٢٢,٨ ٢٢,٤ ٢٩,٤	- - -	٤,١ ٢٢,٥ ٧,٩ -	- - ٥٦ -
١٨٥٠	٢٢,٢ ٢٧,٥ ٣٥,٦ ٣٥,٣	- - -	٨,٩ ٣٨,٣ ١٠,١ ٨,٦	- - ٦٢ -
١٨٧٠	٣٩,٩ ٣٩,٣ ٣٧,٢ ٤٠,٨	٥,٥ - - ٥,٣	١٤,٦ ٤٢,٠ ١٥,٩ ١٢,٥	٨٠ ٧٧ - ٩٦,٥
١٨٩٠	٦٣,١ ٣٧,٥ ٤٨,٤ ٤٩,٢	٥,٩ ٥,٨ ٤,٥ ٥,٥	٢٢,٢ ٦٦,٢ ١٩,٢ ١٩,٩	٨٠ ٩١ ٨٦,٧ ٩٩,٥
المرحلة ٢				
١٩١٢	٩٧,٢ ٤٥,٦ ٣٩,٨ ٦٧,٥	١,٣ ١,٥ ١,٧ ١,٧	٢٢,٢ ٦٢,٢ ٢٦,٢ ٢٥,٨	٩٦ ٩٦,٨ ٨٨,٨ ٩٩,٩
١٩٢٨	١٢٠,٥ ٤٥,٦ ٤١,١ ٦٤,٤	١,٧ ١,٥ ١,٨ ١,٨	٣٩,٨ ٦٤,٤ ٢٣,٣ ٤١,٤	- ٩٥,٤ -
١٩٣٨	١٣٩,٨ ٤٧,٥ ٤٢,٠ ٦٨,٦	١,٧ ١,٢ ١,٨ ١,٥	٣٩,٩ ٦٥,٥ ٣٢,٢ ٤٣,٨	٩٧ ٩٦,١ -
المرحلة ٣				
١٩٥٥	١٦١,٢ ٥٠,٩ ٤٣,٣ ٥٢,٤	٢,٩ ١,٥ ١,٤ ١,٥	٤٢,٧ ٦٦,٥ ٣٢,٣ ٤٥,٥	٩٧,٦ - فوق ٩٧ -
١٩٦٥	١٩٣,٨ ٥٤,١ ٤٨,٧ ٥٨,٣	٣,٥ ١,٩ ٢,١ ٢,٧	٤٥,٤ ٦٧,٢ ٣٨,٠ ٤٩,٥	٩٢,٧

التجارة الخارجية النسبة % من الدخل القومي الكلي G. P. U. K. U. S.	الاتفاق العام المعمورة النسبة % من الإنتاج القومي الكلي G. P. U. K. U. S.	تدفقات المصاع النسبة % من الإنتاج القومي الكلي G. P. U. K. U. S.	الأفراد المسكرون من السكان من قبل (١٩٤٠-١٩٤١) G. P. U. K. U. S.	الناس من البالغين والنسبة المئوية من عموم السكان G. P. U. K. U. S.
- ١٠٣٧ ٢١٣٤ -	- ١٤٢٤ ١٥١٦ -	- ٢١٤ - -	- - ١٠ -	- ٩١ - ١٤ -
- ١٩٢٢٢ -	١٤٢٢ ١٢١١ -	- ٢٥٨ - -	- ١٦ ١٠ -	- ١٦ - ١٢٨
٣٢ ٢٢٢٧ ٤٤٨ ١٢١١	١٠ ١٢٢٧ ٩١٤	٢١١ ٢١٤ ١٠٩ -	- ٢١ ١٠ -	٩١٩ ٢٠٤٥ ١٥٢٢
				٢٨٢٨
٢٢٢٢ ٢٢٢٨ ٤٤٩ ١٢١١	١٢٢٢ ١٢١١ ٨٢٩ ١٠٩	٢١١ ٢١١ ٢١١ ١٠١	١٠١ ٢١٢ ١٠١ ١٠١	١٨٢٦ ١١٢٤ ٢٠٢٧ ٢٠٢٥
٢٨٢٢ ٢٢٢٩ ٤٤٩ ١٠٢٥	١٢٢٧ ١٢١١ ١٢٢٤ ٨٢١	- ٤٢٧ ١٠ ١٠ ١٠	٢١١ ٢٢٢ ١٠ ١٠	٢٢٢٥ ٢٢٢٩ ١١٢٧ ١٠٢٨
				٧١١ (١٠٢٧)
٥٠١٠ ٢٢٢٤ ٤٤٩ ٩٢٢	٢٢٢٤ ١٠٢٨ ٢٤١٢ ١١٢٧	- ٢٢٢ ٢٢٨ ١٠ ١٠	١٠ ٢٢٢ ١٠ ١٠	١٩٢٩ ٢٢٢٧ ١٩٢٦ ٢٠٢٥
				(٢١٢٦) (١٠٢٢)
١٨٢١ ١٢٢٧ ٢١٢٢ ٥٢٩	٤٢٢٤ ١٨٢٤ ٢٠٢٠ ٢٠٢٧	- ٢٢١ ٨٢٩ ١٢٢	١٠ ٢٢٢ ٢١٢ ١٠	١٥٢٦ ٢٢٢٧ ٤٢٢٦ ٢٢٢٧
				(٧٤) ٨٠ (٥٩١)
٢٢٢٨ ١٩٢٨ ٤٠ ١٢٢٧	٢٩ ٢٨ ٢٢٢٦ ٢٠٢٤	٤٢١ ٢٢٢ ٢١٠ ١٠٢٢	١٠ ٢٢٢ ٢٢٢ -	٥٢٢٧ ٥٠٢٧ ٥٢٢٥ ٢٢٢
				(١٠٢٢) ٧٤٢٢ (١٠٢٢)
٢١٢٧ ٢١٢٨ ٢٢٢٩ ١٢٢٨	٤٢٢٩ ٤٠ ٢٢٢١ ٢٠٢٥	٤٢٢ ٥٢٥ ٢٢٥ ٢٢٤	١ ٢٢٤ ١٢٢ ٢٢٢	٥٢٢٦ ٤٠٢٨ ٥١٢٢ ٢٢٢٩

جداول رقم (٨)

متوسط مستويات التطور والاسهم التزايدية للسياسة : دراسة عينات لـ ١٠٧ دولة في بداية الستينات *

١	٢	٣	٤	٥	٦
عدد الدول (المتوسط)	التطور (معدل مقدر)	السكان بالمليون (المتوسط)	الدخل القومي لكل فرد دولار	المدن التي تزيد عن ٢٠ ٪ نسبة	البالغون القادرون على القراءة والكتابة
١١	١	١٠٥ (١)	٥٦	٦	١٣
١٥	٢	١,٢٥٩ (٩١)	٨٧	١٣	٢١
٢١	٣	٢٤٢ (١١)	١٧٣	٢١	٤٢
٢٦	٤	٧٣٢ (٢٠)	٤٤٥	٢٤	٧٧
١٤	٥	٤١٠ (٢١)	١٢٣٠	٤٥	٩٨
الحصة الاسماية المشهور ٥٥٪	النفاق العسكرية المركبة ٪ من الانتاج القومي الكلي	الاتفاق العام للمركبة ٪ من الانتاج القومي الكلي	الاشتراك المركبي ٪ من السكان سن ١٥-٦٤	حق الانتخاب ٪ من السكان	السيارات الفردية ٪ من الانتاج القومي الكلي
(٥)	١٩	٢٥	٥,٨	٣٠	٤٣ (٣٥)
(٨)	١٧	٢٣	٥,٨	٤٩	٢٤ (٢٥)
(٢٣)	٢٦	٣٥	١٥,٧	٤١	٤٠ (٣٥)
(٦٣)	٢٨	٢٧	١٥,٤	٦٩	٣٦ (٢٧)
(١٠٠+)	٣٠	٤٠	١٥,٥	٧٨	٢٩ (٤٣)

* الأرقام بين الأقواس هي متوسط كل الدول بغض النظر عن حجمها

** مقدر بثلاثة أرقام لكل جريدة ، ٤ أرقام لكن جهاز راديو .

لأرقام بين الأقواس هي متوسط الدول متوسطة الحجم فقط من ٥,٣ حتى ٢٧ مليون نسمة

وتوضح الجهات (لمدى الطويل ، والمناطق المتأخوذة من نتائج العينات ، أن الدول المتقدمة غير الشيوعية تميل لوضع ما بين $\frac{1}{30}$ و $\frac{1}{20}$ من الانتاج القومى الكلى فى يد القطاع الحكومى ، وأن ما بين $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{5}$ هذه النسبة (ما بين $\frac{1}{20}$ و $\frac{1}{30}$ من الانتاج القومى الكلى) تتم الرقابة عليه مباشرة من قبل الحكومة المركزية فى كل دولة متقدمة .

كما توضح الحقائق كيف تغير العالم الحديث فى مقارنته بأنماط أوروبا الغربية فى القرن التاسع عشر . فهنا وهناك ، سبق الارتفاع فى نسبة التحضر ، وتعلم القراءة والكتابة ، والفنل ، زيادة نسبة حق التصويت ، والحجم النسبى لقطاع الحكومى . وهذا يدل على أنه فى الدول الغربية الكبرى رادت الطاقة الانتاجية لامتصاص كثير من الحاجات الانسانية الأساسية ، مثل الطعام والمسكن والصحة والتعليم ومستوى المعيشة المرتفع ، قبل ازدياد المتطلبات الطبيعية المحلية والمنقوصة الدولية للتنافس التى تفسح فى الاشتراك فى التصويت والاتفاق الحكومى التزايد ، ولكن عكس ذلك هو الذى حدث فى الدول النامية فى النصف الثانى من القرن العشرين فقد ارتبطت التغيرات الاجتماعية ، عن طريق تقنية العملات Monetarization والتصنيع والتحضر ، فى كثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالتأثيرات الواضحة لوسائل النقل الحديث ، ووسائل الاتصال بالجماهير لتحريك كثير من اناس من الاعماق قبل وقت كبير من تسلمهم للثقافات التعليمية والانتاجية للحياة الحديثة وبناء عليه ، فإن الاشتراك فى التصويت ، والاشتراك المسكرى ، وقدر الانفاق الحكومى ترتفع جميعها الآن (مع مستوى منخفض فى نسبة نمو الأمية والدخل والتحضر ، ومع مرحلة مبكرة من التطور الاجتماعى والاقتصادى) بنسبة أقل مما كان عليه الحال فى أوروبا منذ مائة عام . كما ترتفع حاليا أسهم وأعمال واجباطات القوة السياسية فى دول أكثر وبأسرع مما حدث قبل ذلك .

وهل قدر المصومات المتولدة لدينا ، نرى الدولة اليوم فى ثلاثة أرباع بناءه العالم تنفق أو تزيد توزيع $\frac{1}{3}$ الانتاج القومى على الأمن ، وتسير بقية الدول التى تعتبر أفقر دول العالم فى نفس الاتجاه ، الأمر الذى يتناقض مع نسبة الـ $\frac{1}{3}$ من الانتاج القومى الكلى العالمى الذى يتفق حايها بواسطة كل المنظمات الدولية مجتمعاً . هذا ، بينما تزيد الدول عن المنظمات الدولية بنسبة أكثر من ٢٥ الى ١ من قوة الانفاق وحسباً . ويستغل الدول فى الوقت الحاضر ، وللمشر سنين أو العشرين سنة القادمة ، هى المراكز الرئيسية للقوة فى العالم ، بل مستغل هكذا طائفاً بقيت الدولة هى الوسيلة الفعلية الأولى أمام الاسكان لتجاوز الأمور والاتصال .

الفصل الرابع

حدود القوة : الرمز والواقع

THE LIMITS OF POWER : SYMBOL AND REALITY

أدعى واضحا الآن أن القوة ليست شيئا واحدا ولكنها عدة أشياء ،
أو على الأصح (القوة) هي لفظ مفرد أو رمز نستخدمه للدلالة على أشياء وموارد
وعلاقات واحتمالات مختلفة . وقد رأينا أن كل هذه الأشياء لها علاقة بقدرتنا
على أحداث تغيير ما في نتائج الأحداث . ومع ذلك ، فهي في الواقع تنوع تنوعا
يغنيه رمز « القوة » الذي نستخدمه كمصطلح عام نطلقه على جميع هذه الأشياء .

وكأي رمز ، نجد كلمة « القوة » بمثابة نوع من أنواع الرسائل التي
تأمرنا باسترجاع شيء ما إلى الذاكرة للتفكير فيه ، أو ربطه بأفكارنا ومشاعرنا .
وعذا على عكس العلامة *sign* التي هي إذا جاز لقول ، أمر بتوقع وجود أو
حدوث شيء في المستقبل القريب (١) .

وسيتبين لحرف بالتحديد مجموعة الذكريات التي يمكن تجميعها بمساعدة
رمز ما ، فإن وظيفة الرمز ستكون مثل المفهوم بالشيء الذي أعطيناها للفظ
بمفهومه في بداية هذا الكتاب . وعلى العكس من ذلك ، فحينما يستخدم مفهوم
ما بمعنى أوسع وأقل تحديدا مجتمعا ذكريات مختلفة ومتداخلة بين أناس
مختلفين ، فإن وظيفته بالنسبة لهم ستكون مثل الرمز . وهكذا ، فإن المفاهيم
والرموز ليست منفصلة تماما عن بعضها البعض ، حتى أنه يمكن التفكير في
كليهما على أنهما موجودان عند طرفين متقابلين من صحيفة لها ألوان الطيف ،
حيث توجد في مكان ما من منتصفها الكتل السياسية والأفكار السياسية

(١) حينما يملأ صوت الحارس قائلا (الرئيس) ، تأخذ علامة هذا كناية ، وتتوقع أن
يخطر رئيس الجمهورية ولكن حينما يقول محاضر في السياسة « الرئيس » لعامة ما تعني لديها
« الرمز » وتذكر أن هناك شخصا يقول منصب الرئيس كما هي وجود المنصب ذاته . وربما
تذكر تفاصيل مختلفة ترتبط بالمنصب والمنصب .

وكلما تم تعريف إحدى هذه الكلمات بطريقة أكثر تحديداً من حيث ما تحتويه من معانٍ ودلائل ، كلما زاد استخدام هذه الكلمة كمفهوم ، ولكي كلما كانت مدلولاتها أعم وأقل تحديداً - مدلولات مثل الصور والذكريات والمشاعر التي لذكرها بها - كلما استخدمت هذه الكلمة كرمز .

والقوة رمز للقدرة على تغيير توزيع النتائج ، خاصة النتائج المتعلقة بمسئولك الناس . ولي هذا الصدد ، يمكن مقارنة القوة في بعض جوانبها بالمال ، وهو الرمز المفضل للقوة الشرائية - أي قدرتنا على تغيير توزيع السلع والخدمات . فالمال يمثل عملة حياتنا الاقتصادية ، وهو وسيلة التبادل التي تسهل استبدال خدمات الأيدي العاملة بالسلع والخدمات الأخرى ، والتبادل العكسي للسلع والخدمات بالأيدي العاملة . فعادة ما يتلقى العامل مالا كالجزر أو راتب ، ثم يقوم هو وأفراد أسرته بإتفاق هذا المال في مقابل السلع والخدمات التي يحصلون عليها من الاقتصاد القومي . والحقيقة أن التبادل الأساسي هو تبادل واحد ، عمل مقابل سلع . لكن الشكل الذي يحدث فيه هذا التبادل مزيج . تبادل عمل بمال ، ثم تبادل مال بسلع . وهذا الترتيب المسبق يسمح بتعاون وتقسيم عمل أوسع وأكثر مرونة .

القوة كعملة :

وكما أن المال هو عملة الحياة الاقتصادية ، يمكن اعتبار القوة عملة السياسة فالقوة هنا هي العملة أو الوسيلة التي تسهل تبادل القرارات التي يمكن فرضها مقابل التأييد الذي يمكن الاعتماد عليه . فعندما يكون من المحتمل فرض قرار بواسطة نوع من أنواع العقوبة أو الجزاء ، جسيما كان أم نفسيا ، فاسا ينظر للقرار على أنه « ملزم » ، وحيثما يتم صنع القرار ، نقول أنه صنع ليفرض عنوة . وإذا كان بعض الناس يريدون القرار أو يرغبون فيه كثيرا ، فمن المحتمل أن يؤيدوا صانع القرار - الحكومة أو القائد - لدى ميادته ، كما يحتمل في حالات كثيرة أن يساعده ويؤيده في تنفيذ القرار ماداموا يحبونه .

من وجهة النظر هذه ، تصبح عملية التبادل الأساسية كما أوضحنا تكون بادئها هي عملية استبدال القرارات الملزمة بالتأييد . ولكن في ظل نظام سياسي متطور عادة ما تتم عملية التبادل هذه على مرحلتين . فالقائد أو الحاكم (أو الحكومة) يتحمل المسؤولية العامة لصنع وتنفيذ قرارات من أنواع كثيرة . ولكن في الحالات القصوى يصبح على الحكومة أن تتحمل بنفسها المسؤولية العامة لصنع وتنفيذ كل القرارات الهامة التي قد تحتاج إلى فرض أو إلزام .

وحينما يضطلع أمير أو حاكم أو حرب أو جماعة من الثوريين بهذا الدور ، تلون أنهم « يتولون السلطة (١) Take Power » أو يستولون على السلطة Take Over حتى ولو ثبت بعد ذلك أنهم كانوا يفتكرون إلى الموارد أو القدرات ، أو تركيز الأهداف ، اللازمة لاستمرارهم .

ومع ذلك ، فإذا نجحت الجماعة أو الحكومة « القائمة في الحكم In Power » (بمعنى قيامها بالدور العام لصنع معظم أو كل القرارات التي يمكن فرضها) في حد ذاته ، فعندهم أن كل قرار من هذه القرارات المؤيدة بشكل عام هو قرار من المحتمل أن يدين هؤلاء الناس بدورهم بالولاء لهذه الحكومة ، أي أنهم يؤيدون قراراتها بشكل عام ، وليس بالضرورة لأنهم يوافقون على كل قرار في حد ذاته ، فعندهم أن كل قرار من هذه القرارات المؤيدة بشكل عام هو قرار من الحكومة : (قانون القليبي » ، وقرار من « السلطة الشرعية Legitimate Authority »

والقوة هنا دور رمزي تقوم به الحكومة ، أو ينسبها الناس إلى هذه الحكومة وتصبح جديرة بالثقة متى تمتعت بعدد أدنى من الاستعداد والموارد والقدرة على الحكم . وبعبارة أصح أن هذا الدور الرمزي للقوة ، بالإضافة إلى قدرتها الحقيقية أو الدائمة ، يزدان مما دور الصلة التي تقوم على تبادل الحاجات والرغبات المتعددة المتنوعة للكثرة ، مقابل الدور الفردي الشرعي الجائز على التأييد الواسع والخاص بالقلة من سياسي القرارات .

ولا يجب أن نتماهى في تصوير التشابه بين القوة والمال ، فالأول ، كقاعدة عامة ، يمكن تقسيمه إلى وحدات حسابية محددة مثل الدولارات ، أو الروبلات ، أو جرامات الذهب ، ولكن ليس من السهولة تقسيم أو عد القوة . ومع ذلك ، يمكن استخدام الأصوات كوحدة عديدة في بعض الحالات ، سواء في حالة انتخاب عام أو حالة اقتراح سري في مجلس الشيوخ أو إحدى لجان ، أو في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة . وفي حالات أخرى ، يتم عد القوة على أساس عدد وحدات القوات المسلحة ، مثل السفن الحربية ،

(١) يمكن ترجمة نفس المصطلح « يستول على القوة » حيث أن الكاتب قد اورد لفظ Power (القوة) وهو المصطلح الذي يدرسه في هذا الجزء . (الترجيم) .

والقاذفات ، والدبابات والجسود ، والفرق العسكرية (١) . غير أن كل هذه الطرق في العدد ليست مؤكدة ، ولا دقيقة ، وإنما تعتمد على ظروف واحتمالات خاصة إذا ما قورنت بالعدد السهل الدقيق في حالة المال ، الأمر الذي سهل تطور الأساليب العلمية في مجال الاقتصاد ، دونما أمل في وجود نظام مماثل لها في عالم السياسة .

وغنى عن البيان أن العلوم السياسية ، لا ولن تستطيع أن تصبح بكل بساطة ، علم الاقتصاد القوة *Economics of Power* ولكنها فحسب تستطيع الاستفادة من التشابه المحدود بين المال والقوة . هذا التشابه الذي تستطيع استخدامه كمرشد في بحر التشابهات والاختلافات الكاملة بينهما . وبالرغم من أن هذه التشابهات محدودة ، فهي ليست تافهة على الإطلاق . ففي علم الاقتصاد ، يمثل المال قوة لشراء لدى الفرد ، كما يمثل رصيده قدرته المشتهر بها على التعامل . وما ينطبق هنا على الأفراد ، ينطبق أيضا إلى حد كبير على الحكومات ، فهي أيضا تحتاج إلى الأموال والفرصة للتعامل في السوق العالمي . وبالمثل في السياسة ، حيث تعتبر الهيبة والنفوذ بالنسبة للقوة كالرصيد بالنسبة للنقد . وينطبق ذلك في مجال السياسة الداخلية ، أسوة بالشئون الدولية . وفي الحياة الاقتصادية ، قد يفقد الأفراد قوتهم في التصكوك (السندات) التي يصدرها أحد البنوك ، أو في الأوراق النقدية التي تصدرها إحدى الحكومات . حينئذ يتوقفون عن تصديق ما اسماء عالم اقتصاد ، الوعود التي يحميها بها الناس ، ويطلبون رؤية القوة الشرائية في أفضل صورها الملموسة : أي يطلبون التعامل بالذهب . كذلك في المسائل الدولية ، حيث تكون الثقة بين الحكومات أكثر ندرة ، وحيث يكون وضعها في غير مكانها باطل التكاليف ، يستخدم الذهب على نطاق أوسع في تسوية موازين المدفوعات الدولية . وأهمية الذهب بالنسبة للودائع العادية في البنوك ، أو النقد في صورة أوراق مالية ، كأهمية القوة بالنسبة للأشكال العادية من النفوذ والسيطرة . وكما يمكن أن يعيد استعراض لبريات لنقل المعلة بالذهب أثناء المنداعية لأحد البنوك ، يمكن لاستعراض القوة - مثل ظهور الدبابات في شوارع إحدى العواصم - أن يعيد الهيبة المتداعية لإحدى الحكومات ولو لفترة على الأقل . وكذلك يمكن أن يفعل مظاهرة عسكرية للمسفر والطائرات قرب حدود متنازع عليها ، أو تحرب دولة ثالثة صغيرة ، في دعم الموقف السياسي المتوتر لدولة كبرى ورطمت نفسها في نزاع دولي ، إلى درجة وضعت الثقة بها في كافة الميران .

(١) يقال إن الرئيس السوفيتي الراحل جوزيف ستالين سأل ذات مرة مفتحا على البابا : كم فرقة لديه ؟ ووضح أنه لم يكن يدرك أن سمعة الكرسي الرسولي ، ولم بما لديه من قصور ، قد انجذبت إليها أكثر دسوخا من مكنجه من الحكام اللاتين .

التورط الزائد على حساب الهيبة ، وصورة « صف الدومينو »
OVER COMMITMENT OF PRESTIGE AND THE «CROW OF DOMINO»

في المثال الآتي ، يعتبر التشابه غير تام ، لكنه ذو معانٍ ضمنية سياسية :
للحكومات التي يجب أن تبرهن باستمرار على استعدادها وقدرتها على الحرب ،
يحتمل ألا تكون لديها الهيبة الكافية بالنسبة للسياسات المنورطة فيها ، مثلاً
مثل البنوك التي يجب أن تقدم باستمرار الدليل البراق على قدرتها على الدفع ،
تعي غالباً لا تملك الأرصدة اللازمة لمواجهة كل النشاط التجاري الذي تحاول
توجيهه وتلصق الهيبة ، كنقص الرصيد ليس مسألة تافهة .

وتعصاه الحكومة أيضاً مع البنك في أن مقدار التزاماتها أكثر من مقدار
حواجزها فهناك بنوك تفرس أموالاً أكثر من الودائع التي تملكها — ربما بمقدار
سبع مرات كما هو الحال في الولايات المتحدة — لأن مديري هذه البنوك على ثقة
من أن كل المودعين لن يستردوا رذائعهم جميعاً في نفس اليوم ، فإذا حدث
وطلب كل أو معظم المودعين أموالهم في يوم واحد ربما لأنهم لم يعودوا يثقون
لثقتهم في لبنك ، فليسوف يخشون بهذا حالة من الزحام قد تؤدي إلى خراب
البنك واشتعال الملامح . وبالمثل ، قد تعد الحكومة بسن قوانين ، أو حراسة
أشياء وأشخاص ، تتطلب أكثر مما لديها من رجال الشرطة والجند والموارد
اللازمة لذلك ، وكذلك عندما يعلن أفراد كثيرون لمصيان على الحكومة في
كثير من الأمور الخطيرة هتافاً مستكون أمام حالة تراحم على الحكومة ، وهو
ما نسميه بانفجار اللافتل أو الثورة .

ويمكن لنفس الشيء أن يحدث أيضاً في ميدان السياسة الخارجية . فقد
تتورط حكومة دولة شنية قوية تتمتع بالهيبة في عدة التزامات خاصة بالدفاع ،
والثنية ، والإدارة في عدد من بلاد المستعمرات أو عدد من الدول الدائرة في
فلنكها ، أو دول حلفائها الضعاف ، في حين أنها لن تكون لديها القدرة على فعل
ذلك إذا ما حدث تعد لقواتها لدى عدد من صلاء الدول في نفس الوقت عن
طريق ثورات محلية أو هجمات خارجية ، أو عمليات تسلل ، أو حليف من هذا
وذلك . وهنا ، قد تبعد الحكومة أو الدولة لن تورطها الزائد ما يعرضها لآزمة
خطيرة تمس هيبتها . وقد تصبح عرضة لتزاحم الدول التابعة لها على التزاماتها
ووعودها ، ويقب حلفاؤها وعملاتها في مواجهة الحاكمين فيها على هيئة صف
الدميتو : إذا سقط نظام الحكم في أي من هذه الدول الصغرى انهارت الثقة
في الدول الكبرى الحامية ، فليسوف تخشى الدول الأخرى سقوطها جميعاً تلو
هذه الدولة الصغيرة . وبهذه الطريقة فإن صورة « صف الدومينو » تجد جذورها

في التوسع الكبير والتورط الزائد في الموارد والهيبة من جانب بعض القوى الكبرى .

وبالنزاع من هذا التشابه الضعيف ولصلة الهيبة بالواقع ، فإن صورة « صف الومنيو » غالبها ما تصبح وهما . ففي معظم الدول ، وفي معظم الأوقات ، يبدو استقرار النظم الداخلية ، وتوجيه السياسة الخارجية ، والتجارة الخارجية ، والقروض الخارجية ، والاحتياجات من العماد الحربي وفتح البوابات ومن بعض من الظروف المتغيرة التي لا تتغير عادة بسهولة أو يسر أو في نفس الوقت ، وفي نفس الاتجاه . مثلاً ، التغيير الجدي أو الهامشي في الهيبة العسكرية ثمره لا يكون كافياً في العادة لتغيير التوازن في الظروف الداخلية في كل دولة متحالفة معها ، وضعت التحالف معها في سياستها الخارجية في المقام الأول ، واستمرت في متابعة هذا التحالف . وربما يفسر ذلك أهمية عنصر الحكم الذاتي في التحالف في السياسة الخارجية لدى معظم الدول وهو سبب احتفاظ فرنسا بقرار كبير من تفويضها في الدول المستقلة الحالية في أفريقيا الفرنسية السابقة ، (حتى بعد جلاء فرنسا من الجزائر) ، وسبب احتفاظ إنجلترا بكثير من تجارتها وتلويحها في الهند ، وباكستان ، وغيرها من بلاد آسيا ، حتى بعد انتهاء حكمها الإمبراطوري هناك عام ١٩٤٧ وقد سيطرتها نهائياً على قناة السويس في أزمته ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ وبالمثل ، فإن إقامة نظام حكم شيوعي في كوبا في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ لم يتبعه أي خلط أو ذعر من قيام أنظمة مشابهة في أماكن أخرى من منطقة الكاريبي . خلاصة القول أنه لم يحدث في أي من ممالك النكسات المعنية تلك لفرنسا أو بريطانيا أو أمريكا على التوالي أن ساد أثر علموس لصورة « صف الومنيو » .

القوة كوسيلة وكغاية : سياسة القوة وسياسة النمو :

يمكن النظر إلى القوة كوسيلة للحصول على أشياء أخرى هي موضع تقدير الناس . وهذا المعنى يبدو مفهوم القوة مكرراً في معناه . فالرغبة في أي قيمة ، كالثروة أو الرفاهية أو الاحترام أو الحب أو غيرها ، يتضمن بالضرورة الرغبة في القوة أو القدرة على الحصول على هذه القيمة ، تماماً كما هو الحال في نواحي الحياة الاقتصادية ، حيث تعتبر الرغبة في سلعة أو خدمة رغبة في القدرة على شرائها . فكما ينفق الأفراد المال في الحياة الاقتصادية لشراء ما يريدونه ، ينفق الأفراد في السياسة قوتهم للحصول على ما يرغبون فيه .

ولكن إذا اقتصر الأفراد على مجرد الاتفاق فسوف ينتهون بالانحلال . وكذلك الحال إذا اقتصر السياسة على مجرد اتفاق قوتهم ، فسوف ينتهون بالهجز . ويعتبر رجل الأعمال المدير مستثمراً ، فهو ينفق لقوده على السلع

والخدمات (كالمسلح ذات القيمة والرأسمالية) التي ستعمر عليه في النهاية حالا
أكثر من الذي أنفقه عليها . فمثل سبيل المثال ، يقوم مستثمر بشراء مصنع
لانتاج السلع التي سوف يبيعها بثمن أكبر من الذي أنفقه على انتاجها . وهكذا
يعني الاستثمار اتفاق بمال للحصول على عائد أكبر .

كذلك في مجال السياسة ، يقوم بعض الأفراد باستثمار القوة . فهم
ينفقون قوتهم على قيم أخرى بطريقة تجعل هذه القيم تعود عليهم بقوة أكثر من
التي بذلت يفهمهم الى ذلك . كما قال توماس هوبز منذ أكثر من للمائة عام -
« التعطش للقوة بعد القوة ، دون أن يتوقف هذا التعطش إلا بالموت » . ولكي
يتم الاستثمار بهذه الطريقة ، لابد لهم من استغلال التأييد السياسي الذي
يتمتعون به في وقت ما ، حتى يتمكنوا من صنع قرارات ملزمة من نوع يعود
عليهم بتأييد أكبر . وحيثما يجب أن يستغلوا هذا التأييد الزائد في اتخاذ
لقرارات جديدة توفر لهم تأييدا أكبر لاتخاذ قرارات أخرى في دائرة أكثر
اتساعا من التغذية الاسترجاعية **Feedback** طالما استطاعوا الاستمرار في ذلك .

وهذا الشيء في جوهره ، هو الشيء حيث ميكيا فيلي أميره عليه . لال
حكيا فيلي أن الأمير الذي لا يضمن فقد ملكته يجب أن يترك ويتصرف دائما
بلغة القوة ، ويجب عليه أن يدخر موارده ويزيد منها ، لا أن ينفقها . وأن
يحاول تعزيز قوته وهيبته والتغلب من قوة وهيبة منافسيه . وأن يبقى
الجواهر سلبية قائمة ، ولكن على استعداد للحرب بأحلاس تحت قيادته ، وأن
يحكم بالقوة والخداع ، وأن يكون محظ محبوب وخشية مواطنيه والا يكون
محظرا ، وأن يحافظ على وعده أو يتخلص منها بسرعة حسبما كان الولاء أم
الفخر (في أية لحظة) هو الذي سيمرر قوته . واعتقد ميكيا فيلي أن الأمير
الحكيم يجب أن لا يبقى محايدا في حرب تقوم بين جيرانه ، لأنه إذا ترك حاربه
الضعيف يتجرع كؤوس الهزيمة على يد أمير آخر ، فإن الأمير المنتصر سينقلب
عليه بعد ذلك ، فهو إذا ساعد جاره الضعيف ، فقد يشتركا معا في قهر جاره
القوي الذي كان يشكل تهديدا كبيرا لكليهما . وفي تحالفهما معا ، حتى في
حالة هزيمتها ، فسيكون الأميران الضعيفان على الأقل حليفين في نفس المحنة .
وبوجه عام ، فإن حليف اليوم هو غدو الغد ، وأقوى حليف للفرد هو أكبر
تهديد يملكه ، لأن الأمير الذي يعضد قوة غيره يدمر قوته هو .

حكما كان حسب التفاضل والتكامل هذا في سياسة القوى من الناحية
النظرية بعيد لا يرحم . فكل أمير أو أمير حقل - أي كل ممثل سياسي - عليه
أن يتصرف بدافع الضرورة ، لأن كل أمير آخر سيفعل به نفس الأشياء القاسية .
ومن ي فشل في أداء ذلك سوف يفقد ثقبه ودولته . وكما أن رجال الأعمال في
نهاية المطاف سوف يطردون من السوق إذا لم يستطيعوا مواجهة نفقاتهم وتسمية

دروس أموالهم بسرعة تكافئ على الأقل معدل الريع السائد ، فإن الحكومات والحكام في نهاية المطاف سوف يمحو وجودهم في الساحة السياسية إذا لم ينمو قوتهم بسرعة تكافئ على الأقل سرعة منافسيهم وباختصار ، فإن سياسة القوة بقت ميكيا فيل الصفة المميزة للنظام السياسي الواسع **LARGE** الذي يحدد بدوره الصفات المميزة لكل التنافسين الذين يستطيعون البقاء داخله .

وغنى عن البيان أن نموذج ميكيا فيل للنظام التنافسي المتطرف يعتبر من أعظم انجازات العقل البشري فعنده أن رجل السياسة هو بمثابة الأب الأكبر المختلف (أو أقرب الأقرباء) للرجل الاقتصادي التنافسي عند آدم سميث وتابعيه ، أو أن شئت لقل أنه يشبه الحيوانات والنباتات المتنافسة في عملية الانتقاء الطبيعي ، عند تشارلز دارون .

ومع ذلك ، فإن كل هذه النماذج ، مهما كانت أهميتها في زمانها ، فلم يعد لها سوى أصيب غبيل من الصحة في أحسن الأحوال ، فمؤذج ميكيا فيل واثف تماما في عند من المظاهر الهامة ، بل هو غير مناسب بطريقة نفسه حالة وجود نموذج للمنافسة المتطرفة يقتدر الى الجوهر الاساسى لعلم الاقتصاد ، ليس الصحيح في علم الاقتصاد أن القوة انشوائية لدى الفرد تعنى قوته في الحصول على السلع والخدمات لنفسه وسط مناصرة ضد البائسين والمشريرين الآخرين ولكن بالنسبة للمجتمع ككل ، فإن جوهر الاقتصاد - كما أوضح آدم سميث - ليس في قوة الأفراد في الحصول على السلع ولكن في قدرة الدولة على انتاج هذه السلع وتقديم الخدمات ، وخاصة زيادة هذه الطاقة الانتاجية عن طريق تقسيم العمل ، وزيادتها عن طريق القدرة على تبادل مثل هذه السلع والخدمات بمساعدة المال .

وينطبق شيء مشابه لذلك على القوة السياسية ، فهي تعنى بالنسبة للفرد قدرته على القيادة وتلقى الطاعة في مجابهة أوامر معارضة من منافسين آخرين ، وفي مواجهة رغبة جامعة في الاستقلالية لدى الجمهور . ومع ذلك ، فإن السياسة بالنسبة للمجتمع ككل وفي أية دولة ، أو بين أعضاء أية مجموعة من الدول ، تعنى قدرة المجتمع السياسى كله على تنسيق جهود أعضائه ، وشجع تأييدهم ، وإعادة توجيه أتماط التعاون لديهم ، وبوجه خاص القدرة على عمل ذلك كله ، بطريقة أكثر سرعة ودقة ، على أوسع نطاق ، من طريق تناول القوة واستخدامها في التفاعل بين احتمالات الإكزام والالتزام والتأييد .

وإذا صح ذلك ، يمكننا الآن التنبؤ بالتخير القليل لى معظم تفكيرنا

السياسي . لقد تحول علم الاقتصاد من « نظرية السببية » **Ballion Theory** التي كانت تعتبر الثروة والدمع شيئا واحدا إلى نظريات أكثر تعقيدا عن استثمار رؤوس الأموال وتقسيم العمل ، ونظريات النمو الاقتصادي والتطور المعنوي ، وبالمثل ، فإن نظريتنا السياسية قد تحولت ، ذات يوم ، من نظرية القوة إلى نظرية التفاعل بين العمل الثلاثي والجزاءات في توجيه وتنسيق جهود الأفراد ، وفي توجيههم نحو الاستقلالية والتعلم الاجتماعي - أي نحو نظرية سيادة النمو . ومثل هذه النظرية للنمو والتطور السياسي مطلوبة لكن مستوى من مستويات التنظيم البشري ، إهداء من سياسة الجماعات الصغيرة والمحنية حتى سياسة الدول في كل مستويات التقدم الاقتصادي ، وسياسة الجنس البشري كله . ومثل هذه النظرية متؤدى بالضرورة إلى توجيه اهتمامها إلى حدود القوة بل ستجملنا لنظر إلى حدود مجال القوة أي إلى الأشياء التي تستطيع القوة أن تفعلها ، والأشياء التي لا تستطيع أن تفعلها وإلى حدود ميدان القوة أي الحدود التي لا يمكن الاعتماد على سيادة القوة ورعاها ، والتي يؤدى عنها انهيار السيطرة السياسية إلى اندلاع الحرب .

حدود القوة ومخاطر الحرب :

تندور القوة بدرجة كبيرة عند حدود ميدانها ومداهها ومجالها ، ولا تستطيع حينئذ أن تحدث أي سيطرة . وإذا كانت هناك حاجة إلى مثل هذه السيطرة ، فإن فشلها يلحق الضرر ببعض أو جميع الأشخاص الثورطين في الموقف ، أو على الأقل سيكون بعضهم ميالا إلى اللجوء إما للقوة أو للانسحاب . كآكثر الإمكانات احتمالا للسيطرة على هذا الضرر .

فالقوة في أي نظام سياسي تستخدم لحزمة الوظائف الأساسية لهذا النظام مثل المحافظة على السيطر ، والتكيف ، وإحراز الهدف ، والتكامل ، وحيث تفشل القوة ، فإن أي أو كل هذه الوظائف قد تتعرض للخطر .

ولذلك ، فإذا فشل الالتزام أو الانسحاب فعليا ما تستخدم القوة . وحيث تفشل القوة المعنوية ، تستخدم القوة المادية . فإذا فشلت الأخيرة أيضا تبدأ محاولة الانسحاب . وحتى إذا فشل الانسحاب ، أو ثبت أنه غير عملي ، يبدأ التوتر والتصور بالأحباط داخل النظام ، وعليه ، يجب تحسين وظائف التكيف ، فإذا فشلت عمليتي التكيف والتكامل ، فإن المحافظة على النمط تصبح عرضة للخطر ، ويصبح انهيار النظام وشيكاً .

وهذه هي المواقف التي تولد الحرب . فالعرب العامة هي التطبيق العملي لأعنف وأعظم درجات القوة التي يقدر عليها مجتمع ما . ولذلك ، فإن القضاء

على الحرب سيكون بمثابة القضاء على هذا « اللبغا الأخير للملوك » ، وأحد الأشكال الأساسية للسيطرة على الضرر الذي يلحق بالمجتمع ومع ذلك يلزم ، مثل ذلك بطريقة علموسة في الحقبة السبائية من هذا القرن ، ما لم تؤد الحرب النووية الشاملة إلى القضاء على كل المدن والمصانع التي تهيئ عليها حياتنا .

لذلك ، يجدر بنا أن نتساءل : متى وأين وكيف تدخل الدول الحروب وتخرج منها ؟ بل يجدر بنا التساؤل من أي مصادر وأشكال الحروب يمكن القضاء عليها بسرعة ؟ وأي أنواع الحروب تسير الآن على طريق الزوال ؟ ولكن قبل أن نستطيع طرح هذه الأسئلة ، يجب أن نسأل من هم الممثلون الحقيقيون - الدول والحكومات - والجماعات ذات النفوذ - الذين يشتركون في حلبة السياسة الدولية ، أو يصبحون عرضة للتدخل في صراعات حربية .

الباب الثاني

أشخاص السياسة الدولية

THE ACTORS IN INTERNATIONAL POLITICS

يبحث الفصل في السياسة الدولية مادة بين المجموعات والدول وفي كل أنواع السياسة ، يتصرف الأفراد عادة عن طريق المجموعات ، أو عن طريق مجموعات أخرى يمارسون عليها بعض التأثير من الخارج ، أو عن طريق التأثير على الحكومة . وهكذا يمكن فهم كثير من أعمال الحكومات في إطار التفاعل بين مصالح وجود بعض المجموعات التي تكاف من وراءها .

المجموعات والمصالح

ما الذي يصنع « مجموعة » ما ؟ وما الذي يشكل « مصلحة » ما ؟ عليا بأن تعريف المجموعة GROUP في صدد ما نقوم به من تفعيل ، تعني عندما من الأشخاص يجمعهم مع أمرين أساسيين : المشاركة في صفات مميزة عامة وثيقة الصلة بهذه الجماعة ، والقيام ببعض الأدوار المتشابهة . وبعبارة أخرى ، فإن أفراد الجماعة يشعرون أنهم مع الآخرين بالدرجة الكافية لتمييزهم كأعضاء جماعة واحدة . ومن ناحية أخرى ، فهم يعملون بطرق مختلفة ولكنها مشتركة بحيث تمكنهم من التعاون معاً ، والعمل بطريقة مستقلة كجماعة .

كذلك ، تتحدد المصلحة Interest سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة بواسطة شيئين : توزيع الاهتمام ، وتوقع المكافأة . فإذا « أثار شيء اهتمامنا » فذلك يعني أنه يجلب انتباهنا ، إما بتجربة مجزية ، فعليا أو رمزيا ، أو بإثارة توقع مثل هذه المكافأة في نفوسنا .

وتعني بالحصول على مكافأة ثيل قدر كبير من شيء نقدره ، أو تجنب خسارة وشيكة في كدها أو بعضها . ويمكن أن تكمن مادة هذه المكافأة ، سواء كانت فعلية أو متوقعة ، في واحد أو أكثر من الأنواع الثمانية من القيم الجوهرية التي يرغب فيها الإنسان ، وهي : الثروة والنفوذ ، والاحترام ، والاستقامة ، والرفاهية ، والمعرفة والمهارة ، والمودة (بما في ذلك الصداقة والمحبة) . كذلك يمكن أن تكمن المكافأة في توقع التمتع بأحد هذه القيم بطريقة معينة مرغوبة فيها ، كأن تكون على سبيل المثال بطريقة آمنة ، أو طريقة دائمة ، وهذا هو ما نسميه « الأمن » Security . وقد نتمتع بها بطريقة تلقائية مع مجال كبير من فرص الاختيار ، وهي ما نسميها « الحرية » Freedom ، أو أن نتمتع بها بطريقة تحفظ « الكمال أو السلامة » Integrity ، أي القدرة على التمتع

في حرية ذاتية ، والتحكم في السلوك ، أو بطريقة تحفظ ، الوفاق أو المنزلة
Dignity ، أي فرصة التمرد والتعلم والتغيير البطيء بما يكفل التحكم
الذاتي في السلوك .

وأخيرا ، فإن معظم الناس يتمنون التمتع بأي قيمة مرفوب فيها ، بطريقة
مشروعة Legitimately ، أي بدون أن نتوقع أن السعي وراءها أو التمتع
بها سيؤدي الى صراع لا يطاق مع بعض القيم الجوهرية الأخرى أو طريقة الصلة
بنا . وهكذا فإن معظم الناس يتمنون الحصول على الثروة ، ولكن ليس على
حساب انهيار صحتهم أو التمهلات رفاهيتهم . فهم يسعون الى الاستقامة ،
ولكنهم لن يرضون بالافلاس في سبيلها . وهم يتمنون الحصول على ثلوث ،
ولكن ليس على حساب فقد قوتهم كلها . ولا يصني غالبية الناس الثروة أو القوة
على حساب فقدان الاستقامة كلها أو الولد كله . أما « الشرعية » فتتوقع التمرد
من مثل هذا الصراع العنيف مع القيم ولذلك ، تكس الشرعية في توقع انسجام
القيم وتوافق أنظمتها ، بل هو الذي يفسر معظم الناس بالحاجة اليه . نهم
يفسرون بوعي أو بدون وعي ، بالحاجة الى انسجام ولناهم معرفتهم .

لأننا نرى أن « توافق الأنظمة المميزة » فيما يعرفونه ولديها يريدونه .
أنهم يتمنون أن يكون عالمهم مفهوما ومقبولا ، وأن يكون كلا متكاملًا ذا معنى .
يمكن إدارته ، أو على الأقل احتمال . وهم في رغبتهم في توافق الأنظمة المميزة
هذا يريدون كل أنواع أسرار والمعلومات التي لا تتناسب مع تصورهم لهذا
العالم . فهم يبحثون - بوعي أو بدون وعي - عن صورة مبسطة للعالم تبدو
واضحة ومفهومة ومتناسقة الأنظمة بالنسبة لهم ، لأن ذلك سوف يؤدي الى تهدئة
شعورهم بالارتباك والإحباط والغربة والقلق . هذه الصورة للعالم هي ما نسميه
العقيدة Ideology أو ان شئت فقل أن العقيدة هي مجموعة من هذه الصور
التي تقلل من تناقض الأنظمة المتضاربة والمؤلم ما في عقول من يتمسكون بهذه
العقيدة . وكما نكون في عقولنا مثل هذه الصور المبسطة شبه الخيالية للعالم .
وهذه الصور غالبا ما تكون واقعية في جزء منها ، وخيالية جدا في جزء آخر .
ولكنها تغطينا على أية حال عن طريق تماسكها وثباتها وتربيتها . وخاصة ما نسلم
بها جدا . لدرجة أننا لا نفكر بوجودها . فتمنح مناكسون من والسيئها ، ولكننا
نترجع عن الموضوعات الأيديولوجية للشعوب الأخرى ، أو النول الأخرى ، التي
لا تتفق معنا . وكلمنا كنا أقل إدراكا لأيديولوجيتنا ، ومجموعة تصوراتنا
المبسطة للحياة من العالم ، كلما كنا أكثر نزوعا لتقديرها ، والدفاع عنها كجزء
من كياناتنا وشخصيتنا . هي السياسة الداخلية والدولية معا ، نرى كثيرا من
الناس يؤثرون فقد قوتهم أو ثروتهم أو حياتهم على فقد أوهامهم .

وبالطبع هناك قائمة لا نهاية لها من الأشياء التي يقدرها الناس بدرجات مختلفة باختلافات في سياساتهم . ومع ذلك ، فمن أجل الأغراض العملية ، من المحتمل أن تظل القيم الجوهرية الخمس (القوة ، الثروة ، الاحترام ، والاستقامة ، والبرامية ، والمعرفة ، والمهارة ، والمودة) ، والقيم الشكلية أو المساعدة الست (الأمن ، والحرية ، والكمال ، والوقار ، والشرعية ، وتوافق الأنعام) أساس معظم المصالح ، والسياسات القائمة على المصلحة ، التي تهتم في المسائل الدولية .

إن معظم هذه القيم واقعية تماما بالنسبة للأفراد والمجموعات الذين يسمون إليها . ومع ذلك ، فإن تقديراتهم باحتمال حصولهم على أي من هذه القيم نتيجة لسياسة معينة أو عمل محدد عرضة للخطأ ، وكذلك فإن الاهتمام الذي يكونونه لغير أمور وأحداث يمتثلون أنها وثيقة الصلة بهم قد يكون في غير موضعه تماما . فحينما يركز لط جائع انتباهه على جحر فأر ، فعادة ما يكون هناك فخر في هذا الجحر ، ولكن حينما تركز حكومة دولة كبرى انتباهها وجهودها على هدف معين في سياستها الخارجية فعليا ما تكون النتيجة أقل بدرجة ملحوظة عما كانت تهدف إليه هذه الحكومة . ومع اقرارنا بأن مشاكل الدول والحكومات مشاكل معقدة ومعشعبة ، فإن تقديراتها لمصالحها غالبا ما تكون أقل صحة ودقة من تقديرات القبط . وسبق في هذا الصدد حقيقة لا تحتل الفكاكة بحال .

وفي الفترة من عام ١٩١٤ الى ١٩٦٤ ، ظهر أن قرارات الدول الكبرى الرئيسية يخوض الحرب أو تصميدها ، وتقديراتها لنوايا وقرارات الدول الأخرى تضمنت أخطاء جوهرية في أكثر من ٥٠٪ من مجموع الحالات . وكان كل خطأ من هذه الأخطاء يكلف آلاف الأرواح ، بل أن بعضها قد كلف قعلا ملايين هذه الأرواح . ويبدو أن تكرار هذه الأخطاء ينطبق على الممالك والجمهوريات ، والديمقراطيات والدكتاتوريات ، والنظم الشيوعية وغير الشيوعية ، على حد سواء . ومن الطريف أن تحاول البحث الآن عن الدليل على إذا كانت الحكومات الحالية أكثر أم أقل عرضة لارتكاب الأخطاء في رؤية ما يمتثلون أنه في صالحهم .

SPECIAL-INTEREST GROUPS : مجموعات المصلحة الخاصة :

مجموعة المصلحة ، جماعة من الناس يرون امكانية الحصول على مكافأة واحدة أو مشتركة في خضم معين من الأحداث ، وعليه فمن المحتمل وليس من المؤكد - أن يصرقوا بطرق مشتركة للحصول على فريضهم المشتركة . . يذكرنا هذا التعريف بالطبيعة المتذبذبة للمصلحة ، حيث تتضمن الاهتمام الفعلي ،

والمكافأة المحتملة . ومن ثم المخاطرة الدالة بوضع الاهتمام في غير موضعه ،
وسوء تقدير احتمالات النتائج ، وما يستتبع ذلك من عواقب .

بعض هذه المكافآت المحتملة تكون واضحة بوضوح مقولة . فحينما
يقتري الناس لنا وجبنا أكثر من المعدل ، وترتفع أسعار اللبن ، فإن متهدي
منتجات الألبان يستفيدون من ذلك . أي يملكون مكافآت متساوية من الأسعار
المرتفعة لمنتجاتهم . كذلك فإن متهدي تربية الماشية وصانعي الزبد ، وسيارات
نقل اللبن ، ومعلبات اللبن ، قد يكسبون جميعا قدرًا من المكافآت المشتركة .
نتيجة الطلب المتزايد على منتجاتهم من جميع الصناعات التي تتعاون مباشرة في
إنتاج اللبن . ولذلك فقد تم تنظيم صناعة منتجات الألبان منذ مدة طويلة ،
وتحت معرفة أرباحها - مثل زيادة استهلاك اللبن وارتفاع أسعاره - من قبل
للمكون جرس ، والجامير كذلك ، منذ مدة طويلة . ونتيجة لذلك يرى المشرع
في ولايات إنتاج الألبان ، في النصف الغربي من التارة ، يفلل احتياجاتهم .

ومع ذلك ، فإن صناعة منتجات الألبان في سويسرا إلى تحقيق هذه المصلحة
واجهت معارضة من تنافس مصالحهم مع مصالحها . فهناك داخل الولايات
المتحدة مجموعات مثل مزارعي القطن ، ومنتجي زيت بذرة القطن ، والسبيل
الصناعي ، سوف يستفيدون من استعمال المواد الرخيصة على الخبز محل
الزبد . إن تؤيد الهيئات الخاصة هؤلاء المنتجين وجهة النظر هذه ، ويفهمها
في صدق المشرعون في ولايات إنتاج القطن . كذلك لا يمكن إهمال التهديد
الذي تشكله منافسة منتجي الجبن في الدانمارك وفنلندا وسويسرا وإيطاليا
وغيرها من الدول ، وهي المنافسة التي تشجعها الحكومات التي تحاول زيادة
صادراتها المحلية ، حتى ليطلب كثير من منتجي الجبن الأمريكيين الوطنيين
بالحماية ، ولكننا إذا رفضنا الرسوم على الجبن السويسري مثلا فإن السويسريين
سوف يردون على ذلك برفع الرسوم على السيارات الأمريكية وإذا زادت
الرسوم الأجنبية على سياراتنا ، فإن ذلك سيضر بمصالح منتجي - السيارات
في ديترويت ، ابتداء من مديري الشركات حتى اتحاد عمال السيارات وكثير من
أعضاء مجلس الشيوخ وعضو ميتسجان . وعندما يتم التفاوض على
مراجعة جفرية لكل هذه الرسوم (مثل المسماة « بجولة كينيدي » الخاصة
بمبادرات متبادلة على الرسوم بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية
المشتركة الست) ، فإن ذلك سيتضمن عددًا كبيرًا من مجموعات المصالح ، على
جانبين المحيط .

وقد تمتد بعض مجموعات المصالح هذه لتشمل أكثر من دولة • فالمرادون الأمريكيون والكنديون معا استفادوا من السياسة الخارجية التي تم تصدير القمح بقتضاها الى أوروبا الغربية في إطار مشروع مارشال Marshall Plan من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٥٢ • وحديثا استفادوا من السياسة الخارجية التي سمحت لهم ببيع كميات كبيرة من الحبوب للاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى • كذلك تهتم شركات البترول الأمريكية والبريطانية بتعزيز العلاقات السياسية الطيبة مع الدول العربية ، حيث توجد حقول البترول وأباريس البترول الخاصة بهذه الشركات ولكن المجموعات اليهودية في الولايات المتحدة وبريطانيا تهتم بصورة أكبر بالتأييد الاقتصادي والسياسي لإسرائيل ، في حرامها التطويل مع جيرانها العرب •

فالمصلحة - كما يذكرنا المثال الأخير - لا يحتم أن تكون مصلحة اقتصادية بل يمكن أن تتجسج حول ديانة أو عقيدة أو أية قيمة أخرى يرغب فيها الأفراد ، وعظم الأفراد لهم مصالح متعددة ومتنوعة قد تتصارع بعضها مع بعض • فمزارع التبغ الكاثوليكي في كونيتكت Connecticut ، قد يستفيد إلى حد ما من صادرات التبغ الأمريكي إلى بولندا ، تلك التي تقوم بها الولايات المتحدة كسياسة ودية نحو هذه الدولة الشيوعية • وقد يعتقد هذا المزارع كذلك ، أن الضغط الأمريكي المتزايد على بولندا قد يوفر قادرا أكبر من الحرية للكنيسة الكاثوليكية هناك • وقد يستفيد كشخص يقوم بدفع ضرائب من خفض نفقات الدفاع في بلاده ، ولكنه - كصاحب أرض قريبة من مصنع أسلحة - قد يستفيد من الاتفاق المتزايد لرفع درجة الاستعداد الحربى • وهو كآب - لابن يعمل في مصنع للساعات - قد يرغب في فرض رسوم لحماية هذه الصناعة ، ولكنه كستهلك سوف يستفيد من سياسة خفض الرسوم •

وعندما تتأثر مصالح الشخص ، أو حينما تقيد حرية الحركة لديه بفعل الضغط المتقاطع CROSS-PRESSURES ، للمصالح المتعارضة ، ففى غير المحتمل أن يستطيع فعل الكثير لتدوين إحدى هذه المصالح • فهو لن يعطى سوى تأييد قليل لأى مجموعة من مجموعات المصالح ، ولن يكون له سوى تأثير قليل على السياسة • وعلى النقيض من ذلك فإن الأفراد الذين تبرر مصلحة معينة لهم عن معظم المصالح الأخرى ، يحتمل أن يدافعوا بهذه المصالح عن طريق مجموعات الضغط الخاصة بهم • ومن المحتمل أن يحصلوا ولو على جزء مما يريدونه ومع ذلك ، فإذا وصل السعى وراء مصلحة خاصة الى الحد الأقصى ، فإن صاحب هذه المصلحة ، فى أحسن الأحوال ، سوف يترايد تأثيره ، ولكن على قدر يتناقض من سياسة بلده ، ومن السياسة العالمية •

تحليل العلاقات الدولية - ٨١

مجموعات المصالح الأكثر عمومية والطبقات الاجتماعية : More General-Interest Groups and Social Classes :

بالرغم مما سبق ، فإن بعض المصالح تكون أقل تخصيصاً من غيرها . فإذا أمكن السعي وراءها بنجاح ، وأمكن تجنيب نفوذ كاف أو أعداد كافية من الأفراد يؤيدون مما حله المصالح ، فإنها (سوف تسمح لأولئك الذين يشتركون فيها بممارسة قدر معقول من النفوذ - على مدى أوسع - في المواقف المختلفة - ونالها ما تؤدي إلى إيجاد قوة أكثر ورسوخاً ، وأوسع مجالاً ، مما تستطيع مصلحة متخصصة أن تحظى بها .

في الدول غير الشيوعية ، نرى أكبر البنوك ، ومؤسسات الاستثمار ، وشركات الأعمال الخاصة (بإداراتها الفائلة ، وموابعها العالية ، وممتلكاتها المتنوعة والمؤسسات القانونية الكبرى المرتبطة بها) ، تعتبر من أقوى مجموعات المصالح العامة من حيث النفوذ . ولا غرو أن قائمة بأسماء ورثة الخارجية والدلاع الأمريكيين وكثير من وكلاء الوزارات ومساعدي الوزراء ، منذ عام ١٩٤٧ مثلاً ، يمكن أن تصبح بمثابة كشف حصر للمجموعات الرئيسية من هذا النوع . وكذلك الحال في عدد من الدول الأخرى .

ويشكل العسكريون مجموعة مصالح أخرى من النوع العام ، أما كمجموعة واحدة ، أو مقسمة على عدة فروع ، فهم عادة ما يجلبون اتفاقاً عسكرياً كبيراً ، واحصول على أسلحة أكثر قوة ، بل أنهم في عدة دول يحددون الحصول على التسليح اندوى الذي كانت الولايات المتحدة في الماضي تحاول تأخير انتشاره أو الحد منه . كذلك يطبع العسكريون في دول أخرى كتيرة في بيوت مركز استبدادي (سياسة احصاء الفرد وحقوقه لمصلحة الدولة) في السياسة الداخلية ، وممارسة ضغوط قوية على هيئة مطالبات اقليمية أو عرقية خاصة بالأجناس قبل الدول المجاورة . أما في الدول غير الشيوعية فعادة ما يركز العسكريون على معاداتهم للشيوعية ، وبالرغم من أن التجربة قد أوضحت أن كثيراً من مجموعات المصالح ، أو نظم الحكم العسكرية هذه ، تتخلف على قبول التسليح من الدول الشيوعية . هذا ، بالإضافة إلى أن استعدادهم لاستخدام العنف في المنازعات الإقليمية يملك أحياناً من وحدة استقرار العالم غير الشيوعي ، كما حدث في الستينات في موقف شبه الحرب بين عضوى حلف شمال الأطلسي - اليونان وتركيا - حول قبرص ، والموقف المؤسف بين الهند وباكستان حول كشمير .

وهناك مجموعة هامة أخرى ذات مصالح مشتركة ، لكنها أكثر عمومية .

وهي مجموعة البيروقراطية العليا التي يحسب لها حساب في دول مثل فرنسا
ونابا والهند ، وكذلك في بريطانيا ، ولكن بطريقة أكثر تحفظا .

ولعل أهم مجموعات المصالح الوظيفية هههه ، هي وسائل الإعلام
والسياسيون المحترفون ، وتتضمن وسائل الإعلام أساسا الصحف ، والكتب ،
والدوريات ، والاذاعة والتلفزيون والسينما ، والى حد ما صناعة الإعلان .
وتعكس وجهات نظر وسائل الإعلام اتجاه السياسة (وخاصة مسائل السياسة
الخارجية) مجموعة الآراء الخاصة بأصحابها والمعلنين فيها وقراءها والمعلنين
بها ، وذلك ينسب تنوعات من وسيلة لأخرى ، ومن صحيفة لأخرى ، ومن
شبكة لأخرى ، بل ومن حالة لأخرى . وفي الحالات الحرجة ، يصبح تلك
صحيفة دعامة قوية لنشر الآراء الذاتية . ومع ذلك فعلى صاحب الصحيفة أن
يطمح في اعتباره اتجاه الأسبقيات لدى قرائه والمعلنين في صحيفته ، والحد
المحدود من أصحاب المواهب العاملين في الصحيفة . وقد لوحظ خلال العشرين
عاما الأخيرة ، أن عدة صحف في بريطانيا والولايات المتحدة يمكنها أفراد عبيدون
غير مسايرون للعصر والبيئة ، قد استمرت في الخسارة حتى توقفت عن النشر ،
أو عجزت مودها أمام المنافسين ، بينما ازدهرت دوريات أخرى لها أصحابها
المهرة .

ومارالت المصالح التي يمثلها السياسيون أكثر عمومية من غيرها . ومع
ذلك فهي تختلف إلى حد كبير عن مصالح وانجاعات واختصاصات رجال الأعمال
والثا أو العسكريين والمديين . فغالبا ما يكون السياسيون منغمسين في
العمومية ، وكما يقال دائما ، يجب عليهم أن يتصرفوا كوسطاء بين مصالح
المجموعات والمناطق المختلفة ، ويجب أن يحصلوا على موافقة كافية على مصنعة
« وطنية National » لجلب أكبر تأييد يسمح للحكومة بالاستمرار في تسير
الشؤون المحلية والخارجية ويوجد السياسيون عادة ، في مسعيم نحو تحقيق
ذلك ، أنه من الأسر الحصول على موافقة كبيرة في المسائل الخارجية عنها في
الأمور المحلية . وأحد أسباب ذلك أن معظم الناخبين لا يعرفون ولا يعملون
بالمسائل الخارجية سوى بالقدر القليل بينما تكون لديهم غالبا فكرة ثابتة عن
مصالحهم المحلية ، ومن الأثر المحتمل لسياسة محلية هي محل البحث وغلاوة
على ذلك ، فإن السياسة - شأنها شأن أي أمر يتضمن صنع القرارات - تتطلب
وجود مجموعة من الاختبارات التي لا تستطيع غالبا إرضاء الجميع . وفي هذه
الحالة ، فمن الأفضل عدم إرضاء الأجانب الذين لا يدلون بأصواتهم ، والذين
لا يستطيعون الانتقام الفوري المباشر الذي يكون متاحا لمجموعة مصالح محلية .

ولذلك ، فإن الدبلوماسيين المحترفين الذين يجب أن يهتموا بالاستجابات

البطئ للندول الأجنبية ، غالبا ما يلقون بسبب البساطة التي ينتهجها كبار الساسة في وزارة الخارجية ، والسياسيون المحليون بوجه عام ، في الحصول على اجماع وطني أو اتباع سياسة داخلية تهمل أو تخطئ الحكم على الاستجابات الدولية المتوقعة نتيجة لها . ويزداد هذا الميل بازدياد حجم وقوة الدولة ، ويعتبر نقطة ضعف لدى أكبرى وأقوى الدول . وعلى العكس من ذلك ، فكلما قل حجم الدولة ، كلما كان ساستها من ذوي الخبرة أكثر سبكة وحرصا ، في اهتمامهم بالانعكاسات الدولية المحتملة نتيجة تصرفاتهم .

وفي السنوات الأخيرة ، بدأت مجموعة مصالح عامة تظهر تدريجيا في عدة دول نامية ، وبعض الدول المتقدمة . ومن الأرجح أن تستمر هذه المجموعة الجديدة التي تتكون من الجامعات وطلابها وكلياتها وهيئات البحث بها وإداراتها بالإضافة إلى المؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث المتراصة ، والصناعات الفكرية **Think Industries** ، خارج الجامعات مثل صناعات العقول الإلكترونية ، والبحوث البيولوجية والطبية . وكل هذا النشاط المتزايد دعت إليه متطلبات التكنولوجيا النامية ، والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي الأكثر تعقيدا ، وكذا قطاع الخدمة العامة الحكومي المتطور ، وعليه ، فإن النمو الناتج لجامعات ولزروعها لا يحتمل الحد منه أو حتى إبطائه في المستقبل القريب .

وفي الولايات المتحدة اليوم ، تمثل الجامعات إحدى الصناعات الكبرى في البلاد ، وتمثل بالاشتراك مع باقي مراحل التعليم التي تؤثر الجامعات عليها واحدة من أكبر الصناعات وأسرعها نموا . فقد بلغ عدد طلبة الجامعات عام ١٩٦٦ أكثر من ٥ مليون طالب ، بالإضافة إلى حوالي مليون طالب في الدراسات العليا ، ونصف المليون عضو في هيئة التدريس . وعلى الأقل نصف المليون من الموظفين الآخرين ولهذا فقد أصبحت الجامعات عاملا سياسيا يؤخذ في الاعتبار ، بالرغم من كونه عاملا واحدا من بين عدة عوامل . وطبقا لرأي استاذ جامعي وسفير سابق للولايات المتحدة لدى الهند ، هو جون كنيث جالبريث **John Kenneth Galbraith** يعتبر ليميل الرئيس جونسون عام ١٩٦٥ في كسب قطاع كبير من جامعات الولايات المتحدة إلى جانب سياسته الخاصة بتصفيد الحرب في فيتنام ، بمثابة بداية تغير هام في عملية السياسة الخارجية لبلاده على مدى العشر سنوات التالية .

ومن المؤكد أن نسبة طلبة الجامعات والكليات ومواردهم أقل بكثير في الدول النامية ، ولكن طاقاتهم السياسية الكامنة يحفرها ويمرغها عدم وجود (أو ضعف) معظم المجموعات المثقفة الأخرى ، وتركيز معظم المواهب القيادية المثقفة الثابتة للدولة في طلبة الجامعات . فبالرغم من أن السياسات والنشاطات

الطلاية تميل الى التقلب ، فان الارتباط السياسي للجامعات والطلبة في دول عديدة أصبح اقل واثق مما كان عليه في الماضي .

وهناك مجموعات مصالح أخرى ذات طابع عام تتمثل في الاتحادات العمال ، والجامعات الزراعية ، والكنائس ، ولكل من هذه المجموعات مصلحة اوية خاصة ، أو مجموعة مصالح مثل الأجور والصالة والأرباح بالنسبة للعمال ، وأسعار الأراضي الزراعية والخدمات القروية للفلاحين ، ومساكن دعم الكنيسة ومدارسها والمسائل الأخلاقية العامة بالنسبة للكنيسة . وفوق ذلك ، فان العمال لهم مصلحة في نمو الاقتصاد ، وبنفقات المعيشة ، وتوفير المساكن ، ومركز العمل في المجتمع ، وفرص التعليم المتاحة أمام أبناءه . كما أن الفلاحين يهتمون بمسائل الائتمان ، وتكاليف النقل ، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية في الريف . وتهتم الكنائس بنوعية الحياة الحديثة ، بما في ذلك أخلاقيات الحساب ، والعلاقات بين الأجاس . وإلى حد ما ، فان كل هذه المجموعات تمثل مجالات عريضة من المصالح ، التي كثيرا ما تمس السياسة الخارجية بطريقة مباشرة ، وتمس المناخ السياسي بما يزيد من احتمالات الحرب أو السلام .

وكن مجموعات المصالح التي ذكرت حتى الآن ، مجموعات ملموسة ومحددة بوظائف وعلاقات معينة ، يسهل معها تحديد ما إذا كان شخص معين ينتمي الى مجموعة معينة أم لا . وهناك فئات أخرى من مجموعات المصالح العامة ولكن تعريفها أقل تحديدا ، بحيث يترك مجالا للشك أو الغموض أو الجدل حول تعريفها . وهي فئات من الطبقات الاجتماعية أو من مفاهيم «الطبقات الاجتماعية» ففي بعض الدول مثل الولايات المتحدة ، تسود بعض جوانب مفهوم الطبقة الاجتماعية في بعض الدول الأخرى حقيقة واضحة . ومع ذلك ، ففي كل الدول يتم قدر كبير من الحديث والتفكير في السياسة ، من وقت لآخر ، على أساس الطبقة ، أو معالجة مفاهيم طبقية .

وقد ظلت الطبقة أحد المفاهيم الرئيسية للسياسة في الدول الشيوعية . ولهذه الأسباب ، فان الطبقات ، أو مفهوم الطبقة ، يعتبر أمرا جديرا بالمناقشة .

فحينما يتحدث الناس عن طبقة اجتماعية ، فانهم غالبا ما يشيرون في الوقت نفسه الى عدة علاقات متباينة ، يمتد منها ، هي تلك التي تتضمن في الاستخدام الشائع كلمة « طبقة » .

أولا ، كلمة « طبقة » تشير غالبا الى مصلحة اقتصادية عامة ، تربط بين عدد كبير من الناس ، يشعرون مراكز متباعدة في العملية الاقتصادية . وكذا فان كل أو معظم ملاك الأراضي يمكن أن يرغبوا اذا زادت قيمة الإيجارات وأمن

المرتبة الأعلى يعطون الأسبعية في اختيار تنبأت الأبواب ، والجلوس على رأس
 المائدة أو ثرياً منها بجوار مضيفهم ، بل وينصت إليهم باهتمام أكبر ومعارضة
 أقل ، وعلاوة على ذلك ، فهم الذين نقرأ خطاباتهم ويرد عليها فوراً ، ويتصلون
 هاتفياً برئيس الهيئة أو الوكالة مباشرة ، وهم الذين تجاب رغباتهم ومقترحاتهم ،
 أو على الأقل ينظر إليها بعين الاعتبار ، ومن ثم ، فإذا كان الوضع الاجتماعي
 يعبر عن مطالبة اجتماعية بالأذعان لمؤدى ذلك أنه ينطوي على عنصر آخر ثانوى
 هو عنصر القوة ، وإذا كان يعبر عن مطالبة بالاحترام ، لمؤدى ذلك أنه يتضمن
 عنصراً ثانوياً بالاستقامة والصلاح ، وكلما ازداد عدد السكان ، ازداد ضغط العدد
 الناس وتحركاتهم ، وازدادت معدات ووسائل الاتصال ، وازداد ضغط العدد
 المتزايد من الرسائل على القسود المحدود من الوقت المتاح ، وأصبحت قنوات
 الاتصال مثقلة ، وتحمل صانعو القرارات عبئاً ثقيلاً ، وكلما زاد العبء أو
 الحمل ، رادت الحاجة الى وضع أساليب لتلك الرسائل العسة للارسال ،
 وللأفراد الذين يرغبون في انوصول الى ما هو أقوى وأبرز ، هذه العملية التي
 تنورج وتنتشر في جميع أنحاء العالم ، تتجه الى زيادة الأهلية الفعلية أو الكاعنة
 للبيروقراطية ، والترتيب الهرمى في المجتمع ، والأوضاع الاجتماعية .

وعالياً ما ينظر الى الطبقات الاجتماعية من قبل أفرادها وكذلك من قبل بعض
 علماء الاجتماع على أنها تضم مجموعات مراكز اجتماعية ، فقد قسم عالم الاجتماع
 لويد واربر المجتمع الأمريكى الى ست طبقات اجتماعية أسمهاها بحسب المبدأ
 Upper Upper (الأسرة العريقة في منزل كبير في أحسن مكان من المدينة) ،
 والسفلى العليا Lower Upper (الموظف الإدارى الكبير أو المحترف الذى صنع
 ثروته بنفسه) والمتوسطة العليا Upper Middle (الأطباء المعلمون ،
 المحامون ، الموظفون وما شابههم) ، والمتوسطة السفلى Lower Middle
 (صغار رجال الأعمال والموظفين الذين تقتضيهم وظائفهم الظهور أمام الناس
 يظهر أبيض (ذرى البياضات البيضاء - White-Collar Employees) ،
 والسفلى الأعلى Upper Lower (العمال المهرة) ، والسفلى السفلى Lower lower
 (العمال نصف المهرة وغير المهرة ، والعمال القرويين) ، وحده وازم بعد ذلك
 وسائل غنية معينة تساعد على التنجى بتجراح فى أى هذه المجموعات سيوضع أى
 فرد أو عائلة فى مدينة صغيرة أو مجتمع محلى بواسطة جيرانه .

ويرتبط الوضع الاجتماعى ارتباطاً وثيقاً بعامة أشكال من وسائل الاتصال
 Communication فعالياً ما يتم الحديث والتزاو بين أسراد طبقة
 اجتماعية أو مركز اجتماعى معين بسهولة ويسر - وغالباً ما يكونون واحد ومتركن
 أهمية مقابلتهم لمن هم أعلى منهم قدراً ، كما أنهم ينزعون الى احتقار - أو على
 الأقل تجنب - من يصفون أقل عنهم فى السهم الاجتماعى .

وعليه ، فإن الطبقات الاجتماعية غالباً ما تكون مجموعات يسهل بينها الاتصال ويزداد . وقد ذكر جوزيف شومبتر Joseph Schumpeter أن الاتصال داخل الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد يشبه السباحة مع التيار . في حين أن محاولة الاتصال عبر حدود الطبقات الاجتماعية غالباً ما يشبه السباحة ضد التيار .

وهكذا ، فإن الطبقات الاجتماعية غالباً ما تكون لنفسها ثقافة فرعية Sub-Culture في مجتمعاتها ، كأن يعيش أفراد طبقة ما في منطقة معينة من المدينة ، ويترددون في نفس الأماكن لتناول الطعام والشراب ، ويهتفون لديهم نفس طرق ارتداء الملابس ونفس آداب المائدة ، وطرق المخاطبة ، وتوقعات عقد الصفقات ، والأزياء بين الأسر .

ونتيجة لكل هذه الخبرات المتعلقة بالمصلحة الاقتصادية ، والوضع الاجتماعي وسهولة الاتصال المتبادل ، والعادات المشتركة بين كل ثقافة فرعية ، قد يتولد ادراك بوجود مصلحة اقتصادية مشتركة ، وقبول وجود منظمات خاصة لتطوير هذه المصلحة . وهكذا ، نرى اتحادات العمال غالباً ما ينظر إليها على أنها لا تخدم مجرد مصلحة خاصة ، بل تخدم أيضاً المصالح العامة للعاملين .

وقد يتسع ادراك مصلحة طبقية مشتركة الى معنى أعم ، ليشمل مهمة أو رسالة Mission ثقافية وتاريخية . فقد يشعر ملاك الأراضي من النبلاء أنهم - بالإضافة الى دفاعهم عن مصالحهم كملاك لأراض شاسعة - يدافعون أيضاً عن كل قيم الطبقة الأرستقراطية . بل ومن طريقة الحياة التي يجب على النبلاء من عامة الشعب أن يحكموا بها لمصالحهم ، بواسطة طبقة « الأثرياء » كرام الأصل والنسب ، « الحكماء » . ويمكن أيضاً بالنسبة لأفراد من الفئات الأخرى تكوين هذا الشعور الخاص بالمهمة أو الرسالة . فغالباً ما ينظر رجال الأعمال لأنفسهم كأبطال المشروعات الفردية الحرة ، التي يعملون على انتشارها في بعض الدول الآسيوية والأفريقية التي ليس لها حظ من التنقيف ، وإذا أمكن أيضاً ، في بعض أو كل الشعوب والدول التي تخضع للحكم الشيوعي . وفي كثير من الدول ، أصبح شعور الرسالة التاريخية كذلك جزءاً من عقيدة كثير من العمال الصناعيين وغيرهم من أفراد الطبقات الفقيرة . فقد قبل كثير من العمال في إيطاليا وفرنسا ودول أخرى بعض تفسيرات النظرية الماركسية التي تقول بأن المهمة التاريخية للطبقة العاملة هي أن تصبح الطبقة الحاكمة في دولها ، وأن تستخدم مرحلة انتقالية تطبق فيها « دكتاتورية البروليتاريا » لتحويل النظام الاقتصادي والاجتماعي في دولها من الإطار الرأسمالي الى الإطار الاشتراكي أو الشيوعي . وواضح أن كلا من هذه العائدات المتعلقة بالمهمة التاريخية مثل عقيدة الأرستقراطية المحافظ ، أو رجل الأعمال الحرة ، أو العامل الماركسي - تصيرير العالم بطريقة

أبسط مما هو عليه في الواقع . ولكن كلا من هذه الرؤى المبسطة يمكن أن تصبح قوة في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، إذا استطاعت السيطرة على عقول عدد كبير من أفراد الشعب . وأيا كان ، فإن هذا يعتمد على الظروف الخاصة السائدة في كل دولة ، وكذلك على مهارة ونصاحة رواد هذه العقيدة .

وفي كثير من دول العالم القديم ، التفت إلى حد كبير الأوجه الستة للطبقة الاجتماعية لدى نفس مجموعات الأشخاص . ففسد كان المال للفقير بسبب الأجور المنخفضة أو العالية . وبسبب روابطهم الاجتماعية ، وظروف سكنهم . وقد أنت مصالحهم بأزدياد من قبل أصحاب العمل وموظفي الحكومة وأفراد الطبقة المتوسطة إلى أدراكهم بامتصاص لوضعهم الاجتماعي غير المتكافئ . وكانوا يعيشون في أحياء الطبقات العاملة المكتظة ، أيديهم المثقلة بسبب العمل اليدوي تعبر عن حالتهم الرثة . بل كانت طريقة كلامهم وطباعهم ، وحتى أغنية رؤسهم ، تجعلهم في عزلة عن باقي طبقات المجتمع . كانت اتحاداتهم هي المدافع الرئيسة أو الوحيد من مصالحهم الخاصة بدقة الميش ، ثم أصبحت أحزابهم الاشتراكية أو الشيوعية بالنسبة للكثيرين منهم دعما للطموح والشماع الإنسانية — ومرا لكبرياتهم وأمالهم وشمورهم برمالة أو مهمة سامية . وحيثما سادت هذه الظروف ، استمرت العلاقة الطبقية والسياسات الطبقية في بعض الأحيان لمدة ثلاثة أو أربعة أجيال . بل كانت تريد على ذلك ، في حالة تعرض الأعداء الوفيرة من القادمين الجدد إلى الصناعة وحياء المدينة ، لهذا المزيج الطويل الأمد من الظروف .

أما في الولايات المتحدة ، فقد سادت مجموعة مختلفة تماما من التجارب . فلم يكن الولد أو الشاب داخل طبقة معينة يعني الكثير بالنسبة لفرص الحياة أمام كثير من الناس . فقد استطاعوا (أو على الأقل استطاع أفعالهم) أن يرتقوا داخل النظام الاجتماعي والاقتصادي . وقد دأب المهاجرون لجدد (ممن جاؤوا حديثا من يورتوريكو ومناطق زراعة القطن في الجنوب) على القيام بالوظائف الأقل مهارة والأسوأ أجورا في قاع السلم . وبذلك ، حسنوا فرص العمل أمام السكان اللدامي الذين كانوا يحتلون أفضل درجات السلم . وبالتالي ، حسنوا الفرص لكل فرد آخر في الدرجات المختلفة سلم الحياة الاجتماعية .

وهكذا ، يرى العمال الأمريكيين ، وبخاصة أصحاب الطموح منهم في الأجور المرتفعة ، قد اتقدهم السيارة من الإقامة في الأحياء السكنية الفقيرة المكتظة بالسكان . وقد مكن وجود حرائق خاصة في مصانع العمال من ارتداء زي العمل داخل المصنع فقط ، ثم ارتداء ملابس عادية في طريقهم من وإلى مقار أعمالهم وبالتالي أصبح من المسير التعرف على الطبقة الاجتماعية أو الجماعة المهنية التي ينتمون إليها . وقد أدى التليفزيون والاذاعة والسينما والتعليم المنتشر في كل

مكان الى توفير نفس النماذج التنافسية تقريبا لجميع طبقات المجتمع . كما أدت الأجرور العالية ، وساعات العمل القصيرة ، الى توفير مجالات واسعة للاختيار ، بما فيها امتلاك المنازل وقضاء لوقت الفراغ بها ، والعمل أثناء عطلة نهاية الأسبوع في تسيق حدائقها . وكانت اتحادات العمال في الماضي تناضل من أجل أقل الصالح الاقتصادية لأعضائها ، أما الآن فهي في الغالب تحاول وضع يدها على نصيب أكبر من أرباح الشركات التي يعمل فيها أعضاؤها . وهذه الظروف لا تنطبق الا بدرجة قليلة جدا على الزوج الأمريكيين ، سواء في المناطق الريفية في الجنوب ، أو في المدن الكبرى في الشمال . ومع ذلك فهذه النسبة للمواطنين البيض تبني مسائل العقيدة الطبقية والرسالة الطبقية أقل أهمية ، ان لم تكن غير محسوبة . بل ان احتجاج الزوج كثيرا ما يتركز على أساس الضيق أو التمييز العنصري أكثر من تركيزه على أساس الطبقة الاجتماعية ، الأمر الذي يحتاج الأمريكيون منه الى بدل مجهود عقلي كبير ، لكي يدركوا ان اصول الاهتمام بالسياسة الطبقية لدى عدد من الدول الأخرى قد تكون مختلفة تماما .

وبالرغم من هذا الذي ذكرناه ، فإن الاحساسات والاتجاهات الطبقية أحيانا ما يكون لها نفوذ قوى على اتجاهات السياسة الخارجية . حتى بالنسبة لأكثر دول العالم تقدما ، وأكثر تكاملا من الناحية الاجتماعية . فمستويات المعيشة العالية عندنا تجعل من السهل علينا عقد صلات ودية مع كثير من الطبقات المتوسطة والعليا في دول العالم الأكثر فقرا ، ولكن صلاتنا الانسانية المباشرة مع الفقراء في الخارج أقل منها في الداخل . فبمنا نستطيع ان نصدق أننا في الخارج من سياسة والتعصب دولهم ، فغالبا ما نستطيع ان نصدقهم الذين ينتمون الى الأقليات المقيمة سبيا في دولها . وقد أثبتت التجربة في كوبا وغيرها أن تفهمهم للموقف غالبا ما يكون ضئيلا . وهل صبييل المثال ، فإن تعطيل الصلات بالطبقة العليا أدت الى وجود تحيز في معاملة المساقين المختلفة في ليجيريا ، لدى وضع دستورها الذي صاغه البريطانيون . فقد كان المواطنون البريطانيون في أواخر الخمسينيات يعملون على الثقة بالبلاء في شمال نيجيريا ، دون النامة الجامعي والسوق من أبناء الجنوب والشرق . ولذلك ، فحينما أعطوا دستوراً للدولة المستقلة ، منحوا نصيب الأسد من القوة للشماليين الأرستقراطيين ، ممن كانوا موضع ثقته ولكن على مدى سنوات قليلة ، تم قلب هذا النظام المستقر عن طريق القسر وقتل رئيس وزرائه في حجرة . وتلى ذلك فترة من العنف وعدم الاستقرار راح ضحيتها الآلاف . ولعل كثيرا من رجال الأعمال الأمريكيين ، وكذلك بعض الدبلوماسيين ماركو ينظرون الى أمريكا اللاتينية من خلال أصدقائهم فيها ، ممن لا تشكل آراؤهم سوى آراء جسد أو عصر السكان في هذه الدول . وكذلك ، نرى الدبلوماسيين السوفييت ينحرفون يضعون ثقته أحيانا في رأى مجموعات صغيرة من الشيوعيين المحليين ، أكثر مما يعتمدون على الآراء العلمية للعالية العظمى من

السكان ومثل هذه التحيزات الطبقية في الوعي المحسوس ، وفي السياسة ، قد تكون واقعية تماما ولكن لا يجب أن تكون من القوة بحيث لا يمكن مقاومتها ، فعلى الحكومات أن تزن مصالح مواطنيها ، والطبقات والنخبة أو الصغوة فيها ، لدى مقارنتها ومصالح الطبقات والصغوة في الدول الأخرى ، حتى ولو كانت بعض هذه الطبقات في الدول الأخرى مشابهة أو مطابقة للطبقات ذات النفوذ في الدولة . كذلك ، قد يكون الخلل فيما يمكن أن يسببه التحجير الطبقي من تشويه للتقارير (الدبلوماسية ، العسكرية والتجارية) حذرا ضروريا من أجل حماية المصلحة الوطنية .

الفصل السادس

نفوذ الصفوة

THE POWER OF ELITES

تلمس الطبقات الاجتماعية كما رأينا دورا وثيق الصلة بسياسة بعض الدول. دون الأخرى . وعلى النقيض من ذلك ، ترى النخبة أو الصفوة ذات صلة وثيقة بالسياسة في كل دولة ، ولعنى بالنخبة أو الصفوة Elite القلة القليلة (مادة أقل من ٥ ٪) من الناس ، ممن لهم النصيب الأكبر في تشكيل واحدة على الأقل من القيم الأساسية لدولة ما . دون باقي أفراد الشعب . وعادة ما يكون هذا النصيب من خمسة إلى عشرة أضعاف المعدل المطلوب . لأفراد النخبة الاقتصادية يمتلكون لروات أكثر بكثير من باقي أفراد الشعب . وأفراد النخبة السياسية لهم نفوذ أكبر بكثير من باقي السكان وأفراد النخبة الثقافية مثل كبار العلماء لديهم معلومات كبيرة جدا ، وأفراد نخبة الأفكار مثل مستشاري القضاء العالي ، أو أساقفة الكنائس فيتمتعون باحترام أكبر .

والصفوة عادة ما تكون أقل عددا من الطبقة . وبالعكس ترى الطبقات الأقل تميزا في معظم المجتمعات كبيرة العدد . فعلى ٥٠ ٪ من سكان ألمانيا الغربية عبادة من عمال بالأجر وعائلاتهم . وكذلك ، ترى الطبقات المتوسطة كبيرة العدد لتجد أن ٢٠ ٪ تقريبا من الألمان الغربيين ينتسبون إلى الطبقة المتوسطة السفل ، من الموظفين أصحاب المنحولات الصغيرة ، وأن أكثر من ٢٠ ٪ أخرى هم من أبناء الطبقة المتوسطة السفلى المرطعة ذاتيا في المدينة وريف ، أى من صغار رجال الأعمال والحرفيين والمرادعين . أما الطبقة المتوسطة العليا من المديرين والمهنيين والملاك ، فلا تزيد عن ٤ ٪ ، بينما تبغ الطبقة العليا من أصحاب الثروات الأكبر والمراكز الأعلى ما بين ٥ و ١ ٪ ، أى ما بين ٥٠ - ١٠٠ شخص لكل ١٠ آلاف من السكان . وفي الولايات المتحدة كذلك تشكل الطبقة المتوسطة العليا والطبقة العليا نسبة أكبر من السكان . ولكن على النقيض لا ترى النخبة القائمة على أساس الاحترام أو السميت في الولايات المتحدة (مثل الأشخاص المدرجة أسمؤهم في كتاب المشاهير في أمريكا) الذين يشكلون حوالي ٣-٥ ٪ ، أى حوالي ثلاثة أشخاص

بهم كل ١٠,٠٠٠ شخص - وحتى لو أضفنا عائلاتهم ، فلي يزيد النسبة عن ١٪ من السكان - كذلك لا نجد أن أفراد النخبة من ذوي الثروة أو النفوذ ، أو أي قيمة أساسية أخرى ، يشكلون سوى عدد ضئيل أي حوالي ١ ٪ من السكان أو أقل.

ولذلك ، فإنه بعملية حسابية تقريبية ، نجد أن أفراد النخبة مهما زاد عددهم فلي يزيد عن حوالي ١٪ عدد أقل الطبقات الاجتماعية عددا فعادة ما يكون حجم الصفوة ١٠/١ من عدد أفراد الطبقة الاجتماعية ، ان لم يكن أقل - ولا يبدأ هذا الفرق في التغير الا في أعلى الطبقات الموجودة داخل مجتمع طبر متكافئ - الى حد كبير - فلي فرنسا عشية الثورة الفرنسية عام ١٨٧٩ ، كان كل من النبلاء ورجال الدين يشكلون ٥ ٪ من سكان فرنسا كلها ، أي أن هاتين الطبقتين كانتا من الصغر في ذلك الوقت بحيث لم يكن من الممكن اعتبارهم صفوة -

ومن الناحية النظرية ، تواجه أعداد من النخب المختلفة بقدر ما هو موجود من قيم مختلفة - أما الناحية السلبية ، نجد أن النخب تتداخل مع بعضها البعض ، ولكن بطريقة غير تامة - ولقد قلل كل من سكوت فيتر جيرالد وأولست همتجواي في حوارهما من أهمية هذا الموقف حينما قالوا : « يختلف كبار الأغنياء على وجهك ... فندهم حال أكثر » - فكثر من كبار الأغنياء لديهم كذلك قدر كبير من النفوذ في السياسة ، وكثير منهم يتمتعون بمكانة واحترام كبيرين ، كما أن كثيرا منهم متعلمون تعليما عاليا ، وعلى درجة عالية من الثقافة وللهارة - وعلى عكس ذلك ، نرى كبار العلماء والخبراء يتقاضون مرتبات عالية ويتمتعون باحترام كبير ، ولكنهم ليسوا ذوي نفوذ - كذلك نرى كبار الساسة في الدول غير الشيوعية ، حتى لو كانوا فقراء في بداية حياتهم ، فإن عاجلا أو آجلا يصبحون أغنياء ، بل يستطيعون ذلك في هذه الأيام بطريقة مشروعة تماما ، اعتمادا على احترامهم وثقافتهم أكثر من قوتهم : فذكراتهم وكتاباتهم الأخرى تدر عليهم مبالغ كبيرة ، وعراؤهم للعقارات واستثماراتهم الأخرى غالبا ما تنم بطريقة حسنة -

وكقاعدة عامة ، فإن الشخص الذي يحتل مكانة عالية في أي من القيم الأساسية ، من المحتمل جدا ان يحتل مكانة عالية في عدة قيم أخرى ، وهو ما يسمى بـتلاصق القيم Aggratination ويرداد للتلاصق القيم هذا في كثير من تكون للأغنياء مكانة اجتماعية عالية ، ويكون أفراد الصفوة الاجتماعية أغنياء ، ويكون لهذه النخبة المشتركة معظم النفوذ والثقافة والقوة المادية ، وتعتبر غالبا حل صواب من حيث الحقيقة الرسمية أو الدينية المسالمة في الدولة التي يتكونها - ويقدر ما تسود هذه الأحوال في الولايات المتحدة بقدر ما يعيت وجود ما أسمياه بعض الكتاب صفوة القوة Power Elite في هيكمل القوة Power Structure ومع ذلك ، فبقدر ما يتمم تلاصق القيم

أو يتوقف ، بقدر ما يصبح مفهوم « صفوة القوة » مفهومًا باليًا غير مناسب . وهي أكثر الحالات تطرفًا ، يمكن للفرد أن يتصور دولة ، أو مجتمعًا محليًا ، تتحدد فيه كل النخب ، لا يحدث أي تداخل بينها إلا بمحط الصفوة . ولكن في مثل هذه الحالة ، لن يكون للقوى ثروة كبيرة ، ولن يكون للثري نفوذ خاص في السياسة ، ولن يكون لأي منهما درجة خاصة من الرفاهية أو المتعة أو المهارة أو اللذة . كذلك لن ينظر لأي منهما باحترام خاص . أو أن يعتبر دائمًا على صواب .

والحقيقة أن معظم الدول ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، توجد في مكان ما بين قطبين ، أحدهما الالتصاق الكامل ، والآخر عدم الالتصاق الكامل للقيم . واحتلال مرتبة النخبة بالنسبة لأي قيمة يرتبط جزئيًا - وليس كليًا - بفرض الفرد في الحصول على نصيب أكبر من القيم الأخرى . وهناك دليل واضح على أن درجة الالتصاق الصفوة في الولايات المتحدة قد تناقصت . فقد أصبحت مجموعات الصفوة أكثر تخصصًا وانفتاحًا . ويبدو أن الشعب الأمريكي قد أخذ يستمر في عملية استبدال طبقة الصفوة الفردية متعددة الأغراض بمجموعات منظمة من الصفوة المتخصصة التي تربط في بيئها بشبكة معقدة من وسائل الاتصال والمناوعة ، كما أنها مسئولة بطريقة هامة أمام نوعية من السكان ذات ثقافة أعلى ونشاط سياسي أقوى . ولكن عازال هناك طريق طويل أمام هذه العملية .

وقد لوحظ وجود دلائل لاتجاهات مماثلة في دول غربية متقدمة أخرى ، حيث تقلست مجموعات من الصفوة المتخصصة في النمو على حساب المجموعات القديمة من الصفوة الأصيل في تكوينها . وربما يكون هناك شيء مماثل في الدول الشيوعية الأكثر تقدمًا .

ونتيجة لذلك ، نرى في كثير من الدول نسبة أعلى من الأعضاء الحديين marginal في مجموعات الصفوة المخنفة ، مثلما « يوجد الآن نسبة أعلى من الأعضاء الحديين في الطبقات الاجتماعية » أي أن نسبة أعلى من السكان تنتمي في وقت واحد لعدد من المجموعات المختلفة الموجهة نحو مواقف معيشية وتجارية وقيم مختلفة . وهذه النسبة المتزايدة من السكان ، الذين يقفون على حافة معظم أو كل المجموعات التي ينتمون إليها ، تكون أقل استجابة لشعارات و صيغرات السياسة الطبقية ، وأكثر لولا لشعارات السياسة القومية والتماثل القومي National Identification . ومع ذلك ، فالتواجد على حافة الصفوة أو الطبقة الاجتماعية يجعل الفرد أكثر انتقادًا لمعتقدات والمبادئ السائدة ، وأكثر لروما للبحث عن معتقدات وعادات جديدة .

وقد أثر هذا الاتجاه كذلك على أفراد الصفوة ، فأصبحوا أكثر تخصصًا

وأكثر الانفتاحا على القادمين الجدد ، وأقل الانغلاقا بالقيم والاعتبارات التي يتمتع بها أفراد طبقتهم . بل أن هذا كبيرا من أفراد المجموعة يصبحون أعضاء حدين أقل رضى وأحيانا أكثر الانفتاحا على الأفكار الجديدة ، والآراء الواردة من خارج دائرة المعارف والخبرات المألوفة لديهم . وعند نصف قرن ، قبل وبعد الحرب العالمية الأولى ، كان كثير من العمال في الدول الصناعية موجهين طبليا ، وكان تحالفهم ذا نبرة عالمية ، بينما كان معظم المثلكين ، خاصة في أوروبا ، ذوي نظرة قومية . ومع ذلك ، فإن الطبقة العاملة في معظم الدول المتقدمة اليوم تستجيب لرمز « الشعب » أكثر من استجابتها لرمز « الطبقة » ، كما أن كثيرا من المثقفين في الدول ، الشيوعية وغير الشيوعية من النساء ، يصرون بعدم الارتياح داخل بلادهم ، وينتقدون المؤسسات الموجودة والسياسات الوطنية ، بما فيها بعض السياسات الوطنية في المسائل الدولية .

ومجموعات العمال إذا اتسعت ، تؤدي عادة إلى نشأة صفوة معينة لقيادتها وغالبها ما تتكون هذه الصفوة من كبار المستثمرين في منظمات المصالح الخاصة وقد أدت للمنظمات العمالية الكبرى إلى نشأة صفوة من موظفي الاتحادات السالية والرهماء العماليين . كما أن المؤسسات التجارية ، ومجموعات المزارعين والكنائس قد أنشأت جميعها المجموعات والطبقات القيادية الخاصة بها . ويجب أن يكون أعضاء كل هذه الصفوة الخاصة مقبولين لدى أعضاء دائرة المصلحة الأهم الخاصة بهم ، إذ أرادوا البقاء في مركز القيادة لأطول مدة ممكنة . ولكن أفراد هذه الصفوة المختلفة المتساردين قد يتفلسفون لأنفسهم بعض العاصات والاتجاهات ومستويات المعيشة والأنماط الثقافية المتشابهة . وقد يلتقون معا بانتظام ، سواء كانت لقاءات وظيفية أو اجتماعية . وإذا استمرت هذه العملية لفترة طويلة ، فقد تنشأ اتجاهات ومصالح مشتركة توجد بين هذه المجموعات القيادية المختلفة وبين الصفوة البيروقراطية والسياسة العامة ، مكونة صفوة أوسع وأعم هي هيئة ، مؤسسة Establishment أو طبقة قيادية .

ومن المحتمل أن يعجز الزعماء من الأفراد على قبول مجموعات الصفوة ، الذين يجب أن يضمنوا عليهم في معظم الأحيان من أجل الحصول على التأييد ، في حالة مشاركتهم للاتجاهات والرهماء البارزة لدى أفراد الصفوة والتعبير عنها . وبغض النظر ، يحتمل أن يعجز أفراد الصفوة على قبول وتأييد القطاعات السكانية الأوسع ، إذا ما عبروا عن نفس اتجاهاتهم وقاموا بالأعمال المهمة بالنسبة لهم . ويمكن للزعماء من الأفراد أحداث اختلاف هام في نتائج الأحداث عن طريق اتخاذ قرار شخصي في بعض المراحل العرجة . فكل من فرانكلين روزفلت ، وولستون تشرشل ، ونهارل دييجول ، وجوزيف ستالين ، وحاري ترومان ، ودوايت أيزنهاور وجون كينيدي ، وليستون چنسون ، قد اتخذ في هذه قرارات أو عدة قرارات من هذا النوع . وقد وصل بعض الزعماء إلى حالة الانهيار

لبحث وطاعة مثل هذه القرارات (مثل وود ورو ويلسون ، وجيمس مورمونتال) ، بينما اشتهر آخرون بسبب ذلك ومع ذلك ، ففي معظم الأحيان لا يمكن للزعماء الا اتخاذ القرارات التي تكون مقبولة لدى معاونيهم وحلفائهم من أفراد الصلوة ، وتابعيهم على المستوى المتوسط والمستوى الجماهيري . فالأمر ، كما أوضح ريتشارد نيوستاد Richard Neustadt هو أن رئيس الولايات المتحدة يجب أن يتصرف كسمسار أو وسيط بين مطالب مجموعات المصالح القومية الأخرى فلا يكون على نطاق واسع من حرية التصرف في اتخاذ قرار حاسم بمفرده ، الا في مناسبات قليلة .

وحتى في مثل هذه المناسبات ، يمكن أن يكون قرار رجل دولة بمفرده قرارا مفاجئا . فإذا ما أدى إلى النجاح ، فقد يشاد بجرأة وحكمة هذا الرجل . ولكن إذا ما أدى إلى الفشل ، فإن الرجل وأتباعه (من واقع مذكرات رجال الدولة) غالبا ما يتكرومون أن القرار قد اتخذ عن حرية ، ويصررون أنه لم يكن هناك بديل ، بل لم يكن هناك ثمة قرار آخر يمكن اتخاذه في الظروف القائمة وقتئذ . وغالبا ، ما تكون مثل هذه الروايات المبسطة عن الحتمية Determinism البيئية أو التاريخية هي الملائم الأخير لسياسة الفاشلين .

وأحيانا يتخذ الزعماء قرارات تنير وجه التاريخ . ولكنهم لا يستطيعون عمل ذلك الا في حدود مواردهم ومراكزهم وتفكيرهم . وعادة يكون الزعيم القوي ليس رجلا ذا شخصية حارمة وحاسمة محسوب ، ولكنه أيضا يكون محاطا بمجموعة قوية ، أو ائتلاف من مجموعات قوية تلقى عن حلفه (وقد يكتشف أحيانا أن هؤلاء الأنصار يقررون قواه الشخصية وأعمال القيادة لديه ، اما ما تلائم ذلك مع مصالحهم) . وعلى العكس من كل ذلك ، فغالبا ما يكون مؤيدو الزعيم الضعيف قليلين ، أو تكون الروابط الخاصة بالاتجاهات والمصالح الدائمة بينهم ضئيلة ومتناقضة .

هناك أيضا حدود لفكر الزعيم . وقد سبقنا الإشارة إلى أن نجاح الزعيم يعتمد إلى حد كبير على تناسب سياسته ومبادئه مع احتياجات الزمان والمكان اللذين يوجد فيهما .

حقا أن للقائد احتياجاته الخاصة كفرد ، ومن المحتمل جدا أن يعتنق الآراء والسياسات التي تتفق مع آرائه وميولاته الشخصية ، والتي يحكم عليها طبقا لدرجة خبرته ، ومدى تفخيله ، وقالبه الفكري ، وولته ، وميوله المحدودة للتفكير في بدائل غير مألوفة . ولكن هؤلاء الزعماء ، وكذلك تكون المجموعات التي تتبعهم أو تنفق عليهم ، عادة ما يدعون مبادئهم المثلى ، لا آراء ومعتقدات هؤلاء الزعماء تشابه إلى درجة كبيرة أفكار ومشاعر المجموعات التي تتبعهم ، وأفراد الصلوة التي غالبا ما تشكل البيئة الطبيعية المحيطة بالزعيم .

وهكذا ، نرى أن الرهاء غالبا ما يكونون جزئيا أسرى مواردهم الخارجية أو مؤيديهم . أو أن شغف قتل أسرى عاداتهم واحتياجاتهم العقلية للأمن والتوافق مع تصوراتهم للعالم . وغالبا ما كانت المصلحة الاقتصادية الجيدة أو الحساب الجاف للاستراتيجية والقوة ، هي المحرك والدافع وراء تصورات الزعماء الناجمة للعالم = تلك التي أصبحت أساسا لشعبيتهم لدى الجماهير أو مجموعات الصموة ، كما أصبحت أساس تصوراتهم لذاتهم واحترام الذات لديهم . ومع ضرورة اتخاذ القرارات الخطيرة في شأن الحرب والسلام ، في نطاق من الحرية المحدودة والحكمة في نفس الوقت ، قدمت ظروف الحياة لدى الزعماء القوميين في عصرنا قريبا من حافة المأساة .

الفصل السابع

مجموعات المصالح الشاملة الأغراض

RESEARCH INSTITUTE FOR PUBLIC AFFAIRS

إذا تم توجيه إحدى مجموعات المصالح ، مثل هواة الطوايع ، أو هواة تربية الأرانب ، أو العاملين في صناعة ريت البترول ، أو صناعة الطائرات على سبيل المثال نحو مكافأة واحدة Single أو نوع واحد من المكافآت ، فالتا يقول أن لهذه المجموعة مصلحة محددة Specific ، ومع وحدة المصلحة بالنسبة لهذا النوع من المجموعات ، فالتا تتمتع بقدر معين من التماسك (وحدة المصالح والأهداف والمثل) . وفي حالة وجود مجموعة توحد بينها أنواع عديدة من المكافآت ، وبالتالي عدة مصالح محددة ، فإن التماسك بينها يكون أقوى . أما إذا كانت الروابط المشتركة ترتبط بكثير جدا من المكافآت والقيم المشتركة ، فإن هذا التماسك يصبح عاما أو منتشرا Diffuse ، بين أفراد المجموعة ، وهنا يشعر أفرادها بأنهم متحفون ، ليس فقط تجاه هذه المصلحة المحددة أو تلك ، ولكن أيضا تجاه كل المتطلبات والمصالح والقيم التي تهتم هذه المجموعة . وقد يكون كل فرد فيها على استعداد لمساعدة أي فرد آخر ، لمجرد أنه عضو في هذه المجموعة ، أكثر مما يكون بسبب وفالع الحالة الخاصة بهذا الفرد .

والملاقات بين أصغر مجموعات المصالح ، المعروفة باسم الأسرة المركزية Nuclear Family التي تتكون عادة من الزوجة والزوج والأطفال ، تأتي ضمن هذا النوع الأخير من التماسك ، وعلى نطاق أوسع ، توجد في كثير من الثقافات اليوم الأسرة الموسعة Extended Family المتضمنة لجماعة الأقارب ، والتي تشكل نوعا مشابها من مجموعات المصالح الشاملة الأغراض . وقد بدأنا كانت هناك الدولة المدينة City-State التي كانت ضد الأفريق يجمع بين أفرادها شعور التماسك الشامل الأغراض . وفي الأزمان الحديثة ، يعتبر الشعب أكبر مجموعات المصالح الشاملة التي يشعر أفرادها بشعور التماسك المنتشر ، بالرغم من أن أنبل التصورات السياسية تروى إمكانية امتداد هذا

الشعور العام بالتباعد (أو الأجرة) إلى الجنس البشري كله .

والشعب A People هو مجموعة من الأشخاص تجمعهم عادات للاتصال ، أو لتبادل الأفكار متباعدة لبعضها البعض ، تناسب طرق كلامهم وانصاتهم وفهمهم مثلما يتناسب المفتاح مع القفل ، أو مثل لعبة الصور المنقطعة Jigsaw Puzzle . فهم يتكلمون عادة نفس اللغة (بالرغم من أن أفراد الشعوب البريطانية والسويسرية واليهودية وغيرها يتحدثون أكثر من لغة) . ومع ذلك ، بالرغم من أن الانجليز والاييرلنديين والأمريكيين يتكلمون نفس اللغة . فإنهم ينتمون لشعوب مختلفة وينطبق نفس الكلام على عدة شعوب ناطقة بالفرنسية والألمانية والأسبانية .

والشيء الهام في تكوين شعب ما هو اشتراك أفراد في طرق معينة لتبادل الأفكار ، حتى أن أحدهم ليهم الآخر جيداً على نطاق واسع في شتى الموضوعات . وتساعد اللغة المشتركة بطريقة واضحة على تحقيق هذه الغاية . ومن هذه المعاني المشتركة تقوم على أساس ذكريات مشتركة أو متداخلة داخل ثقافة مشتركة ، وعلى أساس عادات مشتركة لتبادل الأفكار ، ثم تعلمها وممارستها في الواقع .

وهكذا ، تصبح الذكريات الثقافية وعادات تبادل الأفكار جزءاً من هيكل الشخصية بالنسبة لكل فرد ، وبالتالي جزءاً من ذاته . وعادة ما يتم تعلمها بسهولة في مرحلة الطفولة ، حيث تتكون معظم ميائل العادات والشخصية . ولكن من الممكن تعلمها في مرحلة متأخرة من العمر (بالرغم من أن ذلك قد يتطلب جهداً أكبر ، دون أن يعطي نتيجة حقيقية) . مثلاً ، نرى الشعب الأمريكي يضم عدة أشخاص تعلموا التحدث والانصات والسموع والتصرف كأمريكيين في مرحلة متأخرة من الحياة ، ولكنهم اندمجوا فيه اندماجاً تاماً مثل بقية الشعب الأمريكي . وينطبق نفس القول على دول كثيرة أخرى من الدول التي تستقبل المهاجرين إذا ما أعطى القادمون الجدد فرصة حقيقية للتأقلم ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيم التي أتوا بها عنها .

ولهذا ، فمن الممكن بالنسبة للفرد أن يمر بمرحلة انتقالية بين هويته في شعب ما وهويته في شعب آخر . ولكن من الممكن أيضاً انتماء ملايين الأشخاص لشعبي في وقت واحد ، إذا ما استطاعوا تبادل الأفكار بطريقة فعالة مع أكثر من شعب . وهكذا ، فإن الاسكتلنديين عاشوا لأكثر من قرون كاسكتلنديين وبريطانيين ، وكذلك الكنديين الفرنسيين ما زالوا يعيشون كمستوطنين وكنديين . كذلك يعتبر كثير من سكان يافا وأريحا متعصبين ولان متشبهين . وقد يعتبر الزوج الأمريكيون أنفسهم أعضاء في الشعب

الرجعي داخل الولايات المتحدة ، يمثل ما يعتبرون أنفسهم أمريكيين . ويشعر اليهود الأمريكيون ويتصرفون كأمركيين ، ولكنهم كثيرا ما يشادكون اليهود الآخرين وشعب إسرائيل عادات الأفكار ومشاعر التضامن . ويعتبر سسكان البنتال وإمهاراشتا أفرادا بني شعبهم . وفي نفس الوقت أفرادا في الشعب الهندي .

وكلما أصبح العالم أكثر تقدما ، زادت أهمية الانتماء الى شعب معين ، حيث تؤدي القدرة على تبادل الأفكار والتفاهم بين الأفراد الى زيادة احتمال الثقة المتبادلة ، وعبد الطريق نحو تعاون وتنظيم أسهل ، وتيسرت وسائل المعاملة والتمنية ، وتقديم القروض ، وتكوين روابط الصداقة والصاهرة والروابط الأسرية ، وتقل الملكية . ففي كل هذه الحالات ، تؤدي العضوية في نفس الشعب الى ربط أعضائه بروابط مشتركة ، ليس فحسب في مجال تبادل الأفكار ولكن كذلك في مجال العواطف والأعمال المشتركة . وبالتالي ، في مجال المصالح المشتركة على أساس الواقع .

وكلما أصبحت الحياة أكثر قاسية للحركة والتنافس وانعدام الاستقرار ، - خلال انتقال الدولة الى مرحلة التقدم ، قل اعتماد الأفراد على الأمن القديم الخاص بالأمة والأقارب والجيران والقرية ، وزاد تعرضهم للتغيرات المذهلة والخطيرة في الحياة العامة ، بالنسبة لسلهم وانتاجهم وضروريات الحياة . وكلما ازدادت هذه التغيرات ، زادت أهمية التعلق بالاستقرار ، والقدرة على التدبؤ التي توفرها الثقة والثقافة المشتركة ، والعضوية المشتركة في شعب واحد فقد أصبحت هذه العضوية المشتركة في شعب واحد هي التي تبشر بتحويل الغرباء الى أخوة ، الى أصدقاء . وهي التي تبشر بتوحيدهم على الأقل من أجل تعاون يمكن التلبيق بأهاليه .

ومن ثم ، فإن العضوية في شعب واحد تنسق وسائل تبادل الأفكار وآمال ومصالح الأفراد . وكلما كانت ظروف معيشتهم أسرع تغيرا وأقل استقرارا كلما كانت حاجاتهم لمثل هذا التنسيق أكثر إلحاحا ووضوحا . فالأمر ، كما هو الحال في كثير من حالات التنسيق الاجتماعي ، يعتمد في معظم هذا التنسيق على الاستجابة الطوعية أو الاعتيادية . ولكن جزئا منه يمكن فرضه من طريق استخدام وسائل التنفيذ والالزام . فبمجرد شعور الأفراد بالرغبة في تنسيق سلوكهم من طريق الثقافة المشتركة للشعب ، ومن طريق اللغة المشتركة ، تتوافر لديهم الرغبة في التأييد ، والمطالبة بوجود منظمات مشتركة للقيام بعملية الإلزام لتقوية تنسيق السلوك الناشئ لديهم .

وبهذه الطريقة ، تصبح مصلحة الثقافة واللغة المشتركة مصلحة سياسية

وتلوثت رغبة الانتماء الى شعب واحد الى الرغبة في وجود سيطرة من قبل الحكومة أو الدولة لتحقيق هذه المصلحة ، أو في خلق دولة « قومية National » جديدة مناسبة ، وحكومة في حالة عدم وجود حكومة أو دولة سابقة . وهكذا ، فإن أقل من اثنتي عشرة دولة قومية كانت موجودة في العالم قبل المائة والخمسين سنة الأخيرة ، حل محلها ضعف هذا العدد عشية الحرب العالمية الثانية ، وأكثر من مائة وأربعين دولة قومية ، وأخرى على وشك أن تصبح ، في أواخر الستينات .

الامة الحديثة THE MODERN NATION

مزيج من شعب ودولة

A COMBINATION OF A PEOPLE AND A STATE

الدولة State منظمة تقوم على تنفيذ القرارات أو الأوامر ، يسهل من أداء وظيفتها بإحداث الالتزام الموجودة بين السكان . ويضطلع بعملية التنفيذ جهاز شامل يقوم بفرض أي قرار أو أمر ، طالما أن معظم السكان سوف يلتزمون به أو يمتثلون بعمل ذلك . وكلما كان هذا الالتزام الشعبي أكثر عمومية وقوة ، زادت القوة الكامنة للدولة . وينطبق ذلك على كل أبعاد القوة تقلها ومبدئها ، ومبادئها ، وعاداتها ، التي يمكن أن ترداد جميعا مع ريادة الالتزام الشعبي . وكما أوضحنا من قبل ، فإن هذا الالتزام يمكن أن يكون سلبيا أو ايجابيا ، يقوم على الانقياد بالفتور ، أو يتضمن تأييدا ايجابيا طوعا وكره من طريق القيام بالتضحية . ويمكن ريادة هذا الالتزام والتأييد الايجابي عن طريق التماسك والافتخار ، أو بالأصح من طريق شبكة الاتصالات الانسانية والروابط التي تجمع أبناء الشعب .

وبذلك يمكن استخدام الدولة لتعزيز عادات الاتصال والتعاون والتضامن بين أفراد الشعب . كما يمكن عن طريق محصلة هذا الاتصال والالتزام والتضامن الايجابي ريادة قوة الدولة . وهذا هو أحد الأسباب الرئيسة في أن الاتحاد بين الشعب والدولة في الدولة القومية الحديثة قد أثبت جدواه السياسية ، وأكد سيادة الدول القومية في العالم خلال المائة وخمسين سنة الأخيرة .

وعادة ما يطلق « صفة القومية Nationality » على نسبة كبيرة من أفراد الشعب حاولت السيطرة على جزء هام من الأجهزة التنفيذية والحكومية — مثل مجالس المدن ، أو الهيئات التعليمية ، أو المجالس التشريعية المحلية . فاقا نجحوا في السيطرة على الأجهزة التنفيذية الهامة في مساحة كبيرة — هي

إذا جمعوا في السيطرة على دولة ... فعادة ما نطلق عليهم لفظ « أمة Nation »
بل عادة ما يطلقون هم هذا اللفظ على أنفسهم .

لألمة إذن ، شعب يسيطر على دولة . ولكن من الملاحظ ، أن الشعب والدولة لا يتطابقان كنية . فقد يصيب بعض أفراد الشعب في الخارج ، بمثابة أقليات في بعض الدول الأخرى . وقد يكون أفراد شعوب أخرى أقليات في تلك الدولة . فإذا قام في كل دولة قومية شعب معين ، يتطابق بدرجة أكبر مع الدولة والأفراد ، فهو يحوز على الأفضلية في مجالات القوة السياسية ، والاكبار ، والثروة وغيرها من القيم ، أكثر من غيره من الشعوب المتعددة المكونة لهذه الدولة . وليس بالضرورة أن تشكل هذه القومية المفضية بالأغلبية العددية لمجموع سكان الدولة . ولكن من المحتمل أنها في سعيها وراء النفوذ والأفضلية والاحترام ، تنصرف كما لو كانت هي صاحبة الأفضلية . بل غالباً ، تطلق على نفسها صفة « الأغلبية The Majority » ، أو يطلق مراقبون عليها هذا اللفظ ، بينما يطلقون على المجموعات الأخرى في الدولة لفظ أقليات Minorities ، بصرف النظر عن الأعداد الفعلية لكل مجموعة .

وفي أمباتيا مثلاً ، يشكل الناطقون بالأسبانية الأغلبية الحقيقية بين السكان ، بينما يشكل الباسكيون Basques والقشاليون Catalans أقليات حقيقية . ولكن في الهند يشكل الناطقون بالهندية أقل من نصف عدد السكان ، وكذا الناطقون بالأردو في غرب باكستان من مجموع سكانها . أما في امبراطورية النمسا - المجر التي تجزأت خلال الحرب العالمية الأولى ، فلم يكن النمساويون والمجريون يشكلون معاً سوى ثلث عدد السكان . كذلك يشكل الناطقون بالبنهرية من أبناء الفئة الحاكمة بأثيوبيا أقلية لا تتجاوز ثلث عدد السكان . ويعتبر الناطقون بالروسية العظمى في الاتحاد السوفييتي أغلبية ، ولكن الناطقين بلغات أخرى قد يتفوقون عليهم في العدد قبل نهاية القرن الحالي . وحتى في الولايات المتحدة ، تجد الأمريكيين انحدام من « البروتستانت البيض الأنجلو ساكسون » ليسوا أغلبية ، ولكنهم أكبر الأقليات بين السكان .

ولا يعتمد وضع « الأقلية » على عددها ، بقدر ما يعتمد على وجود أو غياب التمييز Discrimination ونوعه ودرجته ، فالسويسريون الناطقون بالفرنسية يشكلون معظم الناطقين بالفرنسية هناك لا يعاملون إطلاقاً كأقلية . بل هم معترفون أنفسهم ، وعن طيب خاطر ، أنهم سويسريون . (أما حينما تكون الأقليات طغياناً التمييز ، فمن المحتمل أن يصبحوا غرباء عن الدولة . وغالباً ما ينظرون إلى الخارج بحثاً عن الأصلاء والمساكين ، أما لمساعدتهم في

الانضمام إل مجموعات أخرى لهم نفس لغتهم وثقافتهم خارج دولتهم الحالية ،
وأما لمساعدتهم على الاتصال وإقامة دولة صغيرة خاصة بهم • وهكذا ، تصبح
الأمميات المطلوبة من أمها أطرافا في السياسة الدولية ، وإن تساهم بطريقة
فعالة في أحداث قلائل في المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة ، وممارسة
الضغوط من أجل أحداث تغيير جذري •

ومع ذلك ، فإذا أصبحت مثل هذه الأقليات - التي كانت مجموعة مضطهدة -
في إقامة دولة خاصة بها يحكمها بعض أفرادها ، فمن السهل أن تجد في اضطهاد
أقنية أخرى ، أو حتى أغلبية عددية ضئيلة بين السكان ، تحتقرها وتضطهدها
وتستخدم سياسة التمييز ضدها • وقد حكى الرومان القنصل قصة عبد أعنفه
سيده • ومثل من أول هي • سيفينه بعد نيل حريته فاجاب • سأشتري عبد
لنفسى طبعاً • • ويمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لكثير من المواطنين الذين
إذا ما اضطهروا بسبب أي اضطهاد لشعبهم ، سرعان ما يبحثون بشغف عن شعوب
أخرى يضطهدونها ، فتسيطر عادات الامتياز والاضطهاد على عقولهم كما سيطرت
على عقل ذلك العبد الروماني •

الامبراطوريات والمنظمات الدولية :

وحيثما يكون هذا التسبب القليل القليل نسبة نسبيا تسيطر في دولة
كبيرة نسبيا على عدة بلاد وشعوب ، فإننا نلاحظ عندئذ من هذا المركب الكبير
الذي نسميه امبراطورية Empire قاعدة ما تضم مثل هذه الامبراطورية شعبا
سائدا أوامبراطوريا يؤيد حكومته ويدافع عنها • وعادة ما يكون له إقليم حول
العاصمة الامبراطورية ، وبعض المناطق التابعة أو المستعمرات التي تخصص
لأشكال مختلفة من الاستغلال الاقتصادي والعسكري والسياسي والاجتماعي ،
والتي تجمع بجزايا السلام والقانون والادارة الامبراطورية • ولكنها يجب أن
تتحمل معظم نفقات الامبراطورية وقت السلم ، وأثناء الحروب المتكررة التي
تعرض لها الامبراطوريات •

ويبدو تأثر الكتاب القدامي من أبناء الجنسيات المفضلة والعواصم والأقاليم
المركزية الامبراطورية بعظمة ومميزات الامبراطورية واضحا ، بينما يركز
المراقبون من أبناء الأقاليم والمستعمرات والشعوب التابعة المضطهدة من الغالبية -
والظلم والنفقات التي يسببها قيام الامبراطورية •

ولى أقصى الحالات تطرفا ، يمكن لأمة من الأمم أن تنجم بناء امبراطورية
شامخة على انقاض شعوب أخرى ، إلى احد الذي يرتفع أينما في السهم

الاقتصادي والاجتماعي ، وتصبح الأمة الحاكمة في الامبراطورية بمثابة الطبقة الحاكمة فيها . حينئذ ، يعتبر تحويل الأمة الى طبقة متميزة بمثابة القومية . وتدل اللفاظ مثل المجلس الاسمي Master Race والتسامي Ascendancy أو التفوق Supremacy على استمرارية هذه الصورة .

ومما يميز هذه الامبراطوريات اللامبالاة السياسية لمعظم سكانها . وقد كانت هذه اللامبالاة تقوم على اساس تخلف السكان وفقرهم وعزلتهم ، ثم احدث هذه الظروف الاساسية كلها في الاختفاء لدى معظم دول العالم . ونتيجة لذلك ، انخفضت نسبة اللامبالاة اليابسية . وتزعزعت اركان الامبراطوريات في كل مكان . فقد اتى عهد تقوضت فيه الامبراطوريات ، ولم يعد هناك احتمال لحدوث ردة في هذا الصدد في المستقبل .

اما خلال العصور الوسطى ، فقد كان التنظيم السياسي يقوم على خمسة مستويات : القرية والحي او النافذة Barony ، والاقليم او النافذة Duchy ، والمملكة ، والامبراطورية ، على سبيل التقسيمات الدينية الخمس - ابتداء من الكنيسة لصغيرة Chapel حتى السلطة البابوية (١) . هذا بينما السياسة الدولية الحديثة تقوم في معظمها على ثلاثة مستويات : السياسة الاساسية لمجموعات المصالح ، وشعوب الاقليات ، والاقليم ، ثم الدول القومية التي خلفت ممالك العصور الوسطى . وآخرها مجموع الامبراطوريات - كالامبراطورية البريطانية والفرنسية والاسبانية والعثمانية والروسية والصينية - التي كانت قائمة في القرن الخامس عشر ، وحلت محلها أقطاب أخرى في القرن العشرين .

وعلى صعيد البيان ، ان لرسالة العالمية التي كانت تضطلع بها الامبراطورية في العصور الوسطى - وهي توحيد الجنس البشري ، على الأقل من القناعات والآمال - قد أصبحت تقوم بها الآن جماعة جديدة ، هي المنظمات الدولية . للبعض منها تخصص معقد مثل اتحاد البريد العالمي ، بينما للبعض الآخر صفة الفسول مثل منظمة الأمم المتحدة التي لم تصل حتى الآن الى مجال وبرور أو قوة الدولة القومية . هل ان لاي هذه المنظمات أو كلها ان تتدخل في مناسبات معينة في السياسة الدولية ، وبطرق معينة سوف نناقشها فيما بعد .

ولنتيجة لتفاعل كل هذه الاتجاهات والعوامل قام عالم من الدول التي تتصارع من حولها المنافسة لعولية في الخارج ، وتنازعها الضغوط السياسية

(1) Chapel, Parish-Church, Bishopric, Archdiocese and Papacy.

والصراعات في الداخل • ومن الواضح أن كثيرا من هذه الحكومات والنو -
مسلح تسليحا متقدما ، راتها كلها عرضة لارتكاب الأخطاء ، بل كلها تقريبا
تعرض في خطر داهم من جراء حدوث صدام عنيف • وفي مثل هذه الظروف
يعتمد بقاء هذه الدول وبقاء النظام النجدي ككل ، إلى درجة كبيرة ، على قدرات
كل دولة وكل حكومة ، ان لم يكن كل صاحب دور في الحياة الدولية على
الاتصاف بالحكمة وضبط النفس •

الباب الثالث مصالح الأشخاص (الأفراد والدول) : عمليات التحكم والصراع

The Interests of Actors : Processes of Control and Conflict

قد يقال ان الافراد والجهات والدول - كل حسب دوره - تتصرف في المجال السياسي « بما يتماشى مع مصالحها » - اي طبقا لتوزيع اهتمامهم وتوقعاتهم للجور. ولكن من الجوانب ان مصالحهم في هذا السند قد تتباين ، وان افراهم لها قد يكون عرضة للتلف - ولكن لكي نلهم كيف يمكن للدول ان تتصرف في سمعها وراء ما يعتقد لفعالها انه مصلحة عند الدول ، لابد لنا ان نلهم كيف يمكن لدولة من الدول ان تتحكم في سلوكها وتسيطر عليه ، وبوجه خاص كيف تصاغ السياسة الخارجية وكيف تنفذ ؟ وما هو مكان قطاع السياسة الخارجية داخل الشبكة الكلية لعملية التفاعل القدرات في الدولة ؟ ومتى تأخذ السياسة الخارجية الامسية على السياسة الداخلية ؟

الفصل الثامن

كيف تسيطر الدولة على نفسها

How A State Controls Itself ?

تتضمن عملية السيطرة على النفس عمليات ربط وخطط وتحليل وانتقاء محتويات ثلاثة مصادر منفصلة للمعلومات • وأول هذه المصادر هو سبيل الرسائل الواردة من العالم الخارجي ، وثانيها هو المعلومات الواردة من نظام وموارد العامل (الدولة) نفسه ، وثالثها هو سبيل المعلومات التي تسترجع من الذاكرة • ولهذا فإن أي نظام حكم ذاتي (موجه لذاته Self-Steering) يجب أن يحتوي في داخله على ثلاثة « ميائل » أو أجهزة • وقد تسميها أجهزة استقبال Receptors أو قنوات Channels) لمعالجة المعلومات بطريقة عملية ، تكون وظيفتها هي القيام بالربط والمواربة التي تتطلبها هذه المصادر الثلاثة • ولا يتأتى لأي نظام موجه ذاتيا ، أو أي كائن حي معقد ، أو أي نظام خاص بشخصية ، أو أي منظمة اجتماعية ، أو أي حكومة ، أن توجد حكمها الذاتي ، وذاتها وحريتها ، وأن تحافظ عليها ، إلا إذا كانت مزودة بمثل هذه الأجهزة •

صنع القرار : ربط المعلومات الجديدة بالذكريات القديمة :

تتم عملية تخزين معظم الذكريات الخاصة بالأفراد في رؤوسهم فقط • أما ذكريات الدول فيتم تخزينها في أماكن كثيرة • لذكريات الدولة البسيطة تخزن في رؤوس حاكميها وكبار موظفيها ، وبعض أفراد الصفوة ، وفي رؤوس أفراد كل الطبقات الاجتماعية العاملة في السياسة • ولكن الذكريات الهامة هنا هي التي تخزن في رؤوس السكان جميعا ، وفي عقائدهم وادعائهم (وقد تتضمن هذه الأخيرة من الكلمات والصور والافضليات الثقافية والانغلاقية تعبيرات وميول تجاه أنواع معينة من الاستجابات لأنواع معينة من الأحداث • وله

لا يدرك الأفراد المعنيون أنفسهم تلك السيول حتى لحظة الاستجابة لها .
وتعبر هذه الذكريات في الصحف والكتب والملفات والخرائط والصور والأثار
والكتابات ولي التقادير الدبلوماسية والمذكرات السياسية ، وفي خطط الحرب ،
وفي سجلات المكاتب الحكومية والمنظمات التجارية . وفي القوانين والمأهلات
(يحصل لدى الحكومة - أو الوكالة الحكومية كوزارة الخارجية أو وكالة
المخابرات المركزية التي لديها أكبر الملفات - الذاكرة الأفضل ، كلما استطاعت
أن تجد فيها بسرعة وبدقة المعلومات ذات العلاقة بالقرارات الواجب اتخاذها) .

حب أن رسالة وصلت إلى حكومة الولايات المتحدة من أزمة سياسية مفاجئة
في دولة أجنبية . هنا يجب على الموظف المسئول في وزارة الخارجية أن
يسترجع في ذاكرته أهم الحقائق الوثيقة الصلة بالموضوع . من ذلك موقع
هذه الدولة وأهم الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية السائدة هناك ،
والمصالح الأمريكية المتضمنة هذا الموقف - من حيث المواطنين الأمريكيين
والاستثمارات الأمريكية في هذه الدولة ، ومن حيث المصالح السياسية
والاقتصادية والاستراتيجية العريضة بالنسبة لأمريكا ، والموارد الأمريكية
الموجودة قريبا من هذه الدولة . ومن حيث النفوذ الاقتصادي والسياسي والقواعد
والقوات - العسكرية والسفن والطائرات الحربية . والحلفاء الموجودين في هذه
المنطقة . ويجب على الموظف المسئول ، بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة من حالة
المصالح الأمريكية والقوات الأمريكية هناك ، أن يتذكر حالة الرأي العام السياسي
الداخل في أمريكا ، ووجهات نظر الرئيس الأمريكي والكونجرس ، والأخصائيات
والاستجابات المتوقعة من مجموعات المصالح الرئيسية المحلية ، ووسائل الاعلام
والناخبين في الولايات المتحدة .

ولتكلمة ما تحتويه ذاكرة هذا الموظف ، عليه أن يعتمد على ملفات التي
تحتوي تقارير سابقة ، والمذكرات الموجودة عن السيسة الحالية ، والمصادر
المكتوبة الأخرى . وقد يستثير غيره من الموظفين في مكانه والوكالات الأخرى
من المدنية والعسكرية . وقد يرفع الموضوع (لاتخاذ قرار فيه) لرؤسائه أو -
لرئيس الولايات المتحدة ، الذين تصبح ذكرياتهم وتصوراتهم وأفضلياتهم حاسمة
بالنسبة لهذا الموضوع . هؤلاء الأشخاص هم الذين يمثلون ميمًا بينهم
الذكريات للعالة لحكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق باتخاذ القرار .

ففي ليلة ٢٥ يوليو ١٩٥٠ ، وصلت إلى واشنطن رسالة بأن قوات
ودمايات كوريا الشمالية قد عبرت خط عرض ٣٨ متجهة إلى كوريا الجنوبية .
وأن الحرب قد بدأت . وأثناء الليل ، ثم استدعاء عدد كبير من كبار المسئولين
إلى وزارة - الخارجية حيث تذكروا عدة معلومات متصلة بالموضوع . تذكروا

مثلا كيف أن القوى الغربية كانت مترددة منذ الثلاثينات في معارضة العدوان الياباني ضد منشوريا عام ١٩٣٦ ، وضد الصين عام ١٩٣٧ ، والعدوان الألماني في وسط أوروبا عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ . وفي تصورهم للأثار المتوقعة على الرأي العام العالمي في حالة تحقيق انتصار شيوعي ، والأثار المتوقعة للمصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة في حالة عدم السماح للجيش الشيوعي باكتساح كوريا الجنوبية ، تذكروا أيضا أن دولتهم كانت معرضة للهزة ما في الاشتراك في « حرب باردة » خطيرة ضد الاتحاد السوفييتي . وتذكروا الرأي السائد في ذلك الوقت بأن روسيا في عهد ستالين كانت تعتبر بصفة مستمرة هزيمة الولايات المتحدة ، وأن هجمات شيوعية أوسع سوف تتبع أي هجوم شيوعي ناجح . كذلك تذكروا الرأي العام الأمريكي عام ١٩٤٩ . وسخط الكونجرس وقطاع جماهيري كبير على الانتصار الشيوعي في الحرب الأهلية الصينية وفتنذ ، وعلى المساعدة الأمريكية الممنوعة التي قدمت للحزب الصيني الوطني المنهزم . كما كانوا على إمام بالتقارير السابقة من القوة البحرية والجوية والأمم المتحدة الأمريكية الموجودة في التواعد الأمريكية في المنطقة ، بجزيرة أوكيناوا وفي اليابان .

والواقع ، أن كل هذه الدكريات لم توجه في اتجاه واحد . فقد وصف دين آيسون ، وزير الخارجية الأمريكية في وقت سابق ، كوريا الجنوبية بأنها خارج نطاق مصالح الدفاع الوطني الأمريكي . كما وصف يعطي كبار القادة العسكريين أي تورط عسكري أمريكي هناك . بأنه أمر « غير مرغوب فيه إطلاقا » ولكن هذه التصورات لم يؤخذ بها كثيرا في عملية اتخاذ القرار ، إذا لورست بالصدد الكبير من التصورات التي آمنت بفضل الولايات المتحدة . ومهران ما المعركة قوات أمريكية كبيرة في حرب كوريا . ما يوضح أن عددا من الدكريات المتصلة بالموضوع لم تفر من قبل المسئولين في تلك اللحظة ، كدكريات أغسطس ١٩٦٤ ، حينما أدى نزاع محل بين قوتين صغيرتين إلى تصعيد سريع للموقف ، أدى إلى نزاع بين الدول الكبرى شمل العالم كله . وليس هناك ما يثبت قيام أي مسئول أمريكي بإثارة الانتباه إلى هذه الحادثة .

كذلك أضافت المعلومات الواردة حديثا إلى نتيجة المناقشة الأمريكية حول كوريا . فكان هناك طلب من حكومة كوريا الجنوبية بمساعدة الولايات المتحدة كما كان هناك استعداد لدى تريجفي لي Trygve Lie ، السكرتير العام للأمم المتحدة وقتئذ ، للتعاون مع أجل الحصول على موافقة من مجلس الأمن أثناء التفتيش المؤقت للمنشوب السوفييتي (الذي كان قد هادر اجتماعات المجلس في وقت سابق ، معتقدا أن تفتيه سيؤدي آليا إلى فيتو قانوني ضد كل القرارات الهامة للسجسي طبقا لميثاق الأمم المتحدة) تمكينا للولايات المتحدة من القيام

يعمل مسكري في كوريا تحت راية الأمم المتحدة ، ونياية عنها . وأخيرا ، كان هناك تأثير تصورات وشخصية رئيس الولايات المتحدة ، الذي كان عليه أن يكمل القرار الذي وافق عليه مستشاروه . ولم يكن هاري ترومان بالرجل الذي يتقدم أمام حرب ، إذا وجد لها ما يبررها .

ولقد تلقت معظم الآراء في الولايات المتحدة مع رأي ترومان . فلقد كان هناك تأييد من جانب الكونجرس والصحافة ، بينما طلت معارضة أي تورط أمريكي في حرب برية في آسيا معارضة ضعيفة مبشرة . وفي خارج الولايات المتحدة ، كان هناك تأييد من جانب حلفاء أمريكا بالرغم من أنه كان تأييدا محدودا . هذا ، بينما كانت معارضة السوفييت لأي تدخل أمريكي في كوريا معارضة عنيفة ، ولكن بالكلمات فقط . كانت معارضة تقتصر فاعليتها على مساعدة اقتصادية رمزية لكوريا الشمالية وسرمان ، أصبحت انتحارب السابقة في التدخل أكثر ملامة . ففي أكتوبر ١٩٥٠ ، حطت قوات الولايات المتحدة ~~الكتلة بحرية في لونغ بيون~~ ~~في~~ ~~الولايات المتحدة~~ قواتها داخل كوريا الشمالية لمزوحها أو تحريرها - ~~وتلقت هذه القوات في~~ معظم البلاد تجاه نهر يالو ~~والحدود الصينية في~~ منشوريا . صدت تحول القرار الأمريكي الأصلي بمقاومة العنوان على كوريا الجنوبية الى عمية أوسع وأكثر خطورة .

الحرية والسياسة : الحاجة لصنع قرارات ثابتة :

ليست القرارات الخامسة التي يتم التوصل اليها عن طريق تفاعل الرسائل والذكريات المستعانة ، أو تفاعل الرسائل الخارجية والمحلية ، شيئا محتملا لا مناسب منه . فعلى الرغم من أن بعض النتائج الخامسة لبعضية اتخاذ القرار تبدو أكثر احتمالا من غيرها إلا أن العملية في حد ذاتها تبقى ذات طبيعة عواقبية واجتماعية . وهذا يبدو شيئا مثيرا للحرية الذاتية لدى الأفراد والجماعات والدول ذات السيادة ، وباحتصار هو من خصائص الحرية الحاكمة ، أو ان شئت فقل الحرية المميزة الذاتية **Self-Governing** . فالانتقال من قرار الى قرار لا يمكن من التنبؤ بنتيجة مؤكدة ، سواء بواسطة مراقب من الخارج أو من داخل النظام نفسه .

والسياسة - هنا - عبارة عن مجموعة واضحة من الأفضليات والخطط التي يتم وضعها ، بحيث تصبح نتائج سلسلة القرارات التي تتخذ في المستقبل شيئا ثابتا يمكن التنبؤ به الى حد كبير . ووجود سياسة ثابتة يؤدي الى حماية صانع القرار من محاولة تفسير ما كان قد فعله في اليوم السابق ، أو أن يعمل في الأيام العصبية ما كان قد فعله في الأيام الخوالي . وكلما زاد عدد القرارات

التي ينبغي على الحكومة اتخاذها ، رادت حاجتها الى السياسة ، وبمجرد صياغة وتبني هذه الالطهيات والخطط - مثل تأييد وتعزيز الولايات المتحدة لتوحيد أوروبا الغربية - تحتل السياسة مكانا مفضلا في نظام ذاكرة الحكومة (أو الموظفين السياسيين) وتعطى (هذه السياسة) ثقلا معيناً في عملية صنع القرار ، بل وربما تأخذ - عندئذ - أسبقية على الدكرات الأخرى والرسائل الأخالية التي تتعارض معها . وقد يستوجب الأمر تغيير هذه السياسات من وقت لآخر لمواجهة الظروف المتغيرة ، ولكن لا يجب تغييرها باستمرار حتى لا يقل تماسك وفعالية العمل الحكومي ، أو يعدم كلفة .

ويتم وضع الخطط المؤقتة لسياسة الخارجية بواسطة مسئول واحد أو عدد قليل من المسئولين ، ففي مجال السياسة الخارجية البريطانية ، وضع سير آيركرو *Sir Eyre Crowe* عام ١٩٠٧ مذكرة شهيرة ، اعتبر فيها أن ألمانيا - أكثر من فرنسا وروسيا - تشكل تهديدا مباشرا لمصالح البريطانية . وقد تصرفت الحكومة البريطانية على هذا الأساس خلال السنوات التي قادت الى الحرب العالمية الأولى . وفي الولايات المتحدة ، كتب جورج كينان مقالا في مجلة الشؤون الخارجية عام ١٩٤٧ باسم « مستراكس » ، بحث فيه الولايات المتحدة عن التزام سياسة « احتواء » طويلة المدى بالتسبة لآي تفوذ شيوعي أو سوفياتي توسعي في أي مكان في العالم . وقد تم اقرار هذه السياسة ، كما كان « كينان » - الذي كان ما يزال عضو في هيئة التخطيط السياسي التابعة لوزارة الخارجية ، ثم أصبح فيما بعد سفيراً للولايات المتحدة لدى الاتحاد السوفييتي ثم يوغسلافيا - فرصة الائتراك في تنفيذ هذه السياسة التي ساعد في صياغتها (وأدخلت عليها بعض التعديلات مع مرور الزمن) .

مجموعة من صالحي القرارات وعناصر القرارات :

• مثال لعبة الكرة والندبابيس *The Pinball Machine Example*

وبفرض صياغة السياسة صياغة واضحة ، لابد لنا من اقرارها . فكما نستطيع أن نلكر في جهاز القرارات الموحد الخاص بحكومة الولايات المتحدة كلها ، بلاكرته وتلوات استقباله الخارجية والداخلية ، يمكننا أيضا أن نلكر في الأجهزة الفرعية داخل الولايات المتحدة - مثل لوكالات الحكومة الرئيسية كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ، أو الأحزاب السياسية الكبرى ومجموعات الكونجرس - على أساس أن كلا منها يكون جهاز قرارات له ذكرياته وتلوات

(م) هي أداة لملكية كمل للمقارنة أحيالا تدفع لهما كرة لوق سطح منحدر وسيلد دبابيس واهداف - (المخرم)

استقباله الخاصة به . ولذلك فإن أي قرار هام في السياسة الخارجية سيتم اتخاذه نتيجة تفاعل هذه العناصر المحلية المتعددة المتنافسة . كما أن أي سياسة خارجية طويلة المدى يجب إقرارها من طريق عملية جماعية تنافسية مشابهة .

وهنا يمكن القول ، أن صنع السياسة الخارجية يشبه لعبة الكرة والدبابيس . فكل مجموعة مصالح ، أو كل وكالة ، أو موقف مهم ، أو مشروع أو قائد للرأي العام الوطني ، يكون في موقف الدبوس ، في حين أن القرار النهائي يشبه النقطة النهائية المدببة لمركبة الصلب الصغيرة التي تثبت فوق اللوحة من دبوس وآخر ومن الواضح أن بعض الدبابيس سيكون وضوحاً أكثر استراتيجية من غيرها ، وبالتالي سيكون لها تأثير أكبر على نتيجة اللعبة . ولكن ليس هناك دبوس واحد يستطيع بمفرده أن يحدد النتيجة ، وإنما توزيع كل الدبابيس المناسبة على اللوحة لأن بعض الدبابيس قد تكون بعيدة عن محيط اللعبة بحيث تصبح مهمة - هو الذي يحدد توزيع النتائج . كذلك غالباً ما يمكن التنبؤ بالتوزيع من ثقة ، بالنسبة لعدد كبير من الجولات ، ولكن بالنسبة لكل جولة على حدة - كما هو الحال بالنسبة لكل قرار - فإن احتمال التنبؤ يكون قليلاً . فكما يعتبر السؤال صعب يدور « بالفعل » من خلف الستار حكومة إحدى الدولة الكبرى سؤالاً ساذجاً ، كذلك الحال لو استفسرنا عن أي الدبابيس يحدد بالفعل نتيجة لعبة الكرة والدبابيس .

وقد تجرى عملية مركبة مشابهة للعبة الكرة والدبابيس في ظل أي قائد سياسي أو صانع قرارات . فهو يتلقى وسائل مختلفة من العالم الخارجي مرتبطة بالقرار الذي عليه أن يصنعه ، كما يتذكر بنوداً كثيرة من ذاكرته - سواء كانت ذكريات من حقائق أو من أفضليات - ترتبط بهذا القرار . ولا يستطيع أي مراقب خارجي أو حتى صانع القرار نفسه أن يسي أي رسالة خارجية يمينها . أو أي بند محدد استماده من ذاكرته ، كان له التأثير الحاسم على الطريقة التي صاغ بها القرار أخيراً ، أو الطريق الذي اختاره للوصول لهذا القرار .

ورغم صعوبة التنبؤ بنتيجة جولة واحدة في لعبة الكرة والدبابيس ، فليس صعباً بنفس الدرجة التنبؤ بتوزيع سلسلة من هذه الجولات . (وبالمثل ، ففي رمي الترد « دهر الطاولة » لا يمكن التنبؤ بالقيمة العددية لأي رمية فردية ، ولكن إذا استمر شخص في الرمي ، فطبقاً لتقديرات رياضية موثوق بها ، يمكن توقع تحقيق الرقم ٧ حوالي $\frac{1}{4}$ عدد الرميات ، وبالرقم ١٢ حوالي $\frac{1}{4}$ من عددها) . وكما أن معرفة التوزيع الاحتمالي للنتائج والفوز في أي أداة مقامرة كلعبة الكرة والدبابيس تكون هي أساس الاستراتيجية العقلية لمن يريد المقامرة ، فكذلك الحال في صدد معرفة التوزيع الاحتمالي لقرارات زعيم سياسي

أو منظمة سياسية أو حكومية أو دولة (أو بالأحرى معرفة بعض الشيء عما نسميه « الصفة أو السمة Character » السياسية المميزة لأي من هؤلاء) التي تكون بمثابة الأساس في أي استراتيجية عقيدة يمكن اتباعها معهم في مجال السياسة .

الأهداف السياسية وصور الأهداف :

كل ما ذكرناه حتى الآن عن القرارات السياسية - أسسها وإمكانية التنبؤ بها - لا يعني أن الحكومات تختلف عن الجماعات والمنظمات الأخرى في أنه ليس لها أهداف تسمى إلى تحقيقها . فالحكومات بالتأكيد لها أهداف . وبعض من أهم هذه الأهداف يمكن في مجال العلاقات الخارجية .

وتسمى الحكومات وراء أهدافها ، أما بطريقة واعية أو بطريقة آلية فالهدف Goal (أو حالة الهدف Goal State) بالنسبة لأي نظام عمل هو تلك الحالة - خاصة في علاقتها بالعالم الخارجي - التي يقل فيها اختلال التوازن الداخلي لهذا النظام إلى الحد الأدنى . فإذا كانت دولة ما تعاني بعضا من اختلال التوازن أو التوتر - ومعظم العول ، شأنها شأن الأنظمة العامة الأخرى ، تعاني من هذا الاختلال في التوازن - فادها ستسعى إلى تغيير بعض مظاهر سلوكها حتى يقل هذا الاختلال . وحينما يقل اختلال التوازن الداخلي بلدرجة كالمية ، فادنا تكون قد وصلنا إلى الهدف . والخطوة التي تسمى وراء هدف ، ستظل تكرر تلك الانماط السلوكية ، وتؤكد على تلك الأوضاع التي يكون فيها اختلال التوازن الداخلي لسبب أو آخر . وأي نظام أو هيئة أو دولة تصرف بهذه الطريقة مستعجلا ولا شك نحو الاقتراب من حالات الأهداف ذاتها التي تتسلك بها وتعض عليها بالتواجد . فيظهر لديها السلوك الخاص بالسعي وراء الأهداف ، وأنها تتبع هدفا معينا . حتى وإن كان الأشخاص داخل المنظمة أو الدولة غير مدركين له .

وهكذا ، فإن الدولة العظمى التي تتعرض وراثة الدفاع فيها لضغط من أجهزة القوات المسلحة لأقامة قواعد استراتيجية بحرية وجوية في الدول الأجنبية ، بينما تتعرض هي نفس الوقت لضغوط أخرى من أجل تقليل النفقات المالية والمشكلات السياسية مع العول المضيفة ، قد تخلص إلى وضع قواعد لها الخارجية في بعض الدول الأفقر والأكثر تخلفا في العالم ، حيث تكون الحكومات المكونة من شعوبها والفسادة أو الظلمة مستعدة لمنح موافقتها الاستراتيجية لمثل هذه الدول العظمى الأجنبية بأرضى الألمان ، أو باستمرار أقل على أي نصيب من السيطرة السياسية عليها . ونتيجة لذلك ، فإن دولة ديمقراطية كبرى كالولايات

المتحدة قد تجد نفسها - دون أى نية متعمدة من زعمائها - متحالفة عالميا مع مجموعة كبيرة من الملكيات المتخلفة ، والأنظمة الفاشية Authoritarian والديكتاتوريات العسكرية أو المدنية من ثم ، تصبح صورة الهدف Goal Image المرسومة فى عقول كثير من رجال الدولة والكتاب والناخبين - صورة العالم الحر كتحالف عظيم لدول حرة - لا تصور تماما الهدف الفعلى للتصير الذى الذى تحاول الولايات المتحدة الاقتراب منه ، فى بحثها عن الضروريات السياسية مثلا فى الحلفاء الأجانب المطيعين ، والقواعد الاستراتيجية الخارجية بأحسن الشروط الملائمة فى المدى القصير .

الاسترجاع (التغذية - الاستراتيجية) FEEDBACK وسلوك البحث عن الهدف :

تستطيع الحكومات - من الناحية النظرية - أن تبحث عن أهدافها ، مستخدمة فى ذلك - بكل بساطة - أسلوب المحاولة والخطأ . فبمكثها أن تجرب خروبا مختلفة من السلوك تجاه بيتها ، وأن تدخل فى مواقف مختلفة فى علاقتها بها . ويمكنها حينئذ أن تظل بهذه الأنماط من السلوك ، وأن تظرى تلك المواقف (التى تسمى مواقف الأهداف أو الأهداف) التى يكون فيها إحلال التوازن أو التوتر الداخلى فى أقل درجاته . ولكن من الناحية الفعلية يمكن لحكم الحكومات أن تفعل ما هو أفضل من ذلك بكثير . فبمكثها استخدام للمعلومات الاسترجاعية Feed Back للاسترشاد بها خطوة بخطوة نحو تحقيق أهدافها .

ولتعب عملية الاسترجاع دورا رئيسيا فى كل سلوك فعال للبحث عن الهدف . وهى تكمن فى تنفيذ النظام العامل بسبل من المعلومات المسترجعة عن نتائج عملياته السابقة . وهكذا يحصل النظام على معلومات عن نتائج ما انتهى توا من فعله ويستخدم هذه المعلومات لتعديل أفعاله التالية . وتعمل التغذية الاسترجاعية فى دورات : من الفعل Action إلى الصدى Echo (أى عودة الرسائل المتعلقة بنتائج هذا الفعل) ، ثم من الصدى إلى رد الفعل Reaction (أى إلى الخطوة التالية ، وهى اما تكرار الفعل الأصل أو أداء فعل مختلف نوعا ما عن الفعل الأصل) .

لذا كان النظام أكثر تعقيدا ، أمكن أن تكون له مكونات وأجهزة فرعية محددة (تسمى الجزء أو المنفذ Effector) يعمل عن طريقها فى العالم الخارجى ، فالجنود ورجال الشرطة والدبلوماسيون ومدبرو المونة الاقتصادية الخارجية ، يمكن أن يصبحوا جميعا منجزين لأعمال الحكومة ، يعملون على تنفيذ

لأوامرها بدقة وفعالية على قدر الامكان ، بحيث ، يمكن للسلطة الاسترجاعية أن تغير الحكومة عما قام به تابعوها ونتائج أفعالهم . وعلى ضوء هذه المعلومات قد تعمل الحكومة الأوامر التي تصدرها لتهؤلاء المنتهزين . وفي نفس الوقت ، يمكن للسلطة استرجاع الأمر أن تعيد إلى الصواب المنفذ نفسه (كالتأكد منى لقطاع من القوات المسلحة) لتتأج عملها السابق ، بحيث يمكن له أن يتخذ بعض الخطوات التصحيحية من تلقاء نفسه دون انتظار أوامر العاصمة . وفى الحقيقة ، لأن جزءا كبيرا من لى وعلم الإدارة فى النشئون الخارجية - كما لى غيرها - يعالج مشكلة عدد وتنوعية القرارات التي يجب تخصيصها لنوازل الاسترجاع المحمل القصيرة المدى ، الخاصة بالأجهزة القرعية المنقلة - كالمساراة أو التائد فى أرض المعركة أو مكتب المعونة الاقتصادية لى دولة ما - وأى الأنواع يصب الاحتياط بها لقنونة التغذية الاسترجاعية الحكومية الأكبر (والأبطه غالبا) . أو نهجها الوطنى الأكبر القائم على صنع القرار ، والذي قد يضم الهيئة التشريعية ومجموعات الضغوط ولراى العام والناخبين . (وصل سبيل المثال ، لارت مشكلة من هذا النوع بالنسبة للقرار السريع الذى اتخذه الرئيس توماس جيفرسون عام ١٨٠٣ بتأييد قرار ممثل الولايات المتحدة فى باريس بشراء إقليم لوريانيا ، بما يعنى شراء جزء كبير من قارة أمريكا الشمالية . مثل هذا القرار لم يكن يصدر من أى مسئول أقل درجة كسفير الولايات المتحدة فى باريس مثلا . ولكن حتى رغم سموره من رئيس الجمهورية فإنه كان بدون سلطة دستورية كاملة ، وتم التصديق عليه فيما بعد بواسطة الكونجرس) .

وقد سبقت الإشارة إلى أن اشارات التغذية الاسترجاعية يمكن أن تستخدم لأحداث زيادة أو نقصان فى شدة (و / أو تكرار) السلوك الأصل الذى أحدثها فلذا كانت التغذية الاسترجاعية تريد دائما من شدة (و / أو تكرار) السلوك الأصل ، فأنها حينئذ تسمى التغذية الاسترجاعية الإيجابية أو المكبرة Positive or Amplifying Feedback . كما أنها قد تدفع السلوك الأصل للنظام إلى أعلى فاعلى حتى يتفكك أحد عناصر النظام أو البيئة المحيطة به ، أو حتى يستهلك أحد الموارد أو الامدادات الأساسية . وكما يتراد المثال فى الريع المركب ببطء ولكن بمبالغ أكبر ، وكما يتراد اشتعال حريق من غابة بما يتخطى ضيه ، كذلك تؤدي أفعال الأفراد بسبب الزحام الناتج عن وجود حالة من الدعر ، دور اشارات متبادلة تدفعهم جميعا إلى نوع من سلوك الدعر المتطرف . وقد عبر عن ذلك ، ثيوسيديدس Thucydides السياسى الأثينى فى القرن الخامس قبل الميلاد ، بقوله أن كلمات السامعة المتناقضين قد تدفعهم إلى المطالبة باستراتيجيات أكثر تطرفا فى مجال النشئون الخارجية لبلدهم . وكذلك الحال بالنسبة للنجاح المتبادل بين كلبين على ناصية الطريق والشتائم المتبادلة بين

تلميذين في فناء المدرسة ، والتهديدات المتبادلة أو اعتمادات التصليح لقوتين كبيرتين متنافستين . كل هذا قد يؤدي إلى تصيد الصراع إلى مستويات أعلى وأشد من العداة وهكذا ، سرعان ما يساعد التصعيد وغير ذلك من الأشكال الأخرى للتنذية الاستراتيجية الايجابية على تمييز المواقف الأولى لعملية الانطلاق . فإذا امتنع الحال على ذلك ، فسرعان ما تصبح الأمور خارج سيطرة الأفراد بفض النظر عن التوايا المعتدلة للأطراف التي بدأتها . أما إذا طغت العوامل السياسية - من أفراد أو حكومات أو دول - سيطرة على سلوكها ، فيجب أن توقت التدفئة الاستراتيجية فوراً ، أو أن تبتدأ على الفور إلى المصافات أقل في السلوك ، حتى تبقى في إطار حدود مقبولة .

ومؤدى ذلك أن التدفئة الاستراتيجية الايجابية يجب أن تحل محلها تدفئة استراتيجية سلبية Negative Feedback . تقبل أو تمكس السلوك السابق بدرجة تسمح بالحد من نتائجه ، ولا تعدو التدفئة الاستراتيجية السلبية أن تكون العملية الموجهة الأساسية التي تقف وراء كل عمليات الترام المحدود والسعى وراء الأهداف . وهي تتطلب نوعين من المعلومات أولاً : أين يوجد الهدف (أو الغرض أو الحد) ؟ وثانياً : أين وإلى أى مسافة من موقع هذا الهدف يقف الفاعل أو النظام العامل ؟ حيثلذ ستقوم التدفئة الاستراتيجية للسلوك المامى بدفع الفاعل إلى الاستمرار أو زيادة سلوكه إذا كان يشجع به نحو هدفه ولكنها ستعقلل أو تمكس سلوكه الحالى إذا كان يحمته بعيداً من هدفه .

اذن ، فالتدفة الاستراتيجية السلبية تؤدي إلى التحكم في السلوك في كل خطوة أو مرحلة ، ليس بدافع التوايا الممسة ، وإنما على ضوء النتائج الفعلية لهذا السلوك في المرحلة السابقة . وفي مجال التكنولوجيا يعتبر الترموستات (وممثلة أوتوماتيكية لتنظيم الحرارة) الأساس في الاحتفاظ بدرجة حرارة معتدلة داخل المنازل رغم المناخ المتغير . كما يعتبر الأساس في وسائل التحكم الآلى التي تستطيع أن تنزل طائرة بدون طيار ، أو توجه صاروخاً إلى هدفه . كذلك الحال في مجال السياسة ، تتضمن التدفئة الاستراتيجية السلبية المعلومات التي توحى لحكومة ما بالاستمرار في السياسة التي يظهر أنها تقربها من أوضاع ذات هدف واضح المعالم . ولكنها تشير إلى التغير أو حتى التحرك في الاتجاه العكسى ، إذا كانت تحركات هذه الحكومة تبعدها عن هدفها .

وبالرغم من أن عمليات التدفئة الاستراتيجية الفعيلة لحكومة أو سياسة ما هي عمليات مركبة ومعقدة ، إلا أن المفهوم الأساسي للتدفة الاستراتيجية من البساطة بحيث يمكن أن يكون أداة فعالة تساعدنا على معرفة وتحليل وفهم عمليات التدفئة الاستراتيجية الايجابية والسلبية التي تضادها في العمل .

ويمكن لهذه العمليات أن تتضمن أكثر من مجرد الاقتراب المباشر من الأهداف .
 مثلاً ، يمكن للممثل - بمساعدة الحقائق المستخرجة من الذاكرة - أن يسعى
 نحو الهدف محاطاً بالمواقف ، أو داخل متاحة من الانعطافات والتعرجات . وفي
 من البين أن الاستمرار في الاقتراب من هدف استراتيجي طويل المدى يتم من
 خلال سلسلة من عمليات الالتفاف التكتيكية الخاصة بالتغيرات القصيرة المدى ،
 هو أشبه بما نسميه تتبع غرض Purposive Behaviour أو سلوكاً غرضياً
 Pursuing a purpose وبهمة التصرف في كل حالة على مثل هذا
 السلوك الغرضي بين الدول ، واكتشاف سبل معين من الرسائل وقنوات
 الاتصال ، والتمسك بالخطط والخطط والتسهيلات المادية التي تعتمد عليها ، تعتبر
 مهمة رئيسية للتحليل السياسي في مجال الشؤون الدولية . فبمجرد أن تتغير
 المجموعات الرئيسية أو قنوات الاتصال (من أشخاص وتسهيلات لتحديد - أو
 السعي وراء - هدف معين) تغيراً جذرياً ، أو بمجرد وقف نشاطها ، فإن المنظمة
 أو الدولة التي كانت تحتوياً قد تستمر في الوجود . ولكن هذا السلوك
 الغرضي المحدد سوف يتوقف ، مادام يعتمد على مجال عمل هذه المجموعات
 والقنوات .

مسيرة التاريخ : الافتراض ، والأسباب ، ونموذج السبر العشوائي :

رغم أن قدرنا كبيراً من سلوك القادة السياسيين ومجموعات المصالح
 والحكومات والدول هو سلوك غرضي ، إلا أن قدرنا كبيراً آخر منه ليس كذلك .
 فعلى كافة المستويات - سواء فيما يتعلق بالأفراد أو الجماعات أو الدول -
 لا تكون قنوات الاتصال والرسائل التي توجههم نحو أهدافهم هي النتيجة التي
 تسعى سلوكهم عن قصد . وفي الحقيقة أن أهدافاً عديدة ، وقنوات عديدة
 للرسائل ، هي الخارج والداخل قد تتنافس من أجل السيطرة على قنوات
 الاتصال المحفوفة بالمخاطر ، ومن أجل الاستحواذ على صانعي القرارات وشغل
 انتباههم . وهكذا تكون بعض مصادر المعلومات المتنافسة هذه عشوائية إلى حد
 ما ، تزيد من اضطراب ولبلة جهاز صنع القرارات ، كما تزيد العبء على قنواته
 والأفراد العاملين فيه ، بحيث يصبح جزء من إنتاجه عشوائياً إلى حد ما ، الأمر
 الذي يؤدي إلى جعل دائرة الطاقة الداخلة والطاقة الخارجة (المدخل والمخرج)
 Input-Output cycle أقل قدرة على التنبؤ فيما يتعلق بعملية توزيع النتائج .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، نرى كل فاعل يعتمد إلى حد ما على مكوناته
 أو عناصره التي قد لا تكون تحت سيطرته تماماً ، بحيث يمكن أن يتغير سلوكه
 نتيجة فشل أو - تغيير أحد عناصره الرئيسية . ولهذا السبب ، فإن السياسة
 يعتمدون باستمرار على سلامة أجسامهم وعقولهم ، ولزعة شخصياتهم ، وتركيبهم

العاطفي . ومن أمثلة ذلك بعض الرعناء الأمريكيين ، أمثال جون فوستر دالاس ، وبرايت إيرنهاور ، وودرو ويلسون وجيمس فورستال . كذلك ، يمكن للدول أن تعتمد في جزء من سلوكها على المجموعات الرئيسية أو القادة فيها . فإذا فشل أولئك أو تغيروا ، فقد يتغير وجه التاريخ القومي ، والعالمى . كما كان الأمر حين أدى الصراع بين الجيش والشيوعيين في أندونيسيا عام ١٩٦٦ إلى تغيير سياستها الخارجية . كذلك تلا وفاة كل من فرانكلين روزفلت وجون كينيدي تغيرات بعيدة المدى في بعض أوجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة .

وفي نفس الوقت ، يعتمد كل فاعل Actor إلى درجة كبيرة على البيئة المحيطة به ، والتي تشمل أفعال جيرانه وشركائه ومناقضيه . فنتيجة سلوك أى نظام عامل تعتمد إلى حد كبير على أفعال العوامل الأخرى ، وعلى النظام العلوى الذى يكتل وجود هذا النظام . ونتيجة لذلك ، فبالرغم من أن كل فاعل قد يسعى وراء غرض معين ، إلا أن النتيجة قد تكون مخالفة لما يقصد إليه كل منهم . فموقعه موقوف ما إلى منزله في نهاية اليوم لا يعتمد فقط على معرفته وحالة سيارته ، وإنما أيضا على كثافة المرور في الساعة الخامسة مساءً . وبالمثل ، فإن نجاح أو فشل سياسية الدولة لا يعتمد فحسب على قوتها ودوايا زعمائها ، وإنما أيضا على الموقف السياسى والاقتصادى الإجمالى السائد في العالم .

ويقدر ما يمكننا التنبؤ بالتغيرات في النظام الفرعى أو النظام العلوى ، أو على الأقل تحليل هذه التغيرات بطريقة منظمة ، فأننا نميل إلى معالجتها كأسباب . وحينئذ نقول إن هذه السياسة قد تولفت بسبب وفاة مسئول كبير ، أو أن تلك السياسة فشلت بسبب الموقف العلوى المتغير . فإذا لم نتمكن من إعطاء تفسير مقبول من كيفية وسبب حدوث التغيرات في النظام الفرعى أو العلوى ، فأننا نميل إلى تسميتها بمصادفات .

على أن كل هذه المصادر المختلفة للمعناصر الممكنة من العشوائية ، وعدم الاستمرارية ، والتغير المفاجئ ، قد تؤدي إلى تعدين في مجرى السياسة ومسيرة التاريخ . كما أنها قد تعدل نتائج الاحتمالات الكامنة ، والتعويضات ، والقوى الصاعدة ، التى كان من الممكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة في مسيرة التاريخ . وغنى عن البيان أن التنبؤ بالنتائج في مجال السياسة الدولية غالبا ما يكون عملية شاقة ، تماما مثل التنبؤ بنتيجة لعبة برد متوسط الوزن . فإذا كان وزن النرد ثقيلًا يصبح التنبؤ بالنتيجة سهلا . أما إذا كان وزنه مجهولا ، أمكن التنبؤ ببعض النتائج عن طريق استخدام الطريقة العشوائية كقاعدة . ولكن إذا كان النرد متوسط الثقل إلى حد كبير ، فهذا يصبح التنبؤ

صعبا ، ولكنه مثير ، ويبدو أن طريقة معالجة تسود مجال العلاقات الدولية ، حيث تقوم الحاجة الى وجود نموذج أفضل من العشوائية او الحتمية للتفكير في مسألة الحرب والسلام .

مثل هذا النموذج ضروري أيضا لمعالجة النظريات الجزئية الغربية (والمعارضة) التي صاغها مفكرون عظماء في الماضي . فقد أكد الصالح الاستراتيجي الروسي كلاوزفيتز Clausewitz في دراساته لتجربة الحروب التابليونية على غرض الحرب التي يبدأها ويديرها السياسة ، كاستمرار للسياسة بوسائل أخرى ، ووصل الكاتب الروسي الشهير ليون تولستوي الى نتيجة عكسية لأحداث نفس الحقبة ، موضحا أن الحروب والمعارك لا تنمو في رأيه أن تكون سلسلة من الأحداث التي توقعها المصنف التي لم يفهمها التورطون في هذه الحروب الى حد كبير . وأخيرا ، هناك المزمعون بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية أمثال أفلاطون وكارل ماركس وتشارلز بيرد ، فسبب للحروب اما أن يكون المال (رأى أفلاطون) ، أو الأوضاع الطبقة والاجتماعية أو مصالح المجموعات الأكثر تمقيدا (رأى ماركس وبيرد) .

حقا أن نموذج السير العشوائي قد أصبح وسيلة مفيدة في معالجة هذه النظريات والمخالفات المعارضة . فان تخيل رجلا مشغورا يترنح على الحافة العريضة المسطحة لصخرة ما ، وهو يعطو خطوة بخطوة بطريقة عشوائية ، بينما يراقبه من بعيد عالم رياضيات مدهور ، لا يستطيع مساعدته ، بينما هو مشغول بتنبؤاته حول تقدم هذا الرجل ، فهناك ولا شك عنصر الحتمية في السير العشوائي حيث لا يستطيع السكير التحرك الا من المكان الواقع فيه ، ولا يستطيع الا أن يسير خطوة واحدة في وقت واحد . وهناك أيضا عنصر الاحتمال : حيث أن خطواته عشوائية ، ومن المستبعد أن تكون جميعها هي نفس الاتجاه ، بل ومن المحتمل جدا أن تغير اتجاهها ، ان لم نعكسه أحيانا .

ونتيجة لذلك فان عالم الرياضيات باستخدام ومسمائله في التحليل Stochastic يمكنه حساب تقدم هذا الرجل . مثلا يمكنه أن يحدد عددا معينا من الخطوات التي يحتمل أن يموذ السكير عليها الى نقطة البداية . كما يمكنه أن يحدد أي جزء من سطح الصخرة يحتمل أن يكون السكير فوقه في لحظة معينة أو أن يحدد احتمال زووقت تخطيه لحافة الصخرة . ومع ذلك ، فإذا كان السكير يشرع سعيده فوق منحدر تل ، فان الاحتمال التل سيضيف (احتمالا) مستمرا الى تقدمه المتعرج . فإذا كان الاحتمال ليس أمليا بدرجة كبيرة ، فان العنصر العشوائي في السير سيستمر في أحداث أثر كبير على النتيجة .

ويقتضيه السير العشوائي للكثير في عدة أوجه سياسات بعض الدول العظمى ومسيرة التاريخ على الأرض . إذ تتضمن كل خطوة ، يبدأ فيها السير من مكان معلوم في ذلك الوقت ، عنصر عشوائي لا يمكن استتصاله . وقد يكون هذا العنصر كبيراً أو صغيراً في آثاره ، كما قد يخضع للتعديل بفعل الأسباب المتعددة ، والتحيزات والتأثيرات التي يمكن أن تفعل فعلها لتغيير توزيع النتائج المحتملة . ولكنها لا تستطيع عادة أن تؤكد نتيجة بعينها . وبالمثل لا تبدأ السياسات القومية والعمليات التاريخية إلا من نقطة زمنية معينة ، ومن معطيات موجودة في ذلك الوقت والمكان . وهي تخضع كذلك لتأثيرات وتحيزات ، وعمليات سببية تتراوح بين ظروف اقتصادية وأفضليات شعبية ، وقبود لنية ، وقوة وموارد عوامل معينة داخل الدول أو بين بعضها وبعض . وهي تعكس طبيعة الحال السلوك الفرضي ، وغالباً ما تعكس الاستراتيجيات المتعارفة من قبل المشتركين . ولكنها تشمل أيضاً عناصر عشوائية أو شبه عشوائية كثيرة : مثل السلوك العشوائي لبعض العناصر داخل بعض أو كل الأنظمة والأنظمة الفرعية المتداخلة ، والصراعات والمصادفات بين العوامل المختلفة التي قد تعوق استراتيجياتها استراتيجيات البعض الآخر ، وتؤدي إلى نتائج لا يرغب فيها أحد ، وكذلك التفاعل بين المستويات المختلفة للنظام ، والتي قد تربط بين مزاج أو صداع أحد الناس في دولة وبين تدهور المحصول الوطني في دولة أخرى ، وربما تفاجعت كل هذه العوامل مع كساد تجارى عالمي أو أزمة نقدية . من ثم ، كان التمدن الواقعي لمؤلف الكتاب الكنسي (أحد كتب العهد القديم) في قوله « ليس السباق للأسرع ، ولا المعركة للأقوى ، ولكن لكل منهم وقته وفرصته » ، ملاحظة جديرة لدى ذكر خصائص السير العشوائي والعمليات التقدمية .

ففي مثل هذه الظروف والأحوال ، يجب أن يعتمد الناس والحكومات اعتماداً أقل على التوكيد والاطمئنان Assurance ، واعتماداً أكثر على التأمين Insurance . ولكن بدرجة محدودة . فهم يعملون حدود قدراتهم على التنبؤ . ولهذا يجدر بهم الاحتياط ، واتخاذ الإجراءات الوقائية ضد أية مخاطر ممكنة لا يستطيعون تقديرها بأحكام . كما يمكنهم بذل قصارى جهدهم لتقليل المخاطر ، كذلك يمكنهم تكييف مستويات آمالهم في التمشون الخارجية حسب القدرة البشرية والمادية المتاحة لديهم ، في ملائمتها بلوارد وبالاحتياطي الذي يتطلبه كل مستوى من مستويات أهداف السياسة الخارجية .

وحيث أن السياسة الدولية في عالم اليوم تتضمن كثيراً من أوجه الشبه مع المقامرة ، فإن صانع السياسة الخارجية — من أهل المستويات إلى المواطنين المشغلين في دولة ديمقراطية — يجب أن يلموا بالفكرة الأساسية الكاملة في اللعبة الرياضية لا يسمى بالفلاسفة القدامى . فلي ألعاب الحظ يحتمل أن يباد

القاتلون ذوي الاحتياطي القليل من جراء تطلب حظوظهم • ويمجرد أن يصاب القاتل الصغير بهربة في جولة حث مضاعف • فمن المحتمل أن يقضى عليه • وبالتالي لن يستطيع الاستفادة من أية جولة مقبلة • أما البنك باحتياطيه الكبير ، أو أي لاعب له موجودات مالية كبيرة ، فبمكثه التغلب على ضربات الحظ السيء حتى لو كانت طويلة الأمد • ومن ثم ، يعتمد على فرصة أفضل في مرحلة مقبلة • وكلما زادت المخاطر ، أصبح الحظ في اللعبة أكثر تقنيا • و زاد احتمال القضاء على اللاعب الصغير • والمقاتل أو الدولة - التي يمتلك موارد أكبر يستطيع تحمل أحداث وأخطاء أكثر ، بمعنى أنه يستطيع البقاء في اللعبة • بينما يجب على المقاتل ذي الاحتياطي القليل أن يكون على درجة عالية من المهارة ، أن لم يكن صاحب حظ كبير ، حتى يمكنه البقاء • وفي الواقع أنه في حالة بقاء اللعبة مدة طويلة ، يمكن للبنك أن يقضى عليه في نهاية المطاف • وعدم هي القاعدة العامة التي تمنح الأفضلية للدول الكبرى عن الدول الصغرى ، في مجال التسكوك حول نتائج الحروب التقليدية • لمازال احتياطي الحياة الإنسانية (حتى في الدول الكبرى) قليلا في وجه القوى التخريبية للأسلحة النووية ، حالة لشوب حرب كبرى •

والواجب على صانعي السياسة المتعلقين ، الذين هم على مستوى الدستورية ، أن يعملوا في إطار تلك الحدود • إذ يمكنهم محاولة امداد بلادهم بموارد واحتياطات أكثر سخاء في مواجهة أية طوارئ متولمة أو غير منظورة • كذلك يمكنهم ، بالنسبة لسياساتهم الخارجية ، الاصرار على أن تترك لهم هامش واسعة من الأمن : ويوضح نموذج السبر العشوائي أنه في حالة توقع أن تكون بعض خطواتهم عشوائية ، يستحسن أن يبقوا بعيدا عن حافة الهاوية • أما بالنسبة لتصرفهم نحو أعدائهم ، فيمكنهم أن يضعوا في اعتبارهم المعركة والسيطرة غير الناجحة والعناصر العشوائية المحتملة في تصرفات أعدائهم • فلا كانوا يسكنون في أعمالهم هم ، يمكنهم أن يلتزموا بنصيحة الفكر التقليدي الكبير أدموند بيرك ، بأن رجل الدولة لابد أن يكون مقتصدا في النتائج القشر •

ويمكن لنماذج العمليات الاحتمالية أن تلعل الشيء الكثير في سبيل فهم وصنع السياسة الخارجية ، بدلا من مجرد تقديم نصيحة فلسفية عامة • يمكن مثلا أن نخبرنا هذه العمليات عن أي الحقائق الأولية وأي العلاقات والاحتمالات وعمليات التغير التي نحتاج لمعرفتها ، أو نحتاج لتقديرها على أحسن وجه ، وأن نخبرنا عن أي نموذج من العملية تنضمه هذه الأشياء • فإذا كان النموذج واقعا بدرجة معقولة ، أمكن لهذه العمليات أن نخبرنا عن النتائج الأكثر احتمالا التي يجب أن نتوقعها ، ومنتجات البديلة الممكنة التي يجب النهوض بأعبائها •

وقد استعملت بنجاح نماذج عملية أولية تقوم على انتاج الطائرات ولاكها ، ومعدلات خسائر التدريب وعودة الطيارين ، وذلك لتنبؤ بنتائج معركة بريطانيا عام ١٩٤٠ . كما استخدمت نماذج أخرى لتصوير سير العمليات الانتقائية . ويمكن تعديل مثل هذه النماذج في حالة سراع أهل داخل (باستخدام معدلات تعبئة واستئناف رجال العصابات والقوات الحكومية ، بل وربما باستخدام معدلات تحول التأييد السياسي لبقية السكان ، ومعدل التدخل الأجنبي الى جانب أحد أو كلا جانبي الصراع) ، وذلك لتقدير حجم وحدة الصراع والنقطة المحتملة المادية والبشرية لأي تدخل خارجي ، حتى يمكن السيطرة على هذا الصراع .

وحيث لا يمكن القيام بهذه الحسابات ، أو حيث تتم بطريقة صعبة ، أو تقوم على أساس تقديرات غير واقعية إلى حد كبير ، فإن أفرادا كثيرين يصبحون عرضة لدموت بغير داع ، وتنفجر حروب مؤسفة كان من الممكن تجنبها لو سبقها تفكير متعمق وواقعي .

ومع ذلك ، فسوف نلجأ هذه الحسابات في أحسن صورها غير مؤكدة أو ناقصة للفترة طويلة قادمة . وسيستمع على الأفراد اشراك قلوبهم ومقولاتهم في اتخاذ قراراتهم . وبذلك لا يجب أن نقبل من تقدير الأهمية الفلسفية والعقلية لهم مظاهر السير العشوائي في مجال السياسة الدولية . فهي تذكرنا بماهية القيم التي نتبع في حالة الشك وعدم التأكد هل هي قيم الكبرياء والقوة أم قيم الامتنان والشفقة .

إن الأفراد يصنعون السياسة الخارجية ، وهم يقبلونها أو يرفضونها على ضوء ما يعتقدون أنه معروف لديهم ، أو ما يعتقدون أنه أثير لديهم . ومن الممكن أن تتغير سياستهم الخارجية لها مع تغير قدرتهم الواعية على فهم العالم فحسب ، أو تغير أجهزة الاتصال والقرارات ، ولكن أيضا مع أي تغير جوهري في قيمهم الجوهرية .

الفصل التاسع

كيف تصنع السياسة الخارجية

تعالج السياسة الخارجية لكل دولة ، أولا ، المحافظة على استقلالها وأمنها ، ولانها ، السعى وراء مصالحها الاقتصادية وحمايتها (خاصة مصالح المجموعات القوية الفرد) . كما تعالج ، في حالة الدول الكبرى على الأقل ، الى جانب ما تقدم ، الاهتمام بمقاومة أي اختراق أو تدخل من جانب أية دول أو عقائد خارجية ، والمحاولات السافرة لتحقيق بعض الاختراق النشط أو التدخل في شئون الدول الأخرى . وأخيرا تربط الدول الكبرى بين موضوعات الأمن القومي ، والمصالح الاقتصادية ، ومصالح الحرب السرية لكل منها ، وبين سياساتها الخاصة بالسرقة الاقتصادية ، ووجودها في سبيل لشرعياتها القومية والمقائدية في الدول الأخرى وتشجيع بعثات التبادل الثقافي والعلمي التي تساعد على تحقيق هذه الغاية .

البحث عن الأمن القومي :

على الرغم من أن كلا من هذه النشاطات ، السابق الإشارة إليها ، هي الى حد ما وسيلة لبعض أو كل الوسائل الأخرى ، فهي تميل الى أن تصبح غاية في حد ذاتها . فكل منها تهدف الى قيام مؤسسات بيروقراطية رسمية ، ومجموعات مصالح غير رسمية عامة وخاصة . وكل منها تخلق شبكة ممتدة من قنوات المعلومات والصور والذكريات ، وشبكة من التوقعات والمكافآت المادية . وفي الواقع أن هناك شبكات عديدة من المكافآت تشمل الأدوار والوظائف والاعتمادات والعقود ، وكذلك المستويات الداخلية للنجاح ، واحترام الذات بين الأشخاص العاملين في هذا الفرع أو ذلك من فروع نشاط السياسة الخارجية .

ومع ذلك ، فقد ينشأ نوع من التناقض ، فالولايات المتحدة والاتحاد

السوفييتي - والى حد كبير الصين الشيوعية وبريطانيا العظمى وفرنسا - كلها قوى من الكبر بحيث لا يستطيع أحد أن يهمل ظاهرة استقلالها القومي .

ومع ذلك ، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي هما اللتان تنفكان معظم الأموال والقوى البشرية والموارد والجهود سعيًا وراء ما تعتبره حكوماتهما ومجموعتا الصفوة فيهما وشعبهما أنه يحقن أمتها القومي ، وتل الدول الثلاثة الكبرى الأخرى هاتين الدولتين في معدلاتهما النسبية من الاتفاق على أمتها القومي ، على الرغم من عدم وضوح ما يهدد استقلالها الوطني بمثل هذه الخطورة .

وتفسر ذلك سهل ميسور . فهو نوع من د كالون باركنسون ، للأمن القومي القائل بأن شعور الدولة بعدم الأمن يرداد كلما ازدادت قوتها . فكما كانت الدولة أكبر وأقوى ، كلما زاد زعمائها ومجموعات الصفوة فيها ، وسكانها في الأغلب الأهم ، من مستوى آمالهم في مجال الشؤون الدولية . وبصورة أوضح ، كلما رأوا قدرهم أو رأوا أنفسهم مضطرين لتنظيم شئون العالم ، على النحو الذي يرونه سليما في أقل وأضعف الفروص . أما أفراد الدول الصغرى مثل النرويجيين والسويسريين الذين خبروا طويلا الحفاظ على استقلالهم ، وليس لديهم مثل هذه الفكرة ، إذ يبدو من العيبي لهم تركيز اهتمامهم وجهودهم في الحفاظ على بنسهم في محيط عالم لا يتولمون السيطرة على اقتصادياته أو معتقداته . فأقوى وأكبر الدول هي التي تستطيع وحدها تكوين صورة مقبولة لعالم تستطيع عن طريق جهودها النومية أن تصيغه أو تغيره أو تبقيه على الوجه الذي يحقق رغباتها . وعن هذا الوجه أيضا يمكن أن تردد مخاوفها وقلقها وجهودها واتفاقاتها .

لهذا دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا والمانيا الغربية ، قد تحدث في الوقت الحاضر عن الطموح في إدارة العالم ، والحفاظ علىمبراطوريات كبيرة . بل أصبحت أكثر استمداذا بالتعاون مع الدول الأخرى ، بدرجة متطوعة وسذرة ، وأصبحت تأمل في عدم اضطرابها للرد على أية هجمة شرسية مباشرة من جانب أية دولة قد تشكل تهديدا مباشرا لها جميعا . من ثم ، فإن فكرة تغيير أو الحفاظ على نظام العالم من جانب طرف واحد من طريق القرارات القومية والجهود المستقلة (و التصرف من طرف واحد Unilateralism كما أسماها الراحل شارلوتيرس) لم يعد التفكير فيها يتخذ صورة جادة (حتى ولو كفكرة مغرية) من قبل أي قوى أخرى خلال الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وربما الصين الشيوعية .

ولعل الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة ، بين هذه الدول الثلاث الصلابة ، التي تستطيع تجنيد مئات الآلاف - وربما الملايين - من شبابها ، وإرسالهم للحرب ، سعياً إلى تطبيق مفهومها الممدد على اتساع العالم من الأس القوسي في القارات البعيدة . وفي هذا الصدد ، يشير الأستاذ ليرش إلى أن « قديلاً من الناس في الوقت الحاضر هم الذين يؤيدون انسحاب أمريكا من ميدان الشؤون الدولية » . ولكن معيار التفرقة هو التمييز بين أولئك الذين يفضلون أكبر قدر من حرية الحركة بالنسبة لأمريكا (أنصار الطرق الواحد) وأولئك الذين يؤكفون الاعتماد المتبادل بين الدول من أجل الأغراض الأمن والرخاء (أنصار تعدد الأطراف) .

وهكذا ، أصبحت مصالح ومنظمات الأمن القومي تحتل مكاناً بارزاً في مجال السياسة الخارجية لاية دولة كبرى .

المصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية ؟

والآن ننتقل إلى المصلحة القومية التي تلي الأمن في الأهمية ، وتعتمد عليه إلى حد كبير . وتعني بذلك البنية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، وما يتعلق بذلك من أساليب وعمليات . فطبقاً لآراء ماركس ولينين ، وكذلك هوبسون وشارلبريد ، يجب أن يتوقع دور حاسماً تلعبه المصالح الطبقية والجماعات الاقتصادية . ولكن قد توحي الأمور بصورة أكثر تعقيداً من مجرد ذلك ، فبالرغم من أهمية المصالح الاقتصادية ، فهي لا تقوم بمفردها ، وإنما ترتبط كذلك بمصالح سياسية قد تلعب دورها في تعديل آثارها ، إن لم تستطع أن تغطي عليها .

في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما في غيرها من سائر الدول الكبرى ، نرى أموراً مثل الحماية الروتينية للتجارة ، والمرور ، وسفر مواطني الدولة للخارج ، وتنظيم نشاط المواطنين الأجانب في الدولة ، لا تشغل إلا جزءاً صغيراً من نشاط وزارة الخارجية ، والوكالات الحكومية الأخرى العاملة في قطاع الشؤون الخارجية . ولكن المصالح الاقتصادية الخاصة الأهم في الولايات المتحدة - كما في غيرها من الدول - هي تلك الاقتصادية المتعلقة بالمشروعات الخاصة التي تشغل في نطاق الاستثمارات الخارجية طويلة المدى الخاصة بأمريكا (مثل مناجم النحاس والحديد ، ومزارع السكر والموذ ، وشركات التليفون والمرافق الخاصة الأخرى في أمريكا اللاتينية أو حقول البترول في لمزويلا وليبيا والسعودية وإيران) . ويذكرنا الأستاذ / ريمون فيرنو Raymond Vernon بالحقيقة الرافعة في أن « نصف الخمسةائة شركة الأمريكية الكبرى التابعة

للمؤسسة فورتنس Fortune تقريرا ، لها استثمارات خارجية واسعة في المزارع أو المناجم أو حقول البترول ، يبلغ مجموعها ٥٠ بليون دولار . كما تمتلك عشرون أو أربعون من هذه الشركات الكبرى ثلث موجوداتها أو أكثر من المبيعات الخارجية . ماذا وضعنا قائمة بكل مؤسسة أمريكية كبرى تمتلك وسيطر على تسهيلات انتاجية في ست دول أو أكثر خارج الولايات المتحدة ، فان القائمة ستحتوي على حوالي مائتي اسم . كما أن قائمة أوروبية من نفس النوع ستكون أقل بكثير ، حيث لا تزيد عن حوالي ٣٠ حالة . كذلك لن تزيد الحصص الخارجية للشركات الواردة في مثل هذه القائمة عن مثيلتها في القائمة الأمريكية .

ومن المعلوم أن حكومة الولايات المتحدة مطالبة إلى حد كبير ، بحماية المصالح الخاصة لمواطنيها في الخارج . وإن كثيرا من مجموعات المصالح التي ذكرناها تتمتع بتنظيم وترابط سياسي متين يكفي لضمان حماية الحكومة لهذه المصالح .

ومع ذلك ، فقد تصبح النتائج أكثر فائدة لمواطني الولايات المتحدة منها لغيرهم من مواطني الدول الأجنبية . فعندما تقوم الدول المدينة بسداد القروض الخاصة والعمامة ، وتعود أرباح الاستثمارات الخاصة إلى أمريكا ، يحدث انتقال للثروة من الدولة النامية إلى الدولة المتقدمة (مثلا في سبع سنوات من المشر اوالقمة ما بين ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، كانت المبالغ المنقولة من أمريكا للاتينية إلى الولايات المتحدة أكثر من تلك المنقولة في الاتجاه العكسي) . وهذه الحقيقة لا يلمسها قراء الصحف الأمريكيون الذين لا يهتمون إلا بالأموال المنقولة من الولايات المتحدة إلى الدول النامية .

وبالإضافة إلى الانتقالات الدولية لتسليح والأموال ، تشمل المصالح الاقتصادية الأمريكية في الخارج إمكانية الحصول على حقوق امتلاك الأراضي ولحقوقات والموارد المعدنية والمنشآت الانتاجية (ويتم الحصول على هذه الحقوق في الدول الأجنبية إما بواسطة المواطنين الأمريكيين مباشرة ، أو بواسطة المؤسسات والشركات التي يشترك فيها رأس مال أمريكي أو شركات تجارية أمريكية) . وأخيرا ، تشمل المصالح الاقتصادية الأمريكية إمكانية الحصول على شروط مفضلة للبيع والشراء . أو لفتح رصيف دائم لمصالح الشركات التجارية الأمريكية في هذه الدول الأجنبية التي تعتمد إلى حد ما على الولايات المتحدة . ولهذا فإن كوبا (قبل كاسترو) ، كانت تحصل على كثير من وارداتها (مثل المسوجات) من الولايات المتحدة ، رغم أن هذه المسوجات لم تكن رخيصة في السوق الدولية . وكانت كوبا تشتري أيضا كمية قليلة نسبيا من اليابان .

بارغم من أن السلع اليابانية بنفس المستوى من الجودة كانت أرخص . بل أن اليابانيين أنفسهم لم يسمخوا بصحرائهم إلى كوبا في عهد باتيستا في أواخر الخمسينيات ، وذلك - كما جاء على لسانهم في لقاء خاص - لكونهم لا يرغبون في الاسماء إلى الولايات المتحدة بالاعتماد على سولها المفضل .

وبالرغم من أن مثل هذه الأحوال تصحو مؤيدة للنظريات التقليدية لى الاستثمار ، فهناك ثمة حقيقة جوهرية تواجه هذه الشواهد . فعلى مدى نصف قرن ، منذ عام ١٩١٢ ، لم تشكل الاستثمارات الأجنبية وجميع المعاملات الاقتصادية الأجنبية ، سوى نسبة متضائلة من الانتاج القومى الاجمالى لجميع الدول الكبرى . وبالمثل ، رافقت التجارة العالمية وسبل المدفوعات العالمية بدرجة أقل من نسبة الانتاج الصناعى العالمى ، أو الانتاج العالمى لخدمات . وهكذا ، فإذا كانت النظريات التقليدية للاستثمار قد أعطت صورة مناسبة للواقع ، فإن العكس يجب أن يكون هو الصحيح . ذلك أن كل المصالح الاقتصادية ومجموعات المصالح الموجهة نحو التجارة والاستثمار الخارجى لا تشكل سوى نسبة متضائلة من الانتاج القومى الاجمالى ، وبالتالي وعلى المدى الطويل - لن تشكل سوى نسبة هائلة من النفوذ السياسى والاهتمام القومى . لدى الولايات المتحدة في أوائل الستينات ، بلغت هذه النسبة حوالى ٧٪ ، بينما كانت ٥٪ في الاتحاد السوفييتى . وحتى ولو كان الاقتصاد الجماعى السوفييتى قد تم تعديله بهدف استغلال الدول التى تدور فى فلكه ، فلن تزيد الكمية مع ذلك عن أن تكون نسبة هامشية .

وهكذا ، تبدو الشواهد أكثر تمسكاً مع ما تنبأ به عالم الاقتصاد والاجتماع الراحل جوزيف شامبر . فعنده أن البناء المركب للأمن القومى فى جميع الدول الكبرى (من القوات المسلحة ، والدعاية ، والمخابرات ، والخدمات الحربية السياسية ، والصناعات الكبرى ، والمنظمات التكنولوجية الخاصة التى تكتم جزءاً كبيراً من انتاجها لأجهزة الأمن القومى) يميل بدرجة معينة إلى تكوين مجموعة مصالح مستمرة قائمة بذاتها . ونضم هذه المجموعات فى الولايات المتحدة ، أسوة بغيرها من الدول ، العسكريين ، و د حثفى السلاح ، المدنيين ، والعلماء الاستراتيجيين ، وبعض صناعات الأسلحة والفضاء والالكترونيات . وهناك ثمة مبرر للاعتقاد بأن تجمعا مشابهاً من المصالح المهمة والوظيفية والتكنولوجية والأيديولوجية قد نشأ فى بعض قطاعات الصناعات فى الاتحاد السوفييتى والصين الشيوعية . كما تلاحظ تجمعات مماثلة - ولو بدرجة أقل - فى القوى المتوسطة مثل فرنسا وبريطانيا ، بالإضافة إلى تجمعات مصاحبة من هذا النوع بدأت تبرز مجدداً فى ألمانيا الغربية واليابان .

وطبيعى أن تكون بعض المكافآت التى توافر « البناء المركب للأمر » فى كل دولة كبرى هى مكافآت اقتصادية . ولكن أبرز هذه المكافآت جميعاً هى المكافآت الاجتماعية والنفسية التى بدأت تنتشر الى حد أكبر بكثير مما كان يعتقد فى الماضى . وهى مكافآت فى نطاق المركز الاجتماعى والدور الوظيفى ، وصورة الذات واحترام الذات على المستويين الفردى والجماعى ، وثبات « التعاضد المشترك الواعى Cognitive consonance » عن صورة المصالح التى اكتسبها الفرد فى الماضى ، وشعور الفرد بالانتماء الى مجموعة والحاجة لرؤية الكرامة والجدوى فى أعمال الفرد للماضى والحاضرة .

وفى رأى شامبر ، يعتبر « حقوق الحرب » («الصقور اعداء» «البيمام») مبرراً من الطيور التى تدأب على الاستمرار . فهو يتوقع أن أى مجموعة مصباح كبيرة ذات اتجاه عسكري أو حرسى سوف تفكر فى عدد لا يهاون من التبريرات لسياساتها الحربية - أى لتنفيذ أنماط السلوك التى تعلموها فى الماضى - ولعل الملاحظة المشوبة بالصدق التى أبداهها الرئيس دوايت أيزنهاور فى خطاب الوداع ، بصدد تولد « المبدأ المركب العسكرى العصابى » فى الولايات المتحدة ، تظهر بوضوح أن شامبر لم يكن التوحيد كى اغتلاه هذه الهواجس ، وإن كان المأمول فيه أن نحسن ما سوب يقرأ على هذه الظروف فى المستقبل القريب .

وقد ميز شامبر بين مجموعات المصالح الحربية التى ساعدتها وقواها بطريقة حاسمة السيان (الهيكل) التاريخى والاجتماعى والأيدىولوجى للدولة وثقافتها (مثلما كان الحال فى ألمانيا الامبراطورية واليابان ايان الحرب العالمية الأولى) وبين مجموعات المصالح الحربية الأضعف ، ومجموعات الصلوة لى الدول التى تتخذ الديمقراطية أساساً (مثل بريطانيا العظمى) حيث مهدت شخصية المجتمع كله (فى رايه) لامكانية تولد الامبراطورية كتنبيؤ التبتة الحوادث . وليس من شك فى أنه كان سيضع الولايات المتحدة ، مثل بريطانيا ، بين مصاف الدول الديمقراطية أساساً ، حيث يكون ترسخ مجموعات الصلوة الحربية مجرد ترسخ ظاهرى لا يعيش طويلاً . وعلى أية حال ، فهناك ثمة دليل كبير على أنه ليس لنظم الأفراد ، حتى فى الائتلافات العسكرية لصناعة لمجموعات المصالح فى العصر التنويرى أية ميول انتحائية .

بل ان الدليل القاطع على أن مديرى المؤسسات الكبرى الذين يأتون للخدمة لى وزارة الدفاع ، هم فى الأغلب الإهم شخصيات سرلة التفكير ، وأن النظام السياسى الأمريكى ككل هو نظام جمعى Pluralistic . ومن ثم ، من المحتمل أن يشجع الحلول الوسط والاعتدال كل مقد أو عديدين من الزمان . ومع ذلك لنتجن لرى أن حياة الولايات المتحدة والمصالح خلال العديدين

القادمين صوف تعتمدان الى حد كبير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة .
ومن المعلوم ان الأجهزة التي تصبح هذه السياسة في الولايات المتحدة هي كما
ذكرنا أجهزة جماعية ، أولها من الناحية التقليدية وزارة الخارجية ، التي تقوم
أيضا على التنسيق بين نشاطات الوكالات الحكومية الأخرى في مجال الشؤون
الدولية .

ففي بداية الستينات ، كان هناك حوالي ٢٤٠٠٠ شخص يعملون في
وزارة الخارجية الأمريكية ، منهم ١٤٠٠٠ مواطن أمريكي يعمل نصفهم تقريبا
في الخارج ، و ١٠٠٠٠ من الأجانب المحليين . وبلغ عدد القطاع الرئيسي
للموظفين الأمريكيين حوالي ٣٦٠٠ دبلوماسي معترف (يعمل ثلثهم بالخارج)
بالإضافة الى ٢٠٠ موظف احتياطي . وفي أبريل ١٩٦٥ ، كان لوزارة الخارجية
خمس مكاتب جغرافية تنقسم مسئولية عن معظم مناطق العالم ، بالإضافة الى
عدد آخر من المكاتب الوظيفية التي لها مهام لتصل بالاقاليم الجغرافية . ويوضح
شكل (١) تنظيم وزارة الخارجية .

والدوائر الجغرافية هي أكبر الدوائر وأهمها . حيث أنها تتناول مناطق
وحكومات مختلفة . ومن ثم فالحينا ما تلعب دورها في تطوير أبعاد مختلفة
للمشكلات السياسية فكل من دائرة الشؤون الأوروبية ودائرة الشؤون
الافريقية ، على سبيل المثال ، قد تصبح على علم بمظاهر مختلفة الى حد ما بالنسبة
لمشكلة المستعمرات البرتغالية الباقية في أفريقيا . ولكن على الرغم من أن
الدائرتين مطالبتان بالاتفاق حول الأهداف السياسية الأساسية ، فقد تختلفان
طويلا حول التكتيكات - أي حول ما يجب أن يتم فعلا .

أما الدوائر الوظيفية ، كدائرة الشؤون الاقتصادية أو التربوية والثقافية ،
فعل الرغم من قلة تأثيرها على مجرى السياسة العامة في المناطق الجغرافية ،
إلا أنه يجب استشارتها في المسائل ذات الاختصاص

ويتم صياغ القرارات الفعلية على مراحل (نطلي لها مثالا غاية في
التبسيط) فبدئها أن يكون هناك قمة تركيز قسمني على بعض البدائل
السياسية ، واستعداد لبعضها ، عندما يصوغ بها صفيح الولايات المتحدة تقريره
في الدولة المستعد لديها . ماذا أنت مرحلة تقييم هذا التقرير بواسطة موظف
الخدمة المسئول عن شؤون تلك الدولة في دائرتها الجغرافية بوزارة ، تبلورت
السياسة في « ورقة تقرير الموقف Position Paper » (التوصية

باتباع سياسة أو عمل ما) التي يصلها هذا الموظف في هيئة مسودة قد يصدق عليها رئيسه بالموافقة أو يعيد صياغتها أو يرفضها .

من ثم ، توجه النسخة المراجعة إلى المستويات الأعلى ، وحينئذ قد يرى استثمارة الدوائر الوظيفية ، أو قد يرى الحصول على موافقة دوائر أخرى . كما قد تعقد اجتماعات لتوحيد وجهات النظر المختلفة . فإذا رأى بقاء مسودة ورقة التقرير على حالها ، وجب صياغة نص قرار أو توجيه سياسي متفق عليه ، مقبول في لفته وموضوعه لدى جميع الموظفين والدوائر المسؤولة التي تضم أحد وكلاء الوزارة أو نائبه . فإذا كان هذا القرار الأخير يتعلق بموضوع هام ، تم رفعه إلى وكيل الوزارة للمشئون السياسية ، أن لم يرفع إلى الوكيل العام أو إلى وزير الخارجية نفسه .

وبطبيعة الحال يمكن لأي من هؤلاء الرؤساء الأعلى أن يعيد النص لأجراء تعديلات فيه ، أو يرفضه كلية ، أما في حالة الموافقة ، فعبرى مراجعة أخيرة عليه قبل أن يرسل إلى غرفة الشهرة لأعداد صياغته الرسمية والابراق به إلى السفير المختص .

ولتقريب هذه العملية التي يجري إعدادها داخل الوزارة أساليب عمل مجموعة منتظمة من المرشحات *Set of Screens or Filters* أكثر مما تشبه آلة لعبة الكرة والدباب ، أو أي آلة مركبة للألعاب الحظ والمهارة . ويمكن للمعرف والسوابق أن تعمل الكثير لضمان توافق القرارات الجديدة التي اتخذت مع القرارات السابقة ، كما يمكن الاعتناء من موظفي الوزارة بالخارج ، بل وعلى الخارجية كلها ، في إعطاء هذه القرارات حقها من الصيانة . فتكوين السياسة يعتمد في الأكثر الأهم لدى جميع الدول على الاستعمارية ، وبالأصح بمسيرة وإتمام ما تم البدء فيه ، وتكرار ما تم عمله من قبل ، حيث ينشر أن يتوفر الوقت (حتى بين أعلى المسؤولين) للتفكير حول إجراء تحولات جذرية جديدة . هذا فضلا عن أن مثل هذه العادة لا يجري تشجيعها بين صغار الموظفين ، بمعنى أن موظفي وزارة الخارجية ، من اختلاف مستوياتهم ، يجب أن يذكروا أهمية توافق الآراء *Consensus* وأن يتأثروا بالظروف المحيطة . بهم عادة ما يدركون المواقفات غير المعلنة ، والتصورات التي يسلم بها جدلا . وهذا الإدراك هو الذي يميز الحد الدقيق الفاصل بين المقترحات السياسية المقبولة وغير المقبولة .

وعمل عبء ذلك ، نرى هؤلاء الموظفين لا يقدمون إلا على التوجيهات التي يشعرون أنها ستحتفي بالقبول . فالتشاور والبحث مع الدوائر الأخرى يؤدي إلى تضييق الخلافات في وجهات النظر . وأخيرا ، يرى مدبري الدوائر وكبار المسئولين في وزارة الخارجية يستخلصون ذاكرتهم وقصرتهم على الحكم للتأكد من أن السياسة الجديدة تتمشى مع السياسات الأخرى للوزارة ، ومع السياسات الكلية الراحلة لحكومة الولايات المتحدة . وبهذه الطريقة ، فإن الوزارة غالبا ما تعين كمجموعة متناسقة من القرارات التي يمكن الاعتماد عليها بالفعل .

ويصبح الأمر أكثر تعقيدا في حالة ضرورة استشارة وكالات أخرى مثل وزارة الدفاع أو وكالة المخابرات المركزية أو لجنة الطاقة الذرية كل باحتياجاتها وتصوراتها التي قد تختلف إلى حد ما مع احتياجات وتصورات وزارة الخارجية . وقد تضيف هيئة العاملين في البيت الأبيض وجهات نظرهما ، أو قد يضطر إلى النهاية إلى صوغ القرار السياسي النهائي في مجلس الأمن القومي الذي يقسم الوكالات المتعلقة ، أو يتم ذلك بواسطة رئيس الولايات المتحدة نفسه .

وهذا تصبح نتائج هذه العملية السياسية التنفيذية (الواسعة النطاق أتم النظام وأكثر صعوبة في التمسك بها عما لو كانت إطار وزارة الخارجية وحدها . ومع ذلك ، فإن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد . فقد يحتاج قرار الرئيس إلى اعتماد من الكونجرس لإدخاله حيز التنفيذ ، أو قد يعتمد هذا القرار في نجاحه على تأييد الصحافة والرأي العام ، أو قد يتطلب تأييد (أو على الأقل قبول) مجموعات المصالح الرئيسية مثل شركات الكبرى ، أو الأقليات الإقليمية والعرقية المحلية . والحقيقة المرة هي أنه لا يوجد من بين هؤلاء من هو تحت السيطرة التامة لأي فرد ، وأنه يتعذر ترويضهم بوسائل استمالة القادة أو عن طريق الاستخدام الذكي لوسائل الإعلام ، ولا يتم تعاونهم إلا بأجندتهم الاحتياري .

وفي هذه الصدد ، يجدر بنا أن نذكر قصة أخير أمريكي في الشئون الصوفييتية التي شعر بانشفة بحر نظيره الروسي في الاتحاد السوفييتي . هذا الروسي المتهك قد القبت عن عاتقه تلك المهنة الباعثة الصعوبة ، الخاصة بالنزول بالتحركات السياسية التالية التي تنتج عن الحميات السياسية المبهمة للولايات المتحدة ، أحدين بالاعتبار أن حصيلة سياساتنا ، مثل حصيلة سياسات

غيرها من الدول ، غالباً ما تعتمد على تأييد الدول الأخرى (وخاصة حلفائنا الرئيسيين) وعلى التحركات التي يقوم بها أعداء نفقذ السيطرة على أى منهم ، وبهذا تصبح النتيجة النهائية لكل هذه العمليات هي الربط المحتمل بين الإصرار الراسخ ، والتخطيط الجريء والاندفاع المكثف ، والأحداث العشوائية التي تميز ميدان السياسة الدولية .

والوكالات شبه المستقلة داخل وزارة الخارجية هي وكالة التنمية الدولية (A.I.D) ، ووكالة الولايات المتحدة للمعلومات (U.S.I.A) ، ورغم تبعية هذه الوكالات لوزير الخارجية ، فكل منها رئيسها المختص ، ودرجاتها المهنية والوظيفية الخاصة . ويعمل في الأولى سبعة آلاف موظف ، كما يعمل في الثانية أربعة آلاف مواطن أمريكي . وهناك وكالة شبه مستقلة تالفة في وزارة الخارجية هي وكالة رقابة الأسلحة وسرع السلاح (A.C.D.A) ، وبها عدد أقل من الموظفين . وقد كان عدد العاملين في وزارة الخارجية بما فيها هذه الوكالات في منتصف الستينات أكثر من خمسين ألف شخص ، مقسمين مئاصفة بين مواطنين أمريكيين وأجانب محليين وحوالي $\frac{1}{3}$ هذا العدد بما فيهم بالطبع كل المحليين الأجانب ، يعملون خارج الولايات المتحدة . وليس هناك من شك في أن هذا الانتشار المشرى خارج الولايات المتحدة ، قد نأق في العدد الجهود المبثثة للاتحاد السوفييتي ، وأية دولة أخرى في العالم .

ومع ذلك ، فرغم هذا الجهد وهذا العدد ، فإن وزارة الخارجية لا تحتل المرتبة الأولى بين الوكالات التي يعمل بها مواطنون أمريكيون في الخارج . ففي عام ١٩٦٢ بلغ عدد المواطنين الأمريكيين العاملين في الخارج لصالح وزارة الدفاع وحدها ٥٨٪ من العدد الإجمالي الذي يعمل لصالح ثمانية وعشرين وكالة فيدرالية ، في مقابل ٣٧٪ يعملون في خدمة وزارة الخارجية ، ٥٪ لمجموع الوكالات الباقية هذا فضلاً عن أن وزارة الدفاع مسئولة بالطبع عن عدة مئات من الآلاف من أعداد القوات الأمريكية الموزعة بالخارج ، خاصة في آسيا وأوروبا .

ويوضح الجدول رقم ٩ التوزيع الجغرافي لموظفي وزارة الخارجية ، وغيرهم من الموظفين المدنيين الأمريكيين الآخرين ، العاملين بالخارج .

جدول رقم (٩)

موظفو وزارة الخارجية والموظفون المدنيون الفيدراليون

العاملون بالخارج عام ١٩٦٤ (الأمريكيون فقط)

الموظفون الفيدراليون لجميع الوكالات			موظفون وزارة خارجية		
العدد	الترتيب	المرتبة	العدد	الترتيب	المرتبة
٤,٥٠٠	١	ألمانيا	٤٢٧	١	ألمانيا
٣,٢٠٠	٢	اليابان	٢٧٥	٢	فرنسا
٢,٢٠٠	٣	أرمينيا	٢٤٢	٣	المكسيك
٢,١٠٠	٤	دومينيكا	٢٤٠	٤	البحرين
١,٤٠٠	٥	كوريا	٢٢٤	٥	إيطاليا
٩٩١	٦	الفلبين	٢٠٤	٦	اليابان
٨٢٠	٧	بنما	١٩٧	٧	البرازيل
٧٤٠	٨	انجلترا	١٦٩	٨	انجلترا
٥٦٠	٩	إيطاليا	١٦٧	٩	الهند
٥٦٠	١٠	باكستان	١٢٦	١٠	أيرلندا
٥٤٠	١١	تركيا	١٢٤	١١	فلسطين
٥٠٠	١٢	البرازيل	١٢	١٢	أستراليا
٤٦٠	١٣	كندا	١٢٣	١٣	أستراليا
٤٤٠	١٤	تايلاند	١١٨	١٤	كندا
٤٢٠	١٥	إيران	١١٧	١٥	سويسرا
٤١٠	١٦	باكستان	١١١	١٦	لبنان
٤٠٠	١٧	الهند	١١٠	١٧	باكستان
٤٠٠	١٨	المكسيك	١٠٥	١٨	تايلاند
١٧,٩٢٠	١٩	المجموع	٣,٣٠١	١٩	المجموع
١٣,٠٠٠	٢٠	باقى العالم	٣,٩٠٩	٢٠	باقى العالم
٣٠,٣٦٠	٢١	المجموع	٧,٢١٠	٢١	المجموع الكلي

ويوضح ترتيب الدول الثماني عشر الأول بعض التغيرات التي حدثت منذ عام ١٩٤٥ في مصالح وجهود السياسة الخارجية الأمريكية . والعلاقة الخاصة مع إنجلترا لا يبدو كما كانت من قبل . فقد أصبحت ألمانيا الغربية تحتل المركز الأول في عدد موظفي وزارة الخارجية وغيرهم من الأمريكيين العاملين بالخارج ، بينما تأتي بريطانيا في المركز الثامن . ويبدو أن مصالحها لم تعد مركزة على الحلفاء الثابتين ، بقدر ما هي مركزة على الدول التي توجد فيها فرصة بنفوذ وقوة الولايات المتحدة ، مرتبطا بأدراك شيء من عدم الأمان أو التهديد . من ثم ، فقد أصبحت كل من إيطاليا وفرنسا واليابان تفوق إنجلترا في عدد موظفي الخارجية . وكذلك إيران وتركيا بالنسبة إلى كندا . أما في عدد توزيع كل المواطنين الأمريكيين العاملين في وظائف ميدانية بالخارج ، فالتوزيع على المواجهة المحتملة للقوة ، وهي آسيا بصفة خاصة ، يبدو أكثر وضوحا : فالعدد في كوريا يزيد عنه في كندا ، ويزيد في تايلاند عنه في الهند والمكسيك . ويبدو أن التركيز في انتشار معظم موظفيها في الخارج قائم على العمل أكثر منه على الاتصال أو الاستماع إلى رغبات القوى الأخرى - مهما كانت كبرى - التي يس فيها أو يتناقص نفوذها . بالاتحاد السوفييتي (كالثالث الدول الكبرى حجما ، وثانيها قوة على الأرض) لا مكان له في تنظيم الحصول المباشر إليه . وفي عام ١٩٦٤ ، لم يكن به أكثر من ٥٧ من موظفي وزارة الخارجية ، و ٦٩ مواصلا أمريكيا يمثلون العدد الإجمالي (بما فيه موظفو الوكالات الأخرى) .

ويبلغ العدد المماثل لموظفي الولايات المتحدة العاملين في الهند بين ٤٨٠ مليون نسمة مالا يزيد عن ١٦٧ فردا ، بينما لا يوجد أحد بالنسبة لـ ٧٠ مليون القاطنين في الصين القارية (١) .

ومن المعلوم أن بلاد الاتحاد السوفييتي والهند والصين القارية تضم نصف الجنس البشري تقريبا ، فضلا عن كونها تلتج بربح الدخل العالمي . ومع ذلك فلم يكن لنا في عام ١٩٦٤ في هذه الدول الثلاث الصفحة سوى ٣٪ من موظفي وزارة الخارجية العاملين بالخارج . وقد جرت مناقشات طويلة في مجلس الشيوخ الأمريكي في ربيع ١٩٦٧ ، عما إذا كان من دواعي الأمان أو الحكمة الموافقة على تبادل عدد قليل إضافي من الموظفين القنصليين مع الاتحاد السوفييتي ، حتى تمت الموافقة المقترحة بتخطي هذا المجلس في النهاية . ولم يست حتى الآن ما إذا كان « الخط السماخ » ، أو المبرقة لكاتبه Teletype قد

(١) كان هذا بطبيعة الحال قبل الامم المتحدة والصين . وقد طبع هذا الكتاب سنة ١٩٦٨ (المراجع) والاقتصادية وغيرها بين الولايات المتحدة والصين . وقد طبع هذا الكتاب سنة ١٩٦٨ (المراجع)

استطاعا أن يوضحا لنا عن الفترة الحاصلة في الاتصالات الدبلوماسية والاسمائية .

وبالرغم من أن توزيع الدبلوماسيين والموظفين الحكوميين الأمريكيين في الخارج غير متكافئ ، بلورة ، إلا أن العدد يزداد نسبيا في كل الدول التي تتركز فيها قوة ونفوذ ومصالح الولايات المتحدة . فإذا أضعنا إلى ال ٣٣ ألف موظف مدني أمريكي بالخارج ٢٥ ألفا من رجال الأعمال ، و ٢٠ ألف مبشر ، و ١٠ آلاف معلم وطالب ، فضلا عن أفراد القوات المسلحة وثابعيهم ، فسوف تصل في النهاية إلى المجموع الكلي الذي توصل إليه هارلان كيغلاند ، وهو ٦٢ مليون « أمريكي فيما وراء البحار ، يعيشون في الخارج ، في أي سنة من سنوات الفترة الجديدة التي تتميز بالانتشار الأمريكي العالمي ، هذا بالإضافة إلى أكثر من ٤ مليون أمريكي يسافرون للخارج في كل عام »

مصالح الحرب السرية :

على أنه إلى جانب ال ٦٢ مليون أمريكي شبه الدائمين بالخارج ، يجب إضافة حوالي ١٠٠ ألف مواطن أجنبي يعملون كموظفين لدى حكومة الولايات المتحدة ، فضلا عن المئتين الكبير من المواطنين الأجانب الذين يوظفهم الأفراد والمؤسسات الأمريكية الخاصة . ومع كل ذلك ، لا يمكن حصر العدد كاملا ، حيث أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لا تعلن عن ميراثيتها أو عدد موظفيها من الأمريكيين والأجانب . بل إن مجمل عملياتها ليصعب تخمينه (وإن قلر بأنه مماثل أو يزيد عن حجم عمل وزارة الخارجية) ، رغم أن بعض عملياتها غير المباشرة التي تتم غالبا عن طريق المؤسسات الأمريكية والأجنبية غير المشكوك فيها - أو عن طريق بعض الأفراد - قد أظهرت بعض الخطوط الرئيسية لهذه العمليات في كافة أنحاء العالم .

وترجع الجهود الأمريكية الخاصة بعمليات المخابرات للنظمة ، بالإضافة إلى الأشكال المختلفة من الحرب السرية والنفسية إلى الحرب العالمية الأولى ، كب ترجع بدرجة أكبر إلى الحرب العالمية الثانية حين اشتركت الولايات المتحدة - بش سائر القوى الكبرى - في سلسلة كبيرة من هذه النشاطات . وقد زاد هذا الجهد الأمريكي بظهور الحرب الباردة ، لمجابهة الضغط السياسي السوفييتي المنتشر في أنحاء العالم والتغلب عليه ، هو والحكومات الحليفة المقربة إليه ، وحطائه قير الرسميين من الأحزاب الشيوعية المنتشرة في أنحاء العالم .

وقد وجدت حكومة الاتحاد السوفييتي في هذه الأحزاب ، وفي « جهاز » التدريب الشيوعية والمنظمات التي خلفتها ، وفي « التنظيمات الجبهوية » الممعدة

و « احرمته الإرسال » بالإضافة الى تنظيم مخابراتها العسكرية والمدنية مجموعة قوية من وسائل التأثير على السياسة العالمية ، والأحداث الداخلية في الدول النامية أو الدول التي تحتاجها الإزمات . (ورغم بعض النجاح الدعائي العارض ، فإن النفوذ الفعلي للاتحاد السوفييتي في الدول اجنبية المستقرة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، والدول الأخرى الساطقة بالاجلدية ، وسويسرا ، والدول الاسكندنافية مازال نفوذا ضعيفا) .

وبعد عام ١٩٤٥ ، حينما انتقلت الولايات المتحدة الى مرحلة المنافسة العالمية مع هذه المنظمات التي يوجهها الاتحاد السوفييتي ، أو تحكمها الفكرة الشيوعية ، رأيناها تتقدم بحماس للقيام بجهود أصحخم وأفضل من جهود منافسيها ففي هذا المضمار ، وعلى قدر ما يستطيع الفرد أن يرى في المياه العميقة للحرب السرية ، نرى الولايات المتحدة قد أسررت نجاحا ملموسا ، حيث أصبحت جهود المختبرات والحرب السياسية التي تضطلع بها المخابرات المركزية ووكالاتها أكبر وأحسن تنظيما من الجهود المماثلة السوفييتية أو الصينية التي تعارضها في الساحة الدولية ، وأن جلب هذا النجاح معه نوعا من السخرية . فحينما بدأ التسلسل والدعاية الشيوعية بشاغلها وبقاها ، وبدأت الولايات المتحدة في مقلب سليم غير مبال ، أخذ الشعور الوطني في عدد من الدول ينظر الى الشيوعية بوصفها التهديد الرئيسي للاستقلال الوطني . واتجه نظر كثير من الوطنيين ، الذين عارضوا بشدة أي نفوذ سوفييتي أو شيوعي ، نحو الولايات المتحدة طلبا للمساهمة . أما اليوم ، بعد أن أصبح النفوذ الأمريكي في كثير من الدول يحس مركز القوة والنشاط ، والمناسبة الأكثر عندا ومالا ، في كثير من هؤلاء الوطنيين قد أخذوا يرتدون عن مواقفهم السابقة ، حشبة ازدياد النفوذ الأمريكي في بلادهم . ويمكن القول أن اندفاعا في هذا الميدان من ميادين السياسة الدولية كما في غيره من ميادين السياسة العالمية ، والاقتصاد العالمي ، والرأي العالمي ، قد أحدث بعض الاستجابات المقيدة في الحياة الأدبية . فالتوسع من جانب واحد في القوة والنفوذ قد يكون في النهاية عملية مقيدة لنا كما كان الحال بالنسبة لأي قوة كبرى في الماضي . ولعل الأمر هو على حد قول سفير أمريكي مسابق لدى الكونغرس أمام لجنة فرعية تابعة لمجلس الشيوخ : أن حجم والوضوئية التمثيل الأمريكي قد يشكل أحيانا عاملا من عوامل التقيد في علاقاتنا الخارجية التي لا تعرف الجماهير الأمريكية عنها الشيء الكثير ، ولا سيما حيث يبلغ عدد أفراد البعثة الأمريكية نفس عدد موظفي وزارة الخارجية في الدول للضيعة ، .

والمسألة بطبيعة الحال ليست مسألة استعراض تتركز مثلا حول التساؤل عما إذا كان موظفو الحكومة الأمريكية في دولة أجنبية يقومون في عبارة واحدة (كما هو الحال في لندن) ، أم أنهم ينتشرون في عدة أندية صغيرة

(كما هو الحال في ليودلهي) • ولكن المسألة أكثر عمقا وموضوعية ، من حيث هي تتعلق بحجم الجهود الأمريكية وقوتها الفعلية المتزايدة في التأثير على سلوك الدول الأجنبية •

ومارلنا مستعربين في هذا الجهد الطرح • وفي هذا يقول هذا السمين في مذكرته للجنة الفرعية المنشقة عن مجلس الشيوخ « ويشدد الكاتب في الإشارة إلى إمكانية تخفيض القوات حصصية الأسرار بأولئك الذين لا يهتمون كثيرا بالاقتصاد قدر اهتمامهم بالتهرب من التزامات أمريكا كقوة عالمية » •

لما الذي يدفعنا لكل هذا الجهد ؟ وكيف يمكن لنا أن نحافظ على تصوراتنا للترامنا ؟ وإلى أي حد تعتبر هذه الالتزامات أو تلك حنقة في شبكة الالتزامات التماقدية المحددة مع الحكومات الرسمية للدول الأجنبية ذات السيادة ؟ وإلى أي حد تعتبر بمثابة المطلق الطبيعي لعملية الصراع الدولي ، التي أصبحنا نحن ومنافسونا وأعدائنا أمري كه ؟ بل إلى أي حد يمكن لهذا التصور الشعبي « للعراغ القوي » في الدول النامية أن يجرنا دون مقاومة إلى بدل الجهد والتعهد بالالتزامات المتزايدة ؟ وإلى أي حد يعتبر كل ذلك من نتائج العملية السياسية الداخلية ، والآثار الداخلية لالتزاماتنا السابقة ؟

الفصل العاشر

قطاع السياسة الخارجية

في لوائح عام ١٩٦٧ ، قال مرامسل مطلع في واشنطن أن روبرت ماكنامارا وزير الدفاع الأمريكي ، « مستول من أربعة ملايين نسمة ، وما قيمته ١٧٥ مليون دولار ، بما فيها خمسة آلاف رأي نووي » ، ويبلغ عدد الأفراد الذين تسيطر عليهم وزارة الدفاع مباشرة حوالي ثلاثة ملايين فرد من أفراد القوات المسلحة ، رعيون من المدنيين ، وقد بنيت اتفاقات الوزارة عام ١٩٦٦ حوالي ٦٠ مليون دولار (غير المبالغ الاستثنائية التي طلبها الرئيس جونسون في ذلك الوقت من أجل حرب فيتنام) وفي مارس ١٩٦٧ بنيت اتفاقات الدفاع ٧٥ مليون دولار سنويا . فقد كانت هذه الأرقام تزيد على نصف الميزانية الإجمالية للحكومة الفيدرالية الأمريكية ، في كل عام . وقد كتب آدم بازمووليكسي نائب مساعد وزير الدفاع لثمتون الأمر المولى عام ١٩٦٧ قائلا : « إن المؤسسة العسكرية ليست أكبر مؤسسة في العالم بحسب . إن أنها أكبر بكثير من أي وزارة أخرى . أنها في الواقع أكبر من كل وزارات الحكومة مجتمعة » .

منه الكتلة الضخمة من الجهد البشرية والاقتصادية تولد حيا مجموعة كبيرة من المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتناسب مع حجمها . وقد بلغ هذا الحجم ، وبالتالي هذه المصالح ، عام ١٩٦٧ حوالي ١٠٪ من الانتاج القومي الإجمالي لمولايات المتحدة . فهو يزيد بنسبة كبيرة من قيمة التجارة الخارجية للولايات المتحدة ، بما فيها الصادرات والواردات التي تصل إلى أكثر قليلا من ٧٪ من الانتاج القومي الإجمالي . كما يبلغ حوال نفس قيمة جميع الاستثمارات الأمريكية بالخارج ، وحوالي من ١٠ إلى ٢٠ ضعف الأرباح التي تجدها من هذه الاستثمارات . وهكذا ، كانت مؤسسة الدفاع الأمريكية تعتبر منذ ٨٠ سنة ، وسيلة لحماية مصالحنا في المساحة المولية أما اليوم فقد أصبحت تمثل أكبر مصلحة بين المصالح الأمريكية .

ولقد عبر يارمونتسكي عن مفاد ذلك بلمة أكثر وضوحا ، حينما يذكرنا بأن كل القرارات الكبرى التي يتخذها وزير الدفاع وكبار المسئولين في البنتاجون والتي تتعلق بمسائل السياسة ، والعتاد ، وأنظمة الأسلحة الحديثة ، والاستراتيجيات ، والالتزامات الدولية تتضمن عملية موازنة بين القيم والمخاطر وهي قيم ومخاطر ليست رقما على الدولة ، ولكنها غالبا ما تمس انعماء ، وكذلك مجموعات المصالح الموجودة داخل البنتاجون مرة وشوارع بسانفانيسا حتى الكاينول وتبدل حسب طبيعة التوزيع بين هذه القوى المتنافسة ، ولكن فرص الوصول إلى حل وسط ليست كثيرة ، وبسبب لعقد المسائل ، فالموافقة على مسألة معينة قد يقابلها رفض لسألة مرتبطة بها ، ومن ناحية أخرى ، فإذا أي مسألة ودود مستمرة برفض لأي بيروقراطية ستؤدي أن إيقاف الاتصالات لهايا ، مثل مفهوم العلاقات العمالية من القس في المساومة بحسن نية ، ولا يستطيع أي وزير للدفاع أن يرفض باستمرار المقترحات المقدمة من مستشارية الميكروبي ، خاصة حينما يتعلق الأمر بقدرتهم الفنية وأرواح الشباب الأمريكي ، ومن تستطيع أي مناقشة تحليلية أن تعدل من أثر رفض بات على علاقة العمل المستمرة بين الوزير وجنرالاته ، وفي الواقع أن الشيء الجدير بالملاحظة ليس هو كثرة القرارات التي تتخذ في البنتاجون في وجه كل الضغوط من أجل حل وسط ، بل قلة عدد هذه القرارات .

وهنا يبرز ما يسمى بالمركز العسكري الصناعي ، وحينما حذر الرئيس أيزنهاور عند تركه لمنصبه من القوة المتزايدة للتركيب الصناعي ، فربما كان ينفس من شعوره بالاحباط لعدم قدرته على حفظ ميزانية الدفاع ، وفي نهاية مدة رئاسته ، كان مايرال يعتقد أن الرئيس يجب أن تكون لديه القدرة على إعطاء الأوامر مثل لي جنرال ، وحينما اكتشف أن الأوامر لاتنفع بطريقة تلقائية ، احتار أن يعي بالنوم في « المتأمرين » .

، ومن المؤكد أن التركيب العسكري - الصناعي - التشريعي لا يشكل مزاجرة ولكن هناك اتفاقات عرضية في المصالح بين مسئول المشروع العسكري الذي يبحث عن نجم ، والمدني الذي يرى فرصة مواتية لشغل منصب وليس فرع جديد ، ومقاول الدفاع الذي لا عمل لديه ، ووكلاء الاتحادات العمالية الذين يرون اقتراب شبح البطالة ، وعضو الكونجرس الذي يهتم بمساهمة التاجر ولعامل في الحملة الانتخابية والذي يهتم برحاء الحق الذي يمشيه ، فكل من هذه المجموعات للمصالح تريد توسيع مؤسمة الدفاع في الاتجاه الذي يماسيها مثلا في بداية الستينيات ، كان البنتاجون يخضع بدرجة كبيرة - وكان ذلك يمثل إحدى الفرص السعيدة السادة التي تمتع بها ماكنابارا في بداية عهدته بتولي منصبه ، وكانت للوارد التي تقطع عن النشاطات غير الضرورية تستطيع خلالها

أن نوظف في المناطق التي نحتاج إلى التقوية وعلى سبيل المثال أيضا ، رأينا حتى وقت قريب أن معسكرات تدريب الجيش لا تقوم بتدريب قوات الاحتياط التي تستلحق بناء على مناقشة في الكونغرس ، وذلك لأن معسكرات التدريب كانت مستغلة كلها لأعداد القوات العامة للحرب في فيتنام . ولكن حينما تنتهي الحرب في فيتنام ، فإن صفوف المركب العسكري الصناعي - التقريبي سوف تزداد بالضرورة .

• ومع ذلك يمكن مقدرة مثل هذه الصفوف ، وهناك دلائل كثيرة على إمكانية ذلك . ولكن من غير المعقول أن نتوقع من أي وزير للدفاع أن يقوم على رفض هذه الصفوف بمفرده ، أو حتى في حالة تأييد قلة من العاملين في وزارة الدفاع من رجاله به . ففي خلال الست سنوات الماضية ، استطاع المتحاربون إيجاد الوسائل التنظيمية والتحليلية التي تسمح بالاتصال الفعال بين البيروقراطية والقيادة السياسية المسئولة ، وبين عناصر البيروقراطية ذوي المصالح المتصارعة في المؤسسات المختلفة ومع ذلك ، فإن الإداري المتحارب أنفسهم لا يستطيعون تحديد دور المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة ، ولا يجب أن يطلب منهم ذلك . وقد حدثت سنوات قومية على مدى عدة سنوات لإظهار أن المؤسسة العسكرية لا تتناسب وهامها وأنها تحتاج إلى إصلاح هيكلي جذري . وقد أعطت هذه الإصلاحات للولايات المتحدة الآن قوة عسكرية يمكن استخدامها بطريقة أكثر . أما مسألة الاستخدام الذي يتسببه المؤسسة العسكرية ، والحدود التي تفرض على نموها وعملها فهي موضوع كبير يستحق شغل اهتمام الأمة (١) .

نظرة أخرى إلى جهاز القرار القومي ، نموذج الشلال الصغير البسيط :

يمكن اعتبار الدولة ، التي يدخل في نطاق حديثنا اهتماماتها ولوائها ، بمثابة جهاز لقرار القومي . ولأغراض التحليل ، يمكننا تصور سبيل الاتصالات والقرارات في صورة مبسطة جدا هي صورة شلال صغير من خمس مستويات . ويمكننا أن نتصور أن كل مستوى يتكون من صفوف واضحة من الرأي العام أو رأي الصفوة . وكل من هذه المخزونات مرتبط بمركب معين من المؤسسات الاجتماعية ، ومجموعات من المراتب الاجتماعية .

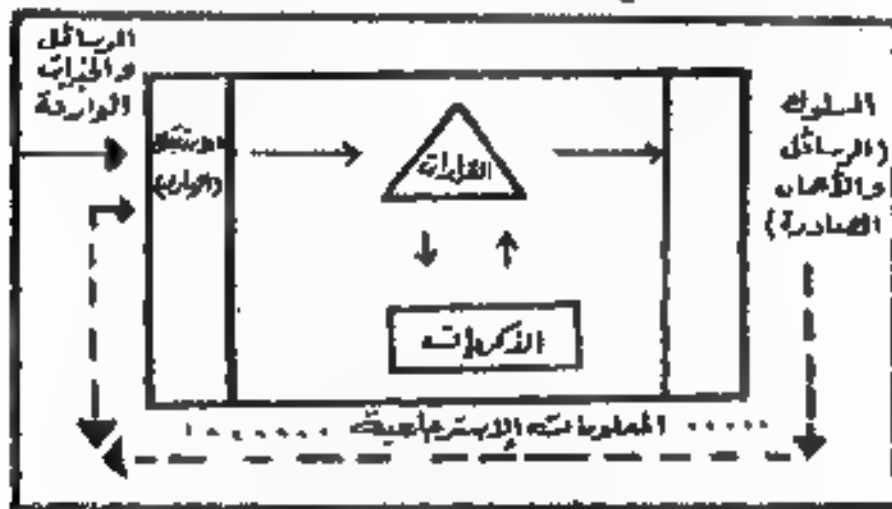
وتناسب عملية الاتصال بسهولة أكثر داخل كل مستوى عنه في أسيابها من مستوى لآخر ، كما أنها تناسب بسهولة أكثر من مستويات المكانة والقوة الأعلى إلى المستويات الأقل . ويمكن تمثيل نظام الاتصال والصل في كل

ADAM YARMOLINSKY, How The Pentagon Works, Atlantic Monthly, March, 1967, pp. 55-61.

(١)

مستوى ٤ مصنفوق - أسود ، بسيط ، لصقت على بعض أجزائه لافتات ليلية
توضح مهامه ووظائفه الرئيسية التي تهما هما : استقبال لرسائل والخبرات ،
الذاكرة والاسترجاع ، اتخاذ القرار عن طريق ربط المعلومات الواردة بالأشياء
المستعمدة الى الذاكرة وذلك لتحديد طاقة السلوك ، وطاقة ارسالي والأعمال
الناتجة التي قد تعيد بعض المعلومات الى جانب الاستقبال داخل الجهاز ، وبالتالي
تعدل من مراحل اسلوبك التالية .

ومن المعلوم ، أن أول مستويات مخروجات الرأي هي أية دولة غربية هو
مستوى الصفوة الاجتماعية والاقتصادية التي تساوى بالتقريب ٢٪ أو ٣٪ من
أهل طبقات السكان ملكية ودخلا ومستوى اجتماعيا واقتصاديا ، مثل كبار
الانك ، وحملات الأنهم ، وأصحاب الأعمال ، والمستثمرين ، وكبار أفراد الجهاز
التنفيذي الإداري في المولة وعائلاتهم ، ومؤسستهم الكبرى مثل الشركات الكبرى
والبنوك ومؤسسات الاستثمار . هؤلاء الناس ومؤسستهم لا يشكلون جماعة
متناسقة بسيطة ، ولكنهم يرتبطون بشبكة كثيفة من الروابط وفنوت الاتصال
المتعددة الأطراف . وهم يفترون فيما بينهم في ذكريات عديدة ، وأنطيات ،
وأصاليب الرأي والمصالح والسلوك الخاصة بالصفوة الفرعية المتخصصة ، التي
يمكن انتقالها بينهم بسرعة . وبالإضافة الى سبيل الاتصال الداخلي والذكريات
للشركة ، فإن هذه الصفوة تستقبل كذلك رسائل من باقي المجتمع ومن العالم
اخارجي . وهذه الرسائل تولد رسائل وأعمالا موجهة لجموعات اجتماعية أخرى
وللعالم الخارجى . ولهذا نحن نوصفها بشكل تخطيطي في الشكل رقم ٢ بواسطة
٤ مصنفوق أسود ، ذي قطاع للاستقبال ، وقطاع للإرسال ، وجموعة من الذكريات
المتاحة للاسترجاع . وجهاز قراره ينتج عن الأقل أمثليات أو كراهية لأنواع
معينة من السلوك الناتج .



شكل ٢ مستوى الصفوة الاجتماعية الاقتصادية كجهاز قرار

والمستوى الثاني في مجتمع غربي متقدم يتشكّل من الصفوة السياسية والحكومية التي تتركز أساساً حول الحكومة الوطنية . وهي ليست كذلك كتبة متباينة ، إذ يوجد في داخلها مجموعات فرعية مثل لأمميين بالفرع التنفيذي ، والمفرعين ، والقضاء ، وكبار الموظفين المنتخبين ، وكبار البيروقراطيين ومن بين هذه الفئة الأخيرة الشخصيات المدنية والعسكرية . وهناك أيضاً لرواق بين أفراد الصفوة السياسية في العاصمة وهي الأقاليم ، واحتلافات بين مصالح وموظفي قطاعات السياسية القومية والرسمية والمحلية . وأخيراً ، هناك لرواق بين أصحاب المناصب في المكاتب الحكومية الرسمية وبين الأفراد الذي يعتمد نصيبهم من السلطة السياسية على درجتهم في الترتيب الهرمي أو الجهاز الخاص بالحرب . وهناك تمييز حقيقي بين السياسيين الموجودين داخل السلطة وأولئك الموجودين خارجها رغم أن هذه الأدوار قد تنعكس في حالة تغير السلطة الحاكمة . وبالرغم من هذه الاشتقاقات الحقيقية ، إلا أن هناك قدراً كبيراً من التماسك والاتصال داخل الصفوة السياسية وبينها وبين أفراد الصفوة البيروقراطية والعسكرية . فهي تكون الحكومة وكذلك البيئة الاجتماعية المحيطة بها . وهكذا يمكن تصوير هذه الصفوة الحكومية والسياسية كجهاز اتصال وقرارات له قدراته الخاصة به في مجال الذكريات والقرارات ، ووظائفه الخاصة في الاستقبال والإرسال (الطاقة الداخلة أو المدخل Intake والانتاج أو المخرج Output) بطريقة تشبه الرسم التخطيطي للوضع في الشكل رقم (٢) .

ويتكون المستوى الثالث من وسائل الاتصال الجماهيري (وسائل الإعلام) ، وبصفة خاصة الصحف والمجلات والتلفزيون والإذاعة ، وما يربط بها من وكالات الإعلانات وصناعة السينما والاسطوانات وشر الكتب كالجبهة الصحفية ملحقة بهذه الوسائل . وهذه الشبكة من وسائل الإعلام يمكن اعتبارها كذلك كجهاز له أوجه الاستقبال والإرسال والذاكرة والقرارات ، ويمثله صندوق أسود آخر مشابه لتلك التي تمثل المستويين السابقين .

أما جهاز الاتصال في المستوى الرابع فهو أكبر بكثير وأقل تماسكاً . ولكنه لا يقل أهمية عن الأجهزة السابقة . ويمكن توضيحه بصندوق أسود مماثل لما سبق ، ولكن يجب أن نضع في اعتابنا أنه يختلف عنها في المضمون . فهو يتكون من شبكة من قادة الرأي العام الذين يشكون نسبة ٥٪ أو ١٠٪ من السكان ويهتمون بوسائل الإعلام وبالشؤون الخارجية إلى حد ما وهؤلاء هم الرجال والنساء الذين ينبغي دور الوسيط في الشؤون المحلية والدولية ، فيقربونها لجيرانهم الأقرب انتباهها ممن يتوجهون إليهم بأحاديث عن التفسيرات وتمساح الاستجابات والآراء المناسبة للأحداث اليميدة وغير المألوفة التي تقر بها لهم وسائل الإعلام . فإذا اتفقت شبكة قادة الرأي العام مع الوسائل والتفسيرات التي يبرزها وسائل الإعلام ، فانهم يستطيعون فعل الشيء الكثير لتقوية أثرها أما إذا لم يتفقوا

مما وعارضوها أو تجاهلوا ، فانهم يستطيعون فعل الشيء الكثير لابطال اثرها . وهكذا ، نرى ان الاذاعة التلفزيونية الخاصة بالبريغيا مثلاً في أنحاء أمريكا ، أو الخاصة بالتكامل العنصرى في القوات المسلحة الأمريكية ، يمكن أن يكون لها تأثير مختلف تماماً في الشمال عنه في الجنوب ، ويرجع ذلك الى الاستجابات المختلفة لقادة الراى العام (وللسكان ككل) في كل اقليم . وفى تحليل سميات استفتاء الراى العام يمكن تقريب طبقة « قادة الراى العام » بـ ٥٪ أو ١٠٪ من المشتركين من الاستفتاء طبقاً لطبقتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، وتحليل آرائهم بطريقة منفصلة . وهناك طريقة بديلة ، مفادها أن أعضاء هذه الطبقة ، أو أى طبقة فرعية داخلها مثل المدرسين والعامين المحللين ، يمكن التعرف عليهم مباشرة وأخذ عينة مناسبة من بينهم تمثل المجموع .

أما خامس واكبر المجموعات التى يكوئها الناس ، فتتكون من الطبقات السياسية المعنية من السكان على اطلاقهم ، حسب اهتمامهم وقدرتهم ونضجهم ، بدرجة تسمح بأن يكون لهم تأثير كاس على السياسة ، يجعل من الضرورى أخذهم فى الاعتبار عند تقدير السير المحتمل للأحداث السياسية ، والنتائج المحتملة لازمة ما يخص الدول العربية ، يصل عدد « الناس » المؤثرين سياسياً بالنسبة ان جملة الناخبين ما بين ٦٠ و ٩٠٪ من عدد السكان البالغين . فالناخبون (أو الجماهير) يستقبلون رسائل ، ويرجعون لذاكرتهم ، ويتخذون قرارات ، ثم يخرجون بنتائج فى شكل رسائل وأعمال .

وهكذا نرى أن هناك أربع قسرات - هي نموذج الشلال - تتحرك لأسفل ، من أجهزة الاتصال الأعلى الى الأجهزة الأدنى . فالصلوة الاجتماعية الاقتصادية تتصل مباشرة مع الجهاز الحكومى والسياسى . وكثير من أماردها يسهل عليهم الوصول الى (والتأثير على) السلطات التشريعية والتنفيذية فى الحكومة . كما أن كثير منهم يسهل عليهم الوصول الى (والتأثير على) وسائل الاعلام وعامها المتوسع . ولكن اتصالهم وتأثيرهم المباشر على السواد الأعظم من قادة الراى العام يتم بصورة أقل . كما أن تأثيرهم المباشر على جماهير الشعب هو أقل أيضاً . وللهكومة أيضاً بعض الاتصالات المباشرة والتأثيرات على وسائل الاعلام . ولكن مثل هذه الاتصالات والتأثيرات على قادة الراى العام والجماهير جند ضعيفة . فوسائل الاعلام تخاطب بطريقة مباشرة ومؤثرة قادة الراى العام الذين يقومون بدور المرسل والمؤكد

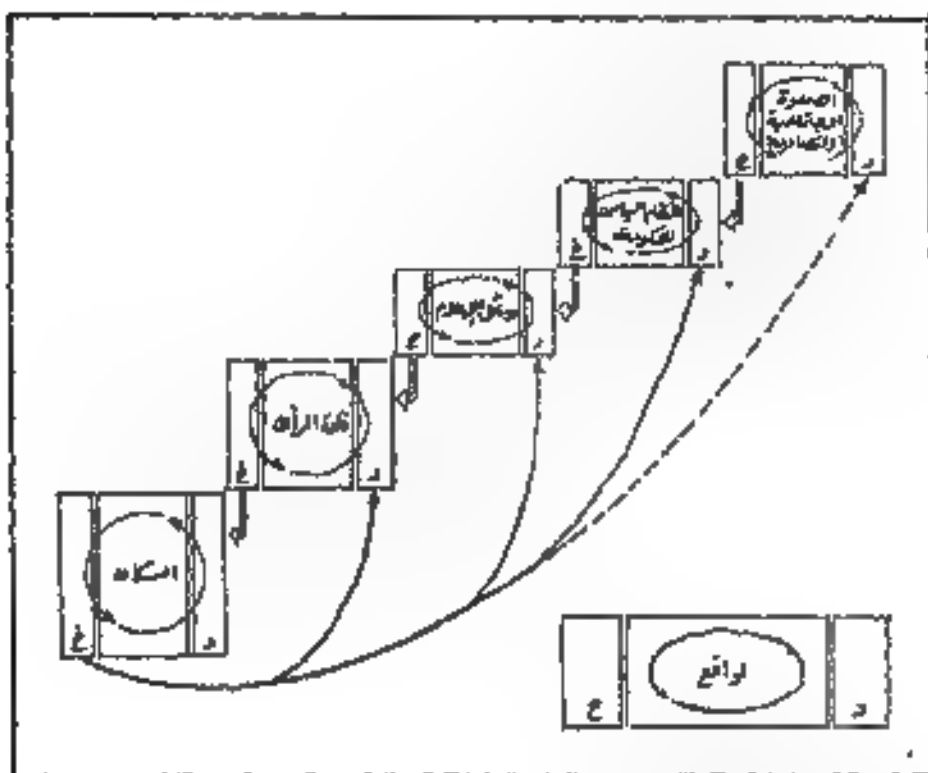
— أو السائد فيما ندر — في بث هذه الأخبار إلى السكان • فهم يتحدثون مباشرة إلى الشعب • وتزداد سلطتهم كلما تساوت رسائلهم أو تدعيت بواسطة وسائل الإعلام التي تسبغ على القادة المحليين صفة المتحدثين باسمها • وأخيرا ، فإن القادة المحليين يتصلون مباشرة بالباس • ويمارسون نفوذهم متمشيا أو معارضا لسياسة وسائل الإعلام • ويتضح هذا من الشكل رقم ٣ ، وملخصه في الجدول الآتي

جدول رقم (١٠)

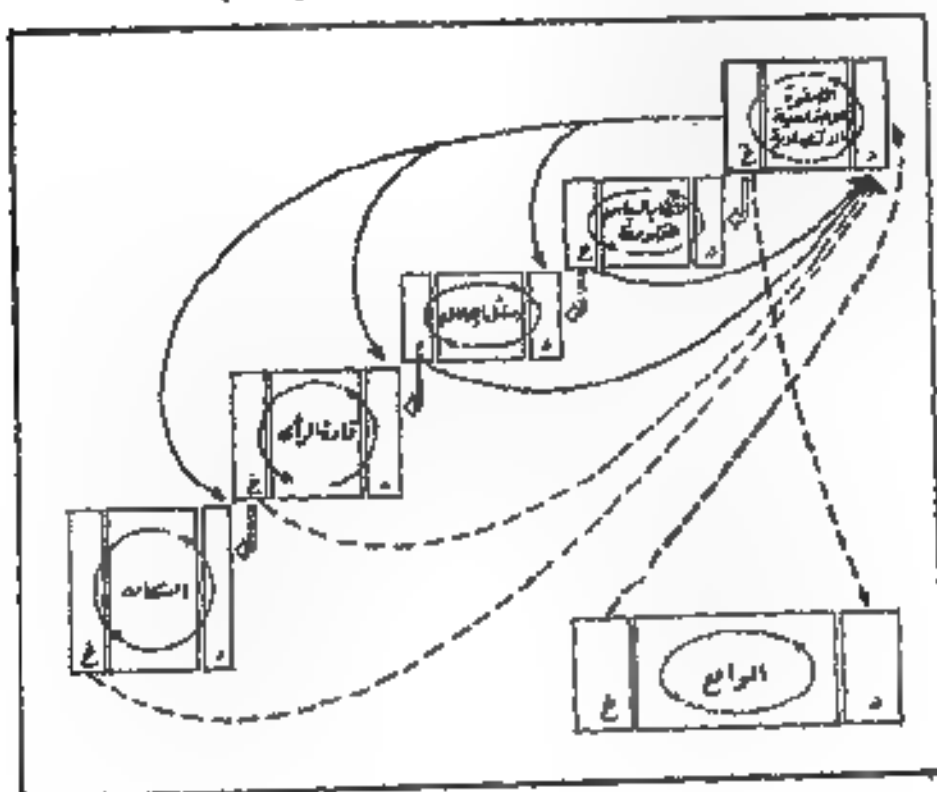
تلخيص ٣٦ نوعا من تدفق النفوذ والمعلومات في دولة متقدمة
كما هو مفسر في شكل (٣) من (١) إلى (ج)

(١) الصفحة الاجتماعية الاقتصاد	(٢) الجهاز الحكومي السياسي	(٣) وسائل الإعلام	(٤) قادة الرأي	(٥) فلسفة رأي المجاهير	(٦) واقع البيئة	(٧) المجموع الابتدائي	(٨) النتيجة
١ - الصفوة الاجتماعية الاقتصادية شكل ٣ ب.	قوى جدا	قوى	قوى	قوى	ضعيف	٥ قوى ١ ضعيف	١ - الصفوة الاجتماعية الاقتصادية شكل ٣ ب.
٢ - الجهاز الحكومي السياسي شكل ٣ ج	قوى جدا	قوى	قوى	قوى	قوى	٦ قوى	٢ - الجهاز الحكومي السياسي شكل ٣ ج
٣ - وسائل الإعلام (شكل ٣ د)	قوى	قوى جدا	قوى	قوى	ضعيف	٥ قوى ١ ضعيف	٣ - وسائل الإعلام (شكل ٣ د)
٤ - قادة الرأي (شكل ٣ هـ)	ضعيف	قوى	قوى	قوى	ضعيف	٤ قوى ٢ ضعيف	٤ - قادة الرأي (شكل ٣ هـ)
٥ - السكان (رأي المجاهير) (شكل ٣ ز)	ضعيف	قوى	قوى	قوى	قوى	٥ قوى ١ ضعيف	٥ - السكان (رأي المجاهير) (شكل ٣ ز)
٦ - واقع البيئة الغرفا-الطبيعي والاقتصادي والثقافي الخ (شكل ٣ ح)	ضعيف	قوى	ضعيف	قوى	قوى جدا	٤ قوى ٢ ضعيف	٦ - واقع البيئة الغرفا-الطبيعي والاقتصادي والثقافي الخ (شكل ٣ ح)
٧ - حواصل المجتمع (شكل ٣ ج)	٣ قوى ٢ ضعيف	٦ قوى ١ ضعيف	٦ قوى ١ ضعيف	٦ قوى ١ ضعيف	٢ قوى ١ ضعيف	٢٩ قوى ٧ ضعيف	٧ - حواصل المجتمع (شكل ٣ ج)

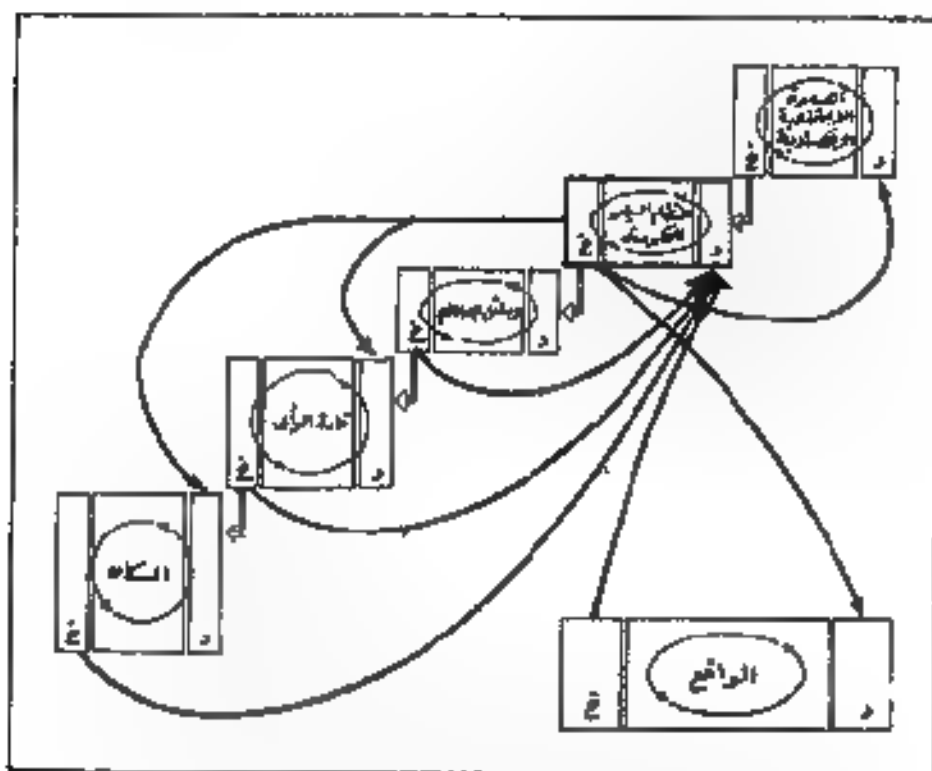
من (أ ل ج) لموقع الضلال ، للسلط ، لتتفق التلويذ والمعلومات



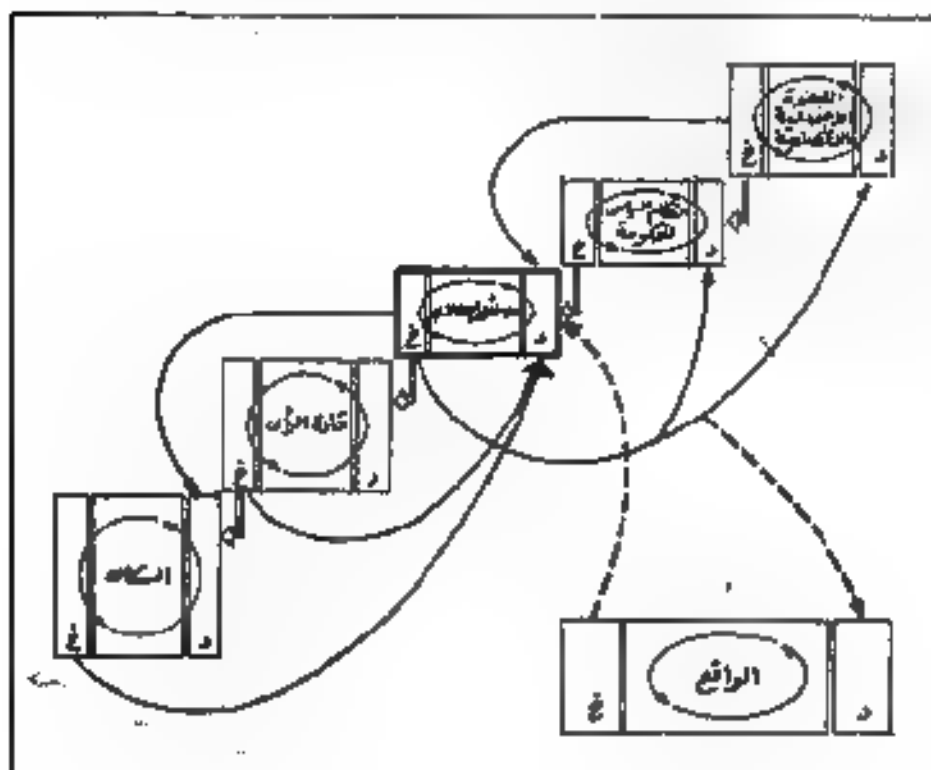
١ - الضلال الرئيس للوسائل والاستجابات من الشعب



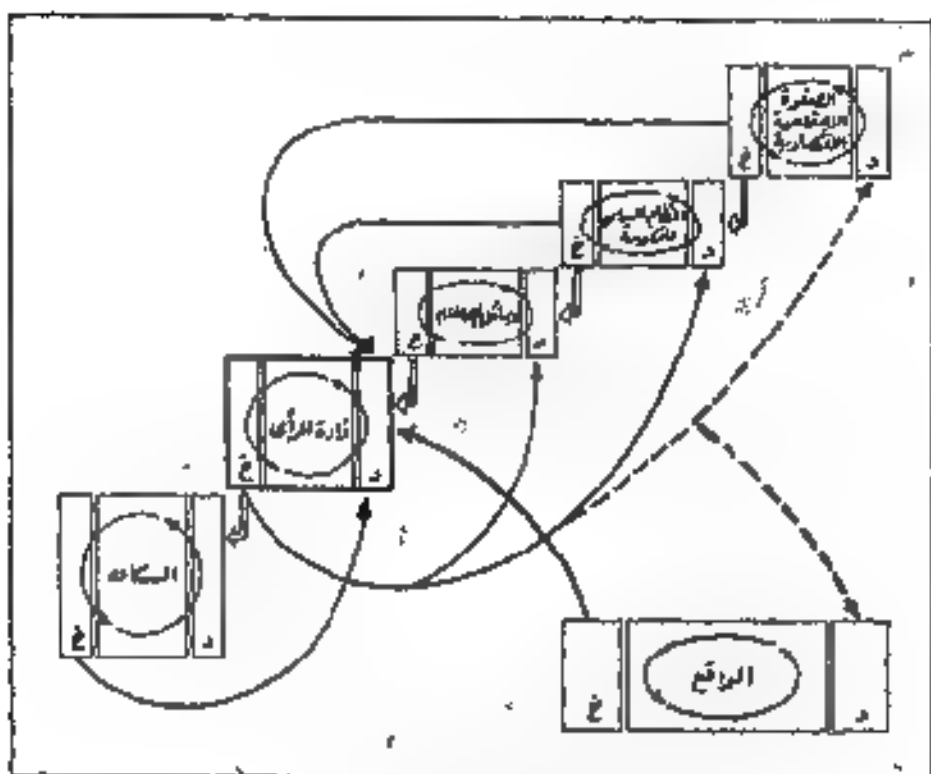
٢ - لتتفق الاتصالي بالنسبة للسلطة الاجتماعية والاتصالية



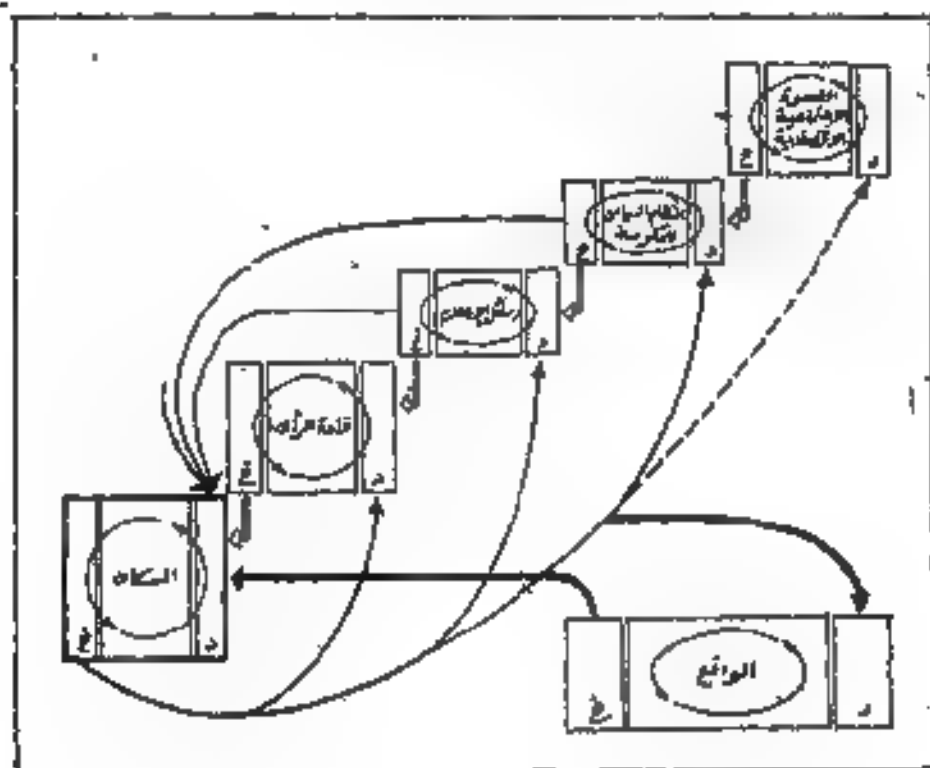
(ب) تدفق الاتصال بالنسبة للحكومات والسلطة السياسية



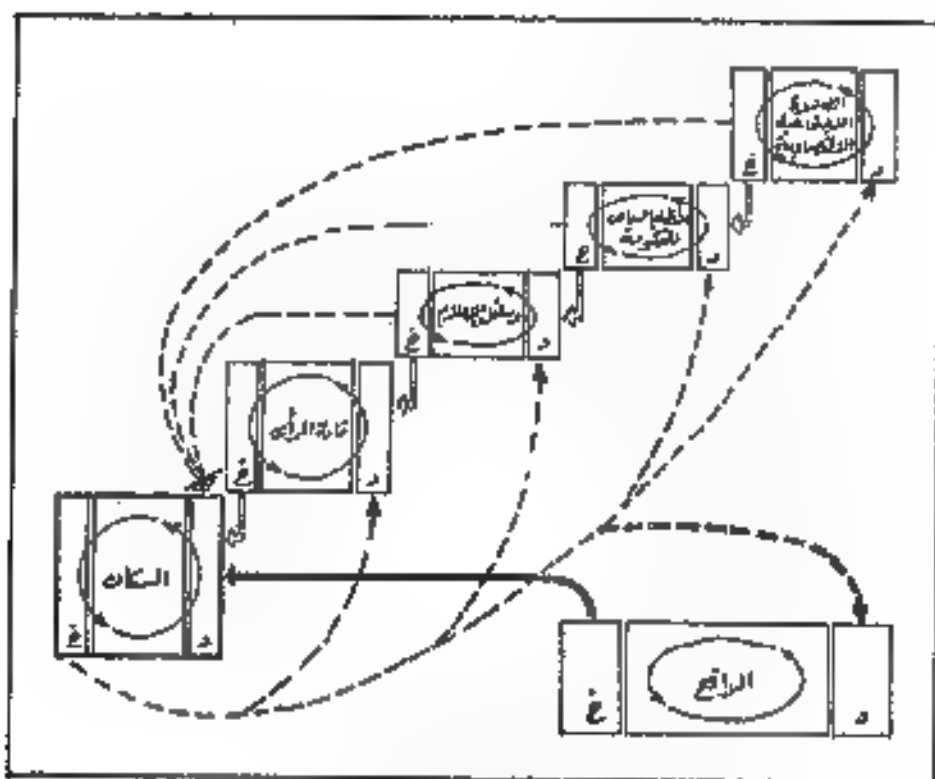
(ج) تدفق الاتصال بالنسبة لوسائل الإعلام



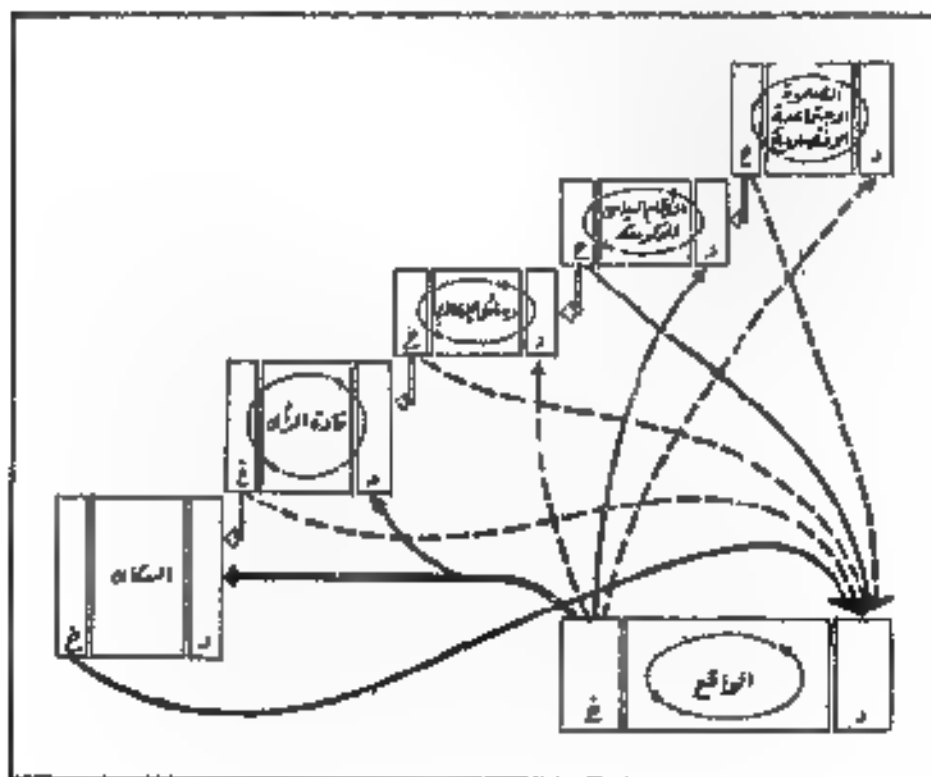
د - تدفق الاتصال بالنسبة لقاعدة الرأي



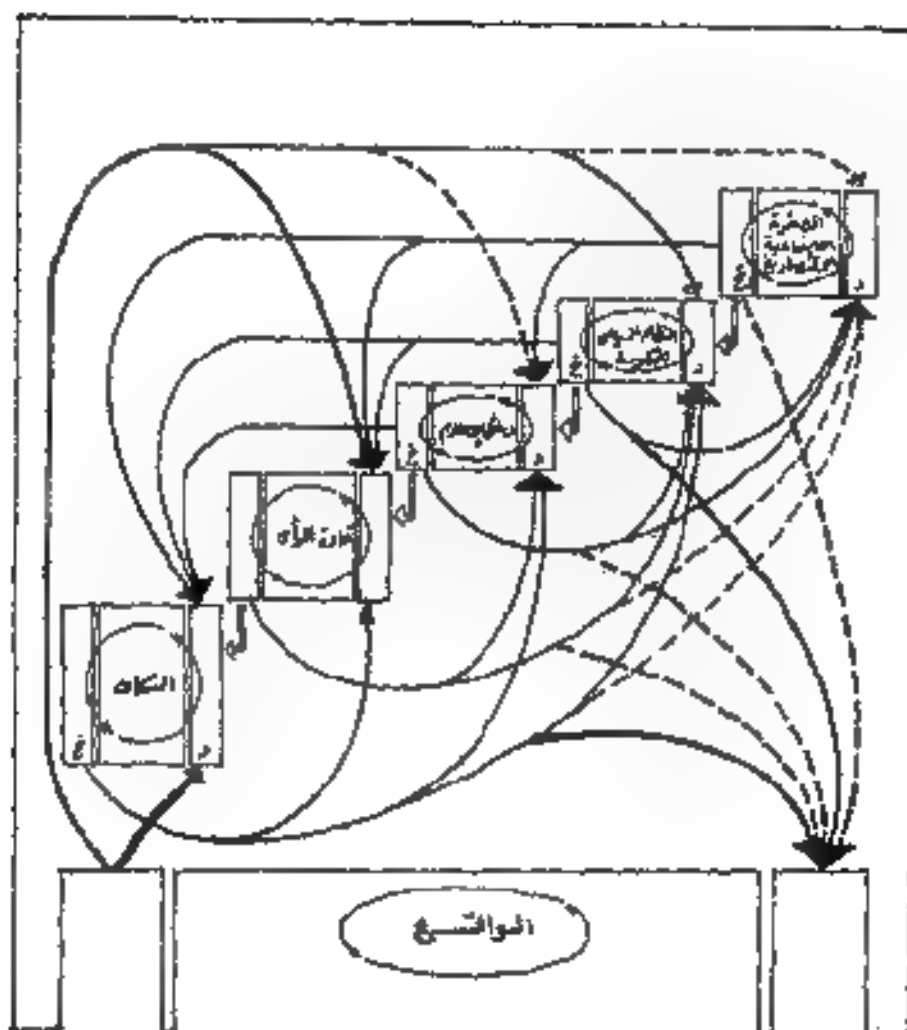
د - تدفق الاتصال بالنسبة للسكان على المستوى الجماهيري في دولة منظمة



د — II — لخلق الاتصال بالعسبة ناسكن على المستوى الجامعي في دولة تقليدية بسيطة



د — III — العلاقات من واقع البيئة في الدول الحديثة



ج - جميع النماذج تحقق الاتصال بالنسبة للجهاز الخامس بمستوى وبعينه

ومع ذلك ، لكل مجموعة من المجموعات الخمسة لها ذكياتها ، ومميزاتها استقلالها الخاص بها . وتستطيع كل مجموعة أن ترفض أو تتجاهل أو تصد تفسير معظم أو كل الرسائل غير المستباعدة بالنسبة لها . وكل مجموعة قادرة على التجديد والمبادرة . وكل منها تستطيع أن تقضي بعض أو كل مجموعات المستوى الأعلى بسبل من المجموعات

وعادة ما يستجيب الناس لقادة الرأي الداخلي ، أما بزيادة أو بتقليل انتباههم وانقيادهم لهؤلاء القادة . لهم يستجيبون لوسائل الإعلام أما بالاهتمام بها أو الانصراف عنها ، أي بالاشتراك فيها من عدمه ، أن لم يكن برعاية أحدها أو إحدى الشركات التي تعمل فيها . ومع ذلك ، نرى تيارات اتصالهم وتلويحهم مع

الصفوة الاجتماعية الاقتصادية ضعيفة وغير مباشرة ، حيث أن معظم أفراد هذه الصفوة لا يستندون على رأسى الشعب على حصولهم على دخولهم أو مراكزهم .

ويستطيع قادة الرأى الداخلى تأييد أو تجاهل أو معارضة وسائل الاعلام . ولديهم الى حد ما نفس الاحتيار في تصرفهم نحو الحكومة والقيادة السياسية للدولة . ومع ذلك ، فهم لا يستطيعون عادة فصل الشئ الكثير بالنسبة للصفوة الاجتماعية الاقتصادية الا اذا أصبح الفساد المحليون وقادة المستويات الدنيا جعدين كما هو الحال على أفراد الصفوة . أو اذا كانت مجموعة أعلى أفراد الصفوة تتكون الى حشد كبير من أجناب أو غرباء بارزين . ولكن الحكومة وقادة الجبهات السياسى يستطيعون فعل شئ ما بالنسبة للصفوة الاجتماعية والاقتصادية . فهم يستطيعون الدفاع عن امتيازاتها ، وجعلها تبدو أكثر شرعية ، كما يمكنهم معارضة سلطتها ، وتقليل امتيازاتها عن طريق التشريع والضرائب ، وقيادة الرأى الوطنى ، وغير ذلك من الاجراءات الادارية والقرارات السياسية .

ومن الواضح أن كل مستوى من المستويات الخمسة في نموذج الشلال مستقل ذاتيا ، ولكنه ايضا مرتبط جريا بالمستويات الأخرى . هذا بالإضافة الى كل مستوى معرض بدرجة ما للتأثير المباشر للواقع الخارجى . فحينما يحدث كساد اقتصادى وينفذ الناس وظائفهم ، يصبح هذا الكساد موضع اهتمام الناس وملاحظة جيرانهم ، بعض النظر عما يقوله قادة الرأى الداخلى ووسائل الاعلام أو الحكومة .

ويتطبق نفس الشئ على المواقف التى يحانى خلالها الناس من الجوع ويتم توزيع التموين بالبطاقات ، أو ترتفع نسبة الإصابات خلال حرب طويلة الأمد . ففي كل هذه الحالات ، تحاول وسائل الاعلام ، والقادة السياسيون الوطنيون والمحليون ، التقمص بتفسير ما لحاقى الشعب . ولكن قد يأتى الوقت الذى يفشل فيه الشعب ، بحيث يفوق التفسيرات .

كذلك يطبق نفس الشئ على المستويات الأعلى ، فقيادة الرأى الداخلى ووسائل الاعلام والحكومة والصفوة الاجتماعية الاقتصادية ، يحتمل أن يمرروا بتجارب مباشرة فيما يتعلق بمسائل الرخاء أو الكساد الاقتصادى ، وتطلق السحب داخل البلاد أو خروجها منها ، وسهولة أو صعوبة الهجرة ، والدجاج أو الفشل فى الملاقات الخارجية أو فى حالة الحرب ، والتقدم أو التأخر فى مجالات العلم والتكنولوجيا والصحة العامة ونمو السكان ، وتحسين أو تدهور البيئة ، وحفظ الموارد القوية أو نضوبها . وكل هذه الظواهر - أو كلها - آثار على مجارب الناس ، فى كل مستوى من مستويات جهاز الاتصال الاجتماعى . وبالتالى يمكن أن يؤثر مباشرة على إدراكهم لانفسهم وللعالم الخارجى ، وعلى تقدم فى

بعضهم البعض ، أو انعدام هذه الثقة ، فالثقة في حكومة أو في صفوف وطنية ، أو في جهاز وطني لوسائل الاعلام ، في الساحة الدولية وفي مجال السياسة الداخلية ، يعتمد الى درجة غير قليلة على مدى تطابق رسائله مع التأثير الحقيقي للواقع على السكان والمجموعات الأخرى المعنية .

فكل من مستويات الاتصال المترابطة حسب يتكون في حد ذاته من مجموعات مصالح ومؤسسات مختلفة ، يمثل ما توجد التلاقات أخرى بين المجموعات في المستويات المختلفة لجهاز الاتصال . وقد توجد هذه التلاقات بين بعض الفئات السياسية الوطنية ، وبعض وسائل الاعلام ، وبعض اقلية المحليين ، وبعض الدخيلين . على أنهم قد يفضلون جميعا اتباع ، خط متعدد ، أو « خط متساهل » في مجال السياسة الخارجية ، في حين أن مجموعات أو التلاقات أخرى قد تفضل منح الأولوية لأهدافها الداخلية .

هل هناك أولوية للسياسة الخارجية ؟

من المحتمل دائما أن لا تملك أجهزة الاتصال السياسية المعقدة من هذا النوع - التي أوضعدها - أولوية للسياسة الداخلية . وقد تحدث ليوبولد فون المؤرخ الكبير في القرن التاسع عشر عن « أولوية السياسة الخارجية » ولكن هذه الفكرة كانت أكثر ملائمة للملكيات منها بالنسبة للمجتمعات انبساطية . فاليرم يصنع أفراد الصفوة السياسية . ولكن السياسة - أو عن الأقل احتياجاتها ونتائجها - غالبا ما تصبح أيضا مجموعات الصفوة ، وتغير التماسك فيما بينهم أو تغير من قوتهم ، ومن العلاقات القائمة بينهم .

فجهاز الاتصال والقرار السياسي الحديث من ذلك النوع ، يجعل من الصعب على الدولة انتهاز سياسة خارجية ثابتة طويلة المدى . وإذا كانت هناك لغة صفوة في مستوى واحد ، أو مجموعة مصالح متأكدة من ميادتها على جميع مجموعات الصفوة والمجموعات الأخرى التي ستظل صليبية ، فإن هذه المجموعة السائدة تستطيع دون عناء كبير أن تحافظ على سياسة هوية لمدة سنوات . أما في الدولة الديمقراطية المتعددة الأحزاب ، فمن المرجح أن تجد صعوبة في ممارسة نفوذها الدائم على نفوذ دولة أخرى ، أو أن تكون في مركز الموضوع الدائم لدولة أخرى .

وكما زادت عناصر العدد والاتصال والاشعاع في جهاز ما ، زادت الصعوبة بالنسبة للصفوة ومجموعات المصالح على الصمود ، وكثر تغير اتزان بين مستويات الاتصالات والقرارات السياسية الداخلية والخارجية فيه . وعلى

هذا النحو ترى الدول الديمقراطية الحديثة غير مهية على وجه الإطلاق لحكم أو توجيه الدول الأخرى لفترات طويلة بل أنها ليست مهية للخضوع طويلاً لأي نموذج أو توجيه أجنبي ، ولو كان عن حسن نية ، ولعل علاقات إنجلترا بالدول الديمقراطية داخل الكومنولث توضح شيئاً من هذه الصعوبة كما توضح نفس الصعوبة في تجارب أمريكا - منذ عام ١٩٥٤ - في محاولتها التأثير على سياسة فرنسا ، وفي الجهود الأمريكية الأخيرة للتأثير على الحياة الاقتصادية والسياسية للهند .

وما ينطبق على الدول الديمقراطية الحديثة ربما ينطبق بدرجة كبيرة على كل الدول الحديثة الأخرى . فالتطوير يتضمن وجود وسائل اتصال داخلية أكثر ، وأجهزة اتصال داخلية مختلفة ومعقدة ، وقطاعات عامة كبيرة ، واشتراكا عسكياً معزايدياً يفوق المستوى الداخلي . واحتمالا كبيراً لتغيرات متكررة في علاقات الاتصال والسيطرة داخل النظم السياسية لهذه الدول . ومن الملاحظ أيضاً أن عمليات التغيير الخاصة بالسياسة والاتصال ، وإن استمرت خلف واجهة الدكتاتورية ، فهي لا تجمع النظم الدكتاتورية الحديثة علامة للمحافظة طويلاً على سيطرة محكمة على الدول الأجنبية البعيدة . وتوضح الصعوبات التي واجهها الاتحاد السوفييتي ، في محاولته الاحتفاظ بسيطرته على سياسة تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وفقد سيطرته على يوغسلافيا والصين أو التغيرات داخل الاتحاد السوفييتي قد ارتبطت بالتغيرات في الدول الأخرى ، لاضفاف أو اذابة ما كان ينظر اليه من قبل - سيطرته على الأقل - على أنه كتلة مهيمنة عليها بأحكام .

وبالرغم من أن الدول الحديثة تجد أنه من الصعب إمكان التأثير على الدول الأخرى ، أو السيطرة عليها لفترات طويلة ، إلا أن مصالحها غالباً ما تدفع حكوماتها إلى الدل لمحاولة في هذا السبيل . هذا علماً بأن الاعتماد المتبادل بين الدول قد يؤدي إلى زيادة هذه الجهود ، دون ضمان نجاحها . ولكن يجدر الانتباه إلى أنه حينما يستمر الاعتماد المتبادل ، وتفشل جهود السيطرة ، تبرز المصالح المتعارضة ، ويصبح من المحتمل لتبوب الصراعات . وهكذا ، يمشي الصراع الدولي بسبب فشل السيطرة .

كيف تشب الصراعات بين الدول

هنا كان نوع الصراع الذي تلعبه الدولة نفسها فيه ، فانها ولا بد ان تحافظ على قدر من السيطرة ، ليس فقط على سلوكها ، بل على سلوك عدوها كذلك . ويمكن تمييز النوعين المختلفين من الصراع طبقا للدرجات والأشكال المختلفة من ضبط النفس والسيطرة المتبادلة من الطرفين . وطبقا للمعارف التي اقترحها أناتول رابوبورت Anatol Rapoport عالم الرياضيات واحد أصحاح نظرية المباراة أو اللعبة Game Theory فإن أهم أشكال الصراع ثلاثة ، يمكن تسميتهما « القتال Fights » و « المباريات Games » و « المجادلات Debates » . وكل شكل من هذه الأشكال له حلفيات مختلفة ، وقالب مختلف للتطور ، وتوزيع مختلف للنتائج التي يمكن التنبؤ بها .

١ - « القتال » : أشكال للصراع شبه آلية Quasi-Automatic

التشكل الأول للصراع هو « القتال » ، وفيه يتصاعد ضبط النفس والسيطرة المتبادلة للأطراف بسرعة ، لأن أعمال كل طرف تكون متطلعا لأعمال مضادة من جانب الطرف الآخر . فقد يصبح كلب حينما يقابل كلبا آخر في انشراح ، يرد الكلب الآخر النباح . لم ينبع الكلب الأول بصوت أعلى ، فبرد الثاني بأعلى منه . إذا زجر الكلب الأول ، فعل الثاني نفس الشيء . وبلى هذا السابح التقليدي لعبية التصعيد تتابع الهش والتقاتل بين الكلبين . وبلى هذا الوجه يتم المتتابع في تصعيد المعركة بين صبيين في فناء المدرسة . إذ يؤدي تبادل نظرات التوبيخ والسخرية إلى تبادل الكدمات والإيماءات السخاخرة ، ثم التهديدات والتحديات ، فالتحديات المضادة ، حتى يتم تبادل الضربات ، وبدأ القتال على أوسع نطاق .

وما يمكن ملاحظته بين الكلاب والأطفال ، يمكن ملاحظته أيضا في سياق التصالح بين الدول ، وفي المواجهة بين القوى الكبرى . فيصبح مستوى تسليح

دولة ما ، أو اتفاقاتها العسكرية ، الخط الرئيسي الذي تنطلق منه دولة ثانية ، فتقرر أن تريد عنه بدرجة « مأمولة » لنقل ١٠٪ - حتى تشعر بالأمان . ولكن هذا المستوى الأعلى الجديد لتسليح الدولة الثانية يصبح أساس حسابات الأمن بالنسبة للدولة الأولى ، التي تحاول من جانبها اتفاق ١٠٪ على الأسلحة زيادة عن منافستها . وتحاول الأخيرة بدورها أن تتخطى هذه النسبة بنسبة ١٠٪ أخرى ، وهكذا يحدث التنافس في سلسلة من تصعيد التسليح حتى تنهك إحدى الدولتين أو كلاهما ، أو حتى تشب الحرب ، أو حتى يحدث تغير غير متوقع في الدقيقة الأخيرة في سياسة كلا الجانبين .

كذلك في حالة المواجهة بين القوى الكبرى ، تحاول كل قوة أن تريد من الأخرى بدرجة معينة من الانقراض انشغالي أو المادي في كل مرحلة . فيل المذكرات المعدلة للهيئة مذكورات شديدة اللهجة . وفي المذكرات تحركات السفى أو القوات أو الطائرات إلى مواقع قريبة من مسرح النزاع ، وربما يتم تسبيل بعض القوات ، أو ترولها بطريقة عنيفة . على ذلك إطلاق البيان من جانب أحد الأطراف ورد أكبر من الطرف الآخر ، ثم يظهر الدول الحليفة في الصورة . وهكذا ، عن طريق التهديد والتهديد المضاد ، ثم الرد فالرد المضاد ، يتم الوصول إلى حالة الحرب الشاملة ، وربما يتم اجتياز هذه الخفاة إلى الحرب ذاتها .

وتتمثل عمليات الصراع و القتال ، هذه في جوهرها إلى أن تكون عمليات آلية ، لا تريت فيها ، مثل تحركات لاعبي الشطرنج الجدد ، الذين يعرفون من النوبة أقل مما يعتقدون ، فتبدو لهم كل حركة واضحة وضرورية . وفي الواقع ، أن هذه العمليات - مثل تحركات لاعبي الشطرنج اسارسين ، ولكنها ليسا على درجة عالية من المهارة - تكون من السرعة بحيث يصعب تبيرها عن رد الفعل المماثل . وهكذا يبدأ رجال المولة بالقول « ليس لدينا بديل » ، وتجد الدول التي يجب أن تتعم بطريقه أفضل من خلال التجربة (مثلها بعمل معظم لاعبي الشطرنج الجدد) نفسها وقد تورطت فيما يبدو عادة (بالنسبة لها) على أنها عمليات صراع حتمى ، يتعذر معها الهروب من التسلسل المتطور للأحداث .

ويشبه هذا النوع من الصراع في طبيعته الآلية أي عملية من عمليات الطبيعة . بل يمكن وصفه - مثل بعض عمليات الطبيعة - بواسطة زوج من العمليات التفاضلية (وقد تم استكشاف الساذج الرياضية لعمليات الصراع هذه بواسطة عدة علماء للطبيعة والاجتماع بنا فيهم لويس ريتشارد سسون ، وبيكولا راشفسكى ، وج جوز ، واناتول رابورث ، وكيثيت بولدنج) .

وتتضمن هذه المادلات نوعين من المصطلحات : يمثل بعضها عمليات الزدياد السرعة - أي أنها تمثل آثار ازدياد السرعة التي تحدثها تحركات أحد الأطراف عن تحركات الطرف الآخر ، وربما أيضا على خطواته التالية . أما النوع الآخر

من المصطلحات ، فيمثل الآثار العكسية التي تحدث أيضاً في كثير من مواقف الصراع ، وهي الآثار المؤخرة أو القليلة للسرعة ، وهي بوجه خاص الآثار التي تنتج ضبط النفس المتزايد من جانب كل طرف ، كلما ازدادت حدة الصراع . وتشمل هذه الآثار التفقات المتزايدة (سبسية أو اقتصادية) ، أو المعارضة الداحية للتزايدة ، أو الموارد المتناقصة ، أو عديد من هذه الآثار مجتمعة .

وقد تسود عوامل زيادة السرعة في ظروف معينة . وهنا ، يوضح أي نموذج رياضي مناسب أن الصراع سوف يتصاعد إلى مالا نهاية ، حتى يتم تغيير أو انهيار أحد الأطراف أو أحد أجزاء النظام . وقد يوضح أيضاً متى يتم الوصول إلى نقطة الانهيار هذه . وفي ظروف أخرى ، قد تزداد عوامل ضبط النفس بمعدل أسرع من لزيادة عوامل تصعيد الصراع . وهنا ، يقل معدل تصعيد الصراع . بل قد يتوقف نظام الصراع كله عند نقطة ما قبل تهيؤ النظام وتدمير أي من الأطراف المتنازعة . وفي مثل هذه الظروف ، توضع النماذج الرياضية متى وكيف تستمر الأنواع المتصارعة من التنافس ، داخل حقبة واحدة بها دليق ، في التعايش إلى مالا نهاية ، أو متى وكيف تستمر ديلات بشرية أو عقائد سياسية متصارعة في حالة مستقرة من التعايش الثنائي ، أو متى وفي أي معدلات الانحلال يمكن أن يتوقف سباق التسلح . ولهذا ، فإذا استطعنا اكتشاف وتقوية العوامل التي تساعد على ضبط النفس بالنسبة للدول المتصارعة ، فإن الطبيعة الآلية غير المثيرة للصراع ، القتال ، قد نترك قينا شيئاً من الأمل .

٢ - « المباريات » : الصراعات المتعقبة التي تميزها الاستراتيجية :

وهي شكل مختلف جداً من أشكال الصراع ، يشبه المباريات التي يسيطر كل لاعب فيها إلى درجة مقبولة على تحركاته ، ولكن ليس بالضرورة على نتائج هذه التحركات ، ويمكن تطبيق بعض نماذج المبادرة على هذه التحركات فكثير من الألعاب التي نمارسها للترفيه ، مثل البوكر أو البريدج أو الشطرنج . تشبه بشكل مجرد ومحدود مواقف الصراع في الحياة الواقعية ، مثل للناسبة التجارية ، والسياسة ، والدبلوماسية ، والحرب . وهذا هو أحد الأسباب التي يجعل الناس يجلسون هذه الألعاب مثيرة وجديدة . ففي كل لعبة من هذه الألعاب يمتلك اللاعب عدداً من البدائل ، يفضل على أساسها بعض نتائج اللعبة . كما أن لديه عدة احتمالات بين الحركات المختلفة التي يمكن أن يقوم بها ، وبعض التوقعات عن النتائج المحتملة لأي حركة يختارها .

ولذلك ، فلنكن يجيد اللاعب النعب لا بد له أن يعرف ماذا يريد ، وأن يعرف ما يعرف فعلاً وما لا يعرفه ، وما يستطيع فعله وما لا يستطيع . فكثيراً ما تكون معرفته بنتائج عمله غير مؤكدة ، لأن نتائج الحركة في أي مبداء تعتمد على الحركة

التي يقوم بها الطرف المتنافس . بل غالباً ما يجهل ما يستطيع منافسه أن يفعله (حسب ما بحورة منافسه من أوراق اللعب المتارة أو الضميمة) ، وما يقرر أو يخطط (لآياها) وفي مواجهة حالة عدم التأكد هذه ، يجب على كل لاعب أن يبنى تحركاته على أساس أوقع ما لديه من التخمينات أو التقديرات المنطقية التي يستطيع القيام بها . وفي هذا الصدد ، قيل أن نابليون قد أصبح قادته بأن يبنوا تحركاتهم العسكرية على أساس تقدير قدرات أعدائهم ، وليس على أساس تقدير مواياهم الذي يصبح بالضرورة تقدير لا يعتمد عليه كثيراً .

وعلماً أن كل لاعب يشترك في المباراة ليفوز ، أو على الأقل لكي لا يخسر ، فهو يختار تحركاته الفردية ، وسلسلة التحركات القصيرة التي نسميها « التكتيكات » كما أنه يختار أنواع وسلاسل التحركات الطويلة ، التي نسميها « الاستراتيجية » ، والتي تقسم بين مكوناتها التحركات التكتيكية . وهكذا ، فإن أكثر الاستراتيجيات تعقلاً بالنسبة للاعب هي الاستراتيجية التي يريد احتمال خروجه عن طريقها بنتيجة مربحة ، أو بمعيار آخر هي تلك الاستراتيجية التي من طريقها يزداد احتمال تجنب نتيجة خاسرة . وإذا أمكن التعبير عن الأرباح بطريقة كمية ، فإن أكثر الاستراتيجيات تعقلاً هي التي تريد صافي الأرباح إلى الحد الأقصى ، أو تلك التي تقلل صافي الخسائر إلى الحد الأدنى .

مباريات قيمة الصفر أو القيمة المحددة :

يطبق على فئة كبيرة من المباريات مباريات قيمة الصفر **Zero-Sum** ، أو بطريقة أكثر عمومية مباريات القيمة المحددة **Fixed Sum** . وفي مباراة قيمة الصفر ، يساوي مبلغ كل الأرباح بالنسبة للاعبين صفر . ولذلك فإن أي شيء يكسبه أي لاعب ، لابد أن يخسره لاعب أو لاعبون آخرون : (الشطرنج والبليارد والبوكر أمثلة لألعاب قيمة الصفر) . أما في مباراة القيمة المحددة فيسم تحديد قيمة الأرباح عند رقم معين ، ليس صفراً بالضرورة ، بل قد يكون أكثر أو أقل (وهنا كذلك يجب أن تكون أرباح أي لاعب على حساب اللاعبين الآخرين) . ولذلك ، فإن مباريات قيمة الصفر تعتبر قسمًا فرعيًا من مباريات القيمة المحددة . ولكن أي مباراة قيمة محددة يمكن تحويلها إلى مباراة قيمة الصفر عن طريق عملية تحويل رياضية بسيطة ، حيث أن كل الخواص الرياضية الهامة لكل من مباريات الصفر ومباريات التيم المحددة معطاة . ولذلك ، فإن ما سنقوله عن مباريات قيمة الصفر ينطبق على مباريات القيمة المحددة .

وتمثل كل مباراة لقيمة الصفر نموذجاً من الصراع المحدد الشديد . ففي كل مباراة من هذا النوع بين شخصين ، نجد أن ما يربحه لاعب ، يخسره اللاعب الآخر ، وما يتميز مفيداً للشخص ، يعتبر بالقوة ضاراً لمنافسه ، وأي

شيء قد يحد أحد المنافسين ، ولو تصبيا ، يكون بالضرورة ضارا بنفس الدرجة للشخص الآخر وقد استخلص نيكولوتي مكيافيللي هذا النوع ، كنموذج المفهوم عن القوة حينما كتب قائلا ان الأمير الذي يريد من قوة غيره ينقص من قوته هو ، قبل أربعة قرون من اكتشاف نظرية المباراة .

وقد وجد مفهوم مشابه لمفهوم قيمة الصفر ، وذلك بالنسبة للقوة والتنافس بين الدول المتصارعة ، وخاصة بين الأيديولوجيات المتصارعة . كان ذلك في المسيح الأولية لمفهوم الحرب الباردة في عصرنا الحاضر . يرى ذلك في جدل بعض « المؤمنين المخلصين » بالشيوعية المتعصبة في بكين أو موسكو ، بأن ما يعتبر مفيدا أو مقبولا لدى العرب يجب أن يكون بالضرورة ضارا بالنسبة للشيوعية . كما يجادل بعض « المؤمنين المخلصين » بمعداة الشيوعية عندها ، بأن ما يعتبر مفيدا أو مجرد مقبول للشيوعية يجب أن يصبح آليا ضارا بالنسبة للولايات المتحدة . وهكذا يعتقد « المؤمنون المخلصون » بالحرب الباردة ، من كلا الجانبين ، أن أي خطوة نحو الاعتدال أو القبول المتبادل أو العمل الوسط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أو بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية ، ما هي إلا عملية استرضاء لا طائل منها مع هذوهم ، ان لم تكن خيانة لمصالح القوة .

الاستراتيجيات والطول :

من ثم ، كان عالم مباريات قيمة الصفر بين طرفين هو عالم صراع قاس لا مصالح فيه . ويقوم هذا النموذج على أساس أن نوافع اللاعبين أو مصدحتهم لا يمكن أن تتغير ، بمعنى أنهم لابد وأن يظلوا أعداء إلى الأبد . ومع ذلك فإن هذا العالم يمكن أن يسوده العقل ، حيث يمكن لكل لاعب أن يحسب متوسط فرص الربح أو الخسارة على المدى الطويل ، هي سلسلة من الجولات المتكررة بنفس المباراة . بل يمكنه أن يقدر أفضل استراتيجية يمكن اتباعها على هذا المدى الطويل ، ويمكنه أن يفترض - طالما لا يكون لديه معلومات محددة تثبت عكس ذلك - أن هذه الاستراتيجية سوف تعطيه أفضل الفرص لدى أي مواجهة فردية . كما يمكن لمناسه أيضا أن يقدر أفضل استراتيجية له . ويمكن لكل لاعب أن يقدر أفضل استراتيجية لدى منافسه .

ماذا كانت هناك أفضل استراتيجية « واضحة المعالم » لدى كل لاعب ، وإذا كان كلا من اللاعبين يستطيع اتباع أفضل استراتيجية له . أمكن القول

• بأن المباراة فقد أصبحت ذات « حل ثابت **Stable solution** »
 فالجواب على ذلك القسم الفرعي من الاستراتيجيات الذي لا يتوقع أى لاعب أن
 يحدد منه دون أن يبنى بالمسيرة ، الأمر الذي يؤدي بالتالى إلى نتائج ثابتة
 بالنسبة للاعبين المتضمنين .

• وفى الواقع أن المباراة من هذا النوع غالبا ما يكون لها أكثر من حل .
 ولكن عند حلول الفاتحة عادة ما يكون قليلا . ومن ناحية أخرى ، يوجد بالطبع
 عدد كبير جدا من الاستراتيجيات النافعة . ولكن من الجدير بالذكر ، أن وضع
 فى الاعتبار أن من الجائز وجود أكثر من وسيلة ثابتة قابلة لتطبيق لمعالجة
 مؤثمة من مواقف الصراع . أما فى ميدان السياسة الدولية ، وبطريقة أهم من
 مجال العلاقات الإنسانية ، فقد يوحى الينا هذا الخط من التفكير بمجموعة من
 الوسائل العملية لمعالجة الصراعات .

• وفى حين أنه سيكون من الخطأ علم الاكتراث بالسياسات الخارجية وطرق
 الحياة ، فمن الواقعية أن نعرف أن عددا قليلا من السياسات وطرق الحياة
 البديلة يمكن أن تبرهن على ثباتها وقابليتها للتطبيق ، بالرغم من أننا قد نفكر
 لأنفسنا فى سياسة واحدة وطريقه واحدة للحياة ، تتفق مع قيمنا وتقاليدينا ،
 فهذه المضمومات الفلسفية لنظرية المباراة تحيد التعدد ، وليس اللامبالاه ، فهي
 توحى بإمكانية اختيار مجموعة من الاستراتيجيات أو السياسات البديلة القابلة
 للتطبيق على أساس عقلاني تماما ، ولكنها توحى أيضا بأن اختيارنا النهائي
 لبعضها دون البعض يتحتم أن يبنى أحيانا على أسس أخرى دون العقلانية
 البحتة .

• مفهوم الحل الوسط **The Minimax Concept** :

• وحتى فى موقف الصراع الذى لا مصالحة فيه ، والقائم بين طرفين على
 أساس مباراة قيمة الصفر ، قد يكون هناك حل أو عدة حلول ثابتة ، تنسب إلى
 أحد ما المرادف الألى للحل الوسط ، وهي ما تسمى بالحلول الوسطى
 (**Maximin** أو **Minimax** أى التى تجمع بين الحد الأدنى والحد
 الأدنى) . فإذا افترضنا لاعب أن منافسه سيكون بأرجاء قدر الإمكان ، وسوف
 يلعب ليحوز أكثر ما يستطيع احرازه من أرباح ، فغالبا ما يوجد لهذا اللاعب
 نوع من الاستراتيجية (التى يقوم بحسابها أو يكشفها) التى يمكن بواسطتها
 تقليل خسارته إلى الحد الأدنى ، وبالتالي تقليل أرباح منافسه إلى الحد الأدنى .
 حينئذ ، حالة وجود هذا النوع من الاستراتيجية ، يتطلب الأمر من اللاعب أن
 يقبل أقل الأرباح المتاحة (الحد الأدنى من الحدود القصوى **The Minimum**
of Maximum) أو أن يقبل أقل الخسائر نسبيا (وسيكون ذلك

في رايه الحد الأعلى لتوزيع النسبي **Maximum Gain** (من بين كل الحسابات
الممكنة (الحدود الدنيا لديه **His Minimum**) .

ويتفق اصحاب نظرية المباراة على أنه في الصراعات القديمة ، تعتبر أكثر
الاستراتيجيات أمانا بالنسبة للاعب ، هي إما أن يختار « أفضل الأسوأ » أو
« أسوأ الأفضل » من بين كل النتائج الممكنة . وفي هذا يقولون أنه في حالة
قيام اللاعب بذلك على نحو مستمر ، فإن توزيع كل النتائج للممكنة للمباراة بين
اللاعبين سوف تتلاقى على الأقل في نقطة التقاء واحدة ، يجمع فيها الحد الأدنى
من الحدود القصوى للاعب مع الحد الأقصى للحدود الدنيا لمنافس . ويمكن
الوصول الى هذه النقطة من طريق هذه الاستراتيجية . أما في المواقف التي
لا يوجد فيها مثل هذه النقطة ، غالبا ما يمكن للاعب أن يتخذ أحد المرافعات للحل
الوسط ، فإن يلعب باستراتيجية مستقطبة معسوبة جيدا . فإذا كان لديه مثلا
أربع استراتيجيات ممكنة ، فقد يكون من المريح له أن يتبادل بطريقة عشوائية
الاستراتيجية رقم ١ ورقم ٣ ، عن أن يكرر الاستراتيجية رقم ١ بنفس مقدار تكرار
الاستراتيجية رقم ٣ ، وعلى ألا يلعب بالاستراتيجية رقم ٢ ، ٤ مطلقا . (لا يمكن
متابعة هذه المناقشات هنا بأكثر من الرسوم التخطيطية البسيطة التي اعطيناها ،
ولكن يمكن دراستها بتفصيل أكثر جاذبية في مؤلفات اصحاب نظرية المباراة ،
أمثال مارتن شوبيك ، وأبالوك رابرووت ، ودانكان لوس ، وهارود دايقا .
وكذلك في كتاب نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي للكاتبين جون فون نيومان
وأوسكار مورجنسترن) .

وحيث أن هذه الاستراتيجية الحكيمة التي ناقشنا (والتي تعطينا أمثلة
مماثلة لنماذج معينة من السياسة الخارجية) تفرض أن المنافس سوف يبدل
قصادي جهده ، فهي ليست استراتيجية « هجومية » لأنها لا تستطيع استغلال
أي أخطاء يقوم بها . وأما هي على الأصح استراتيجية دفاعية في جوهرها .
فهي تحمي اللاعب من القيام بمخاطرات غير ضرورية ، كما أنها تقدم له أفضل
ما يمكنه عمله على المدى الطويل ضد أفضل المنافسين لها . إنها استراتيجية
الحزم والحد التي لا تلين . فهي تعطي اللاعب الذي يستخدمها أفضل ربح
يمكن ضد أي منافس في نفس قدر مهارته . وربما تنهك الخصم مع مرور
الوقت ، ولكنها لا تعد بأي انقصار سريع . وهي كسياسة « لعدم الفور
to-win » . عندما تستخدم في مجال العلاقات الدولية كما يقولون قد
لا تحوز قبول القادة العسكريين المتحمسين للحمل ، والمدنيين الذين لا يهتمون
بالعصر . ولكنها برغم عدم شعبيتها ، ورغم أن السياسة الخارجية الفعلية
يصنعها أساسا السياسيون والدبلوماسيون وليس اصحاب نظريات المباراة
إلا أنه يمكن تبني نموذج من نماذجها (نماذج سياسة الحل الوسط) في
« سياسة الاحتواء » التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتي .

وهي السياسة التي صاغها جورج كينان عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ثم اتبعتها الولايات المتحدة خلال العشرين سنة التالية .

مباريات القيمة المتغيرة Variable Sum (الدافع المختلط Mixed Motive) :

ومع ذلك ، فليس كل حوالم الصراع ، سواء في الحياة اليومية أو السياسية الدولية تشبه مباريات القيمة صفر ، ولكنها تشبه غالباً مباريات القيمة المتغيرة . وهي مباريات يربح فيها أحد اللاعبين شيئاً من أحدهم الآخر بطريقة تنافسية ، ولكنهم في نفس الوقت وبطريقة جماعية يربحون أو يخسرون من لاهب اضافي (أو ثابتي) (يمكن أن يكون « صاحب البنك » في ألعاب التمار ، أو « الواقع » أو « الطبيعة » في بعض مواقف الحياة الواقعية) . لذلك تصبح هذه المباريات مختلطة الدوافع بالنسبة للاعبين الأساسيين . فهي بالنسبة لهم مباريات تنافس ، على أساس أن هؤلاء المتنافسين يحاولون الكسب من أحدهم الآخر . ولكنها أيضاً مباريات تنسيق ، على أساس أن هؤلاء اللاعبين ككل سوف يربحون أو يخسرون ، تبعاً لقدرة كل تنسيق تحركاتهم بما يتفق مع مصالحهم المشتركة ضد « الطبيعة » أو « البنك » .

من وجهة النظر هذه ، يصبح التمرد في أحد السجناء أشبه ما يكون بمباراة تنافس بين السجناء الذين يحاولون الهروب وبين حراسهم الذين يحاولون منعهم من ذلك . ويمكن لعدد قليل من الحراس أن يقوموا بذلك ، طالما استطاعوا أن يمتنعوا السجناء - الأكثر منهم عدداً - من تنسيق جهودهم . ولكن في نفس الوقت ، سوف يصبح التمرد بمثابة مباراة تنسيق بين السجناء ، بقدر اضطرابهم لتنسيق جهودهم ضد حراسهم الأقل عدداً بهدف التغلب عليهم .

كذلك فإنها تشبه مباراة تنافس بين السجناء ، من حيث أن بعضهم سوف يساندون الحراس ضد زملائهم من السجناء ، بغية الحصول على معاملة تفضيلية أثناء فترة السجن ، أو بغية تخفيف مدة العقوبة . وهناك تشابه أساسي واضح بين هذا النموذج وأمثلة كثير من الاضطرابات ، وأشكال التمرد ، والاضطرابات في المستعمرات والمظاهرات الشعبية ، وكذلك الغارات . كذلك يوجد تشابه هام في مجال العلاقات الدولية بين هذا النموذج وبعض مشاكل الأمن الجماعي ، وتكوين التحالفات الدولية ضد دولة عظمى .

التهديدات المتبادلة : لعبة « الدجاجة » : The Game of Chicken

تمت دراسة نماذج معينة من مباريات مواقف صراع الدافع المختلط بطريقة أكثر تفصيلاً . وفي هذه اللعبة التي كان يمارسها (في الماضي طبقاً للأسطورة)

بعض المراهقين في الساحل الغربي للولايات المتحدة ، كان اللاعبان يقومان بقيادة سيارتيهما في طريق منحرف بأقصى سرعة في مواجهة لطعها الآخر . وكان أول لاعب ينحرف عن منتصف الطريق لتجنب التصادم ، يطلق عليه « الدجاجة » (كناية عن الجبن) ، وينظر إليه بازدراء من قبل أفراد الجماعة ، أما السائق المستهتر الذي رفض أن ينحرف عن منتصف الطريق ، فكان يصبح محط إعجاب الجماعة ، وينظر إليه كبطل . (ويرى بعض المعلقين ، أن هذه اللعبة تشبه إلى حد ما المواجهة المباشرة في مجال السياسة العالمية بين القوى العظمى التي تهدد أحدها الأخرى بالحرب النووية) .

وثمة نظرة فاحصة للعبة « الدجاجة » ، توضح لنا النموذج الرياضي الكامن فيها . فكل من اللاعبين لديه اختيار بين استراتيجيتين فهو إما أن يتعاون مع اللاعب الآخر بأن ينحرف تجنباً للتصادم (ولكن مخاطراً بسمعه إذا انحرف بنفسه) ، وإما أن « يرتد » عن مصلحتها المشتركة في البقاء ، ويستمر في القيادة المباشرة مع احتمال موته إذا فعل منافسه نفس الشيء . أو التصارع إذا استسلم منافسه . فكل لاعب يبدأ « تحركه » بأن يقرر التعاون أو الازدراء . ولكن نتيجة تحركه لا تعتمد على قراره لحساب ، ولكن تعتمد أيضاً وبطريقة حاسمة على قرار الخصم . من ثم يكون لدينا في النموذج التجريدي لهذه الموقف ، أربع نتائج ممكنة .

١ - أن « يتعاون » كلا اللاعبين (ج ج) بالانحراف في نفس الوقت حتى لا يوصم أحدهما بالجبن .

٢ - أو أن « يرتد » كلاهما عن التعاون (د د) ويقتول القيادة في صدام مباشر مماثل جداً أن يؤدي إلى قتلها أو شل حركتها .

٣ - أو أن يتعاون اللاعب (أ) بالانحراف بينما يقود ب في خط مستقيم (ج د) ، وتكون النتيجة وصم أ بالجبن ، والإعجاب باللاعب ب من قبل الجماعة .

٤ - أو أن « يرتد » (أ) ويقتول في خط مستقيم ، بينما يتعاون ب بأن ينحرف ، (د ج) ، وتكون النتيجة الإعجاب باللاعب أ ، واستحغار اللاعب ب .

وغني عن البيان ، أنه في حالة القيادة بسرعة كبيرة في مباراة « الدجاجة » ، لا يتوفر للاعب الوقت لكي يرى ما يوشك خصمه أن يفعله . بل يجب على كل لاعب أن يتحارب مقدماً أفضل استراتيجية لديه لكي يتصرف على أسسها .

ولكن ما هي أفضل استراتيجية للاعب أ مثلاً : هي بوضوح استراتيجية التعاون لأنه في أحسن الظروف إذا تعاون ب أيضاً ، فإن أ سيخرج من المباراة دون أذى أو حار . وفي أسوأ الظروف إذا ارتد ب ، فإن أ سيخرج من المباراة حياً ،

رغم موقفه الضعيف بين أفراد جماعته • وينطبق نفس الشيء طبعاً على ب ،
فأفضل استراتيجية لديه هي أن يتعاون أيضاً ، يفسى النظر عن اختيار خصمه
طالما أن هذا الاختيار لا يمكن التكهّن به بطريقة مؤكدة • واختيار التعاون هذا
من كلا الجانبين هو اختيار متعقل بلا شك ، طالمسا أن عقوبة الارتداد
المزدوج (دد) بالنسبة لهم - وهو هنا القتل أو الشلل - ستكون أشدّ وقعا
من العار والعزّ الذي يلحق « بالمختلوع » الذي يتعاون بثقة بينما يرتدّ زميله
(ج د) ، وطالما أن عقوبة النتيجة (دد) أشدّ من عقوبة أي لاعب يتداعى خصمه ،
كأن يجعله يتعاون بينما يرتدّ هو ، حتى يجمع بين عار خصمه والتقصاره هو
وبالطبع ، فإن المراهقين ، أحيانا ما يكونون أقلّ تفهماً من أصحاب نظريات
المباراة ومع ذلك • نرى حكم نظرية المباراة جده واضح • لطالما أن الربح السالب
لنتيجة (دد) أعظم من أي ربح موجب أو سالب لنتائج (ج د) أو (د ج) ،
فإن اللعبة تكون لعبة « حيازة » حقيقية ، ذات حل متعقّن يكس في اختيار كل
لاعب للتعاون بدلا من الصراع • وفي حالة تضاميه المواجهة في مجال السياسة
الدولية مع مباراة « السياسية » ، فإن السياسة المتعقّلة طمعا لهذه النظرية يجب
أن يختاروا سياسة « الخط المتساهل » بدلا من سياسة الخط المتشدد » •

التهديدات والوعود : « مازق السجينين » Prisoners Dilemma :

ولسوء الحظ أن هناك نموذج لعبة أخرى في مجال الصراع الدولي ، غالبا
ما تكون أكثر واقعية ، وهي لعبة « مازق السجينين » • وتتلخص قصة هذه
اللعبة في أن مأمور أحد السجون كان لديه ذات مرة سجينين لا يمكنه اعدامهما
إلا في حالة اعتراف أحدهما على الأقل • وعليه ، فلقد استثنى المأمور أحد
السجينين وعرض عليه إطلاق سراحه وإعطائه مبلغا من المال إذا اعترف قبل يوم
واحد على الأقل من اعتراف زميله ، حتى يمكن اعداد عريضة الاتهام وتنفيذ
حكم الإعدام في زميله • كذلك أحضره المأمور ياته في حالة اعتراف زميله قبل يوم
واحد من عترافه هو ، فإن هذا الزميل سوف يطلق سراحه ويعفى المبلغ ،
بينما ينفذ حكم الإعدام في السجين الأول • وهنا سأل هذا السجين الأول :
« وما الذي سيحدث إذا اعترفنا نحن الاثنين في نفس اليوم يا سيدي ؟ »
فأجابه المأمور : « في هذه الحالة لن يتم اعدامكما ، ولكنكما ستقضيان عشر
سنوات في السجن » • ثم سأل السجين : « وما الذي سيحدث إن لم يعترف
أحد منا ؟ » فأجابه « في هذه الحالة ، سيطلق سراحكما دون أي مكافأة ، ولكن
هل ستقام بحياتك إذا سارع زميلك هذا المحتال - بالاعتراف والحصول على
المكافأة ؟ والآن عد إلى الترنالة الانفرادية وفكر في اجابتك حتى الغد » •
واستدعى المأمور السجين الثاني ، ودار بينهما نفس الحديث • ثم قضى كل منهما
الليل يفكر في هذا المازق •

إن الهيكل الرياضي لهذه اللعبة يشبه في بعض الوجوه هيكل لعبة « الدجاجة » . فكل سجين لديه استراتيجيةتان للاختيار من بينهما : أما أن يتعاون مع زميله على الصمت (ج) ، أو أن يوند عنه بالاعتراف (د) . وهناك أربع نتائج ممكنة في هذا الصدد .

١ - (ج ج) صمت كلا السجينين وحصولهما على حريتهما دون المكافأة المالية .

٢ - (ج د) صمت السجين الأول وارتداد الثاني ، بحيث يؤدي ذلك إلى اعدام الأول ، وحصول الثاني على حريته ومكافأة .

٣ - (د ج) ارتداد السجين الأول وبيله الحرية والمكافأة ، وتعاون الثاني وإعدامه لفقته .

٤ - (د د) تصرف السجينين كواقعيين متشبهين واعتراضهما ، ثم لهما عشر سنوات في السجن .

ومع معرفة هذه النتائج الممكنة ، وعلم معرفة القرار الذي سيتخذه الزميل ، وفي غياب وسائل الاتصال أو التعسيق بينهما ، فإن الاستراتيجيتين سيختار كل سجين منهما بطريقة أكثر تعقلاً ؟ فهي رأى نظرية المباراة التقليدية توجد إجابة واضحة ، وهي ضرورة الارتداد . فعلى أحسن الفروض ، قد يؤدي الارتداد إلى حصوله على الحرية والمال . وفي أسوأ الفروض سيقتضى عشر سنوات بالسجن . أما التعاون فسوف يؤدي في أحسن الظروف إلى حريته دون المال . وفي أسوأ الفروض ستكون عاقبته وخيمة وهي المصنفة . وبما أنه لا يستطيع الاعتماد على زميله ، فإن كلا منهما يجب أن يسعى لمصلحته الشخصية بأن يختار الارتداد . مع ما يستتبعه من مكافآت أكثر وعقوبات أقل . وعليه ، فإن كل من السجينين أن يعرفا . وحيث أنهما متعلقان ، فعليهما أن يفعل ذلك في نفس اليوم . وهكذا ، فبالرغم من أنه كان بإمكانهما الحصول على حريتهما إذا لاذا بالصمت ، لأنهما سيقتضيان الآن عشر سنوات في السجن ، يتأملان في نتائج تعقلهم الواقعي .

وكما هو الحال في لعبة « الدجاجة » ، مسيكون من الأفضل للاعبين - إذا استطاعا - أن ينسقا استراتيجيتهما ، وأن يلعبا عن طريق التعاون المزدوج (جج) ولكن ، يجد اللاعبون في لعبة « مارق السجينين » - على عكس لعبة « الدجاجة » - من الصعب عليهم فعل ذلك . لماذا ؟

يتطلب التعامل في لعبة « الدجاجة » أن يصبح التعاون أفضل من الارتداد ، لأن عقوبة الارتداد المزدوج (دد) أقنع من الغواية بالارتداد عن شريك متعاون

بطية الاستفادة من الخيانة • أما في «مارق السجينين» ، فإن عقوبة «المختلوع» الذي خافه زمينه رغم تعاونه عن ثقة هي ولا شك أسوأ من عقوبة الارتداد المزدوج • فالمخاطرة بالخيانة ليست على ما يبدو من قبيل التمثل • وتوضع مواقف الرقابة على السلاح ونزع السلاح ، أو عدم التصعيد بين الخصمين الأيديولوجيين المتناقسين ، سمات متماثلة ، لأن كليهما يستطيع الحصول على مكاسب حقيقية من الثقة المتبادلة • وهذه المكاسب تتوارث أو تتجاوز بواسطة المكافآت الناجمة عن الكداح الناجح ، أو بواسطة الجراءات التي توقع على من يتصرف بثقة ثم يخدع •

إن مباراة واحدة في لعبة «مارق السجينين» ليس لها حل متمثل مقنع ، اللهم إلا ذلك الحل السخيف الذي يحاول فيه كلا اللاعبين اختيار الارتداد المزدوج (دد) ، فيرجوا بأنفسهم في السجس لمدة عشر سنوات • ومع ذلك ، يمكننا أن نستقط من حسابنا افتراض «نهاية العالم» الكامن في نموذجنا ، والذي جسدنا نتظاهر بأنه لا يهم في هذه اللعبة إلا مباراة واحدة • ولكننا إذا حولنا اهتمامنا إلى أفضل استراتيجيات تسلسلة من المباريات المتكررة ، يمكننا اكتشاف بداية الحل •

ووسيلة هذا الاكتشاف تتضمن مركباً من التحليل والتجربة • فإذا استطاع لسجينان في لعبتنا تلك أن يتسقا استراتيجيتهما ، فمن الممكن أن يتبالا حريتهما • بيد أنه لا يتوفر لديهما وسائل الاتصال • أما في حالة وجود سلسلة متكررة من المباريات ، فسيكون لديهما إحدى هذه الوسائل ، لأنهما يواصلان شيئاً ما لبعضهما ، طوعاً أو كرهاً عن طريق كل حركة يقومون بها ، وعن طريق النتيجة التي تؤدي إليها هذه الحركة • وقد أجرى أناتول رابوبورت وزملاؤه في جامعة ميتشجان تجارب لألعاب «مارق السجينين» ، قام خلالها لاعبان بإجراء ثلاثمائة مباراة متتالية ضد بعضهما البعض • ونقوم النتائج المنشورة التي توصلوا إليها على استخدام تجارب أكثر من مائة ألف مباراة وهي نتائج مثيرة جداً للطلاب الذين يدرسون الصراعات بين الأفراد والجماعات والدول •

وفي هذا المجال ، تجدر الإشارة إلى بعض هذه النتائج • ففي اللعبة الأولى التي اشتملت على ثلاثمائة مباراة متتالية ، نجح الخصمان في إحراز التعاون المزدوج (جج) ، والمكافأة المشجعة في ما هو أقل بقليل من ٥٠٪ من عدد المباريات • وتتصف المباريات ، ما بين الثلاثين والأربعين التالية بخيبة أمل ظاهرة • يصبحان منها أكثر تشدداً ، أحدهما تجاه الآخر ، وهكذا تصبح المباراة أكثر تنافساً ، ويتناقص التعاون المتبادل (جج) إلى حوالي ٢٧٪ ، بحيث

يخسر كلا اللاعبين خسارة شديدة • وخلال الـ ١٠٠ مباراة التالية يلعبون تلميحياً أن هذه المنافسة المهلكة لا تؤتي أكلها ، وأن التعاون لابد وأن يوقي ثماره • أما خلال الخمسين مباراة الأخيرة في تتابع اللشاشة مباراة • فهما يتعاونان بنجاح على إحراز مكاسب لتعاون المتبادل المتسرة في حوالي ٧٣٪ من مبارياتهما •

ولعل أحد التفسيرات الممكنة لهذه تخلص لي أن كلا اللاعبين يستخدمان في المراحل الأولى التعاون أكثر من الانفصال ، وإن كان من المحتمل جداً أن يفشلا في التنسيق تحركاتهما التعاونية • وبمجرد حدوث ذلك ، نجد أن اللاعب الذي قام بالمحاولة التعاونية قد وقع عليه جفاء شديد بسبب الحركة الانفصالية لنفسه ، بل ومن المحتمل أن يفسر ذلك على أنه خيانة وحياة ، فيرد على ذلك بالتحول إلى استراتيجية الانفصال • ومن ثم تتوالى سلسلة من الردود المتبادلة (التي تبتعد وقتاً طويلاً من الجانبين للتخلص من آثارها) حتى يتعلما في النهاية كيفية الوصول إلى مستوى أعلى من التنسيق ، والمحافظة على هذا المستوى ، دون المستوى الذي بدأ الاثنان منه أصلاً •

من ثم ، يتضح أن شخصية كل من اللاعبين ليس لها دخل كبير في سلسلة نتائج اللعبة • ولكن المهم هو نتائج المباريات القليلة الأولى ، التي يبدو أنها تولد أثراً قوياً يحول دون تقدم اللعبة • فإذا أدت هذه النتائج إلى وضع سلسلة من السوابق الأولية للفناء ، فإن الصراع والجزء المتبادل سيكون قاسياً وطويلاً ، مما يجعل على أحرار عملية استعادة الثقة وتعلم التعاون المتكرر حتى وقت طويل • أما إذا أدت التحركات الأولى إلى إقامة هيكل من التعاون ، فمن المؤكد أن النتائج المضيئة سوف تسود خلال المراحل التالية •

كذلك ، تساعد مثل هذه النتائج في عملية التنسيق وإدارة الصراع الدولي وتفسيره • فهي تقودنا إلى عدم توقع الكثير من أثر نوايا الحكومات الأجنبية ، أو ما يعتقد أنه من السمات الجوهرية لهذه الحكومات ، وأن نهتم بدرجة أكبر بأنماط التفاعل المتبادل بين الحكومات ، بما فيها حكومتنا بالطبع • وعندما لن يكون من المهم كثيراً أن نسأل : « ماذا كانت حكومة الدولة من تنوي بهذا التحرك ضد الدولة من ؟ » ولكن السؤال الأهم سيكون : « ماذا حدث فعلاً للدولة من ، من نتيجة ترك حكومة الدولة من ، واستجابة حكومة الدولة من لهذا التحرك ؟ » وأن نسأل كذلك : « ما هي الآثار التي كان من الممكن أن تحول دون تقدم اللعبة في المستقبل ، نتيجة لهذه التجربة ؟ » •

كذلك تؤكد البيانات شك طلاب العلوم السياسية حول اجادة كل من الشهداء والخونة لهذه اللعبة . والمشهد هو ذلك اللاعب الذي يؤدي دائما حركة التعاون (ج) ، بصرف النظر عن تكرار خيانة ومعالجة خصمه له . كما تشير هذه البيانات الى ميل الخصوم نحو استغلال الشهداء بطريقة سافرة ، خاصة وأن هؤلاء الشهداء عادة ما يميلون الى أن يبقوا خامسين حتى نهاية اللعبة . أما الخونة ممن دأبوا على استخدام الغش والخديعة ، فسيخرجون أيضا بنفس النتيجة السيئة . فهم سرعان ما يثيرون عملية الرد بالمثل . فإذا استمروا في استراتيجية الغش ، فلا ريب أنهم سيظلون رهينة لنتائج الإجراءات من نوع الارتداد المتبادل (د) ، أي أنهم سيخسرون باستمرار . ومن ذلك يتبين أن الاستراتيجية المحتمل نجاحها بدرجة كبيرة هي -

(٢) المبادرة بالتعاون .

(ب) الاستمرار في القيام بحركات تعاونية طالما أنها متبادلة .

(ج) الرد دون تخاذل في حالة مواجهة ارتداد متكرر ، ولكن مع القيام بعد ذلك من وقت لآخر بسلسلة من حركتي أو ثلاث حركات تعاونية من طرف واحد ، حتى يعطي الخصم فرصة للتحويل إلى سلسلة من التعاون المتبادل .

وقد تضاعف السلوك التعاوني بكثرة ، كما اتضحت وتأكدت مادة الربح للاعبين أثناء اللعبة . (وقد لوحظ ذلك ، بالرغم من أن كلا اللاعبين كانا يحبران بمادة الربح قبل بدء اللعب ، وكانت نتائج الفوز أو الخسارة تبلغ بم الأثر كل جولة . ولعل هذه النتيجة تؤيد رأى هما نويل كانت وغيره من الفلاسفة ، القائلين بأن إدراك الناس لموقفهم إدراكا تاما سيجعلهم أكثر قابلية لسلوك تعاوني وأخلاقي .

مباريات البقاء وتكلفة التفكير Survival Game and the cost of thinking

وقد تصبح اللعبة أكثر واقعية في إحدى المراحل الحاسمة ، من طريق جعل اللاعبين يؤدون لعبة « مارق السجين » خلال ثلثمائة جولة متتالية . وهكذا لم تعد اللعبة لعبة « نهاية العالم » التي لا يكون للاعبين فيها أي مستقبل ، ولا تكون هناك حاجة للتفكير في أثر استراتيجيتهم على السلوك المستقبلي للاعبين الآخرين .

جدول (١١)

بعض أمثلة لنماذج المباريات

١ - « العمل الوسط »

عمود اللاعب (ب)

٢ - ٢		١ - ٢		الاستراتيجيات ١ - ١ صنفه اللاعب ٢ - ٢ ١ - ١
٢٠ +		١٠ -		
	٢٠ -		١٠ +	
١٠ +		١٠ -		
	٢٠ -		١٠ +	

اللاعب النتائج : كل حالة تمثل النتيجة التي يتم التوصل إليها إذا اختار اللاعبان ١ - ب الاستراتيجية التي تؤدي إليها وتوجد أرباح اللاعب ١ - ب في أسفل الركن الأيمن ، ومكاسب اللاعب ٢ - ب في أعلى الركن الأيسر لكل حالة .

النتيجة « الطبيعية » أو المتوسطة :

١ - ب ، ٢ - ب (١٠ - ، ١٠ +) ٢ - ١ هي أحسن ما يمكن أن يفعله اللاعب ١ لنفسه إذا فعل اللاعب ب أسوأ ما يمكنه له و ب - ٢ هي أحسن ما يمكن للاعب ب أن يفعله في مواجهة استراتيجية اللاعب ١ .

٢ - « الدجاجة »

(د) ٢-٢		(ج) ١-٢		
١٠ +		٥ -		(ج) ١-١
	١٠ -		٥ -	
٥٠ -		١٠ -		(د) ٢-١
	٥٠ -		١٠ +	

النتيجة الطبيعية أو المتوسطة ج (٥ - ، ٥ -)

٣ - « مألوف السجينين »

ب - ١ (ج) ب - ٢ (د)

٢٠ +	١٠ +
٢٠ -	١٠ +
١٠ -	٢٠ -
١٠ -	٢٠ +

١ - ١ (ج)

٢ - ٢ (د)

النتيجة الطبيعية : أو للتوسط : (١٠ - ، ١٠ -)

ولكن اللعبة سوف تصبح أقرب إلى لعبة البقاء التي تكمن مكافأة النجاح فيها - إلى حد كبير - في السماح بالاستمرار في اللعب ، ويكمن عقاب الفشل فيها إلى اليأس الكامل وضرورة ترك اللعبة - كما يحدث في مباريات الحياة الواقعية لرجال الأعمال ، والسياسات الحزبية ، والعلاقات الدولية بين الحكومات . ومن الضروري تصور نماذج المباريات المثبتة في المستقبل على أنها مباريات بقاء ، إذا ما تشابهت مع الحياة الواقعية في مجالات الأعمال والعلاقات الدولية . وأصبحت ذات فائدة في لعبة البقاء التي نلعبها جميعاً للجنس البشري .

وهناك ثمة حاجة ماسة إلى تطوير آخر في نماذج نظرية المباراة ، وإن كان من الصعب جداً أحداث ذلك . فكلما تقارب نماذج المباريات المطورة واقع السياسة الداخلية والدولية بدرجة كبيرة ، يجب أن نضع في اعتبارنا تكلفة واتخاذ القرارات . ففي النظرية التقليدية للمباريات ، يفترض أن اللاعبين يستطيعون حساب كل التحركات الممكنة من جانبهم ومن جانب خصومهم ، والنتائج المحتملة لهذه التحركات ، وأنهم يستطيعون فعل ذلك فوراً وبصورة تامة ، دون تكلفة في الوقت أو الجهد أو الموارد . بمعنى أن كل لاعب قد يعرف كل القطع والمواقع الحالية لخصمه كما يفعل في لعبة الشطرنج ، أو أنه قد يجهل بعض أو كل أوراق اللعب التي يملك بها الخصم كما هو الحال في لعبة البوكر . وبعبارة أخرى أن النظرية التقليدية للمباريات التي ابتكرها فون نيومان وهورجستين تفترض أن كل لاعب لا يواجه بالضرورة صعوبة في التفكير الفردي حول الأشكال الممكنة للتحركات والنتائج التي تنطوي عليها الحقائق المبسطة لأمه .

وحقيقة الامر ، أن هذا الوضع لا ينطبق على الشطرنج أو البوكر . فندسة الشطرنج متيرة أساسا من حيث أن الوقت الذي يمر بين الحركة والأخرى - وغالبا ما يكون ساعة في دورات الشطرنج - هو قليل جدا بالنسبة لأي لاعب بمعنى أن تفكيره سيكون محدودا جدا حتى ولو كان لديه وقت أطول للتفكير لكي يستعرض هذا الخيط الواسع من امكانيات التكوين التي تسمح بها اثنتان وثلاثون قطعة من قطع الشطرنج على الرقعة المكونة من أربعة وستين مربعا . كذلك نرى أن عالم تركيبات البوكر المكنة لا يمكن استنفاده في الحدود الزمنية للعبة ، والحدود البشرية للاعبين . وهكذا ، يصبح أفضل شيء يمكن للاعب أن يفعله هو انتقاء عدد قليل من « الاستراتيجيات المرشحة » أو « الحلول المكنة » بواسطة خليط من التفكير العقلاني والتخمين والحس ، ثم قضاء وقت من التفكير المحدود لديه في حساب الموارد وتحليل مضمون هذه الاستراتيجيات المتفصلة قليلة العدد ، على أمل أن تثبت أحداها على الأقل كاستراتيجية مقبولة لديه . ومن ثم ، فإن اللاعب يقوم بالاختيار على مسؤوليته .

ويشبه هذا الوضع ما يحدث في مجال السياسة ، وكثير من المواقف الإنسانية الأخرى التي تتطلب اتخاذ القرارات . فلي معظم هذه المواقف ، لا يسمح مجموع تركيبات التحركات والنتائج المكنة لكل الأطراف المعنية بشيء من قبل الحساب الشامل في إطار الوقت المتاح . هذا فضلا عن أنه في مثل هذه الظروف ، سيكون من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن الحل « لأفضل Optimal » (أي أفضل الحلول المكنة) ، وذلك ما دام من المحتمل جدا أن يظل المسمى الكامل للحلول مجهولا للاعبين والمراقبين في أي تحديد زمني متاح للتفكير والعمل . ولهذا ، فإن البحث عن الاستراتيجية النهائية المثلى للفوز يتحول إلى بحث عن أفضل استراتيجية متوسطة ، تمكن من البحث عن أفضل استراتيجية نسبية للفوز - أي تلك التي يعتبر تحقيقها أكثر احتمالا في إطار الحدود الزمنية والموارد الحسابية المتوفرة .

وعنه البحث ، كأي شيء آخر ، له تكلفته . فيجب أن يتم الاختيار بين الحلول الأفضل الكامنة التي يكون البحث عنها أكثر تكلفة ، واكتشافها أقل احتمالا ، وبين الحلول أو الإستراتيجيات الأوضح والأقل جودة ، ولكن الأسرع والأقل تكلفة في اكتشافها . فلي مجال السياسة العملية - سواء الداخلية أو الخارجية يكون لتكاليف الوقت والتفكير أهمية حاسمة . فالبحث عن « أفضل استراتيجية يفترض الميل إلى التوقف بمجرد اكتشاف أي استراتيجية مقبولة بتكلفة معقولة من ناحية البحث والحساب ، بشرط ألا يكون قد ظهرت استراتيجية بديلة وجاذبة بنفس الدرجة . وبالرغم من أن رجال السياسة ، ومديري الأعمال التجارية ، يعتقدون غالبا أنهم « يفاضلون » بين استراتيجياتهم

لا انتقاء الأفضل ، فانهم في الواقع لا يفعلون سوى ما يُطلق عليه عالم الاجتماع هربرت سيمون « الارضاء المحدود » أي انتقاء أكثر الاستراتيجيات قبولاً من بين البدائل القليلة التي يمكنهم دراستها ، في إطار الوقت والموارد التي تمكنهم من تحقيق ذلك .

وهكذا ، تكون النتيجة في مجال السياسة الدولية هي ما يشبه « قانون أدلي جيه عقل » . فالسياسة الخارجية يجب اكتشافها ، أو على الأقل الموافقة عليها ، بواسطة رجال مرهقين ، يعملون تحت ضغوط قاسية بسبب قصر الوقت ، والعبء الزائد للاتصال . فمع الممكن اعتناق أي سياسة يكون من السهل نسبياً اكتشافها وتفسيرها ، وتتناسب مع هامش التفكير المفروضة من قبل في قول صانعي القرارات ، دون أن يكون لها عيوب أساسية واضحة . ومن ثم ، فإن التمسك الكبير من التعسق والالتزام بين عدد كبير من الأفراد ، كمتطلبات أساسيات لتنفيذ أية سياسة رئيسية ، سيجعل من الصعب تغيير هذه السياسة ، ولهذا ، فإن السياسات الخارجية الرئيسية لا يتم اختيارها والمحافظة عليها هي طريق الحساب العقل ، كم توضح نماذج نظرية المباراة التقليدية ، ولكن يتم ذلك عن طريق عملية عقلية جريئة ، وشهوانية جزئياً ، من البحث والتفكير المحدودين ، اللذين لا يوجد لهما حتى الآن نماذج موثوق بها في نظرية المباراة .

التهديد والردع كمباريات دوافع مختلفة :

وقد أدى توماس شيلنج مساهمة قيمة نحو الفهم الأفضل للسياسة الدولية حينما أوضح أن مواقف التهديد والردع يمكن معالجتها على أساس أنها مباريات دوافع متخلطة . فالجانب الذي يقوم بالتهديد (١) « المهدد » يتكسر الدال ، والجانب الذي يتلقى التهديد « (٢) المهدد بلتح الدال » يجب أن يكون لديه على الأقل مجموعة من المصالح المتصادمة ، أن يكون المهدد (٢) يفعل ، أو على وشك أن يفعل شيئاً يكرهه المهدد (١) ، بدوّة تجعله يهدد بوقف أو تغيير أو منع هذا الشيء . ويضيف شيلنج أن طرفي التهديد تكون لهما أيضاً مصلحة مشتركة في عدم تنفيذ التهديد لأن العمل المهدد به ليس مؤدياً للمهدد (٢) فقط ، ولكنه مكلف ومؤذ كذلك للمهدد (١) . وذلك لأنه لو كان العمل المهدد به في صالح المهدد (١) لفعله بدلاً من مجرد التهديد بفعله . فكونه يفضل التهديد عن أليات العمل مباشرة ، أمر لا يشهد بطبيعته ، ولكن يشهد بكونه يكرهه إدراكه للتكاليف المتوقعة نتيجة اتزان العمل المهدد بفعله . ولهذا ، فإن المهدد (١) والمهدد (٢) يجنيان شيئاً مشتركاً ، لذا أمكن تجنب تنفيذ عملية التهديد .

ولهذا التحليل معنيان ضمنيان واضحا ، يتناقضان أحياناً مع بعضهما البعض . المحنى الضمني الأول هو أنه حتى في مواقف التهديد والردع ، يحتفظ

الطرفان بمصاحبة معركة تزداد مع زيادة تكلفة تنفيذ التهديد . فإذا كان الخصمان متساويين ، وكانت التكلفة المشتركة أكبر مما تستحق المسألة المختلف عليها ، فإن الردع يصبح أشبه بمباراة « الساج » . وإذا كانت التكلفة كبيرة ولكنها أقل من الفائدة المتصارع عليها ، فإن الردع هنا يصبح أشبه بمباراة « مازق السجينين » . وإذا ظل الخصمان متساويين تقريبا ، ولكن التهديد بهما أصبح أكثر ضللة (إما عن طريق القسوة الشديدة أو زيادة الأسلحة المدمرة) لن حين لم تزد فوائد الفوز ، فإن مناعة الردع مستتحرك من نموذج مباراة « مازق السجينين » إلى نموذج مباراة « الساج » . وكلما زادت حدة التهديدات المتبادلة ، قل الدافع العقلاني لنفي الخصم عن تنفيذ هذه التهديدات .

لذلك ، فإن الردع يعتبر من أحسن السبل عقلانية ضد الخصم ضعيف اندفاع . والتهديد الشديد ضد خصم لا يستطيع أحداث نفس المستوى من الخسائر لن حالة الردع بالمثل ، يعنى التهديد بتكاليف كبيرة عليه (٢) مقابل تكلفة قليلة على المهدد (١) . وهذا يعنى - على سبيل المثال - على التهديد بالقصف البحرى أو البحرى ضد دولة متحدة أصغر وأشد فقرا ، ليس لها قوة بحرية أو جوية متماثلة للرد بالمثل . وكلما كان التهديد أهدد (مثل التهديد باستخدام أسلحة أكثر دمارا ، أو توجيه ضربات مباشرة ضد أشياء أو أشخاص أمراء كائنات أو الأعداء أو حكام الدولة) ، كان التهديد - طبقا لهذه النظرية - أكثر فعالية ضد خصم ضعيف ، ولكن متعقل .

وطبقا لنظرية الردع التقليدية ، فإن التهديد الأشد (بالأسلحة الأشد دمارا أو ضد الأهداف الحيوية) يكون له أثر عكسي تماما حينما يوجه ضد خصم بانتهازية الردع بقليل مستوى العنف ، أو يكون له عكسها كعدمه يمكن أن يُرى حاجة عنه . ولذلك ، فإن استبدال الاتحاد السوفييتى لرؤوس النووية من الصواريخ طويلة المسافات برؤوس هيدروجينية أقوى فى الخمسينيات ، لم يجعل تهديدات الاتحاد السوفييتى ضد ألمانيا الغربية أو بريطانيا أكثر فعالية . فكلتاها استمرت فى الاعتماد على قوة القنبلة الهيدروجينية للولايات المتحدة ، بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت قد بدأت فى تصنيع قنابل هيدروجينية خاصة بها . وبالمثل ، فإن الدول الشيوعية لم ترحبها الترسانة النووية المتزايدة للولايات المتحدة فى الخمسينيات أو الستينات ، طالما كان لديها قوة تقليدية (ومن بعدها قوة نووية) كبيرة خاصة بها ، منيلا لما كان لدى الاتحاد السوفييتى ، وطالما تلقت تأكيد الاتحاد السوفييتى بحمايتها نوويا كما كان الحال فى كوبا عام ١٩٦٢ . كما لم تخف بعض تلك الدول نتيجة وجود جيوش يرية كبيرة لديها ، وبعض الحماية اسوفييتية على الأقرب ، بالإضافة إلى اكتسابها لبعض قدرات الأسلحة النووية ، كما فعلت الصين عام ١٩٦٤ . وليس هناك

ما يدعو إلى الشك في أن التهديدات السافرة بالحرب الكيماوية أو البيولوجية بين القوى الكبرى هي عديمة الجدوى ، كمنحولة لمقصود على أية امتيازات سياسية . وطالما ظل الجانبان متحليين وقادرين على التراجع عن خيار جسيمة بعضها ، فإن أي تزايد في التهديد لن يؤدي إلا إلى تقليل الدافع على تنفيذها . وحيث أن كل طرف يدرك موقع الطرف الآخر ، فإن التهديدات السافرة المتبادلة في مثل هذه الظروف يقل احتمال تصديقها ، وتصبح أقل فعالية .

ويصالح المعنى الضمني الثاني في نموذج شيلنج هذه المسألة . ففي رأي شيلنج أن فعالية التهديد لا تعتمد على درجة شدته فحسب ، ولكن أيضا على إمكانية تصديقه ، التي تعتبر مظهر مميزا للتهديد ، يمكن معالجته على حدة من قبل المهدد (١) . وفي هذا يقول شيلنج ، أن مثل المهدد يمكنه أن يجعل تهديده أكثر احتمالا للتصديق ، بأن يبدو غير منطقي جزئيا ، وأن يتصرف بطريقة غير منطقية جزئيا . ويمكنه فعل ذلك بأن يلتزم بإجراءات وأعمال أكثر بهرا مما يسمح به الالتزام بالمنطق . ومن أمثلة شيلنج ، أنه إذا تنافست سيارتان على الجانب الأيمن من الطريق ، فإن النجاح يحتمل أن يحالف السائق الذي يزيد سرعة سيارته أولا بدرجة لا تمكنه من التوقف في الوقت المطلوب لتجنب التصادم . ويقول شيلنج ، أن هذا السلوك غير المنطقي سيضطر السائق الآخر إلى أن يبطئ من سرعته لتجنب التصادم ، إلا إذا فكف السائق الآخر (ربما يكون قد قرأ كتابات شيلنج أو من الأقل متابعاً لمنطقة) عن زيادة سرعته حتى لا يمكنه التوقف قبل صدم منافسه أو أي فرد آخر . وي نفس المنطق ، يمكن تحقيق النصر في مباراة « الساج » للعبة التي يرمى صجلة القيادة من مباراته ، أو الذي يلقي بقطعة قماش سوداء على الزجاج الأمامي بينما يسود بطريقة مستقيمة - ما لم يلجأ خصمه إلى نفس التكتيكات .

وتعتمد التكتيكات التي درسها شيلنج في أساسها على الخلق المتعمد للمخاطرة المشتركة بين الخصمين . وكلما زادت المخاطرة، المشتركة التي تخلفها التكتيكات المتهورة ، أو الوسائل التي تترك بعض التهديد للصدفة (مثل إطلاق مركبة مروعة مأسلة نووية في مطار تتحكم فيه محطة ووليت ، أو الدخول في حرب محدودة ولكنها تنصاعد ، بحيث يعرف الجميع أنه من السهل أن يفلت زعم السيطرة عليها) ، أصبح التهديد أكثر قابلية للتصديق ، (وراحت بالتالي المصلحة المنطقية للطرفين بالهروب من هذا الموقف الخطير) . فإذا التزم المهدد (١) بالاصرار غير المنطقي على المضي في طريقه ، ازدادت لدى الطرف المهدد (٢) المصلحة المنطقية في الاستسلام .

ولا تحتوي نظرية الردع على تحديد معين لحجم الرهان في المنافسة فقد يكون كبيرا أو ناديا ، كما تكون المخاطرة فورية أو بعيدة المدى . كذلك تنطبق

النظرية على مواجهات الردع بين القوى التي تتصارع على بعض المصالح الهامشية ، وبين القوى التي تتصارع على وجود القابلية ومؤسستها المركزية كما أنها تطبق على الصراعات الدولية التي تتضمن مجرد أهداف لمجموعات منفردة معينة أو مجموعات مصالح خاصة ، والصراعات التي تتضمن بقاء أنظمة أو دول أو سكان بأكملهم .

ولمى الواقع أن هذه النظرية في تأكيدها على الفائدة الكامنة للسلوك انتهور ، كوسيلة مساعدة لا مكان تصديق التهديدات ، تشجع قدرة الحكومة أو الدولة في المنافسة على المخالفة في تقدير المصالح المعرضة للخطر . وكلما زادت إمكانية تصديق المخالفة في التقدير وجداع النفس بالنسبة لهذه المصالح ، أصبحت تهديداتها أكثر فعالية . وبصورة أوضح أن نظرية الردع تقترب هنا من أن تصبح نظرية لخداع النفس .

وتعتبر نظرية الردع نظرية مثيرة وهامة ، ولكن لها ثغرات خطيرة لا سيبل إلى مقابعتها . ويبدو أن هناك إيماناً كبيراً بهذه النظرية من قبل كبار رجال الدولة ، والقادة العسكريين ، وبعض قطاعات الرأي العام في دول كثيرة . بل هي تلخص وتؤلف بطريقة رائعة وذكية كثيراً من المعتقدات العنسية التي تؤمن بها هذه الجماعات . وعلى أية حال ، فقد لعبت هذه النظرية الكثير لتقدم التفكير في هذه الأمور ، وأحلت روح الفور بأساليب المهارة والحساب محل روح الحيلولة العنيفة ، وعلمت الناس أن ينظروا دائماً إلى جانبي لوحة اللعبة ، وأن يفكروا في التغيرات الحقيقية والاستراتيجيات الممكنة لأنفسهم ، وهكذا ، حل التفكير النقدي محل حساس الاعتقاد بالصواب ، وتعلم المثاليون الاهتمام بالمصالح المشتركة ، والاهتمام بمصالح شعوبهم .

ولكن ، في نفس الوقت ، جلبت نظرية الردع معها عدداً من المخاطر ، سواء كانت هذه المخاطر عاطفية أم مبركة . فقد شجعت بعض الناس على أن يلعبوا في شياهم بأرواح للتلايل ، وأن « يفكروا فيما لا يمكن التفكير فيه » على حد قول هيرمان كان ، وأن يفكروا بسهولة في « الخلق » مليون لسة بمثل ما يفكرون في ألفان مليون دولار ، كذلك شجعت بعض الناس على تفسيره القنب ، ونسوة المسامر ، والاعتقاد بأن القاية تيرر الوسيلة ، أو أن شئت فقل بعض الاستعداد لإزالة الحواجز العاطفية ضد التفكير في بعض المترادفات المتسولة للقتل الجماعي والتعذيب كوسيلة كائنة لتحقيق السياسة العامة . من ثم يمكن القول بأن هذه النظرية قد شكلت - بكل هذه المظاهر محدداً خطيراً لتقاليدنا الدينية والأخلاقية الجوهرية .

ولعل مخاطرها المبركة أكثر من ذلك بكثير ، حيث يعاب عليها بحالتها

الراصة ثمان من مواطن وأوجه الضعف الكبرى ، جذيرة بالذكر في هذا المجال ، يمكن علاج ثلاثة منها بسهولة نسبيا ، عن طريق الاستخدام الأفضل للأدوات الفكرية التي تقدمها نظرية المباراة ، بينما نحتاج العيوب الخمس الأخرى إلى تغييرات جذرية في طريقة التفكير .

نظرية الردع الحالية تنحاز إلى جانب التفكير قصير المدى . فهي تميل أولا إلى اعتبار قدرات المتنافسين ثابتة ، وأعمال التكاليف العرضية لنصرع بالنسبة لكل منهما . كما أنها تعطي اهتماما بـ ما يمكن أن يأخذه أحدهما من الآخر في نقاط الاتصال والصراع ، أكثر مما يمكن أن يحصل عليه منهما إذا أمكن تجنب الصراع أو تحديده بشدة بصفة مؤقتة ، واستثمار الموارد المتوفرة بطريقة مثمرة في مكان آخر . وثانيا ، تميل هذه النظرية غالبا إلى معالجة القضايا الفورية لحظم الصراعات الدولية الكبرى على أنها أكثر تكاليف من الحرب النووية ، بمعنى أنها تميل إلى معالجة هذه الصراعات على أنها تشبه « هازن السجينين » (التي توصي بدوام قوية من عدم الثقة والعداء) أكثر ما تشبه مباراة « البجاجة » التي قد تكون أكثر واقعية في بعض الحالات .

ثالثا : أن جانباً كبيراً من نظرية الردع الحالية يؤكد على اللقاءات أو المواجهات الفردية أكثر مما يؤكد على اللقاءات أو المواجهات المتكررة . بالرغم من أن التكتيكات العقلانية لألعاب الطلبة الواحدة أو « نهاية العالم » تختلف عن تكتيكات ألعاب البقاء . فمثلا ، قد يبدو أن التفاوض ، بعد بدء الخصم قصف أراضي الدولة ، يمثل سلوكاً متعللاً وقتياً . ولكنه قد يبدو الخصم إلى تكرار مثل هذه التكتيكات في فترة النزاع التالي . ومن ثم يؤدي إلى فتح الباب أمام سلسلة من أعمال الإرهاب المتتالية ، والاستسلام التدريجي . ولذلك ، فإن أكثر التكتيكات عقلاناً ، بالنسبة لدولة لم تهزم من قبل ، قد يكون هو الرضا العام لقبول التفاوض بالاكراه . والواقع أن هذا هو التكتيك الذي تتبعه معظم الدول ، التي لم تهزم أو تعزل كلية وبفرض عليها الاستسلام ، لاكثر من قرن مضى .

أما العيوب الخمس الباقية لنظرية الردع مما زالت أكثر خطورة . وهي :

أولاً : تفترض النظرية الحالية أن المهدد (١) والمهدد (٢) لهما سيطرة تامة على سلوكهما . ولكن هذا الافتراض غالبا ما يكون زائفا . فبمقدور ما يتصرف المهدد (١) بطريقة غير منطقية لزيادة الثقة في تهديداته ، فانه حتما سيفقد الثقة في تأكيداته بأنه مسموح به تنفيذ تهديده إذا أعلن المهدد (٢) لمطالبه . وإذا استخدم تكتيكات متطورة ، فانه لا يستطيع عادة السيطرة على

تهديداته وتأكيده في وقت واحد - بيد أنه إذا استنتج المهدد (٢) أن المهدد (١) انتهور غير المنطقي سيفضل به أمورا الأشبه في أي حال من الأحوال ، فإن المهدد (٢) سوف يفتقد الدافع للاذعان ، حتى ليصل به الأمر إلى تهدي المهدد (١) بحلول عام ١٩٣٩ ، أصبح هتلر أكثر صدقا عما كان في سنة ١٩٣٦ ، ولكن تهديداته فشلت في أن تثني فرنسا وبريطانيا عن الدخول في الحرب ضده - ليس لأن حكومتيهما لم تأخذ تهديدات هتلر مأخذ الجد ، لكن لأنهما فقدتا الثقة في تأكيداتهما بالامتناع حالة ادعائهما لمطالبه .

ومع ذلك ، فقد يكون للمهدد (٢) سيطرة أقل على سلوكه ، علما بأن نظرية الردع التقيدية لا تضع في اعتبارها الامكانية المستقلة للملوك الذي سيواجه الردع - أي الذي يرغب المهدد (١) في حظره . فإذا كان هذا السلوك المحظور غير محتمل الحدوث على أية حال من جانب المهدد (٢) ، فإن الردع قد يتجح بسهولة ، أو قد يبتدر على الأقل عيسور التحقيق . ولكن إذا كان السلوك المطلوب رده سلوكا محتملا ومتكرر الحدوث في العسادة ، أو إذا كانت تزيده دافع قوية ، كحركة دينية أو ثورة اجتماعية ، فإن الردع ينبغي أن يكون من القوة حتى يتمكن فعلا من حظر هذا السلوك - ومن المحتمل جدا أن يفشل الردع في مثل هذه المحاولات .

ثالثا : تهمل نظرية الردع غالبا حساب المخاطرة التراكمية Cumulative Risk فهي مثال شيلنج ، يحتمل أن يأخذ السائق المشهور يمين الطريق في أول قطاع ، فيمر منه بسرعة وينجو . فإذا فرضنا أن فرص نجاته هي ٩٠٪ ، أو ٩٠٪ ، ثم استمر في تكتيكاته الشهيرة ، وأن فرص نجاته وبنجاحه في كل مقابلة تالية في قطاعات الطريق هي ٩٠٪ أيضا ، ففي هذه الحالة ، ستكون فرص نجاته وحياته بعد مقابلتين هي ٩٠٪ من ال ٩٠٪ ، أو ٨١٪ بما يساوي ٨١٪ - وستكون فرص نجاته في ثلاث مقابلات متتالية هي ٧٢٪ بما يساوي ٧٢٪ ، بينما تصبح هذه الفرصة في أربع مقابلات حوالى ٥٩٪ ، وفي ست مقابلات أقل من ٥٤٪ ، وفي سبع مقابلات أقل من ٥٠٪ ، ثم تنصف منه ذلك كل سبع مقابلات - ومن ثم ، فإن ٢٦ مقابلة متتالية ستقسم للأعباء المحسطة فرصة واحدة من بين كل ثمان فرص للنجاح ، وفي ٤٩ مقابلة ستكون فرصته أقل من فرصة واحدة من بين كل ١٠٠ فرصة ، وفي ٧٠ مقابلة ستكون فرصته أقل من واحد في الألف . وفي عس البيان ، أن ما تحققه كل مقابلة فردية بأن تعطيه ٩ فرص من بين كل ١٠ فرص ليست من الأهمية بمكان ، إذا ما قورنت بالنتيجة المهلكة للمخاطر التراكمية . ولهذا يجب أن تحكم الشئون الخارجية للدول ، التي تنوى الاستمرار في خططها لغزوات طويلة من الزمان ، نظريات تساهمها عن البقاء لعدة أجيال وقرون . وعلى شاكلة هذا

المثال ، تواجه السياسة الخارجية للدول عشرات من المناوبات الفعلة بخطر الحرب .

وبالإضافة الى ما تقدم ، فإن نظرية الردع التقليدية تصبح أكثر خطورة في افتراضها الأساسي الثالث بأن المهدد (١) والمهدد (٢) - أي الحكومتين وجماعات الصفوة في دولتي مواجهة الردع - سوف يظلان متعلقين تماما في ظل التوتر (كما في حالة أزمة تتضمن تهديدات ومخاوف وشكوك واحبات وأعباء اتصال متزايدة) . ولكن التجربة وكثير من بحوث علم النفس قد أثبتت العكس حيث يميل الأشخاص المتوترون المنهكون المتعبون - بما فيهم السياسة والعسكريون - الى أن يصبحوا عدوانيين ، في حين يصبح إدراكهم أقل دقة ، وقدرة على الحكم أقل كفاءة . وباختصار ، فإنهم يصبحون أقل تعقلا ، في حين أن نظرية الردع تنصح المهدد (١) بالمراعاة ببقائه وبقائهم على استجاباتهم المتعلقة لتهديداته .

وراجع هذه الافتراضات الأساسية المشكوك في نتائجها ، افتراض خفي . ذلك هو الافتراض الضمني بوجود بعض اللاتناسق بين المهدد (١) والمهدد (٢) خاصة حينما يكون بلد الكاتب نفسه (الولايات المتحدة) طرفا في النزاع . إذ يفترض بعض الكتاب الأمريكيين عن الردع ، وكذلك بعض القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين ، أنه من الممكن إرهاب الأجانب من طريق التهديدات أو مظاهرات القسوة التي لا يمكن إلا أن تخضب الأمريكيين أنفسهم ؛ فمن المفترض لديهم دائما أن الأجانب أصعب في قدراته ، أو في دوافعه لتحلوت الصراع ، أو في جند وقدرته تحمله للمخاطرة . وانواقع أن هذا مجرد وهم معروف على النطاق الدولي ، تعمل على تشجيعه الحكومات في عصر القوميات بين مواطنيها ، ولكنه قد يكون مهلكا في سياسة الردع النووي .

والافتراض الأساسي الخامس لنظرية الردع ربما يكون أهمها جميعا ، حيث يتمدد ليشمل المجموعة الكبرى كلها نماذج لمباريات . ذلك هو افتراض الدوافع غير المتغيرة للاعبين خلال المباراة . فمن المفروض أن اللاعبين المتعلقين يريدون الفوز ، ولا يجب أن يريدوا غير ذلك من بداية المباراة حتى نهايتها . ولكن هذا الافتراض غير ملائم للمسائل الإنسانية ، وخاصة في مجال السياسة . فنحن نعلم أن الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات والسمول كنهم يشيرون من آرائهم ، وغالبا ما يفعلون ذلك أثناء صراع يكونون طرفا فيه . بل قد يدفع الى بعض هذه التغيرات مسار الصراع نفسه .

من ثم ، كان افتراض الدوافع غير المتغيرة مهما بصفة خاصة لحساب النجاح المحتمل للردع . مع الأستد بسن الاعتبار وجود نوع من التهور المحسوب

واللاعقلانية الجزئية وهي التهديدات التي تعتمد ترك بعض الأشياء للصعدة
 — التي درسها شميلنج . فإذا بقيت القدرات الإدراكية والقيم لدى المهمد (٢)
 بدون تغيير أثناء عملية احضاره لهذه التكتيكات ، فسيكون من العقل أن
 يستسلم لها . ولكن هذا الافتراض ليس مقبولا . فقد تتغير مدركات المهمد (٢)
 من المهمد (١) . فإذا حاول المهمد (١) أن يظهر نفسه بمظهر من لا يتقبل الأمور
 جريئا — كان يسرع بسيارته عند قطاعات الطريق ، أو يصرخ سماعة الأذن أثناء
 المفاوضات ، أو يتظاهر بالترنح والسكر بينما يحمل مفرقات شديدة الانعجار
 نوحها خلف خصمه ، أو لى حالة قيام زعيم دولة بالهيب حساس الرأي الصام
 الفاضل عبدا ، فمن المحتمل أن يدرك خصمه أنه غير متقبل كلية أو لى حد كبير .
 وبالتالي يجعل خصمه الأمر على أنه تهديد أعمى يجب القضاء عليه بأسرع
 ما يمكن ، مهما كانت المخاطرة . من ثم ، قد تدمر التهديدات اللاعقلانية بى
 طارها ، أو التي لا يسيطر عليها سيطرة كاملة ، لى القيام بهجمة نووية أولى
 مباغتة من قبل الطرف المهمد (٢) ، الذي يمتلك القدرة على القيام بمثل هذه
 الهجمة .

وقد يسمي التغير في قيم الجانب الذي تلقى التهديد المتصور في نفس
 الاتجاه . فالتهديدات التي أوردتها شميلنج في نماذجها قد تنجح في المواقف
 المتساوية لمباريات « السجاج » ، أي المواقف التي تكون فيها جزاءات عدم التعارن
 المتبادل أعمى من الجزاءات التي توقع في حالة استسلام أحد الطرفين . وهذا
 هو السبب في أن المهمد (١) الأكثر تهورا والذي يزيد من سرعة سيارته ،
 أو ذلك الذي يلتزم مبكرا بطريقة لأرجة فيها ، يتوقع من خصمه — لأسباب
 تتعلق بالمصلحة الشخصية أن يستسلم له في النقطة الأقل أهمية في المقابلة
 الحدية . ومع ذلك ، فيمكن أن تتغير قيم المهمد (٢) تضيحا جذريا عندئذ . فالذي
 يعنيه الآن لم يعد ذلك الموضوع ذاته نسبيا المتعلق بالنزاع الأصلي — مثل حق
 الطريق في القطاع الأصلي للطريق ، أو صراع على النفوذ بين الحكومات في قطاع
 قاحل ومهمل تسميا من الأراضي المتنازع عليها — ولكنه الآن يضيف أهمية كبيرة
 جدا على عدم الإذعان لمثل هذه التكتيكات ذات الضلع العائى . فقد يستم ركب
 دراجة بخارية أثير سمعته فائلا « مساجد الطريق حتى لو كان ذلك أمر شىء
 أفضل في حياته » ، حتى ولو لم يكن لى حاجة من أمره عند هذا القطاع . كذلك
 فقد تفضل الحكومة والرأي العام في دولة مهرومة اقتحام أجسم للمخاطر على
 الأذعان للتهديدات ، حتى ولو كان ذلك في نزاع تافه في أصله .

وبالمصطلحات الرياضية ، يمكن القول أن التغير في مقياس للمنافع لدى
 المهمد (٢) قد حول صراع تدرج ، السجاج الأصلي الى «أزق سجينين» حقيقى — من

الأقل بالنسبة للاصعب واحد ، أصبح جزء الاستسلام فيه بالنسبة لطرف واحد (ج) يعوق تصيبه من الجزء المشترك للصراع المتبادل (د د) . ويؤكد حدوث ذلك ، أن التهديدات على نمط النماذج التي أوردتها شيندج ، سواء عن طريق الالتزام الذي لا رجعة فيه ، أو فقدان السيطرة الجزئي ، تعتمد ، من المحتمل أن تصبح تهديدات إهرامية ومدمرة للذات . وقد يكون بمقدور المهتم (١) التحور سابقا أن يتخذ نفسه ، بالعودة السريعة إلى تكتيكات الاعتدال والتعاون المتبادل .

ولهذا ، ففي المراحل الأولى لصراع الردع ، يمكن للمهتم (١) والمهتم (٢) عن طريق سلوكهما أن يغير كل منهما إلى حد ما قيم وإدراكات الآخر ، بالإضافة إلى قيمهما الذاتية . كذلك يمكنهما زيادة أو تقليل نسبة الفوائد التي يشتركان فيها . ويقدر ما يغير كل منهما في دوافع الطرف الآخر ، بقدر ما تتحول المنافسة بينهما إلى ندوة أو مجادلة حقيقية ، أكبر من أن تكون مباراة .

(٣) المناظرات أو الندوات : مناقشات تسمح بتغييرات في الصور والنواحي :

يمكن تسمية الصراعات التي يغير فيها الخصوم النواحي والقيم والصور المدركة لنواحي لدى بعضهم البعض « المناظرات » بالمعنى الحرص للكلمة . وليس كل تبادل للكلمات أو الرسائل ، ويستت كل الأحداث التي تسمى « مناظرات » مجادلات أو مناظرات حقيقية بهذا المعنى . فمن المعتاد أن فريقى الندوات في المدرسة الثانوية لا يحاولان تغيير آراء أحدهما الآخر بالنسبة لموضوع الندوة التي يجادلان فيها ، ولكنهما على الأصح يشتركان في مباراة يتناقشان خلالها في التأثير على أحكام الندوة ، وربما على الجمهور . فهما في هذه المباراة يلعبان لكي يلورا . فإذا أعلن فريق في أثناء الندوة أن خصومه قد فازوا عليه بمناقشتهم ، فمن الممكن أن يكون أفرادهم قد تعلموا شيئا عن موضوع المناقشة وأن خسروا المباراة . وعادة ما تكون للندوات القضائية في المحاكم مثل هذه الصفة من صفات المباراة . فالادعاء ومحامي الدفاع لا يحاولان اقناع أحدهما الآخر . كذلك لا يحاول ذلك محاميا الأطراف المتصارعة في القضايا المدنية . ففي كل حالة من هذه الحالات يحاول كل منهما كسب القضية عن طريق التأثير على القاضي أو المحلفين . ويقدر ما يكسب أحدهما صدور حكم إلى جهته ، بقدر ما يخسر الجانب الآخر . وبعبارة أصح أن تغيير القاضي أو المحلفين لأرائهم لا يتم إلا نتيجة لمناقشات التناحس ، ودورها في اظهار الحقائق المتعلقة بالموضوع أمام القاضي ، بأفضل مما يستطيع أى محقق محايد بمفرده .

وهذا على خلاف المجادلات داخل الهيئات التشريعية حيث توجد فرصة

افضل لكي تصور ندوات حقيقية . وكذلك الحال في شأن المفاوضات بين الدبلوماسيين الذين يمثلون الحكومات ، ومندوبات مثل الحكومات في المنظمات الدولية . ففي مثل هذه الحالات يحاول المشرعون أو الدبلوماسيون أو مسؤولو الحكومات أن يكسبوا شيئا لمصالح أو الأحزاب أو الجماعات أو الحكومات والدول التي يقومون بتمثيلها . بمعنى أنه يجب عليهم في معظم الأحيان أن يكسبوا شيئا إلى جانب المصالح التي يقومون بتمثيلها على حساب أي مصالح أخرى معارضة ، أو بالأصح على حساب الجماعات والحكومات الأخرى . ولكن ليس من المعلوم في معظم الأحوال أي النتائج أو الحلول ستكون أكثر فائدة لمصالح التي يمثلها كل مفاوض ، أو في مصالح معظم أو كل الأطراف المعنية . وبالتالي يجب العمل على اكتشاف ذلك ، وعرضه للقبول أو للرفض .

لذلك ، كانت المفاوضات الحقيقية بمثابة حل وسط من المباداة التفاضلية في رحلة للاكتشاف المشترك ، وحيلة متبادلة لتفهم المشترك لإدراكات وأفضليات معظم أو كل الأطراف المعنية . ولعل المفاوضات الطويلة التي أدت إلى معاهدة الحظر التجريبي للتجارب النووية عام ١٩٦٣ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - والتي اشتركت فيها معظم دول العالم باستثناء فرنسا والصين والشيوعية - تعطينا مثالا صادقا لهذا النوع من التدرجات الحقيقية . فبالإضافة إلى المصالح المتناقضة الملحة المتعددة للقوى المختلفة ، برزت خلال هذه الندوة مسؤولية الإدراكات والمصالح المشتركة ، كانت من القوة بحيث أدت إلى قرار تم قبوله من كل دول العالم تقريبا .

وعلى الرغم مما يبدو من أن الندوات أو المناظرات الحقيقية - قومية كانت أم دولية - لا يمكن تمثيلها تمثيلا جيدا بواسطة نماذج المماريات ، أو أي عمليات قتال ، شبه إلى حد الوجه الذي سبق مناقشته ، فإن الطبيعة الدقيقة لمثل هذه الندوات مارالت غير مفهومتهما جيدا . ومع ذلك ، فهناك قدر كبير من التجارب العملية للمناظرات ، التي استمدت منها عناصر للحكمة وبعد النظر . فالندوة (المناظرة) يحتمل أن تؤدي إلى اكتشاف حل مقبول للطرفين ، ومفيد لهما ، إذا استطاع كل طرف أن يكشف ما يقوله الطرف الآخر بالفعل - أي إذا تعلم أن يصوغ لنفسه قضية خصمه في شكل واضح مستطاع ، يكون مقبولا للخصوم أنفسهم .

من ثم ، هناك خطوة ضرورية أخرى ، مؤداها أن يكشف كل طرف الأساس التي يمكن عن طريقها اقتناع الطرف الآخر بصدق وجهات نظره . وبعد أن يكتشف أحد الطرفين الآراء وتصورات الواقع التي يتمسك بها الطرف الآخر ، يجب أن يحاول اكتشاف مدى صحة Domain of Validity كل رأي .

ففي براع بين دولة ناشئة كانت مستعمرة « والدولة اللام » التي كانت تستعمرها ، يحتمس أن يشكو المتحدثون باسم الدولة الجديدة من الاضطهاد والاستغلال الذي كانوا يلاقونه على يد ساداتهم الاستعماريين ، في حين أن المتحدثين بلسان الدولة الاستعمارية السابقة سيميلون إلى التركيز على الفقر الذي كانت المستعمرة السابقة تعاني منه قبل قدومهم إليها ، ثم على لتحسينات والمزايا التي جلبها الحكم الاستعماري للشعب المستعمرة . وكل من هذين الرأيين قد يكون صحيحاً في مجال محدود من الحقائق ، ولكنه قد يكون غير صحيح في مجالات أخرى . فإذا تعلم كل طرف اكتشاف مدى صحة آراء خصمه التي تبدو في ظاهرها منافية للعقل ، وكذلك اكتشاف مدى صحة أفكاره هو التي تبدو له في ظاهرها مقولة جده ، فإن احتمال - وليس تأكيد - قيام مناظرة حقيقية ذات نتيجة مثمرة ومجزية للطرفين قد يزداد .

من لم ، توسي هذه الأمثلة أن لقاءات فعلية كثيرة بين مجتمعات المصالح أو الأطراف أو الدول أو الأيديولوجيات المتصارعة ، قد يكون لها كثير من سمات الندوات والمناظرات الحقيقية . فإذا حدث ذلك ، فإن الرهن والإسقاط ونتائج سلوك هذه الأحداث ونتائج سلوك هذه الأطراف سيؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير قدر ونظرة وأهداف وقيم الأطراف المتصارعة . وفي هذا الصدد ، أشار جون ديون ذات مرة إلى أن الناس لا يقرون كثيراً من خلافاتهم ، ولكنهم يتغلبون عليها . ومع ذلك ، فباستثناء بعض المسحات القليلة من الحكمة ، مازالت هناك حاجة إلى تطوير نماذج رسمية ملائمة للندوات الحقيقية .

والخلاصة ، إن الصراعات القائمة بين الدول عملاً ، غالباً ما تكون خليطاً من القتال والمباريات والندوات ، مع سيطرة هذا العنصر أو ذاك في أوقات وأماكن مختلفة . ونذكر ، نحن في السامية والحكومات والمواطنين المسؤولين يكمن في السيطرة على هذه الصراعات الدولية لإبقائها داخل حدود محتملة ، ولي أن يصوب مصالحهم القومية الراهنة بطريقة عملية (بينما نستثمر هذه المصالح في التطور والتغيير) ، وأن يكسبوا عنصرى الزمن والقوة ، وأن يكتفوا بقايم القومي .

الفصل الثاني عشر

الدبلوماسية والتعالف : الائتلافات (COALITIONS)

قد نجد دولتان في صراع مع بعضهما البعض أنه لا مباح من اعتماد أحدهما على الأخرى ولو كانت مصالحهما متصارعة . ويحدث ذلك لأن حكومة أي من الدولتين لا تستطيع أن تحصل على شيء تريد دون بعض التعاون (سواء عن طيب خاطر أو قسرا) من جانب الدولة الأخرى . أي أن إحدى الدولتين لا تستطيع الحصول على كسب (تطالب به شرعيا) من الدولة الأخرى ما لم تسمح هذه الأخيرة (وهي تعترف بذلك صمتيا) بخسارة مماثلة لهذا الكسب . وواضح أنه في ظل صراع من هذا النوع ، يحاول حكم كل دولة جعل الدولة الأخرى تفعل (أو تلتزم إلى) ما يريدونه باستخدام أي وسيلة تناسب مع الموقف حينئذ . وكلما كانت الوسيلة أقل دسرا وتكلفة ، كان ذلك أفضل .

الدبلوماسية :

بطبيعة الحال يستطيع الدول في المصام الأولى أن تتفاوض وأن تتسدد بواسطة الطرق العادية للدبلوماسية . وعادة ما يكون سفراؤها ووزراء خارجيتها وكبار موظفيها الدبلوماسيون مغاضبون محتمكين ، يعرفون أنه في سبيل الحصول على خدمة قد يضطر المرء إلى أن يعد بتقديم خدمة في مقابلها . ويعرفون أيضا أنهم في بعض الأحيان يستطيعون أن يضعوا في مواربي المساومة إعطاءات مهدية بأن الخدمات التي سبق تقديمها للدولة الأخرى من المحتمل أن تستمر إذا ما تحققت الرغبات الحالية لحكومتهم .

ومعاليها ما تشبه المساومة من هذا النوع لعبة الدبلوماسية التي تعالج طبقا لقواعدها مصالح الطرفين . فيجب على الدبلوماسيين من كلا الطرفين أن يقرروا أولا أفضل استراتيجية لهم على ضوء تقديرهم للاستراتيجية المسكفة للطرف

الأخر • بعد ذلك يمكنهم ممارسة لعبة المساومة خطوة ، ومن اقتراح إلى اقتراح مضاد بقدر ما يستطيعون حتى يمكن الخروج بنتيجة مقبولة للطرفين ، ما لم ينته الأمر بالفشل ، فتتأجل أو تنتهي المفاوضات • وأحياناً - كما رأينا في الفصل السابق - قد تأخذ هذه المفاوضات صورة الندوة أو الحوار بين الحكومتين والدولتين • حيث قد يصبح على كل دولة أو حكومة أن تتعلم بعض الشيء خلال عملية التفاوض • فقد تتغير إلى حد ما تصورات كل طرف بالنسبة للطرف الآخر ، وبالنسبة للواقع الخارجي ، بل قد تتغير أيضاً بعض الأولويات والقيم الأولية • فإذا ما لفت هذه التغيرات إلى جعل المصالح الراضية لكل دولة أكثر تنافساً واتساقاً مع مصالح الدولة الأخرى فإن موافق التفاوض قد تتقارب ، ويزداد احتمال التوصل إلى اتفاق مرضي للطرفين • ومع ذلك ، ففي مجال السياسة الدولية ، تتصرف كل دولة عادة كما لو كان لها مصلحة في التأثير على هذه العملية بدرجة تسمح لها بأحداث أكبر قدر ممكن من التغيير في آراء الدولة الأخرى ، في حين لا تقبل تلك الدولة سوى أقل قدر من التغيير في آرائها هي •

وكقاعدة عامة ، فإن كل دولة تفضل أن تتحدث على أن تنصت • وأن تصمم على أن تتعلم • وهكذا ، فإن كل دولة تحاول أحداث تغيير كبير في خصومها وشركائها ، بينما لا تقبل بالنسبة لها إلا أدنى تغيير كبير في خصومها وشركائها ، بينما لا تقبل بالنسبة لها إلا أدنى تغيير • (وفي باب سابق من هذا الكتاب ، عرفنا هذا النوع من السلوك بممارسة القوة ، أو بالتحديد القوة الخالصة) •

ولعل أطف الوسائل لممارسة القوة على دولة أو عدة دول هي التأثير وإنعائية ، فيمكن جعل أفراد الصفوة من الأجانب أكثر تقبلاً لرغبات دولة ما إذا كانوا قد تلقوا تعليمهم هناك ، وخاصة في مدارسها وجامعاتها ذات المقام الرفيع • فقد تقدم الدولة المؤثرة دعماً على هيئة درجات فخرية وجوائز لأفراد الصفوة من الدولة المقصودة • وقد تقدم المنح الدراسية لطلابها الموهوبين ، والإعانات المالية لبعض مؤسساتها الثقافية الممولة فيها وإن كانت المفلسة • كما يمكن تسهيل عمليات برامج التبادل الثقافي والمكتبات والمستشفيات ووزارات كبار الشعراء والعلماء تحقيقاً لهذا الهدف الخفي •

وعلاوة على ذلك ، يمكن توجيه جهود أكبر للتأثير على وسائل الإعلام في الدولة المقصودة • فيمكن تزويدها بمسئيل من الأنباء أو الصور المناسبة مجاناً أو بسعر منخفض • كما يمكن استمالتها للالتزام بأخذ معظم الأخبار الدولية من إحدى وكالات الأنباء فيه الاحتكارية التابعة للقوى العظمى مثل وكالة رويتر البريطانية ، ووكالة الأنباء الفرنسية ، ووكالة كيودو اليابانية ، ووكالة الأنباء

الألمانية ، وكالة ناس السوفييتية ووكالةى أسوشيتد برس ويونيتد برس الأمريكيتين . وبمنظرة سريعة الى الأحرف الأولى لاسم وكالة أنباء علمية تعطى معظم الأنباء الدولية للصحف الرئيسية من الدولة النامية ، يمكن أن نتحقق من أى القوى الكبرى تمارس أكبر قدر من التأثير أو النفوذ فى هذه الدولة .

كذلك ، يمكن استخدام وسائل اعلام أخرى بنفس الطريقة . ففى طريق الترويج بعدد كبير من الافلام التى تعرض فى دولة ما (عادة على أساس اتفاقية تجارية أو ثقافية معينة) أو عدد رقيق من برامج الإذاعة والتلفزيون فيها ، يمكن لدولة كبيرة أن تزيد من نفوذها غير المباشر على دولة أصغر بدرجة كبيرة .

وهناك وسائل نفوذ أكثر مباشرة . فمثلا ، يمكن احتساب السيطرة الجزئية على وسائل الاعلام عن طريق فن الاعلان أو من طريق شراء حق الملكية أو الأسهم . كما يمكن دعوة محررى الصحف الى زيارات رسمية موسعة معه لها دعائيا بطريقة جيدة ، أو إغاة المحررين والصحف بحكمة وسر بالرسائل المختلفة . بل يمكن حمل شيء مشابه فى بعض الدول لبعض السياسة ومجموعات المصالح والأحزاب السياسية ، أو حتى بعض أفراد الخدمة المدنية أو العسكريين ورجال الشرطة أو الحكومة نفسها . فإذا كان أى من هؤلاء معه للبيع ، فغالبا ما يكون هناك طرق كثيرة لشراهم بهدوء ، أو على الأقل لديهم طموحهم . فإذا ما قدموا خدماتهم مجانيا ، أمكن أيضا إغاثتهم لجعلهم أكثر تأثيرا .

عندئذ ، يحتاج النفوذ والدعاية بطبيعة الحال ، ويتدرجان الى نوع من الأشكال الشائنة للحرب السياسية . ولكن نادرا ما يمنع هذا الحكومات من اللجوء الى هذه الوسائل ضد الدول التى تبدو غير حليفة بالنسبة لهم ، أو حينما تبدو المصالح الرئيسية فى خطر . على أنه قد يكون لكل هذه المحاولات نتائج عكسية وسيئة اذا اكتشفتها الحكومة المعنية فى الوقت المناسب ، أو اذا كان شعبها قادرا على المقاومة اذا ما استشير فى مثل هذه الحالات .

ولتكمية هذه الجهود الخاصة ببسط النفوذ على دولة ما من الداخل ، هناك طرق لأخصائها للدعاية والأشكال المختلفة للضغط من الخارج . فقد تبنى وسائل الاعلام فى الدولة صاحبة النفوذ وإبلا من الدعاية أو حملة دعائية مستمرة ضد الحكومة المعنية بهدف إرغامها على الاستسلام فى مسألة متنازع عليها . فتوجه الاذاعات الى سكان هذه الدولة من الخارج ، أو توضع مكبرات الصوت فى بعض الشوارع على الحدود . وقد ترسل المنشورات بالبريد ، كما يمكن تهريبها أو إسقاطها من الطائرات أو الباليونات كذلك تنظم فى الدولة صاحبة النفوذ عمليات

كتابة خطابات شخصية تكون موجهة للمجموعات الحساسة من سكان الدولة المعنية .

وبنادرا ما تحرر هذه الوسائل المعنوية الكثير ، الا اذا كانت سياسة أو حكومة الدولة المعنية قد أوشكت على التغيير بالفعل . وكقاعدة عامة ، فإن كسب مراكز سيطرة أو نفوذ وليسية داخل الدولة المعنية ، أو اكتساب قوة ضغط حقيقية عليها من الخارج يكون أكثر فعالية . ولهذا الغرض يصبح من الأهمية أحيانا السيطرة على المصانع الرئيسية أو الشركات التجارية الكبرى في الدولة المعنية ، مع كل الاتصالات وقنوات النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي ترتبط بها . كما يمكن لدولة صاحبة النفوذ أن تكسب مركز قوة داخل الدولة المعنية بامدادها بالأسلحة الضرورية أو معدات الاتصال الرئيسية الخاصة بالسكريين أو الشرطة المحلية . حتى تضطرها بعد ذلك إلى إرسال بعض كبار ضباطها إلى الدولة صاحبة النفوذ للتدريب على استخدام هذه الأشياء . وتظل بعد ذلك معتمدة على الدولة صاحبة النفوذ فيما يتعلق بقطع التيار والمساعدة في المشكلات الأكثر تعقيدا المتعلقة بالسياسة المنظمة ، والتجديد كل فترة ، حتى لا تصبح هذه الأشياء في حكم المهجور أو العتيق .

ومن المعلوم أن التأخير في تقديم هذه الإمدادات والمساعدات ، أو التوصل منه ، يمكن أن يكون أداة ضغط فعالة ، وخاصة إبان الأزمات . كذلك يمكن ممارسة الضغط عن طريق عرض أو رفض (حسب الظروف) شراء بعض صادرات الدولة المعنية التي يصعب بيعها لغير الدولة صاحبة النفوذ ، بمنح أو منع قرض تكون الدولة المعنية في حاجة ملحة إليه وقت الأزمة لثأية ، والاسراع أو الإبطاء في إرسال شحنات من الحبوب إلى الدولة المعنية بعد فشل محصولها واقترب جزء من سكانها نحو المجاعة .

وبغلا عن ذلك ، فهناك وسائل ضغط أكثر حساسا من كل ذلك . ففهم تبدأ الطائرات العسكرية للدولة صاحبة النفوذ تضل طريقتي (عمدا) بشكل متكرر عبر حدود الدولة المعنية ، أو أن تحلق فوق أراضي هذه الدولة على ارتفاعات شاهقة . وبهذه الطريقة يمكن لطائرات الدولة صاحبة النفوذ ليس فحسب أن تجمع معلومات مفيدة عن طريق تصوير الأهداف العسكرية ، ولكنها تستطيع كذلك أن تظهر وجودها ، وأن تستعرض شجاعتهما وجبن أو صغر الدولة المعنية عن منعهما ، وأن تشجع مؤيديهما من المحبين وتهبط عزيمة معارضيها . ويمكن الحصول على نتائج مماثلة من طريق السفن الحربية التي غالبا ما استخدمت لإظهار راياتها ، والدخول في استعراضات بحرية مختلفة قرب سواحل الدولة المتمردة لإرهاقها ، أو قرب سواحل حليف مرعزع لكي يقوى نفسه .

وربما لسوء الحظ ، لا يمكن تحقيق التأثير على دولة أجنبية إلا الى درجة معينة بمجرد الوعود والتعهدات ، وبعد هذه الدرجة ، يصبح من المستحيل تحقيق أي شيء دون اللجوء الى بعض أشكال ودرجات الحرب ، وقيل أن نستعرض هذه الأشكال والدرجات ، قد يكون من الجدير أن نلخص في الجدول رقم ١٢ المواقف المختلفة التي يمكن أن تخلق داخل حكومة دولة ما الحاجة لممارسة هذا التأثير أو النفوذ على حكومة دولة يمكن أن تكون هذا له .

وفي كل المناسبات الموضحة في الجدول رقم ١٢ ، يمكن استخدام الرموز استخداما مفيدا إذا أمكن جعلها مناسبة ومقولة بالنسبة للدولة د ب ، أي للدولة التي يجب أحداث التأثير فيها . ويمكن للتعهدات أن تساعد في ستة

جدول رقم (١٢)

فرص الدولة د ب في ممارسة نفوذها على الدولة د ب

يحجب من (وأحد من) مواقف الأثناء والتخطيط				أداس مواقف التشجيع والإغراء				د ب ك لعل أن تقوم د ب بـ
٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	أ تفضل
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	أ تلاحظ ب وهي تفضل الآن .
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	أ تترفع أن تفضل ب ليا بعد
ح	ح	د	د	ح	ح	د	د	أ تريد أن تفروخ (أو تفعل د) ملوك ب الحال أ يجب أن
لا	لا	ربما	نعم	لا	لا	ربما	نعم	تقابل
نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	تقابل
ربما	نعم	نعم	نعم	ربما	نعم	نعم	نعم	تهدد
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تهدد

(= الدولة (١) يجب أن تقابل أو تهدد فقط في حالة التناك في
تحويلها بالسلوك المستطيل للدولة (ب) أو لا شكه في أن التلميذ الذي
للدولة (ب) سيأتي بسرعة .

حالات من الحسالات الثمانية ، « وربما » أيضا في الحالاتين الأخيرتين إذا بدا أن التزام الدولة « ب » في المستقبل مشكوك فيه أو متأخر . ومع ذلك ، فسواء أصبحت التهديدات أو ارتكبت على صاحبها ، فإن ذلك لا يعتمد فقط على قوة الدولة « أ » . وإنما يعتمد أيضا على ظروف وحسود نظرية الردع التي نناقشها في الفصل السابق . وتنطبق حدود مماثلة على المكافآت أو العقوبات الفعلية ، لأنها تصل بين الدول كرسائل ضمنية ، ومن ثم كوعود أو تهديدات للأفعال المقبلة .

الائتلافات أو التحالفات COALITIONS

يمكن للدولة غالبا أن تجعل وعودها وتهديداتها أكثر قابلية للتصديق ، وأن تجعل ترسانتها من المكافآت والعقوبات الفعلية أكبر من طريق انضمامها لتحالف ما أو عن طريق إقامة مثل هذا التحالف . ويوجه عام ، فإن التحالفات وسيلة ضرورية لممارسة النفوذ والقوة في كل من السياسة الدولية والسياسة الخارجية . ففي معظم الأحيان ، لا يستطيع شخص واحد أو جماعة أو دولة بمفردها أن تكون من القوة بحيث يمكنها السيطرة بمفردها في اتخاذ قرار هام . ولكن في غالب الأحيان ، يمكن لأي منها السيطرة بمساعدة تحالف ما ، والا فلن يمكنها السيطرة إطلاقا .

وقد صاغ الميامي ويليام رايدر William Riker نظريات عامة عن هذه التحالفات . فهو يرى السياسة ، والانتخابات ، والتصويت ، والحرب ، هي بأسرها مواقف قرارات تؤدي في الأقل إلى إحدى نتيجتين: تحالف في قبضتها بالنسبة لكل مشترك . ويقول رايدر أن كل مشترك متعطل سياسيا يفضل النتيجة التي تكون أكثر قيمة بالنسبة له ، أي أنه يريد أن يكسب . ويضيف قائلا أنه في حالة وجود فائزين ، فلا بد من وجود خاسرين ، ولذلك فإن أفضل نموذج للسياسة والحرب هي مباراة القيمة صفر Zero-sum Game (التي ناقشناها في الفصل السابق) . ولكن في حين أن النلود أو انتافع يمكن تقسيمها إلى مباراة القيمة صفر اقتصاديا ، إلا أن هذا لا يمكن عمله خاصة في المنافسات العنيفة في السياسة والحرب . ويرى رايدر أن « النصر وحده لا يمكن تجزئتها » (١) ، وأذن ، فالرجل المتعقل هو الذي يختار دائما النتيجة ذات العائد الأكبر بالنسبة له ، والذي يريد بحماس أن يكسب .

W.H. Riker, The Theory of Political Coalitions, New Haven, Yale University Press, 1967, pp. 29-31, 174.

(١)

كيف يمكن لهذا؟ الالابيين ان يكونوا تحالفات ؟ انهم سيفعلون ذلك كلما كان ذلك يعود عليهم بفائدة أكبر مما لو كان كل منهم على حدة ، لأن النصر كما يرى رايدر ، رغم أنه لا يمكن جبرته ، إلا أن غنائم النصر يمكن تقسيمها في معظم الأحيان . وفي هذه الحالة ، فإن مبدأ العقلانية يقتضي بأن كل شخصية سياسية (دولة) ستعتمد إلى - أو تحاول تنظيم - ذلك التحالف الذي ينتج له أكبر فائدة . وواضح أن هذا لابد أن يكون ياديء ذي بدء تحالفا رابعا ، لأنه بدون النصر لن يكون هناك غنائم . ومع ذلك ، فمن بين عدة تحالفات رابطة ، فإن التحالف الأفضل هو ذلك التحالف الذي يستطيع توزيع أكبر قدر من الغنائم على أقل عدد من الشركاء .

ولذلك ، فإن العقلانية السياسية كب يفهما رايدر ستؤدي بالأشخاص السياسيين (الدول) إلى مبدأ الحجم Size principle ، لهم سيقومون بتشكيل وإعادة تشكيل تحالفات تجريبية إبان عملية المساومة ، يبتشرون ويتقبون حتى ينجح بعضهم في الهدية في تشكيل أصغر تحالف رابع ، يكون من الأكبر بحيث يهزم ، ويكون في نفس الوقت من الأصغر بحيث لا يسمح لأي حلفاء غير ضروريين أن يطالبوا بأي جزء من الغنائم .

وحيث أنه من الممكن وجود أكثر من د أصغر تحالف رابع ، فمن المحتمل أن تكون عملية المساومة والبحث طويئة ومعقدة . ورجال السياسة المتفكرون كالسياسيين المحترفين والديبلوماسيين غالبا ما يقضون وقتا أطول في المفاوضات والدورات إذا كان لديهم سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن ذلك سيجلبهم فرصة أكبر لانتهاه بتحالف أفضل . ويتنبأ رايدر باتجاه عناوراتهم في نظريته عن المبدأ الاستراتيجي Strategic principle حيث يقول بأنه في المراحل النهائية من عملية تشكيل التحالف ، يتحرك المشتركون نحو أصغر تحالف رابع . وفي حالة وجود تحالفين كبيرين متماثلين لهما نفس الحجم الرابع في المرحلة قبل الأخيرة من المساومة ، فانهم لذلك لا يحتمل انضمامهم لأي منهما ، لأي التحالف الناتج سيكون من الأكبر بحيث لن يقسم هائلا مقريا لأعضائه . والأرجح ضد ويكر أن أحد التحالفات الأصغر المماثلة ، أو حتى مشتركا واحدا ، سيكون كافيا لتحويل أحد التحالفين الكبيرين إلى أصغر تحالف رابع . وهذا الحليف الصغير - ولكن المركزي - قد ينال نصيبا من أرباح الحبيب لا تتناسب مع حجمه أو ورنه ، ولكنه سيكون متناسبا مع قيمة مركزه الاستراتيجي في هذا التسلسل الزمني في عملية تكوين التحالفات .

وفي معظم الأحوال ، حينما يتعذر تقسيم ثمرات النصر ، فإن أحد

المشتركين الذي تشكل له هذه الثمرات قيمة معينة قد يعرض دفع هذه الأقساط الجانبية للمشتركين المتوقفين في الحلف لكي يشترى تأييدهم . وقد يأتي بعض هذه الأقساط الجانبية من الأرباح التي سيأتي بها النصر المتوقع . فقد تكون تغييرات في معاهدة ، أو العزماء معينة بالنسبة لسياسات المستقبل ، أو عقود ، أو امتيازات في الأقاليم التي سيكتسبها الحلف . وقد تأتي أقساط أخرى مما يطلق عليه راينر « رأس المال العامل » الخاص بالقائد ، يعني وئجه وموارده والتزاماته الحالية المتضمنة في قرارات أخرى خاصة به تكس وراء النصر القوي الذي يهدف إليه . كما قد تأتي هذه الأقساط فيما يشبه راينر « الأصول الثابتة » مثل معايه تهديداته أو هيئته « أو » الكاريزما (*) » الخاصة به «Charisma»

وكل هذه الأقساط الجانبية لها تكلفتها بالنسبة للقائد ، مما يضطره إلى التخلص عن أشياء أو جهود ذات قيمة معينة بالنسبة له . ولذلك ، فكلما ازدادت الأقساط الجانبية التي يدفعها الحلفاء المستقبل ، فإن القيمة الإجمالية لهذه الأقساط قد تصبح أكبر من قيمة محشوى النصر بالنسبة له . وفي هذه الحالة ، يجب على القائد المنقل أن يتوقف . إلا إذا كان هناك احتمال بأن الفوز في حد ذاته قد اكتسبه أهمية بالنسبة له بفض المظر عن محتوى أو حلف النصر . وفي هذا يقول راينر أن السياسة التنافسية في الواقع تختار ذلك النوع من القائد أو رجل الدولة الانتهازي الذي تكون لديه العادة أو الرغبة السائدة في النصر ، ليس من أجل مبدأ أو عقيدة ، وإنما من أجل تحقيق الفوز في حد ذاته .

والنتيجة هي أن قادة التحالفات يميلون بالضرورة إلى زيادة الإنفاق ، وهم يدفعون في الأقساط الجانبية أكثر مما تساوى غنائم النصر بالنسبة لهم . وهكذا فانهم في النهاية سيضطفون أنفسهم ، ويبتون ويرفعون حلفاءهم الذين يدفعون لهم بدوخ . وفي النهاية ، يحطم كل قائد تحالف نفسه ، لأن القيمة غير الملموسة للنصر بالنسبة له لا تستطيع أن تجعل محل النضوب التدريجي للأصول الملموسة التي يضيعها على بناء إمبراطورية أو دعم تحالف غير مربح حاديا . وفي رأى راينر ، أن هذا هو أحد الأسباب في انهيار الإمبراطوريات . بل أحد الأسباب في أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيهلكان في المستقبل جزءا كبيرا من القوة التي يمتلكونها الآن في السيادة الدولية . فان عاجلا أو آجلا سوف تضعفان بسبب هذا الميل المهلك لقادة التحالف للانفاق على حلفائهم .

(*) « كاريزما » القائد هي القوة على أن الإيجاب التلقائي والاصباح له من قبل جمهور عام أو دائرة معينة لاعتاد أفعاله - أولههم استبداد معبى أو مستجيبوا بهام الرئيس لوجره أو رسالته .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الميل للاغتراف في رأي رايدر هو أحد أسباب عدم الاستقرار الأساسية في النظام الدولي الحالي للدول ذات السيادة . والسبب الثاني لعدم الاستقرار هذا هو ميل مثل هذا النظام التنافسي غير المستقر للنظام من بعض أعضائه الأساسيين .

نظرية التحالف وعدم استقرار ميزان القوى :

طبقا لنظرية توازن القوى (كما أعاد صياغتها باصطلاحات حديثة العالم السياسي مورتون كابلان Morton Kaplan ، يجب أن يكون هناك على الأقل خمس قوى عظمى أو « أشخاص »^(*) أساسيون في العالم (لأنه في حالة وجود قوى أقل ، فلن يكون هناك تحالفات مختلفة تكفي لحفظ النظام مرنا) . وسيكون على كل من هذه القوى الالتزام بقواعد أساسية معينة . ويمكن سرد صورة من هذه القواعد مع بعض التعديل والتبسيط فيما يأتي : -

(أ) العقل Rationally

- ١ - تعمل دائما لزيادة القدرات .
- ٢ -فاوض أحسن من أن تحارب ، ولكن أفضل أن تحارب من أن تترك فرصة لزيادة القدرات .

(ب) حفظ الأشخاص (Preservation of Actors)

- ٣ - من الأفضل أن تتوقف عن المحاربة من أن تقص على مثل أساسي .
- ٤ - اسمح لأي مثل أساسي منهزم أن يدخل كعضو جديد ، أو أحل آخر محله برغم مثل لم يكن أساسيا فيما سبق (أي قوة أسفر) . وعامل كل الممثلين الأساسيين كحلفاء أقوياء مقبولين .

(ج) حفظ النظام (Preservation of the System)

- ٥ - اعمل على معارضة أي مثل أو تحالف يميل إلى أن يصبح هو السائد في النظام . (ومن ثم ، فإذا كان أحد التحالفات الرئيسة من المنع ، يجب على الممثلين المتحايدين أن ينضموا لأقوى مجموعة من أضعف معارضية) .

(*) بمعنى أطراف بمعنى ذلك الأشخاص الذين لهم نظام سياسي معين . ويلامون بـ
الحدود الأساسية فيه (راجع) .

٦ - العمل على كبح جماح الممثلين الذين يشتركون في مبادئ التنظيم فوق القومى Supranational .

ويقول كابلان أن العمل طبق لهذه القواعد سيكون مثل هذا النظام من المحافظة على نفسه لفترة طويلة . ولكن راينر يقول أن مثل هذا النظام لا يستطيع أن ينجح ، فعند أن الممثلين المقلاء يريدون الفوز ، ولذلك فهم لن يريدوا نظام توازن القوى في حالة وجود فرصة أمامهم للانضمام لتحالف فائر . ولا شك أن مثل هذه الفرص سوف تحتاج إن عاجلا أو آجلا بين قوى حصص كبرى . وعلاوة على ذلك ، فإن الطرف المتفعل سيستمر بالضرورة لريادة قدراته ، ومن يتوقف للابقاء على طرف أساسى منهم إذا لم تكن هناك طريقة أخرى لحصوله على عائد لنفسه . ومن ثم ، فكما زادت ندرة المائدات في المدعسة ، أصبح كبح الجناح عديم الفعالية . وينطبق نفس القول على جميع أشكال السيطرة في القواعد من رقم ٣ إلى ٦ ، فهي قائمة على الإملاقيات الدولية ، أو المصلحة الذاتية بعيدة المدى ، ولكن كليهما معرض للاضمحلال أو الزوال حينما تزداد الضغوط باتخاذ قرارات فورية . ولدى هذا يقول راينر أن النظام العنقسي في السياسة يكافئ ويختار من القادة أولئك الذين يستقرون أحلاما أبعد ويتفكرون عن بدخ أكثر ، حيث يهتمون بالفوز أكثر مما يهتمون بالمبادئ . ولن يتوقع من مثل أولئك القادة أن يكثرأوا كثيرا بأى مبادئ من شأنها المحافظة على نظام توازن القوى .

ويتهى راينر من ذلك بأن هذه السياسات تتميز ببدا احتلال التوازن Disequilibrium principle . فالأنظمة السياسية التي يتصرف أعضاؤها طبقا لمبدأي الحجم والاستراتيجية لابد أن تكون غير مستقرة ، لأنها تتضمن وجود قوى تضغط من أجل القرار بغض النظر عن فائده أو محتوى القرار . ومن ثم فإنها تضغط من أجل القضاء على المستعركين ، ويتضمن ذلك القضاء على النظام ككل .

ويعتبر تعديل راينر تحليلا صحيحا ، ولكنه من جانب واحد ، فلكي يبرز بعض مظاهر السياسة احتار أن يمثل كل سياسات التحالف بمباراة الصفر دون أن يمثلها بنموذج القيمة المتغيرة الأكثر واقعية . ولقد أكد على النصر الصغير المدى والفوز كقيم منفردة في حد ذاتها ، بعيدا عن محتواها المستقل ، وبعيدا عن الخسوس الذي تكن القيم الأساسية الأخرى التي لا تقل عنها أهمية في السبوك الاجتماعي والسياسي للإنسان . وبهذا دفع ثمنا بأخطأ لهذه الدرجة المتطرفة من التجريد .

فلى نظريته ينظر إلى كل نصر على حدة ، باعتباره نصرا نهائيا ، من حيث غنائه وهذه الثنائى يستولى عليها المنتصرون ، دوليا اهتمام بكيفية إيجاد هذه

الغنائم في المقام الأول ، أو كيف يمكن إعادة إيجادها في المستقبل ، بالنسبة للجولة التالية من العملية . وفي حين أن علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الحديثين ، وجزءا كبيرا من العلوم السياسية تتناول مسألة التدفقات الدورية ، Circular flows وعملية استرجاع Feedback الرسائل أو الخدمات أو القيم ، نجد أن انتقال الغنائم في عالم رايكر هو انتقال نهائي وذو اتجاه واحد فقط : إلى المنتصرين . وهكذا فإنه قد كتب نظرية عن سياسة التخصيص أو الامتلاك Appropriation ، وليست عن سياسة الإنتاج والتعاون والنمو التي لا تقل في مجموعها أهمية وحيوية .

وبعض النظر عما بنظرية رايكر من تصور محدود ، فإن نظرية التحالفات هذه تتميز الجاذبا فكريا كبيرا . وهي تقدم نموذجاً لمالية يمكن بواسطتها تأليف التحالفات . وهي تسمح بالتعرف على الامكانيات الاستراتيجية في هذا الشأن ، كما أنها تساهم بقدر هام في نقد نظرية توارن النوى . كذلك تكشف نظرية رايكر عن المصادر الدفينة لعدم الاستقرار في سلوك رجال الدولة وقادة التحالفات القومية ، والحكومات والنوئل الرائدة في الساحة الدولية .

الفصل الثالث عشر

فشل السيطرة ، وأشكال الحرب

إذا لم تعد وسائل النفوذ الوطنية للدولة ما ، أو النفوذ المجمع لتحالف دولي ، كافية لتغيير سلوك الدولة الهدف ، فإن الدولة التي تحاول التأثير عليها قد تضطر للجوء إلى القوة . وأقل استخدامات القوة عنفا هو الحصار - أما إذا كما فعل الاتحاد السوفييتي في برلين الغربية عام ١٩٤٨ ، أو بعرا كما فعلت الولايات المتحدة للفترة قصيرة مع كوبا عام ١٩٦٢ ،

الغضب المحدود كوسيلة للضغط Limited violence as a means of pressure

إذا لم يواجه الحصار بحد من قبل قوة أخرى ، فإن تنفيذ قد يتجمع دون اذاعة دعاء . أما إذا واجهه تحد ، أو فشل تنفيذه ، كان ذلك ولكنه فشل في تغيير سلوك الدولة الهدف ، فإن على الدولة التي تبني أحداث التأثير أما أن تتحلل عن محاولتها لفرض الضغط على الدولة الهدف ، وأما أن تتحرك نحو تصعيد الصراع . وفي هذا التحرك نحو درجات أعلى من الصراع ، يحتمل أن يقتل بعض الناس ،

وثمة طريقة أكثر وضوحا لزيادة الضغط على الدولة الهدف ، وذلك عن طريق تسنل المخربين ورجال العصابات الذين يرصدون الانتقام على الطرق ، ويتسلقون أسفلاك ذات الحراسة الفسيقة ، ويهاجمون الموظفين المعزولين أو المؤسسات المحلية ، أو المراكز الحكومية الصغيرة . فإذا لم يلق المتسللون دعما كافيا من السكان ، كما كان الحال عند تسنل العرب إلى إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ من سوريا ومصر ، فإنهم على الأقل يستطيعون خلق جو من القلق وعدم الأمان في المناطق المتاخمة للمحدود . وإذا حصل المتسللون معهم معونات قوية وحصلوا على بعض المساعدة من السكان المحليين ، فإن في وسعهم أن يضربوا أماكن أكثر عنفا ، كما فعل بعض الكوماندوز البريطاني ضد فرنسا المحتلة إبان الحرب

العالمية الثانية ، وكما استطاع الفدائيون العرب أن يفعلوا في الجزء المحتل من الأردن بواسطة إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ .

ويمكن الحصول على أكبر آثار التسليح في الحالات التي يعمل المتسللون خلالها كملحق أو وسيط لقوات العصابات الجندة محليا ، والدور تتم قيادتهم - كليا أو جزئيا أو أمكن - من داخل الدولة الهدف ، ومن بين سكانها . وهنا يمكن للادعاءات والدعايات الخارجية ، والعملاء المسلحين ، والفرق الخاصة والخبراء الفنيين ، وربما أيضا القوات المسلحة ، أن تشمل حربا أهلية حقيقية ، أو أن تصعد منها في حالة وجودها أصلا .

التدخل الأجنبي والحروب الداخلية :

ولكن قد يكون لدى الدولة صاحبة التأثير أهداف بعيدة المدى فقد تهدف بهدف إلى جعل حكومة الدولة الهدف تقوم بعمل شيء لم تكن لتفعله بدون هذا الضغط . وقد تهدف إلى منع حكومة الدولة الهدف من الإقدام على فعل شيء كانت ستفعله لولا الضغط المثل في . (من ثم ، فقد أطلقنا على الهدف الأول من هذين الهدفين الرمز من وعلى الهدف الثاني رمز من في الجدول رقم ١٢) .

ولكن قد يكون لدى الدولة صاحبة التأثير أهداف بعيدة المدى : فقد تهدف إلى تغيير بنىات حكومة الدولة الهدف أو بعض مؤسساتها الرئيسية . وقد تهدف إلى الاستيلاء على جزء من أراضيها ، أو أن تنهي استقلالها كليا . وهكذا ، قد ترغب حكومة شيوعية في الضغط على دولة هدف مجاورة لها بغرض السماح بدخول شيوعيين محليين في حكومتها الائتلافية الجديدة ، بوصفها الحكومة التي يمكنها إنهاء حالة العنف المؤبد من قبل قوى أجنبية على أراضيها . وقد تهدف الحكومة الشيوعية بضغطها إلى إقامة نظام شيوعي كامل ، أما محله محليا ، أو مستورد جزئيا من الخارج .

وعلى العكس من ذلك ، قد تضغط حكومة معادية للشيوعية على دولة هدف تحكمها الشيوعية - بهدف التخفيف من سيطرتها الدكتاتورية ، ومنح حريات وفقر أكثر لمجموعات المحلية غير الشيوعية أو المساعدة للشيوعية ، أو لمنع حكم ذاتي أكبر لمناطق الحدود التي يسود فيها شعور غير شيوعي أو معاد للشيوعية . وقد تهدف إلى الإطاحة تماما بالحكومة الشيوعية في الدولة وإحلال حكومة معادية للشيوعية محلها ، وربما إحلال حكومة موالية للغرب . من ثم ، نرى تأييد روسيا السوفييتية وبلغاريا ويوغسلافيا لرجال العصابات اليوغاين في منتصف الأربعينات ، وضغط فيتنام الشمالية على لاوس وجنوب فيتنام في الخمسينات والستينات ، يعطى أمثلة لمشكلات من النوع الأول ، في حين أن

تأييد الولايات المتحدة لرجال العصابات الكوبيين المعادين للشيوعية إبان غزو
خبيث الحنازير عام ١٩٦١ ، قد أثار مشكلات من النوع الثاني .

وتعتمد نتيجة هذه الجهود في معظم الأحيان على ثلاثة أشياء . -

١ - تعاطف ونشاط وقوة السكان المحليين في الدولة الهدف في تأييده
أو معارضة الحكومة .

٢ - حجم وتنوع وإصرار القوة والضغط الخارجي ضد النظام أو الدولة
الهدف .

٣ - تدخل أو عدم تدخل دولة أخرى مع أى جانب من جوانب الصراع .
وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل الثلاثة جبرئياً باختلاف
حجم الدولة الهدف - فكم زاد عدد سكانها ، زادت تكاليف التدخل الخارجي
وقل تأثيره . ففي الدول الكبيرة (كذلك التي يريد عدد سكانها على ٣٠ مليون
نسبة) يكون التدخل الخارجي باهظ التكاليف بشكل خاص وغير مجيد ، كما تكون
اتجاهات أعمال السكان المحليين فيها حاسمة بالنسبة لنتيجة المنازعات
السياسية .

أما في الدول الصغيرة (كذلك التي يقل سكانها عن ١٠ مليون نسمة)
فإن التدخل الخارجي ، سواء كان سوريا أو ألمانيا ، تزداد احتمالات نجاحه ،
كما حدث في جواتيمالا عام ١٩٥٤ وفي لبنان عام ١٩٥٨ ، وفي جمهورية
الدومينيكان عام ١٩٦٥ فالأمر يستلزم وجود حكومة ثابتة الأقدام بشكل غير
عادي ، أو وجود حلف قوي لدى الجزء الأكبر من السكان في دولة صغيرة ، لكي
تحتفظ بحكومة تناصر بكل ما لديها في مواجهة دولة قوية مجاورة . وقد ثبت
إمكان تحقيق ذلك في أوقات مختلفة ، وبطرق متعددة ، في كل من مسويزرا
واسرائيل وفنلندا وأفغانستان وكوبا ، وخاصة إذا كانت الدولة الصغيرة
محصنة بقوة لا تساوى (بالنسبة لجارتها القوية) التكاليف الباهظة المحتمل
إنفاقها للتدخل على نطاق يكفى للاطاحة بالحكومة أو تفويض استقلال تلك الدولة
الصغيرة .

ومن المحتمل إثارة مشاكل دولية خطيرة في حالة الدول المتوسطة الحجم
(ربما التي يتراوح سكانها بين ١٠ و ٣٠ مليون نسمة) مثل الجزائر ودولتي
فيتنام ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ومصر ، تلك التي قد تبتلع جميعها صغيرة
بحيث يمكن النظر إليها كأهداف سهلة للتدخل ، ولكنها في نفس الوقت تبتلع
كبيرة إلى الحد الذي قد يسمح بالاستفادة منها . فإذا أصبحت إحدى هذه الدول
المتوسطة الحجم الفريسة منقسمة على نفسها بسبب صراع داخلي بين مجموعات
سكانها ، أو أصبحت هي شفا عورة أو حرب أهلية ، فقد تندفع قوة خارجية

أو أكثر للتدخل ، سرا أو علانية ، على أمل الفور بكسب سريع في مجال التنافس الدولي للقوى . ولكن من المحتمل حقا انهيار تلك الآمال ، خاصة إذا وجد حافز قوي لدى جزء كبير من سكان تلك الدولة للاشتراك في المعارك السياسية . في هذه الحالة ، يرى توارب القوى السياسية المحلية هو الذي يسهم بدرجة كبيرة في تحديد النتائج ، ويرداد معدل الصراع بحيث يجعل التدخل الخارجي طويلا ويهبط للتكاليف ، وفي النهاية غير مجد . وحتى إذا نجح بعض المحليين المتحالين مع قوة خارجية متداخلة في السيطرة على الدولة - من ذلك الحجم المتوسط المثير ولكن من غير الممكن إدارته والسيطرة عليه بسهولة - فمن المحتمل جدا أن يصل هؤلاء المحليين إلى نتيجة أخرى - غالبا ما تكون صحيحة - ، وهي أنهم إما فازوا بفضل جهودهم الشخصية في انتقام الأول ، وبالتالي فهم يبعثون حياتهم السابقين بتكرارهم للجميل .

وفي الدول ذات الحجم المتوسط ، تؤدي القوة النسبية للعوامل الرئيسية الثلاثة - عدد ونشاط السكان المحليين ، وحجم وكفاءة تدخل القوة الخارجية ، وامتداد أو تدخل القوى الخارجية الأخرى - إلى حلن ثلاث أشكال رئيسية من الصراع ، هي : -

١ - حرب أهلية تنشأ أساسا قوات من داخل الدولة الهدف ، وتلعب الدوافع والضغوط الخارجية دورا هامشيا فقط (كما حدث في الحرب الأهلية الروسية عام ١٩١٧ ، ١٩٢١) .

٢ - هجوم خارجي تقوم به أساسا قوات أجنبية تغزو الدولة عبر أحد مدينتي حدودها الإقليمية أو عبر خط التقسيم بالنسبة للدول المجاورة ، مع تأييد هامشي قصير المدى من المتحالفين المحليين ورجال لحسابات (كما حدث في حالة غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية عام ١٩٥٠) .

٣ - شكل مختلط من أشكال الحرب ، تحارب القوى المتمردة المحلية فيه حكومة الدولة الهدف في شكل حرب أهلية حقيقية ، بينما تتلقى في نفس الوقت دعما كبيرا مستمرا من قوة خارجية واحدة على الأقل (كما فعل رجال الفيتخ - كويج في جنوب فيتنام ، الذين قهرت وراثة الدفاع الأمريكية عندهم عام ١٩٦٧ بحوالي ٢٢٠ ألف فيتنامي جنوبي ، ٥٠ ألف من الأفارقة والقوات من فيتنام الشمالية) .

وعلى معظم الأحيان ، منذ عام ١٩٤٥ ، كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الشكلين الأول والثاني من أشكال الصراع هذه واضحة وبسيطة لسبب ، وهي : تجنب أي تورط كبير في الحروب الأهلية الحقيقية في الخارج مثل الحرب الأهلية الصينية والمعارضة الشديدة - مهما كانت التكاليف - لأي عدوان شامل عبر حدود أو خطوط تقسيم دولية كما حدث في كوريا عام ١٩٥٠ . وقد كانت

هاتان السيامستان مبولتي لدى الناس بدرجة عظيمة داخل الولايات المتحدة
وفي معظم العالم غير الشيوعي ، حيث ظلت المعارضة صديقا شديدا نسبيا .

وهذا ، على عكس النوع الثالث (المختلط) من الحرب ، كما كان الحال
في فيتنام أثناء الستينات ، فحيث تمت تجربة السياسات المبسطة الواضحة
في هذه الحالة ، سرعان ما أصبح واضحا أنها لم تنجح بالدرجة المطلوبة .
وهكذا ، كانت الحكومات المتتالية للولايات المتحدة ، وخاصة حكومة الرئيس
جونسون من عام ١٩٦٤ فصاعدا ، تميل الى وصف هذا الصراع على أنه أساسا
عدوان فيتنامي شمالي على فيتنام الجنوبية . وعلى النقيض من ذلك ، كان النقاد
المحليون والأجانب ، مشيرين في ذلك الى أربعة أحماش الفيتناميين الجنوبيين
في قوات الفيت كوتج ، يميلون الى رؤية الصراع على أنه حرب أهلية في المقام
الأول ، مهيمنين ضمن قوات الفيت كوتج القادمين من فيتنام الشمالية . وبالتالي
عنهين القدر الأكبر من أصحة ومعدات الفيت كوتج القادمة من الشمال أو من
دول شيوعية أخرى . وسرعان ما طالبت سلسلة متتالية من حكومات فيتنام
الجنوبية التمرضة لضبط شديد ، والمعتمدة جميعها على المساعدات الأمريكية ،
بأعداد أكبر من القوات لمساعدتهم ضد أعدائهم لخرجيين والمحليين . وبحلول
شهر مايو سنة ١٩٦٧ ، كان هناك حوالي ٤٥٠ ألف رجل من القوات الأمريكية
في فيتنام الجنوبية ، متفرقين على عدد التسعين من فيتنام الشمالية بسبب
٩ الى ١ وفي نفس الوقت ، كانت القوات الجوية والبحرية الأمريكية قد أخذت
مناطق كبيرة من فيتنام الشمالية لقصف موسع مستمر لمدة تزيد على عامين
(منذ فبراير سنة ١٩٦٥) . ولكن حكومة فيتنام الشمالية لم تظهر أي دلائل
على الاستسلام ، كما أنه لم تظهر دلائل على الهدوء في فيتنام الجنوبية . وهكذا ،
أصبح الصراع الشامل في المنطقة مستمرا في التصاعد ، وهذا واضحا أن حريا
من هذا النوع لا يحتمل تسويتها عن طريق تعريف مبدئي واضح ، أو نصر
عسكري حين ، وإنما يمكن تسويتها عن طريق سلسلة طويلة ومستمرة من
الاستنزاف والاجهاد ، وأخيرا ، عن طريق حل ومصلح ، (لا إذا ابتلعها تنوير
مفجئ في إطار حرب أكبر بين القوى العظمى .

سبب التصعيد The Ladder of Escalation

يرى هرمان كان Herman Kahn (كما هو موضح في الجدول رقم
١٣) ، أن الحرب المحدودة على غرار نوع الحرب التي قامت في فيتنام في
أوائل ١٩٦٧ - أي الحرب التي لا تصل الى حد القصف الشامل ، والغزو الشامل
للأراضي ، واستخدام الأسلحة النووية - لا تعدو أن تكون محطة استراحة
مؤقتة على سبيل التصعيد الطويل .

جدول (١٣)

سليم التصعيد : حقوق عامة (أو مجردة)
النتائج

الحروب المدنية المركزية

- ٤٤ - ثورة أو حرب جنوبية .
- ٤٣ - أنواع أخرى من الحرب الشاملة المقيدة .
- ٤٢ - هجوم تمسيري ضد المدنيين .

الحروب المدنية المركزية

- ٤١ - هجوم مكثف للتجريد من السلاح .
- ٤٠ - قصف مضاد بنفس الدرجة .
- ٣٩ - حرب بطيئة ضد المدن .

(حالة استهداف المدن)

الحروب العسكرية المركزية

- ٣٨ - هجوم غير محدد على القوات .
- ٣٧ - هجوم على القوات مع تفادي الاشتباك المباشر .
- ٣٦ - هجوم مقيد لفتح سلاح القوات .
- ٣٥ - قصف مقيد لتخليص القوات .
- ٣٤ - حرب بطيئة ضد القوات .
- ٣٣ - حرب بطيئة للممتلكات .
- ٣٢ - اعلان الحرب الشاملة رسميا .

(حالة الحرب المركزية)

الهجمات المركزية

لاعتقه مثل أو عبوة

- ٣١ - رد بالمثل متبادل .
- ٣٠ - اجلاء كامل (٩٥٪ تقريبا) .

- ٢٩ - هجوم على السكان كمبرة (كمال)
- ٢٨ - هجوم على الممتلكات كمبرة (كمال)
- ٢٧ - هجوم على العسكريين كمبرة (كمال)
- ٢٦ - هجوم ياني (عمل) عن منطقة في الداخل

(الحافة المركزية القصبة)

الأممات غربية

أو غير مألوفة

- ٢٥ - اجلاء أو تهجير (٧٠٪ تقريبا)
- ٢٤ - اجراءات مضادة غير هادئة واستفراعية وذات مغرى
- ٢٣ - حرب نووية محلية - عسكرية
- ٢٢ - اعلان حرب نووية محدودة
- ٢١ - حرب نووية محلية - كمبرة

(لا - حالة الاستخدام النووي)

الأممات المتحدة

- ٢٠ - حظر أو حصار عالمي (سلمى)
- ١٩ - هجوم ضد القوات (له ما يبرره)
- ١٨ - مرض أو استعراض مذهب للقوة
- ١٧ - اجلاء محدود للسكان (٢٠٪ تقريبا)
- ١٦ - اذاعات نووية
- ١٥ - حرب نووية بالكاد (محدودة جدا)
- ١٤ - اعلان حرب تقليدية محدودة
- ١٣ - تصعيد مزدوج على نطاق واسع
- ١٢ - حرب (أو أعمال عنيفة) تقليدية على نطاق واسع
- ١١ - حالة استعداد نصوى
- ١٠ - قطع العلاقات الدبلوماسية على سبيل الاستفزاز

(الحرب النووية بعيدة عن التفكير كعقابة « غنية »)

الأزمات التقليدية

- ٩ - مواجهات عسكرية تمثيلية .
- ٨ - أعمال شغب للازعاج .
- ٧ - مضايقة أو ازعاج « قانوني » - رد المضايقات بالمثل .
- ٦ - تعبئة ذات معنى .
- ٥ - اظهار القوة .
- ٤ - تصعيد المواقف - مواجهة الارادات .

(لا تصنف بعقابة القلوب)

مناورات ما قبل الأزمات

- ٣ - تصريحات عامة ورسمية .
- ٢ - تعليمات سياسية واقتصادية ودبلوماسية .
- ١ - أزمة ظاهرية .

عدم الالتئق - الحرب الباردة

فالقوى العظمى عادة ما تكون متورطة في كل حرب محدودة تقوم في هذا العصر ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، وإذا انتهوا جميعهم الى تقبل نتيجة الصراع المحلى المحدود على أنه فوز أو حسارة أو تعادل - فإن هذه الحرب تصبح بالنسبة لهم « معركة متلف عليها » ، وذلك بمعنى أنه في إطار القواعد المقبولة صراحة أو ضمنا لهذه المعركة ، يكون للقوى العظمى الحرية في تجربة سياساتها وأسلحتها (التقليدية) ، وقدرات ودوافع النتائج التي تحصل اليها ، حتى يستطيع أن تسخر بعد ذلك لتحقيق مصالحها هنا وهناك أو في أي مكان آخر على ضوء هذه النتائج .

ومع ذلك ، فإذا رفضت قوة عظمى ما على الآخر ، لقبول هذه النتيجة للصراع المحدود ، فإن ذلك لا يبدو أن يكون نقضاً للقواعد المثبتة لها ، هو الفضل من أن ترضى بفقد ماء وجهها ، أو فقد نفوذها ، أو حرية حركاتها المحليي . وهي إذا متصدت الحرب ، وما لم تكن كل قوة أخرى في الجانب المعارض أضعف منها بكثير ، أو أكثر جدياً ، أو مجرد قوة مسالمة ، فإن الجانب الآخر سبلحاً الى نفس الشيء ، بحيث يزداد التصعيد ليتعدى نقطة التوقف الرئيسية هذه .

ومن هنا فصاعداً ، يقل عدد نقاط التوقف ، وتصبح كل منها أقل تأثيراً .
 فالحرب التقليدية المحدودة تتبدل بحرب تقليدية شاملة ، بدون أية قيود على
 الأهداف العسكرية في أرض المعركة . ولكن الحرب التقليدية الشاملة تؤيد
 بشدة قيام سيكولوجية الحرب التقليدية من الأنواع المألوفة في الحربين العالميتين .
 فستبدوا الأسلحة الأكثر تطرفاً ذات جاذبية بالنسبة لمرأى العام وجهات
 الصلوة في السول الرئيسية المتصارعة ، مع وجود التصور العقلاني القديم بأن
 أقصى التكتيكات يتوقع أن تكون أكثرها رحمة ، من حيث أنها تستقضي على العدو
 بسرعة ، وتنفذ مزيداً من الأدراج . ولكن هذا المنطق يستحيل كلا من الجانبين .
 فالجانب الذي يكون في البداية أقل قسوة مرعاً ما سيبدأ للرد بأشل وهكذا
 تصبح الحرب مدمرة أكثر فأكثر ، ويشعر من يتقون على قيد الحياة من الجانبين
 بعدها بالمرارة . وكما يبدو البعوض إلى الأسلحة النووية الآن مجرد مسألة
 وقتية ، فلربما يصبح كل جانب في المستقبل أكثر تصميمًا على حط كل
 عيزة ممكنة ، بالامراع في عمل ما يعتقد أنه أمر لا مفر منه في جميع الحالات .

كذلك قد تبقى الحرب النووية في لبداية حرباً محلية ، بحيث لن
 تستخدم سوى الأسلحة النووية التكتيكية ، وعلى أرض امارك فقط . ومع
 ذلك ، فسرعان ما تستخدم الأسلحة النووية المتوسطة المدى المحمولة على
 صواريخ في مهاجمة الموانئ، ومراكز السكك الحديدية ، والمطارات ، من جانب
 الجبهة المحلية ، مدمرة في هذه العملية معظم السكان المدنيين في تلك المناطق .
 (قد تكون صدمة لرأى العام حتى هذه المرحلة غير شديدة ، لأن الناس
 سيكونون قد اعتادوا في المراحل الأولى من الحرب على الهجمات الجوية الشاملة
 على السكان المدنيين ، وربما يكونون غير مدركين تماماً لقدرات الجانب الآخر
 على الرد النووي) .

ولكن حينما يصاب أحد الجانبين بأسوأ النتائج في الصراع النووي التحلي ،
 فإن قادته لابد وأن يلجأوا إلى مهاجمة « الملجأ أو المقر المركزي » بقوة المعادية
 (أو حللها) - أي أراضي الاقضية الرئيسية ، بما فيها من مناطق مركزية
 ومدن رئيسية . وقد تكون الهجمات الأولى من كلا الجانبين مجرد مظاهرات
 استعراضية . وقد تكون هجمات تعطي أمثلة أو نماذج ، وتهدف إلى تدمير عدد
 قليل من الأهداف العسكرية المحددة ، أو المؤسسات الصناعية ، أو المراكز الآهلة
 بالسكان بهدف استعراض قوة سلاح أحد الطرفين . ومن وجهة النظر الدينية ،
 كان تدمير مدينتي هيروشيما وناجازاكي في أغسطس ١٩٤٥ نتيجة هجمات من
 النوع التمثيلي (الذي يعطى كمثال) . ولم يكن لدى اليابانيين أي قوة للرد
 بالمثل . ولكن في عالم اليوم ، سيكون لدى كلا الطرفين في أي حرب كبرى

أسلحة نووية . وحيث أن الهجمات الاستعراضية أو التمثيلية سببوا عليها بالمثل دون الاستسلام ، فإن احتمالات تزايد التصعيد قائمة .

والآن وبعد أن استعرض كل جانب القوة الفتاكة لأسلحته ، واستعداده لاستخدامها دون شفقة ، فسيكون لديه طامع قوي لتدمير أكبر قدر ممكن من أسلحة الجانب الآخر ، قبل أن يستطيع هذا الأخير استخدامها . وهنا يمكن للحرب المتصاعدة أن تدخل مرحلة « الحروب المركزية العسكرية » ، بما فيها من هجمات نووية على الأهداف العسكرية في الإقليم المركزي لكل من القوى المتصارعة . وقد تكون هذه الهجمات من نوع « القوة المضادة » أو « الضربة الأولى » التي تهدف إلى سرعة تدمير عدد كبير من قاذفات وصواريخ العدو ، وهي على الأرض ، قبل انطلاقها . ولكن لا يحتمل أن تؤدي أية « ضربة أولى » إلى القضاء على كل الأسلحة النووية لاسيما القوى الكبرى . بل قد تقوم قواتها الباقية « بضربة ثانية » مدمرة للرد على المهاجم .

وفي هذه المرحلة ، قد تحول محل حرب « القوة المضادة » الموجهة ضد مواقع المطارات والصواريخ حرب « المدن المضادة » الموجهة ضد الأهل أنفسهم . وطبقا لحسابات بعض علماء الاستراتيجية ، فإن من أكثر الأمور حكمة بالنسبة لكل جانب ، هو تدمير مدينة واحدة أو عدد قليل من مدن الخصم في البداية ، بهدف إقناعه أن مدته الباقية تعتبر الآن بمثابة رهائن . ولكن نفس الحسابات الاستراتيجية الحكيمة مستندة هي أيضا « الجانب الآخر » . إن عمل نفس الشيء ، أي تدمير مدينة أو عدد قليل من مدن الدولة للعادية حتى يجعل مدنها الباقية بمثابة رهائن أيضا . وقد تكون نتيجة ذلك لمصوب حرب « المدن المضادة » بالحركة البطيئة ، التي تدمر كل من القوتين الكبيرتين فيها من الأخرى ، واحدة تلو الأخرى ، حتى تقرر إحدى القوتين تصعيد الحرب إلى ما هو أكثر وأخطر .

وما زال هناك متسع للتصعيد . فهناك بعض المدن التي توليها الدولة تدبرا أكثر من غيرها لاحتوائها على أشياء دينية مقدسة ، أو آثار قومية ثمينة ، أو كنوز دنية لا يمكن تعويضها ، أو لإقامة عدد كبير من أسر الصفوة الحاكمة فيها . وهناك أماكن يتركز السكان فيها بالملايين ، وهي من أهم الأشياء في عصر السياسة لجماعية . ويمكن أن تصبح إحدى هذه المدن أو كلها أهدافا في مرحلة هجمات « القنبلة المضادة » أو الرد على مثل هذه الهجمات . فإذا حدث هجوم على معظم هذه المدن أو عليها جميعا ، أمكننا التحدث عن « هجوم إبادة مدني شامل » *Civilian Devastation Attack* وإذا ما توقفت كل وسائل ضبط النفس ، وكل الجهود الأخرى من أجل السيطرة السياسية الحكيمة ، وبدأت الدولة في إطلاق كل أسلحتها الباقية على عدوها ، فانتا نأتي إلى ما يطلق عليه بعض الكتاب حرب « المودت » *Spasm* . أو الحرب بدون

تحتل . وبعد ذلك - أى بعد إطلاق آخر سلاح واستنفاد آخر مورد عسكري
لمن يتبقى سوى أرمى حراب مسمومة ، تذخر بموت طويل مقدم لمظم - ان لم
يكن لكل - من يبقى فيها على قيد الحياة .

العلاقات الأساسية في العمليات Critical Links In The Processes

فشل الإدراك وبعد النظر والسيطرة :

بدأ الحديث بوضيغ جهود دولة واحدة للضغط على دولة أخرى . ثم
استعرضنا الدرجات المتصاعدة للصراع الدولى الى أن وصلنا الى مستوى الحرب
المطردة ، ثم تتبعنا التصعيد الممكن لها حتى مرحلة الحرب الشاملة ، وتسير
الخصمين الرئيسيين لجزء كبير من البيئة الخاصة بهما . أما الإجراءات والعمليات
التي يمكن أن تربط بين هذه المراحل المتنامية للصراع المتصاعد في عسك
سلسلة هيمنة من الأحداث ، فلا تبدو أن تكون نوعا من فشل الإدراك ، وانعدام
بعد النظر والمتعة على السيطرة .

وفشل الإدراك مألوف لنا من مناقشتنا الأولى للصور الجماعية ووسائل
الاعلام . ودور الحكومات التي قد تقوى من هذه الصور في البداية ، ثم تتأثر
بها بعد ذلك في قراراتها . والالتزام بالصور الثابتة للدولة أو للدول الأجنبية ،
والرغبة في توافق الأنغام ، ورقص وانكار المعلومات التي لا تناسب أو تتماشى
مع المذركات المقبولة سندا . كل ذلك يمكن أن يؤدي الى حالة مرادفة للذوم أو
الغنى بالنسبة للحكومات والدول فهي قد تفشل في رؤية موالف وقدرات
سكان الدول الأجنبية بطريقة واقعية ، حتى تأتي الى تصادم كامل معها ، لي
الطريق نحو التصعيد .

ويمكن تشبيه الحكومة في طريقها للتصادم بقطار سفينة أو سائق سيارة
يمر بنقطة الدهشة أو النقطة اللا رجعة . ونقطة الدهشة Point of Surprise
في سادئة سيارة - طبقا لرسم مصمم لأبحاث الحوادث بعمرات التأمين - هي
تلك النقطة التي يبدأ فيها سائق المركبة خلال سيرها بإدراك أنه يتحرك نحو
تصادم أو حادثة كبيرة أخرى ، أما نقطة اللاعروب (أو اللاعودة) Point
of No Escape فهي تلك النقطة التي تظهر خلال تقدمه نحو الحادثة ، والتي
لا يوجد بعدها ما يمكنه عمله لمنع التصادم . فإذا أتت نقطة الدهشة قبل نقطة
اللاعودة ، فإن السائق يمكنه منع التصادم ونقاذ نفسه وسيارته ، أما إذا جاءت
نقطة الدهشة بعد نقطة اللاعودة فإن الإدراك يأتي متأخرا ، وتصبح الكارثة
حتمية .

وقد جتمع نفس هذا التسلسل في المصادمات المهلكة في مجال السياسة

الدولية ، مثل الوضع عند بداية الحرب العالمية الأولى . فقد اكتشفت بعض الحكومات عام ١٩١٤ أنها تتحرك نحو حرب كبرى - وليس نحو حرب صغيرة - في وقت كان بإمكانها عمل شيء لتفاديها (رغم أنهم لم يفعلوا ما يكفي عند حدوثها) . ولكن حكومات أخرى مثل حكومات الدنيا الامبراطورية وروسيا وامبراطورية النمسا وانجر استطاعت أن تكشف مؤجرا أين مسارت بها الأحداث . ولكنها قد أصبحت غير قادرة على إيقاف رحلة دولها نحو الدمار .

وإذا كانت عملية التصعيد ابداً ، أو مرسومة على أساس وجود مراحل متوسطة أكثر ، فإن نقطة اللاعودة تأتي بعد ذلك . فإذا اكتشف حكام دولة واحدة على الأقل في الوقت المناسب أن « نظام الصراع » الكلي للدول المتخاصمة يتحرك نحو الكارثة ، فإن بإمكانهم النجاح في إيقاف التصعيد . ولكن ، حتى ولو أدركوا الخطر المحقق بهم في الوقت المناسب ، فإن عملية التصعيد نفسها قد تشمل قدرتهم على اتخاذ قرار متعلق ، أو قد تؤدي إلى تدمير هذه القدرة جبرئياً . ويصبح صانعو القرار في الدولة عرضين الآن للتوتر الذي يسببه الخوف والندم من جانب الخصم الأجبي ، وعرضين كذلك لأثر التهديدات والاحتمال الاستنزائية والمعنوية ، وأثر الرأي العام الداخل ، ودعائهم الوطنية التي لا بد وأن تكون دعاية ملتهبة . وتحت وطأة هذه الضغوط ، فإن قيصر ومركاث صانعي القرار قد تغير في اتجاه الصراع الأعنف أو قد يستبدل صانعو القرار أنفسهم بأشخاص آخرين عليهم قيود أقل فيما يتعلق بإثارة وتصعيد الصراع بقوة .

وأخيراً - كما في الحرب المحدودة - فإن الشعور المؤيد للحرب وللصراع بين الصفوة ، وكذلك بين الجماهير ، قد يصل إلى ذروة يستقر عندها لفترة ، بينما تدفع الحرب المحدودة قدماً للأمام . ومن هذه الذروة توجد ثلاثة مخارج أو منافذ : فقد يتم كسب الحرب المحدودة وينتهي الشعور المؤيد للصراع بالفرز . وقد يتصاعد الصراع إلى تدمير توري شامل . وقد يستمر الصراع بدون نصر . وفي ذلك مرحلة من القلق والانهك أو اهادة توجيه الرغبات على الجبهة الداخلية . بعد مقتل كثير من الشباب تسد أرواح أولئك الذين مازالوا أحياء هي الأتمن . وأحياناً ما تبدو أهداف ومطالب المرحلة الأولى من الصراع غير مهمة بالنسبة لأولئك الذين بقوا على قيد الحياة قرب نهاية الصراع .

وعند هذه المرحلة ، قد يشهد لاجتماع السياسي المحلي : ففي حين أن بعض المجموعات قد تستمر في الحدث على مواصلة الحرب ، فإن مجموعات أخرى قد تقبى لمعارضة الحرب والحد من السلام . وقد يتحرك الرأي المحلي بين كل المجموعات والمستويات تقريباً على هذه الخطوات ، بحيث يتم تجنب الصراع الداخلي عندها تصبح الحرب الخارجية تدريجياً أقل شعبية . وفي كلتا الحالتين ،

فإن رأى الصفوة ورأى الجماهير قد يتجه نحو إيجاد الحلول الوسط وقبول
الوضع الجديد .

وفي حالة الدولة المنهزمة المنهكة بشدة ، يمكن أن يتحول رأى الصفوة ،
ورأى الجماهير بدرجة أكبر . لهم قد يقيمون بتمايزات كبيرة للمدو ، كما فعل
كثير من الروس في أوائل عام ١٩١٨ عند اتفاق سلام بريست - ليتوفسك
مع ألمانيا . وفي الحالات القليلة القصوى قد يفضلون
الاستسلام المباشر طالما أن أية مقاومة أخرى ضد عدو متفوق ستكون يالسة ،
وخاصة إذا ظهر أن الحياة تحت شروط ما بعد الاستسلام المتوقعة ستكون
أفضل ، كما كان الحال بالنسبة لقادة ألمانيا واليابان العسكريين الذين امتثلوا
للولايات المتحدة والحلفاء الآخرين عام ١٩٤٥ .

ومع ذلك ، فقد كان مثل هذا الاستسلام صفقة خفية . فقد باعته الدولة
المنهزمة قدراتها المتبقية لأحداث الضرر بالمنهزم مقابل شروط اعتبرتها أفضل
بكثير مما كانت تتوقع الحصول عليه بغير طريق الاستسلام . ومع ذلك ، فإن
مثل هذا الاستسلام يتطلب منتصرا قويا قادرا على فرض شروطه . ومن حيث
أنه لا يحتمل استسلام أية قوة عظمى في حرب نووية شاملة بين قوى كبرى
إلا في حالة الدمار الفاسد المتبادل ، فإن المناقشات من « الاستسلام
الاستراتيجي » متظل دائما مجرد موضوع أكاديمي . أما المناقشات عن التهيئة
De-Escalation ، وتحديد نطاق الصراع في المراحل الأولى من صراع
القوى الكبرى ، فستكون دائما شيئا عمليا أكثر .

الفصل الرابع عشر

بعض بدائل التصعيد والحرب

قد للفشل دولة ما في السيطرة على سلوك دولة أخرى ، ولكن مع ذلك فإن التصعيد نحو صراع شامل يمكن إبطاؤه أو إيقافه - وربما حتى عكسه - كما يمكن في الواقع - في ظروف معينة (متناقض فيما بعد) - تجنبه كلية . بل من الممكن أيضا جعل الصراعات نادرة وضعيفة ، حتى بين الدول أو الشعوب التي تعتمد على بعضها اعتمادا كبيرا . في مثل هذه الحالة يجب دفع التعاون ليكون متكررا ومجزيا إلى الحد الذي يخلق سلسلة من الأحداث تؤدي إلى شكل من أشكال التكامل السياسي المستقر والدائم .

وقد اقترح عالما علم النفس الاجتماعي تشارلز أوسجود Charles osgood ومورتون دوپشي Morton Deutsch وعالم الاجتماع اميتاي ايتزيوني Amitai Etzion من حيث أشكال الاستراتيجية لتهدئة مواقف الصراع الحادة . هم يرون أن أي حكومة ترغب في تهدئة صراع ما يجب عليها أن تقدم من جانبها تنازلا محدودا متروضا أو لفئة مصالحة ، أن لم يكن عند من هذه الأعمال واللفتات . فإذا ودت الدولة الخصم على ذلك بتنازل مقابل أو لفئة مصالحة أخرى . أصبح على الدولة الأولى أن تبادر بخطوة أخرى صغيرة ولكن واضحة نحو علاقات أفضل . فإذا لم الرد على ذلك شيء من نفس النوع ، يجب المبادرة بخطوة أخرى ، وهكذا حتى يهبط الصراع كله إلى مستوى مأمون ، أو حتى يستبدل بدرجة من التسامح المتبادل والتعاون ثم الصداقة في المحل الأخير .

وتقترح هذه النظرية أنه في حالة رفض للبساطة الأولى للتهدئة أو الصداقة ، ألا تصعد صراع الدولة السياسية للمصالحة ، بل يجب عليها أن تنتظر وتتردى فترة . فإذا ما هوجبت ، وجب عليها الدفاع عن مصالحها بنفس المستوى القائم من التنافس أو العداء ، وإن أمكن بعد ذلك مباشرة القيام بمبادرة

محدودة أخرى للمصالحة . والفكرة الأساسية هنا تشابه الفكرة التي اقترحها
أباتوله وابوبورت Anatol Rapoport في بياناته التجريبية من لجنة
مارق السجينين : رفض الاستشهاد والاستكانة ، ومقاومة الهجوم ، ولكن مع
الاستمرار في عرض الفرص المتكررة والواضحة على الخصم يقصد التحول إلى
سلسلة من المبادرات التعاونية المتبادلة .

ورغم أن هذه الاستراتيجية قد تنجح أحيانا في العلاقات الدولية ، كما
نجحت في العلاقات العمالية ، وفي بعض مواقف الصراع المحدود نسبيا ، فإن
نجاحها في المرحلة الحالية من السياسة الدولية لا يمكن الاعتماد عليه .

لحدث على الصراع يوجد غالبا في كلتا الدولتين ، وعادة ما يتجسد في
جزء كبير من الهيكل الاجتماعي والسياسي للدولة ، وفي ثرائها الاقتصادية
واستثماراتها الأولى ، وفي التزام القادة والصفوة من السياسيين والعسكريين ،
وفي التصورات الموجودة في عقول هذه الصفوة والجماهير ، وفي التوقعات
وتسلسل الأفعال التي قد تؤدي كلها إلى عصب الصراع . ووفق هذه السلسلة
من الأفعال وعصب الولاء بالالتزامات ، وعكس الأوامر المتحدة والسياسات
الرئيسية ، وانفاء عقود الحكومة ، وسحب الجهود السياسية ، وتلغيح سمعة
الأحزاب والقيادة ، والوصول إلى حيلة الأهل بالنسبة لتوقعات والمصالح ،
وزعزعة الأوضاع المحلية والدولية والاتفاقيات السياسية - كل ذلك قد يكون
مؤلما يهبط الثمن ، ومحفونا بالمخاطر الجسيمة . فالدولة التي تحاول نجاة
تهدة صراع خارجي قد تجد نفسها عرضة لتوترات وصراعات داخلية قاسية .
وقد يخفى حكامها التكاليف الداخلية التي سيؤدي إليها « الاستسلام » ، بل
قد يخشون التهدة في الصراع الخارجي أكثر من خشيتهم من التكاليف
السياسية والعسكرية لمواجهة الخارجية لمصاعده .

وتزداد هذه الأخطار الداخلية إذا كانت التفاوتات للمدو من جانب واحد كبيرة
ومفاجئة . وتزداد الخطورة أكثر إذا لم تقابل هذه التفاوتات بسرعة بتنازلات
واضحة من جانب العدو . فالمبادرات التدريجية المتكررة التي تتخللها فترات
انتظار للتنازلات القابلة ، أو لمقاومة والرد المحدود على أي هجمات جديدة من
جانب العدو ، قد تقلل من خطر حدوث أزمة سياسية داخلية ، ولكنها لا تزيل
هذا الخطر كلية ، لأن النجاح والنية الحسنة الصادقة للتهدة في الخارج لابد
وأن تواكبها مهارة وقدره بالنسبة للقيادة في الداخل .

التحول الداخلي لطرفي الصراع أو أحد أطرافه :

حيث أن الصراعات غالبا ما تنفسا نتيجة لعمليات كامنة في الهياكل
الداخلية لأحدى الدولتين المتصارعتين أو لكليهما ، فإن تغير هذه الهياكل قد

تحليل العلاقات الدولية - ١٩٠

يضع حدا لهذه الصراعات ويسمح العودة إليها . ولذلك ، فإن التحول الداخلي الجذري للدول المتصارعة غالبا ما يلقي التأييد على أنه أفضل طريقة - بل الطريقة الوحيدة عند البعض - للقضاء على الحروب . مثلا كان جان جاك روسو يرى أن الحكم المطلق للأمراء في الدول الأوربية في القرن الثامن عشر هو السبب الرئيسي للحروب ولذلك رفض مشروع الكسيمان بيبير المعاصر له بإقامة عصبة للأمراء لحفظ السلام على أساس أنه مشروع غير عملي . فقد كان روسو يؤمن أن السلام لا يمكن تأميمه وضمانه إلا بالقضاء على النظم الملكية المطلقة . وقد جاء الوقت الذي احتضنت فيه الملكيات المطلقة في معظم الدول الأوروبية والعالم ، ولكن الدول القومية التي حلتها لم تبرهن على أنها أكثر حبا للسلام من أسلافها .

وفي حين أن روسو كان يأمل في القضاء على الحروب من خلال القضاء على الملكيات المطلقة ، تجد أن ماركس وليس كالا يأملان في إنهاء كل الحروب بالقضاء على النظام الاقتصادي الرأسمالي . وتوقعا معانقضاء من النهاية من حكم الطبقات كليا . فقد اعتقد ماركس أنه مع نهاية الصراع بين الطبقات سوف تنتهي الصراعات بين الدول . ومنذ عام ١٩٤٥ ظهر عدد من الدول الشيوعية إلى حيز الوجود ، وبدأ اختيار هذا الأمل بالتجربة العملية . ولكن بالرغم من أن الحكومات الشيوعية عادة ما تدعى أن صراع الطبقات داخل بلادها قد انتهى إلى حد كبير ، وأن علاقاتها بالدول الشيوعية الأخرى علاقات أخوية ، فإن الأجرة الدكتاتورية للدولة في كل من هذه البلاد لم « تذبل » بعد ، ولا تبدو أية دلائل على حدوث ذلك في المستقبل القريب . كذلك فإن العلاقات الدولية القلبية بين الدول الشيوعية ، وخاصة تلك الدول ذات الظلال المختلطة للمبدأ الشيوعي ، قد زحزت بالصراعات السياسية والاقتصادية ، رغم أنه لم تنشعب حروب بينها منذ منتصف عام ١٩٦٧ (١) . ولذلك ، فإن الأمل الشيوعي في تجنب الصراعات التي لا تصل إلى حد الحرب بين الدول الشيوعية قد تبيد (كما حدث بالنسبة للاحتلال السوفييتي لـتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨) ، وإن كان الأمل في تجنب حرب كبرى بين الدول الشيوعية مازال قائما .

وإذا لم ينجح أي تحول جذري في الهياكل الداخلية للدول في القضاء على خطر الحرب ، فإن الخوف من هذه التحولات الجذرية غالبا ما يزيد من حالة الخطر . فالصقوة والاضطرابات المفضلة المعروفة للتهديد (كما كان الحال في ألمانيا وإيطاليا والمانا أبان الثلاثينات) عادة ما تفضل عن عمد الصراع خارج الدولة على فكرة التعبير غير المحتمل على الصعيد الداخلي . وقد أدت مخاوفهم

(١) لاحظ، تجدد هذه الحروب ، والفوزات التعاقبية المعروفة بين فوجاء والصقوة سنة ١٩٧٩ (الترميم) .

وحية أمالهم إلى التغييرات الداخلية المهددة لهم إلى جعلهم مدافعين وعشوائيين
بشع تعقل ، يرون المؤامرات والتهديدات في كل مكان من حولهم . وقد يضربون
في النهاية في ذعر وغضب أعمى حصصاً أو هدفاً خارجياً .

أما من وجهة نظر حفظ السلام ، فإن التغييرات الأقل جذرية في النظم
الاجتماعية الداخلية ، وفي سياسات الدول ، قد تكون أكثر أمناً وفعالية ،
وخاصة إذا ما استمر اجراء مثل هذه التغييرات المحدودة دون تعاضل . ولهذا
يجب أن تتجه هذه التغييرات المحدودة بوجه عام نحو زيادة قدرات كل دولة على
تقبل الصراع وإدارته . كما يجب أن تهدف هذه التغييرات داخل كل دولة إلى
ريادة القدرة على التكيف والترابط لدى النظام السياسي ، وقدرته على التكامل ،
والتغيير الفعال لبعض أهداف الدولة على الأقل ، وربما قدرته على اجراء تحول
وتطوير ذاتي داخلي .

ومثل هذه التحولات الداخلية المحدودة والجزئية في الدول والأمم (نحو
إدارة أكثر فعالية للصراع ، والسعي وراء الأهداف الأقل خطراً والأكثر عائداً)
كانت أكثر مما يتصور المرء عبر عصور التاريخ . فقد تورطت إنجلترا في حروب
برية في القارة الأوروبية من القرن الثالث عشر حتى القرن الخامس عشر ،
واستولت في معظم هذه الفترة على مدن ساحلية مثل بوردر *Bordeaux*
وكاليه *Calais* ، وأحرقت التصارات مدمية في كريسى *Crecy*
وأجينكورت *Agincourt* ، ثم أحرقت جان دارك مستهتفة تصغير فرنسا .
وقد انعقت إنجلترا في هذه العمليات قادراً كبيراً من الرجال والمال ، حيث كان
الالتزام العسكري والسياسي تجاه القارة الأوروبية يبدو لكثير من قادتها أمراً
لا يمكن الرجوع عنه . وقد قيل أن الملكة ماري الكاثوليكية قد ماتت في منتصف
القرن السادس عشر وهي تنبت باسم « كاليه » ، ولكن هذا الالتزام كان له
النتهى تقريبا في ذلك الوقت ، ولهذا ، سرعان ما تطلعت إنجلترا من كاليه - آخر
حصن لها في فرنسا - وتحولت من السعى إلى القوة البرية في القارة الأوروبية
إلى السعى للقوة البحرية الأكثر عائداً في جميع أنحاء العالم .

وقد أصبح هذا التحول ذا عائدة كبرى بالنسبة لإنجلترا ، حيث عاد عليها
بأربعة قرون من النمو والقوة والرخاء الذي لم يسبق له مثيل . ولكن هذا
التحول لم يتحقق - أو على الأقل لم يسهل تحقيقه - إلا بتولى أسرة جديدة
للسلطة في إنجلترا عام ١٤٨٥ ، وهي أسرة تيدور *The Tudors* صاحبة
الاهتمام البالغ بالسفن والشئون البحرية ، والتي حظيت بتأييد ائتلاف جديد
(يعتمد على ويلز وبعض مجموعات الصلوة والأسرة في إنجلترا ، ممن كانوا
أقل نفوذاً في الماضي) . وكان لها رأى جديد في الإدارة والحكومة . وبعد عام
١٥٣٦ ، ساعد بدرجة أكبر على التحول قيام جماعة جديدة هي جماعة الإصلاح

البروتستانتية التي قضت على التصورات القديمة بضرورة التزام إنجلترا نحو القارة الأوروبية . ثم اكتملت عملية التحويل عام ١٥٥٥ ، عندما انتصرت البروتستانتية الإنجليزية أخيرا ، واعتنت بالعرش الملكة اليرايث الأولى .

ومن المصوبة . يمكن ، أن نسوق في هذا الصدد أمثلة أخرى بالتفصيل . ولكن تحول الاتحاد السويسري عام ١٥١٥ من معنى هناك وراء بسط سيطرته على لومباردى Lombardy الى سياسة حياد ، وتوسع محدود غربا ، وتسمية داخلية أقل تكلفة وأكثر عائدا ، يضع نموذجا مماثلا . وهنا أيضا ساعد على سهولة التحول ذلك التحول النسبي في النفوذ لصالح الأعضاء الدائم والجدد في المجلس الاتحادي (أمثال برن ، وفريبورج ، وسولوتوري ، ويال ، وشافهاوسن وأينسسل) ، من كان اهتمامهم بلومباردى قليلا بالاضافة الى الاستحلال النسبي في نفوذ آل كانتون Cantons (مثل يوري وشوير) المهتمين أساسا بشئون لومباردى داخل الاتحاد . وهنا أيضا نلاحظ أن حركة الإصلاح أدت الى ظهور عدد من المشاكل والصراعات التي جعلت الالتزام سويسرا الأول بسياسة القوة في لومباردى يبدو قليل الأهمية .

وهناك مثال آخر ، يبدو من خلال تحلي السويد في القرن الثامن عشر عن سياسة القوة في منطقة البلطيق وأطراف الأراضي الروسية ، عجبت به النفقات المتزايدة على الحروب البرية ضد روسيا . كذلك ، توقفت جهود الولايات المتحدة لادخال كندا في الاتحاد الأمريكي - والتي اتخذت أشكالاً مختلفة منذ الثورة الأمريكية وسياسة بنود الاتحاد حتى حرب عام ١٨١٢ - بعد حملتها الفاشلة ضد كندا - وأثر مزع السلاح على الحدود الأمريكية - الكندية عام ١٨١٩ لم تفتح أبة مفاوضات أخرى هناك ، على حين تحولت سياسة الولايات المتحدة كلية الى السعي لتوسع غربا ، الأمر الذي كان أكثر فائدة بالنسبة لها .

وربما كانت تهدة الصراع بين فرنسا والوطنيين العرب في الجزائر ترجع الى عملية مشابهة . فقد تحولت فرنسا من حرب برية طويلة فاشلة في الجزائر الى سعي أكثر فعالية وراء مصالحها في كثير من بقية مناطق أفريقيا وأوروبا . كما اتجهت الى التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لفرنسا نفسها ، وإلى المهدات النووية الخاصة بالقوات المسلحة الفرنسية . وقد سهّل من هذا التحول الاستبدال الجزئي للمؤسسات والمجموعات القيادية الخاصة بالجمهورية الفرنسية الرابعة بمؤسسات ومجموعات قيادية خاصة بالجمهورية الخامسة (التي خست بشكل ملحوظ الرئيس ديغول وحزبه) ، وكذلك استبدال بعض القادة القدامى ذوي التفكير الخاص بحروب المستعمرات بقيادة عسكريين جدد أكثر كفاءة من الناحية الفنية .

وفي نهاية الستينات ، بدأت الولايات المتحدة تواجه امكانية الاختيار بين
سعيها المتزايد من اجل القوة البرية في آسيا ، وبين سعي القوى نحو التكامل
الاوروبي في منطقة الأطلسي . وكذلك بين تقديم معونة اقتصادية أكثر لدول
النامية وبين التوسع في مجال القضاء الخارجي ، ازاء النمو المتوقع لقدراتها
ومواردها العلمية والتكنولوجية . تطبيقاً للدستور ونظام الحزبين في الولايات
المتحدة ، يمكن تحقيق مثل هذا التحول بسهولة ويسر ، في حالة طلب الرأي
العام - على مستوى الجماهير وعلى مستوى الصفوة كذلك - مثل هذا التحول .
ولكن حتى منتصف عام ١٩٦٨ لم يكن مثل هذا الاختيار قد تحقق بعد .

التقليل من الاتصالات المتبادلة :

كما يتضح من شكل ٤ ، تتجه الصراعات التي الظهور بين الدول التي بينها
درجة عالية من الاعتماد المتبادل والتعامل المتبادل ، وإن كان بينها في نفس
الوقت مصالح متعارضة ، بحيث يوجد « معامل اختلاف » سببي في عائداتها ؛
فيصبح الكثير من النتائج المجرية بالنسبة لدولة ما معوقاً أو غير مجز بالنسبة
لدولة الأخرى . ويمكن تخفيض حدة الصراع بين هذه الدول بتقليل درجة
الاعتماد المتبادل بينها ، وخفض درجة تدفق المعاملات بينها . فكلما قلت
الاتصالات المتبادلة ، وربما قلت فرص المباحثات .

ويبدو أن السياسات التقليدية للصين القديمة قد تبنت مبدأ أمثابها
حينما قام حكامها ببناء السور العظيم ، وقتلوا من اتصالاتهم بالعالم الخارجي
حتى أوائل القرن التاسع عشر . وقد اتبع حكام اليابان أبان حكم أسرة توكوجاوا
Tokugawa من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر سياسة مماثلة
في الانعزال عن العالم الخارجي . وخلال القرن التاسع عشر اضطرت الصين
واليابان للتغلب على سياسات الانعزال هذه ، على الرغم من أن هذه السياسات
قد نجحت في تجنب الدواخل ويلات الحروب الخارجية الكبيرة لعدم قرون .
وهذه ظاهرة تناقض تناقضاً صارخاً مع التاريخ الحربي لدول أوروبا الحديثة .

وفي العالم الغربي ، لم تستخدم سياسات تقليل الصراع ، عن طريق
تقليل المستوى المطلق (أو على الأقل الأهمية النسبية) للاتصالات بين الدول
المتعادلة منذ كاما ، إلا نادراً . وربما ساهمت مشاعر من هذا النوع في تكوين
الحالة النفسية لجورج واشنطن ، عندما نصح مواطنيه في خطاب الوداع عام
١٧٩٧ ، بالابتعاد عن المشاحنات والتودعات السياسية المعاصرة له في العالم
القديم . وقد شهدت هذه المشاعر أيضاً أكثر من مرة ، في ظروف مختلفة
تماماً ، أبان فترة الاتجاه الامرائلي لدى كثير من الأمريكيين ، ما بين عامي ١٩٣٢

الزعماء المتبادلة (مضيف متفق) (معايير لكل طرف)	مضيف		مضيف
	إجمالي العلاقات بين الطرفين عالمية	إجمالي العلاقات بين الطرفين عالمية	عالمية
عالمية	التكامل	عالمية (عالمية) عبء الشكاوى علاقات صاعدة (عالمية)	الصراع (عالمية) عبء الصناديق علاقات صاعدة (عالمية)
مختلطة		علاقات صاعدة طبيعية	علاقات صاعدة طبيعية
		مطابقة عدم التوازن	

شكل (٤) : مطابقة مختلف العلاقات أو المصالح بين الدول

وعام ١٩٤١ ، وما صاحب ذلك من نتائج كانت أقل حظا وقد اتجهت الحكومات الشيوعية بقوة كبيرة الى تقليل الاتصالات عبر حدود دولها . والمثال الصارخ لذلك هو بناء حائط برلين في أغسطس ١٩٦١ . ولكنها فعلت ذلك لتشد يد رقابتها داخل كل دولة فيها ، أكثر منه لتقليل الصراعات الخارجية . ومع ذلك ، فمن الممكن (وليس من المؤكد) أن هذه السياسة قد منعت على الأقل بعض الاحتكاكات والصدامات الدولية التي كان من الممكن أن تحدث . لقد بدت برلين المقسمة - على الأقل في منتصف الستينيات - مدينة أملا مما كانت خلال العشر سنوات السابقة .

تقليل المصالح المتنافسة وتقوية المصالح المتناغمة :

فإذا كانت الاتصالات المتبادلة لا يمكن أو لا يجب تقليلها ، فيمكن تقليل احتمال الصراعات عن طريق تقليل بعض أو كل المصالح المتنافسة بالنسبة في الدولتين المعنيتين . أما عن كيفية وتكلفة تحقيق ذلك فانها تعتمد على طبيعة كل مصلحة . فيمكن مثلا بالنسبة لكل من الدول المتنافسة تناسلا

اقتصاديًا حادًا أن تتحول إلى خط مختلف من التخصص ، أو إلى سوق مختلف ، أو منطقة جغرافية هامة . ويمكن إعادة تكيف الأهداف السياسية ، كما يمكن خلق يؤرات اهتمام بديلة وأقل تشعبًا بالصراع ، وذلك بالنسبة للرأي العام في كل دولة .

ويمكن أيضًا إزالة مصدر التهديدات والشكاري ، كما حدث بالنسبة لإزالة الاتحاد السوفييتي الصواريخ المتوسطة المدى من كوبا في أواخر عام ١٩٦٢ ، بناء على إصرار الولايات المتحدة . كذلك يمكن تهدئة المخاوف الحقيقية والزائفة ، كما حدثت الولايات المتحدة مخاوف كل من كوبا والاتحاد السوفييتي بملحهم تأكيدات في نفس الوقت بأنه لن تكون هناك محاولة لغزو مفترض من جانب الولايات المتحدة ضد كوبا ، بعد المحاولة الفاشلة عند خليج الخنازير عام ١٩٦١ . وبعد إجراءات حصى التمسيد هذه (ومع المستوى المنخفض المستمر من الاتصالات بين الولايات المتحدة وكوبا) ، انخفض التوتر في كوبا والمناطق المحيطة بها ، ما بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٧ ، بشكل ملحوظ .

وحتى إذا لم يكن من الممكن تقليل الاتصالات أو المصالح المتضاربة بدرجة ملحوظة ، فمن الممكن مع ذلك تقليل الصراعات عن طريق إبراز ثقل المصالح المتوازية أو المتضاربة بين الدول المعنية . ففي داخل كل دولة ، يمكن جعل روابط المصلحة الإيجابية مع الدولة الأخرى تحجب المصالح المتضاربة السلبية التي تمهد الطريق للانقسام والعداء ، وحينما يمكن إيجاد مثل هذه المصالح المشتركة وإبرازها في مجال العلاقة بين الدولتين ، فإن هاتين الدولتين تميلان إلى التحرك نحو إقامة علاقات صداقة متبادلة ، وربما إلى مرحلة أو درجة أعلى من التكامل السياسي .

وأفضل أمل للتحرك في هذا الاتجاه ، قد يكمن في استراتيجية مشتركة للتمييز الداخلي والخارجي معًا بالنسبة للدول التي قد تظل منقسمة في الصراع ، أو تلك التي تتحرك نحو علاقات سلبية ، أو حتى تلك التي تتحرك نحو التكامل . وينطوي هذا الاتجاه بالنسبة للدول المعنية على جعل مصالحها المتضادة أقل ثقلًا وبروزًا ، مع جعل المصالح المتوازية في نفس الوقت أكثر وضوحًا وقوة . ويؤدي ذلك ، تحويل مركز اهتمام الجماهير بعيدًا عن الصراع ، وتوجيهه أن أمكن نحو التعاون . وذلك يعني العمل على عزل وأصحاب كل المجموعات والمؤسسات والمصالح التي تسعى للصراعات المتنافسة ، داخل كل دولة . وكذلك العمل في نفس الوقت على تقوية كل المجموعات والمصالح التي تسعى للتكيف والتعاون السلمى الدولي ، وضمها معًا في ائتلافات .

وقد ينطوي كل ذلك على أحداث تغيير سياسي كبير داخل معظم أو كل

الدول المعنية • فهي بعض هذه الدول سيصبح من الضروري وصول هذه التغيرات الى صق ميكانا السياسي • مع ذلك ، فان هذه التغيرات قد تكون ذات فعالية كبيرة بالنسبة للسلام ، اذا لم تصل الى درجة الثورة الشاملة ، وتجنب في تجنب فارة المخاوف المطرقة الكامنة وحيدة الأمل لدى مجموعات الصلوة ومجموعات المصالح التي تمتع بالامتيازات ، ولكنها بدأت تشمر بالتهديد •

وعلاوة على ما تقدم ، يجب أن تهدف استراتيجية تقليل الصراع وتشجيع التكامل الكامن الى زيادة قدرة كل دولة على ادارة الصراع ، وتحميل التهديدات. واللبس ، والفترة على تغيير الهدف والتحول الذاتي ، دور أن تفقد شخصيتها وتبينها وتقاليدنا الأساسية • وسوف يتطلب ذلك إعادة تحديد دور الدولة في ساحة السياسة الدولية ، وكذلك إعادة تحديد كثير من الأدوار السياسية داخل كل دولة • رغالبها ما يتطلب الأمر كذلك إعادة تقييم صورة العالم في نظر الدولة أو قادتها أو طبقاتها السياسية المعنية • وهذا ما يتطلب الأمر بعض التغيير في الإدراك الذاتي القومي - أي في الصورة السياسية والثقافية المقبولة لدى الدولة عن نفسها وعن قيمها وأهدافها •

وكما رأينا عبر التاريخ ، لم ينجح سوى عدد قليل من الدول في أحداث هذه التحولات الجزئية ، والتقليل من تهديد بعض (وليس كل) الصراعات الدولية من أجل بقائها أو رخائها • ولكن هذا النجاح قد أصبح اليوم ضروريا بالنسبة لدول كثيرة بسرعة أكبر ، وبطريقة يمكن الاعتماد عليها أكثر • فهناك وسائل جديدة ، أو وسائل تطور من أجل الاستعانة بها على بلوغ هذه النتائج وهي وسائل جديدة بالدراسة • أكثر هذه الوسائل الكامنة رجاء هي القانون الدولي ، والمنظمات الدولية والصور المختلفة من الأشكال الاتحادية Federalism والتكامل قوتي القومي Supranational •

الفصل الخامس عشر

التكامل : الدولي وفوق القومى

أن « التكامل » المصطلح يعنى بوجه عام أن يحصل الأجزاء كلا واحدا - أى أن يحول وحدات كانت سابقا منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق .
والخاصية الأساسية لأى نظم تكمن فى وجود درجة معينة من الاعتقاد المتبادل بين مكوناته . والاعتماد المتبادل بين أى مركبتين أو وحدتين يكمن فى احتمال أنه إذا حدث تغير فى أحدهما - أو أجرى تعديل جوهري فى جهاز أحدهما - فإنه يحدث تغييرا يمكن للتنبؤ به فى الآخر . وهذا المعنى عان القفل والمفتاح الذى يناسبه يكونان نظاما متكاملًا ، بمعنى أن إدارة المفتاح سوف « تدير » القفل .
وعادة ما يكون للنظام ككل خواص مميزة له لا توجد فى أى من وحداته أو مكوناته منفصلة . لنظام القفل والمفتاح يمكن استخدامه للتحكم فى صلبة فتح وإغلاق باب ، أما القفل بمفرده أو المفتاح بمفرده فلا يستطيع ذلك .

فالتكامل إذن هو علاقة بين وحدات يبها اعتماد متبادل ، وتنتج معا خواص للنظام تفوق أليها فى حالة وجودها منفصلة . وأحيانا ما تستخدم كلمة « التكامل » لوصف العملية التكاملية التى تحصل بواسطتها حل العلاقة أو الوضع للتكامل بين الوحدات التى كانت منفصلة سابقا .

والتكامل السياسى هو تكامل بين الأطراف السياسية أو الوحدات السياسية كالأفراد أو الجاسات أو الهيئات أو الإتحاليم أو الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسى ، وفى مجال السياسة ، يعتبر التكامل هو العلاقة التى يتعدل فى إطارها سلوك هذه الأطراف أو الوحدات أو المكونات السياسية عما كان سيؤول اليه فى حالة عدم تكامل هذه المكونات . وفى هذا الصدد ، يمكن مقارنة التكامل بالقوة لأننا نذكر أن القوة يمكن تصورها كعلاقة يمكن فى إطارها جعل أحد الأطراف على الأقل يتصرف بطريقة مختلفة عن الطريقة التى كان سيتصرف بها فى غير ذلك الوضع (أى فى حالة غياب القوة) .

ونطاق Domain التكامل - شأنه شأن نطاق القوة - يتكون من سكان المناطق الجغرافية المتكاملة . ونمط التكامل - مثل القوة - مجال Scope ، هو مجموع المظاهر المختلفة للسلوك الذي يدخل في نطاق علاقة التكامل هذه . وهكذا ، فإن إنجلترا وويلز ليستا متكاملتين سياسيا فكلت بواسطة السياسات المدينة لمدينة الرافعية الحديثة ، وإنما كذلك فيما يتعلق بالدين عن طريق كنيسة إنجلترا التي تدعمها الدولة ويرأسها الحاكم . ولكن في الولايات المتحدة (التكامل في مظاهر عديدة جدا) لا يوجد مثل هذا التكامل الديني الرسمي بين الولايات (التي قد تكون لها تقاليد مختلفة كما هو الحال بالنسبة لماساتشوستس ، وبنسالا ، ويوتا ، وبنسالا ، ونيويورك) . كذلك نرى أعضاء الأمم المتحدة متكاملين فيما يتعلق بمجموعة من المظاهر أقل كثيرا مما تقدم .

كذلك يمكن مقارنة التكامل السياسي بالقوة فيما يتعلق بهما **Range** ويمكننا اعتبار مدى التكامل هنا هل أنه يتكون من مدى الشواب والعقاب (الحرمان) للوحدات المكونة لها والذي يمكن على أساسه المحافظة على علاقة التكامل فيما بينها . وقد يكون هذا بلدي معتدلا في حالة بعض المنظمات الدولية الصغيرة التي ليس لها سوى أهمية هامشية ناسبة لأعضائها ، بحيث أن نجاحها لا يعود عليهم إلا بكسب قليل ، كما أن حلها أو الانفصال عنها لن يسبب سوى خسارة قليلة .

وقد يكون مدى الجراءات التكاملية الإيجابية والسلبية كبيرا يشمل ضروبا شائعة من الأعمال الفوائد المشتركة في حالة النجاح ، وعقوبات عديدة في حالة الفشل أو الانفصال وقد كان ذلك هو الحال منذ عام ١٧٧٦ فصاعدا حينما كان سكان ، ومجموعات الصلوة في ولايات الولايات المتحدة ، يواجهون ويحتجون فوائد التكامل في صورة الاستقلال والاستقرار المشترك للأراضي الغربية والقارة بأسرها . وهي ناحية أخرى ، كان فشل التكامل يتهددهم بلقد الاستقلال ، وباتامة أنظمة استعمارية أوروبية مختلفة على وجه الاستمرار في أجزاء مختلفة من القارة المجرأة ، فضلا عن دمار الحرب الأهلية والحروب الدولية داخل أراضيهم

أما بالسبب لانتشار أو عدم انتشار مدى معين من القواب والعقاب - بالفعل - في بيئة سياسية معينة ، فهذه بالطبع مسألة أخرى . فقد تحدثنا في حالة القوة من قبل قوة أحد الأطراف بوصفها تعني إمكانية تقبيل على المقاومة ، كما تعني قدرته على تغيير احتمالات النتائج المرجوة في بيئته . وفكرة مثل القوة في حالة التكامل متوازية مع مفهوم التماسق Cohesion ، أو التماسك Cohesiveness

ويعتبر نظام ما متناسقا بقدر مواجهته للضغط والقوة ، وبقدر تحمله لعدم التوازن ومقاومته للتصدعات . كما يمكن قياس تناسقه ، أو قوة تناسقه ، بواسطة التحول المستمر الذي يمكن للنظام أن يحدثه في احتمالات سلوكه حكوماته (كالتطرية التي من المحتمل أن يتصرفوا بها/ اذا لم يكونوا متكاملين في النظام) . وكلما كانت الضغوط التي يتغلب عليها النظام المتكامل أكثر ، كلما كان تقديره لتناسقه أكبر . وبكسدا ، فإن التلاصق ، أو التماسك Consolidation الذي وصلت اليه ألمانيا وإيطاليا على التوالي بعد الوحدة الوطنية في كل منهما في القرن التاسع عشر ، تقسره الحقيقة القائلة بأن أيًا من الألائيم المكونة لكل منهما لم تحاول أن تنفصل بعد المئاة الهلكة التي لاقتها كلتاها في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، على حين أن ضغوطا مشابهة سباحت عام ١٩١٨ في تقسيم كل من امبراطورية النمسا - المجر ، والاتحاد البريطاني - الأيرلندي . وتساعدنا الاختلافات في الأبعاد الأربعة لتكامل وهي التطاق ، والمجال ، والدي ، والثقل - على التمييز بين النماذج المختلفة للمجتمعات المتكاسة سياسيا ، على الوجه الآتي :

تسمى الجماعة ذات النطاق الضام جماعة عالمية Universal ، مثل الاتحاد البريد العالمي (من حيث المبدأ ، وفي العمل على وجه التقريب) . وفي مقابلها تأتي ، الجماعة الخاصة Particular التي تقتصر عضويتها على دول محددة (كالجماعة العربية ، والاتحاد الجرماني لدول البينوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج) . أما بالنسبة للمجال فتحتن لفرق بين المجتمعات المحددة Specific ، أي المجتمعات المحدد عملها في موضوع أو خدمة محددة ، وبين المجتمعات المتشعبة Diffuse التي يتوقع أن يفعل كل منها ما يحتاجه أو يطلبه أعضاؤه تقريبا . وعادة ما نجبرنا الإمكانيات المحدودة لتنظيم الدول على اختيار بئنه . فخدمة منظمة يمكنها تادية خدمة محددة لمجموعة عالمية من العملاء مثل الاتحاد الدولي للمواصلات العمليكية واللاسلكية الذي يقوم بتنسيق خدمات التلغراف الدولية بين عدد كبير من الدول ، والذي يفتح الباب لمطوريه أمام أي دولة تنقسم بطلب الطموية ، وثمة منظمة أو جماعة أخرى تستطيع أن تضطلع بمسؤولية متشعبة تشمل عددا كبيرا من الخدمات ، ولكنها تقصر على الخدمات على مجموعة خاصة من الأقاليم أو الولايات أو الدول . وقد كانت الولايات المتحدة طبقا لبند الاتحاد الكونفدرالي (١٧٨١ - ١٧٩١) جماعة من هذا النوع الأخير ، وهي مازالت من نفس النوع ولكن بدرجة أكبر طبعها للمستوى الفيدرالي (الذي تم التصديق عليه عام ١٧٩١) .

وقبل أن نستعرض بعض النماذج المختلفة من المنظمات والجماعات الدولية التي تختلف في النطاق والمجال ، يجب أولا أن نوضح مفهوم « الجماعة

السياسية **Political Community** فالجماعة السياسية هي مجموعة من الوحدات السياسية التي يكنى اعتمادها المتبادل لأحداث تغيير جوهري في نتيجة بعض القرارات المتعلقة من جانب أحدها تجاه الأخرى . وطبقا لهذا التعريف الضيق فإن الجماعة هي ببساطة درجة معينة من الاعتماد المتبادل ، ومن ثم فهي حقيقة موضوعية ، بغض النظر عما إذا كانت الحكومات أو السكان المعنيين مدركين لذلك أم لا . وأي اثنين في عبارة ، وأي دولتين في مناقشة أو صراع ، هما عضوان في جماعة سياسية واحدة بهذا المعنى الضيق ، والواقع في الوقت نفسه . وسواء شاعرا أم أيما ، فإن نتيجة ما يفعله أي منهما ستعتمد إلى حد كبير على عمل الآخر .

أما إذا كانت الوحدات ، أو المجموعتان ، أو الدولتان المعطيتان عضويتين لاعتمادهما المتبادل وحلوه في هذا المجال ، فإنهما قد يعلنان سلوككما تبعاً لذلك . بل قد يتصرفان كعضاء جماعة واحدة ويقومان بأدوار تنافسية أو تعاونية تتناسب مع نوع هذا الاعتماد المتبادل اللذان يجذبان نفسيهما فيه - اقتصاديا كان أو استراتيجيا أو سياسيا - فإذا كانت الجماعة أساسا جماعة صراع *A Community of Conflict* بحيث أن النتائج المثيرة للدولة (أ) مضطربة أو معادية للدولة (ب) ، فإنهما سوف تتصرفان كخصمين أو متنافسين . أما إذا سار الثواب لكل منهما في حل متواز ، واعتمد على تنسيق أفعالهما ، فإنهما ستكونان إيجابيا جماعة مصالحة *A Community of Interest* بل وقد تعاولان أن تتعاونا . ومع ذلك ، فسواء كانتا في تعاون أو صراع ، فإنهما ستتصرفان كعضوين في مجتمع - أي بطريقة مختلفة عما لو كانت كل منهما قد تصرفلت بمفردها .

وجماعات الصراع تربط أعضائها (سواء الأفراد أو الجماعات أو الدول) في حلقة يسودها صراع متبادل ، أما كليا أو بدرجة كبيرة . ومع ذلك ، فمن الطريف أنه بالرغم من حدوث تكامل قليل أو صلب حدوث تكامل اطلاقا بين الأعداء « التقليديين » أو الأعداء « بالوراثة » داخل هذه الجماعات ، فقد ثبت (كما لاحظ كثير من طلبة التاريخ وعلم النفس) أن التماس والدور يميلون بطرق كثيرة إلى اقتباس الأشياء التي يكرهونها . وقد أشار جورج واشنطن الوطني الأيرلندي (الذي كان يكتب باسم مستعار « أ.ي. ») إلى أن أكثر الأيرلنديين المتطبعين بطباع الانجليز كانوا أولئك الذين يسمون أكبر كراهية لانجليز .

وغالبا ما ترتبط الدول مع بعضها البعض في جماعة تتميز بوجود تنافس ذي قيمة متغيرة أو ذي دوافع مختلفة . ثم تتعارض مصالحها بعد ذلك في بعض المجالات الهامة ، ولكنها في مجالات أخرى تستفيد من تنسيق جهودها . وفي هذه الحالة فإنها تساعد الطرفين على إيجاد نوع من « الحل البارز » الواضح .

المقبول لكليهما ، والذي يستطيان تلمس في توقعاتهما وأفعالهما حوله • وأحد الأشكال البسيطة لهذا التلمس غالبا ما يوفره العرف الدولي والقانون الدولي •

القانون الدولي :

نعمى بالقانون قاعدة عامة تنطوى على فئة معينة من الحالات ، مقبولة ومقررة من قبل كقاعدة شرعية تسود بجماعة من الناس ويساند بها جزء محتمل النفاذ • وعادة ما يستمد القانون الوطني (الداخلى) جزاءاته من أجهزة التنفيذ الخاصة بالدولة ، كما يستمد شريعته من مجموعات وسائل الاتصال وذكرات الناس والثقافة السياسية التى يعتمد عليها القبول والتأييد الشعبى فى كل دولة • وفى النظام الداخلى للدولة ، ترى أجهزة التنفيذ ومشاعر الاحساس بقيام الشرعية متاحة لتحقيق الأغراض العامة (أى ، لأى غرض أو حاجة تتطلبها هذه المصالح العامة) بمعنى أنها وسائل وأساليب متشعبة المجالات ، خلافا لما عليه الحال فى النظام الدولي •

ولذلك يمكن اعتبار القانون الدولي أكثر أشكال التنظيمات الدولية عالمية وأكثرها تحديدا فى نفس الوقت ، فهو ككل أنواع القانون يطبق على مسائل محددة ، ولكن كقاعدة عامة ليس له جهاز ثابت يمكنه الاعتماد عليه • كذلك لا توجد سوى درجة أقل من الثقافة السياسية الدولية المشتركة ، اللهم الا بين طبقة عليا محدودة من الدبلوماسيين والمحامين الدوليين وبعض أعضاء مجموعات الصفوة الأخرى المهتمين بشكل خاص بالمسائل الدولية • فالمسائل والرموز والمصالح القومية المدركة تكون أكثر وضوحا لمعظم الأفراد وعامة السكان فى كل دولة • ونتيجة لذلك ، فإن مدركات شرعية القانون الدولي تميل الى الضعف نسبيا ، أى حين تميل مدركات القانون الوطنى والمصلحة القومية الى القوة نسبيا • ومع ذلك ، فإن القانون الدولي قد نما وتطور وازدادت قوته على مدى القرون ، وبصفة عامة أصبح لا يمكن انتهاكه دون أن يؤدى ذلك الى عواقب وخيمة • والمفاد أن القانون الدولي يستمد جزاءاته - أى المرافع لاحتمال تنفيذها - من التكلفة المحتملة لانتهاكه •

ولذلك ، فإن الحدود التى تفصل بين القانون الدولي والعرف الدولي غير محدودة المعالم - على عكس الحدود الفاصلة بين العرف القانونى والسياسى وبين القانون المكتوب فى كل دولة ، ولكنها أيضا أشبه بالحدود السائقة غير المحددة بين القانون العرفى غير المكتوب والقانون المكتوب أو السوابق التى وجدت فى المراحل الأولى من تطور العديد من النظم القانونية (مثل القانون الرومانى والقانون العام الانجليزى) ، وفى قوانين عدد من الدول النامية المعاصرة التى تمر بفترة انتقال من القانون التقليدى الى القانون الحديث المكتمل •

والعرف يومئذ الوقت والجهد وعدم التاكيد ، فهو يصوغ مسبقاً قرارات كثيرة ، ويقتل من أعباء الاتصال وصنع القرار ، كما أنه ينسق بين توقعات الأطراف المختلفة ، ويساعد على التبؤ بالمستقبل بدرجة أكبر . أما القانون فهو العرف المشروع الذي أدركه الناس على نطاق واسع ، والذي تسالطت جهات محتملة ضد عند قليل من المنتهكين له . فالقانون يفعل ما يفعله العرف - ولكن بدقة أكثر ، وشدة أكثر ، واعتماد أكثر عليه ، فضلاً عن أن القانون صريح ، وعقلاني عادة (أي يمكن تتبع هملياته خطوة بخطوة) (١) .

ولذلك فمن السهل إخضاعه للمنتطق ، ولتناول المزدوج الذي يسمح بإعادة وضع عناصره وقواعده مع بطرق جديدة لمعالجة مشاكل جديدة . وهو يخلق من البداية أنواعاً من المصالحات التي يمكن لأحكامه أن تتدرج عليها أو تستثنيها منها .

ولذلك فمن الممكن استخدامه لادراج حالات أو قضايا جديدة ضمن تصنيفات قديمة ، كما يمكن توسيعه بالقياس ليشمل تصنيفات وأنواعاً جديدة من القضايا . ومن ثم فإن القانون يمتلك قوة كاملة أكبر ودقة أكثر من العرف ، كما أنه أكثر مرونة . وأكثر قدرة على التطور .

وللقانون الدولي هذه الخصائص والامكانيات الثلاث . فمسواه كان مصدره العرف أو المعاهدات ، فهو يقوم على خدمة الدول وتنسيق توقعاتها المتبادلة وسلوكها بما يتفق مع مصالحها . ولا يكس عبء الجراء الأول وراح في مجرد ضبط النفس من جانب أشخاصه ، ولكن كذلك في ادراك الخسائر والقتال والأعباء الكبيرة الواقعة على كامل جميع الأطراف الممية نتيجة انعدام القانون الدولي ، أو اضماله بوجه عام .

وهكذا يمكن أن يشبه الوضع هنا بالنسبة لقواعد المرور - بالقيادة على الجانب الأيمن من الطريق - حيث يكون عدم الانصياع لها أكثر تعباً وخطراً . ولدينا مثال جيد لذلك وهي القاعدة القديمة للقانون الدولي التي تنص على رعاية الحرية الشخصية للسفراء - فاحياناً ، كان الطغاة القدامى يقتلون السفراء الأجانب حين لا تسجيهم زملائهم ، الأمر الذي لم يدم وقتاً طويلاً ، حتى أصبحت أي دولة حديثة تجرؤ على قتل السفراء تتوقع أن كل الدول الأجنبية لن ترسل لها سفراء في المستقبل ، وأن سفراء هذه الدولة يجب أن يتوقعوا معاملة مماثلة في الخارج (وهذا بلا شك سيجعل الخدمة الدبلوماسية لديها عملاً غير مرغوب فيه) .

(١) غالباً ما يعنى لكلمة law بالقانون وسارغته بالعرف custom ، مصطلح عني بالتفصيل (المراجع) .

وباحتصار أصبح سوء معاملة السفراء والدبلوماسيين الأجانب عملا يؤدي إلى متاعب أكثر بكثير مما يستحق (الأمر الذي بدأت في اكتشافه كل من الصين الشيوعية - والهند عام ١٩٦٧) . ومن ثم رأينا ظاهرة احترام السفراء تستمر أكثر من ألف سنة . باستثناء عدد قليل من الحالات ، رغم عدم وجود حكومة عالمية أو حكومة أو سلطة دولية لتنفيذ هذه القاعدة وبوجه عام ، فإن حصائص التنفيذ الذاتي لهذه القاعدة قد أثبتت كفايتها .

وكقاعدة عامة فإن خاصية التنفيذ الذاتي للقانون الدولي تتطلب إما مساواة تقريبية في مراكز قوة الأطراف (بحيث تسمح بتكتيكات « العين بالعين » فيما بينهما) ، وإما توقع حدوث انعكاس في الأدوار للقبلة بينهما (بحيث أنه تسمح بتكتيكات « العين بالعين » في المستقبل) . فإذا كان لأى طرفين في قضية دولية قوة متساوية تقريبا ، فإن كلا منهما يستطيع أن يرد بالمثل وبفعالية على ما يمكن للآخر أن يفعله . معنى أن المتصصة الذاتية لابد وأن تؤدي في المواجهات المتكررة (القائمة في ظل ظروف التناسب أو التوازن التقريبي هذه) إلى مكافأة الأطراف التي تتعلم تنسيق سلوكها وتجنب الصدامات الضارة بالسمة للطرفين .

فإذا لم يوجد تناسب تقريبي في قوة ومركز كلا الطرفين ، وجب أن يعوتا انعكاس أدوارهما في المستقبل - فأنانيا النارية كان لها التفوق الجوي عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ، وقد استغللت هذا التفوق في قلب مدينتي وارسمو وروبردام بسكانهما من المدنيين خلافا لقواعد القانون الدولي السائد . ولكن في طرف وقت قصير (من عام ١٩٤٢ فصاعدا) قلقت ألمانيا تفوقها الجوي ، واستخدمت ضدها بشدة سابقة القلب المركز للمدن ، حتى أصبح الرأي العام الأمريكى والبريطانى ، بل ومعظم رأى العالم العالمى ، يقبل ظاهرة القذف المشيع لها ميورج وغيرها من المدن الألمانية . (الأمر الذى لم يكن له أثر عسكرى ولكنه أودى بحياة ما يقرب من نصف مليون من المدنيين من الألمان) .

وبوجه عام ، من الأفضل لمعظم الدول أن تضع في حسابها امكانية واحتمال انعكاس الأدوار في المستقبل . فالدولة التي تؤكد على حقها التابع من سيادتها بإيقاف وتفتيش كل السفن التي تدخل مياهها الساحلية (البحر الساحلى أو المياه الإقليمية) ، لم تفرج بعد « مياهها الإقليمية » بما يزيد عن الحد التقليدى ، من ثلاثة أميال إلى ١٢ ميلا (كما سبق للولايات المتحدة أن فعلت أيام الحظر في العشرينات) ، قد تكشف فيما بعد أن هذا المبدأ في حالة اتباع دول أخرى له - يمكن أن يصبح في غير صالح صناعة صيد الأسماك الخاصة بهذه الدولة التي بدأت زيادة مسافة مياهها الإقليمية .

وهناك أمثلة أخرى أكثر سطوذة ، تنطبق على القيود القانونية الدولية للحرب ، كالقواعد الخاصة بمعاملة الأسرى أو الأهداف المدنية ، واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، فمهما كانت الأسلحة أو الأساليب الحربية التي تستخدمها دولة ما ، خاصة إذا كانت تستخدمها باستمرار ، فمن المحتمل أيضاً أن تستخدم نفس الأسلحة أو الأساليب ضد مواطنيها في يوم من الأيام . بمعنى ، أن المبدأ التي قد تحصل عليها دولة من الدول نتيجة مخالفة أو اغتال القيود القانونية الدولية في المدى الطويل ، خاصة ما تفتت أنها دون الإسمية التي بدت عليها في البداية إلى حد كبير ، أو أن تمتثل فقل ما تلت هذه الدولة أن تكتشف ، بمرور من الأسى ، أن النطق والمساواة الطويلة الأجل لهذا الاجتال أو الاغتال هي أكبر بكثير مما كانت تبدو عليه فتعاليم الانجيل التي تحذر بأن ولا تمل من حنوت الاساءة ، ولكن تباً لمن تسبب فيها ، أو تدر « بقدر ما تكيل لغيرك ، سيكال لك » ، كانت تعمل مالا يقل من ألف سنة من التجارب السياسية التي قبلت فيها . وقد أثبتت تجارب الامبراطوريات والممالك الصاعدة التي قامت والاندثرت ، في الألف سنة التي مضت من بعدها ، صدق هذه التعاليم على طول المدى .

وربما يصعب على الأمريكيين أكثر من غيرهم تقدير الثقل الكامل للاعتبار الانجيلي — دعم ثبات صحته تاريخياً — ، وذلك لأن تجربتهم التاريخية الذاتية كانت مختلفة حتى الآن ، ان لم تكن فريدة إلى حد كبير . لجزء كبير من هذه التجربة الأمريكية المبكرة كان ضد الهنود الذين كانوا أقل قوة ، ثم ضد بريطانيا (١٧٧٦ - ١٧٨٣ و ١٨١٢ - ١٨١٥) التي كانت من البعد والمشغلة بحيث لم تتمكن من استخدام قوتها كاملة . أما حرب عام ١٨٤٨ ضد المكسيك ، وحرب عام ١٨٩٨ ضد إسبانيا ، فقد كانتا ضد دول أضعف بشكل واضح ، في حين أن الحربين العالميتين الأولى والثانية ضد ألمانيا دارت رحاها وسط تحالف ، كانت القوات الأمريكية فيه لا تقاس بالقوات الألمانية براً أو في وقت متأخر نسبياً من بداية الحرب ، أي بعد أن تكون القوة الألمانية قد تضعضعت أو تم احتلالها في مكان آخر بحيث يصبح للاشتراك الأمريكي مغزى أو احتمال فرض قرار مبكر بتكلفة قليلة نسبياً من الخسائر . وربما كانت للمشارك ضد اليابان في أثناء الحرب العالمية الثانية هي أكثر الحروب التي خاضتها أمريكا مرارة على مدى المائة عام الماضية ، ربما أيضاً حزمت الولايات المتحدة دولة لا يزيد عدد سكانها عن نصف عددها ، ولا تزيد قدرتها على إنتاج الصليب من أقل من ١/٣ من قدرة الولايات المتحدة . ولم يحدث في أي حرب خارجية ، منذ عام ١٨١٥ أن تم غزو أراضي الولايات المتحدة أو نصف مدنها من ثم ، لا ترى لدى الغالبية العظمى من الأمريكيين ثمة تجربة شخصية أصبحت فيها مداهم

أو مازلهم ميدانا لمعركة - وهي تجربة كانت للأسف جدي شائعة لدى غيرهم
من الشعوب والبلدان *

ولذلك ، يبدو أمرا طبيعيا أن يعتقد الأمريكيون أن الحرب الشاملة تعنى
النصر لا الكارثة وأن يطالبوا بحرب أكبر واستخدام أسلحة أكثر دمارا ، حينما
يشعرون بالإحباط في حرب محدودة بعيدة من شواطئهم • وأن يشعروا بفقد
الصبر تجاه كل القنود القارية والديبلوماسية المولية على ما يعتقدون أنه من
قبيل قوة بلادهم ، دون أن يسيروا اهتماما للتكاليف على المدى الطويل • وفي
الواقع أن هذه المشاعر لا تعدو أن تكون تعبيرا عن استجابة طبيعية للتجارب
الفريدة في الماضي الأمريكي ، - وهي استجابة تلقى شعبية كبيرة بين مجموعات
الكوئجرس ، وبين الماحيين الموجهين بقوة نحو الماضي • هذا ، وإن أمكن لهما
الاستجابة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين • أن تكون استجابة
انتحارية ، وخاصة وقد أصبحت كل أراضي الولايات المتحدة ، في عصر قذائف
الصواريخ العابرة للقارات - داخل مجال الرؤوس الحربية النووية • لمع كل
كارثة يمكن أن تصيب الاتحاد السوفيتي من جانبنا ، يمكن أن نصاب بكارثة
مماثلة ، ليست أقل عنقا • حقا أن جزءا كبيرا من علاقات القوة الدولية بالنسبة
لنا في الماضي كان متناسقا ، بحيث حلف لنا ذكريات تجعل الكثيرين لا يهتمون
الاتصاف للقانون الدولي والسياسات القومية الخاصة بضبط النفس • ولكن
أهم علاقات القوة بالنسبة لنا اليوم - وهي علاقتنا بالاتحاد السوفيتي - قد
أصبحت ولا بد علاقات متناسقة ، لعدة أسباب عملية • وكلما مر الوقت وحصلت
حول أخرى على مخزون أكبر من الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها ، فإن القانون
الدولي والسياسات القومية العاملة على ضبط النفس لابد وأن تفقد أهميتها
من أجل بقاء الجنس البشري •

على أنه يحذر الانتماء إلى أن التنفيذ الذاتي بفعل التجربة المريرة ، وضبط
النفس كمنظمة لبعث النظر ، ليسا هما الجراء بين الوحيدين للقانون الدولي •
فهناك إجراءات أقل لها دورها - تتمثل في ضغط الرأي العام العالمي (الذي
تجاهلته ألمانيا خلال حربين عالميتين ، حتى عاد عليها بالندم) ، واشتمل الرأي
العام الداخلي من تصرفات حكومتها التي تبدو تصرفات وأعمالا غير شرعية قد
تؤدي إلى سحب الثقة والتأييد الشعبي - بطريقة حادة ولكن مؤثرة - ، فضلا
عن تأييد القطاعات الهامة من مجموعات الصفوة الاجتماعية والثقافية والسياسية
والتكنولوجية • وعلاوة على ذلك ، قد تؤدي الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي •
أي أعمال متوعدة من جانب دول ثالثة ، أو عقوبات وأمرار مختلفة تقسم المنظمات
الدولية على اتخاذها • ولهذا ، لا تستطيع أي حكومة مسئولة أن تتجاهل لفترة
طويلة الأثر التراكمي لكل هذه العمليات •

أجهزة القانون الدولي (تسوية المنازعات) :

وعلى كل ، فلا معنى ذلك أنه من السهل دائما تحديد قاعدة القانون الدولي في صدد مسألة بذاتها ، كما هو الحال في صدد تحديد مضمون القانون الوطني (أو المحلي كما يحلو لفقهاء القانون الدولي أن يسموه) من دواع ما . فهناك جانب كبير من قواعد القانون الدولي التي توجد مصدرها المباشر في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها الدول التي وقعت وصدقت عليها فإذا قبلتها مختلف الدول على نطاق واسع ، ومن بينها جميع القوى الكبرى بطبيعة الحال ، أمكن القول بأن هناك إجماعا من قبل المجتمع الدولي حول قبول هذه القواعد وبالإضافة إلى ذلك ، هناك مجموعات القانون الدولي وإجماع الخبراء (١) وأحكام المحاكم الدولية .

ويمكن تسوية المسائل المنازعة عليها عن طريق الدبلوماسية المباشرة — أي عن طريق التفاوض والمساومة بين الأطراف المعنية مباشرة . فإذا فشلت هذه الطريقة وأدت إلى طريق مسدود ، أو إلى خطر تصعيد الصراع ، أمكن تدخل دول ثالثة ، لم يقتصر اثمتراتها على بذل المساعي الحميدة التي تقتصر على أعمال القسيانة وتوفير مكان محايد للاجتماعات بالنسبة للدورة التالية من المفاوضات . وقد تسلك هذه الدول الثالثة سبيل الوساطة ، ومؤداهما تقديم بعض المقترحات من أجل الوصول إلى حل ومسط . وعادة ما تنظر الأطراف المتنازعة لهذه المقترحات ليس بحسب بالنسبة لفوائدها الكامنة المتوقعة ولكن أيضا نظرتها إلى قوة الدولة التي تقوم بهذه الوساطة .

فإذا اتهم طرفا النزاع مسبقا بقبول قرار الطرف الثالث ، حل التحكيم محل الوساطة . وقد يكون المحكم حكومة أو هيئة من الأفراد . وغالبا ما يتم اختيار ثلاثة أو خمسة محكمين بواسطة طرفي النزاع من قائمة أعدت مسبقا بأسماء الخبراء المؤثوق فيهم . وتوجد مثل هذه القائمة لدى المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي في لاهاي (ولذلك تعتبر محكمة تحكيم لا محكمة قضاء) . ويتم تحديد سلطات المحكمين وحدود الدعوى (نطاق النزاع) التي سيتم التحكيم فيها في كل حالة عن حدة ، في عقد تحكيم أو اتفاق بين الأطراف المتنازعة ، يحال بموجب هذا النزاع — أو صدد من الحالات والمنازعات إلى المحكمين . ويحدد نفس الاتفاق الابتدائي التي سيتم على أساسها اتخاذ القرار كالقانون السائد أو قواعد العدل والإنصاف .

(١) ربما يعني المؤلف بذلك « الوثائق الدبلوماسية وكتابات الفقهاء ، كمصادر ثانوية ودراساتية لقواعد القانون الدولي » (المراجع) .

فإذا اتفق على أن يتخذ القرار في الدعوى على أساس القانون السائد ، فعادة ما يفضل الأطراف عرضها على محكمة العدل الدولية ، التي هي - طبقا لميثاق الأمم المتحدة - « الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة » . وقد خلقت هذه المحكمة دون تغيير هويها ، المحكمة الدائمة للعدل الدولي في عهد عصبة الأمم . ومن ثم ، فهي في الواقع تمارس وظيفتها منذ عام ١٩٢٠ . وأعضاء الأمم المتحدة أطراف في النظام الأساسي للمحكمة ، ولكن ولاية المحكمة تعتمد في كثير من الحالات على موافقة الأطراف ، وإن كانت هذه الولاية (الاختصاص) معينة في كثير من الحالات ، بسبب التحفظات العديدة للدول الأعضاء . ومن المعلوم أنه ليس للمحكمة أداة لتنفيذ أحكامها . ولكن مؤدى قبول الدول ووضوحها لولاية المحكمة ، إنما يعني وجوب تنفيذ قراراتها ، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات التي تتعلق بالحرب الباردة أو لاتحاد جنوب أفريقيا .

وقد ووجهت الجهود الخاصة بإجراء توسيع جزئي في الاختصاص الإلزامي للمحكمة بمقاومة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأخرى ، حتى باتت هذه الجهود بالفشل . فإذا ما نجحت مثل هذه الجهود في المستقبل ، فلا شك أنها ستجعل من المحكمة الدولية أداة رقابة ذات غرض عام ، متسع النطاق . فإذا « استطاعت المحكمة أن تحافظ على عالميتها ، أو أن تتوسع فيها ، فإنها ولا شك ستكون بحاجة إلى إمكانيات أكبر بكثير لكي تتمكن من الاصطلاح بهامها الموسعة في النطاق والمجال . وحارلت هناك حاجة لتنمية هذه الإمكانيات السياسية الكبيرة على المستوى الدولي .

الوظيفة Fractionalism المنظمات الدولية ذات الأغراض المحددة :

تختص المنظمات الدولية ذات الوظائف المحددة ، والمتنوعة لانضمام جميع الدول ، عن القانون الدولي من حيث امتلاكها لأجهزة دائمة أقوى ، ومن حيث تركيزها الأكبر على اتخاذ القرارات وخلق قواعد جديدة ، فضلا عن وسائلها في تنفيذ وإدارة سياساتها . وبعض هذه المنظمات هي منظمات غير حكومية مثل الصليب الأحمر الدولي الذي اتخذ تواته في أول مؤتمر للصليب الأحمر في جنيف عام ١٨٦٣ ليمنى بعملية الإغاثة في حالة الكوارث ، وتقديم المساعدات الطبية العاجلة ، والعناية بأسرى الحرب .

ومع ذلك ، فإن معظم المنظمات الدولية الهامة من هذا النوع هي منظمات تتكون من الحكومات . مثال هذه المنظمات الحكومية اتحاد البريد العالمي (١٨٧٤) ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية سنة ١٩٣٢ (الذي حل محل اتحاد التلغراف الدولي ١٨٦٥) ، ومنظمة الطيران المدني الدولية وغيرها .

وتقوم منظمات أخرى بوظائف أوسع مثل منظمة العمل الدولية (سنة ١٩١٩) ، ومنظمة الأغذية والزراعة (سنة ١٩٤٥) ، ومنظمة الصحة العالمية (سنة ١٩٤٨) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو سنة ١٩٤٦) . ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بالتنسيق بين هذه المنظمات وغيرها من الوكالات المتخصصة ، المدينة الأخرى - وهو بالتأكيد تنسيق غير محكم . وقد قام هذا المجلس - الذي من مهمته أيضا مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية - بتبني بعض المسواقي الهامة نحو وضع أسس جديدة للسلوك القومي والدولي ، وذلك عن طريق اتفاقيته الخاصة بمكافحة جريمة إبادة الجنس البشرية ، والاتفاقيتين لحقوق الإنسان ، وهي الاتفاقيتان التي لم تصدق عليهما عدة دول حتى الآن .

والنظرية الوظيفية Functionalism في العلاقات الدولية تستهدف تفرييض مهام عامة أكثر فأكثر لهذه المنظمات ذات الوظيفة المحدودة ، حتى يمكن للدول العالم أن تتكامل تدريجيا في مجتمع واحد تستحيل فيه الحرب . ولكن هذا العمل يبدو غير مؤكد . لأن هذه المنظمات كلها تقتصر سلطاتها أساسا على تبادل الآراء والمعارف ، والقيام بالدراسات ، وصياغة التوصيات ، وتقديم الدعوة المعنية للحكومات التي تطبقها ، بمعنى أنها لا تستطيع أن تشرع . ورغم أن المبدأ القديم الخاص بالاجماع قد استبدل بمبدأ الأغلبية في التصويت داخل هذه المنظمات ، لقراراتها لا تلزم أي حكومة لم تصدق عليها . (يوجد لبعض الوكالات الصبة فقط سلطة محدودة في إنشاء قواعد ، لقواعد الأمن الجوي التي تضعها منظمة الطيران المدني ، والتنظيمات التي تضعها منظمة الصحة العالمية لمنع انتشار الأوبئة هي ملزمة للدول الأعضاء ، وذلك ما لم تخطر بخلاف ذلك في ظرف مهلة محددة) .

وليس لأي من هذه الوكالات سلطة فرض ضرائب ، كما ليس لمعظمها أي سلطة فعالة لفرض الإجراءات . ولتكون أجهزةها الرئيسية من مندوبين للحكومات . وهم بهذا لا يقولون إلا ما أقرتهم حكوماتهم بقوله . فهم على عكس أعضاء الجمعية التشريعية الوطنية ، ليسوا أحرارا في التصويت على قرار يلزمون به بمعزلهم . فهم - إذا جاز القول - ممثلون في اتجاه واحد ، أي أنهم يمثلون حكوماتهم لدى المنظمة الدولية ، ولكنهم لا يستطيعون في نفس الوقت أن يمثلوا بطريقة فعالة إرادة هذه المنظمة لدى دوائرهم ، كما يفعل المشرعون الوطنيون .

وبالأمم ، معنى الوظيفة الكلاسيكية - كما صاغها ديفيد ميترانسي David Mitrany - معالجة هذه الوظائف والخدمات الدولية أو فوق القومية على أنها مسائل فنية ، غير سياسية في طبيعتها ، وبמידة تماما عن ضوابط

ومضغوط مجموعات المصالح والدول وجماعهم الناس ، ولكن هذه النظرة يمكن أن تكون مصدر ضعف سياسي ، لا مصدر قوة . ففي معظم الأحوال لا تستطيع المنظمات لدولية الحالية عمل شيء أكثر من الاتصال بالحكومات التي مازالت تملك حق رفض دعوى الموظفين الدوليين لأراضيهم في أي وقت شئدت . وباستثناء بعضات المعونة الفنية الميدانية ، لا يستطيع الموظفون الدوليون التعامل مباشرة مع الناس الذين سيقدّمون لهم خدماتهم . بل انهم ليواجهون شتى العقبات في اتصالاتهم المباشرة مع الجماهير ، أو عمل أي شيء بخصوص هذه الاتصالات . وهكذا يتعذر نمو نوع من الرأى الشعبى من جانب هذه الجماهير تجاه الوكالات والرموز الدولية ، ولا يحتمل أن تضعف الاستمالة نحو الصور والرموز الوطنية .

بل ان معظم جماعات الصفوة الوطنية تفضل أن يطرأ الوضع على حسنة احوال . فليس لدى أعضائها أية رغبة في إضعاف سلطاتهم نحو مجتمعاتهم الوطنية عن طريق السماح بتسمية جديدة لأى ولايات دولية منافسة . وهكذا تخلت اليونسكو بسرعة عن المعنى في مهمتها الرئيسية لخلق أيديولوجية دولية جديدة ، وجموعة جديدة من الرموز ، لأن الاتحاد السوفيتي والحكومات العربية الكبرى لم تشجع فكرة تقوية مناقشة جديدة .

وبالمثل رفضت الدول العربية في عام ١٩٤٧ مع منظمة الأغذية والزراعة أية سلطات فعالة على أسعار وإمدادات الغذاء الدولية . وظلت المنظمة مكرسة لأجراء الدراسات وأعداد التوصيات ، إلى جانب قدر ضئيل من المعونة الفنية على حين همت القرارات الخاصة بتوزيع الحبوب والمواد الغذائية في العالم . وما يصاحبها من نفوذ سياسى متوقع . في أيدي حكومات الدول المصدرة للمواد الغذائية بصورة رئيسية كالولايات المتحدة .

وكما كانت القوة الكامنة لمنظمة الدولية أعظم ، كان نفوذها المحتمل أوسع وأكثر انحصاراً من الحاجة الوطنية ، وعادة ما تصبح مقاومة المجتمعات الوطنية وجماعات الصفوة ضد السماح بزيادة هذه القوة الدولية الكامنة أنهد وأعنف . وكما اقترنت وكالة دولية ما من المسامح بجوهر سيادة الدولة ، كلما أصبحت المشكلة أصعب . فم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانقضاء والتعبر قد يمسان حرية كل دولة في إدارة عملتها المحلية بالطريقة التي تراها حكومتها مناسبة ، بل انهم يحدون النقد الدولي نوعاً من السلطة في فرض الجزاءات حيث يستطيع . في ظروف معينة . رفض تقديم دعم مالى للحكومات غير المعاونة ، ان لم يلجأ الى تجسيد القروض الممنوحة لها . وغنى عن البيان أن الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مساهم في الصندوق تتمتع بخمسين في المائة من الأصوات فيه ، فضلاً عن أنها تستطيع الاعتماد على أصوات عدد آخر من

الدول التي يتفق رجال البنوك فيها مع أسلوبها في التفكير . ولهذه الأسباب نفسها ، فإن أي توسع في سلطات صندوق النقد الدولي يتطلب الزلم أعضاءه على حساب سيادتهم ، سيصبح من الصعب تحقيقه في المستقبل . ولم يتحقق حتى الآن بين مثل هذه المنظمات الأمل في حدوث خدمة أو وظيفة متكاملة محددة تستدعي النظر في إقامة مؤسسات دولية أخرى .

ومن المؤكد أن الوظيفة الكلاسيكية لها مثل أعلى مختلف . وقد عبر ميتزالي عن أملة في أن تلحق الوكالات ذات الوظائف المحددة تحديدًا دقيقًا في الصال مباشر مع الناس الذين يخدمهم في كل دولة . وعلى الرغم من أن خدماتها غير سياسية ، إلا أنها قد تتمكن من طريق تأدية وظائفها تلك من كسب قبول متزايد من جماعات الصفوة ، وتأييد متزايد من الشعوب . ولكن حتى الآن لم نر من بين الوكالات الدولية المتخصصة - باستثناء منظمة الصحة العالمية - تحركًا يخطي واسعة في هذا الاتجاه .

المنظمات الدولية ذات الأغراض العامة

يعتبر الأمن *Security* من أهم وأوسع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الأفراد والحكومات . فهو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى كالثروة والرفاهية ولود وغيرها من القيم التي يتوقع بقاؤها بعض الوقت . ويعتبر الأمن قيمة في حد ذاته عند كثير من الناس ، ولكن معناه غالباً ما يكتنفه اللبس ، من حيث هو وضع وشرط للتمتع بالقيم الأخرى . وغالباً ما يعنى الأمن لمعظم الناس أمن الحياة بالنسبة لهم ولن يحبوهم . فهو يعنى بطريقة أكثر وضوحاً قيام السلم وتوسيمه . ولكنه يمكن أن يعنى أيضاً تأمين الثروة والملكية ، حتى وإن كانت هذه الثروة تقوم على صراع جرمي - ولكنه حقيقي - في المصلحة بين الدائن وبين المدين ، وبين مالك الأرض وبين المستأجر ، وبين صاحب المصنوع وبين العامل - وهو صراع قد يصل إلى شدته إلى حد الحرب الخفية في بعض الدول النامية . وقد يعنى الأمن أمن الرموز والمؤسسات ، أو أمن المراكز الطبقية ، ودور الصنوبر والمعدات ، والأيدولوجية والنقابة ، أو المطالبة بالاحترام واحترام الذات . فبعض هذه القيم أو كلها تبدو جديدة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحمايتهم ، فإن الناس يعلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم .

يتطلب حفظ السلم القدرة على التنبؤ بالقوة ، إن لم تكن قدرة على تجنب عليها . كما تتطلب حماية أمن القيم الأخرى عادة نفس القدرة . وهكذا فإن المحافظة على الأمن تعنى التحكم في القوة ووسائل تنظيمها ، أو إن شئت قل القدرة في التأثير على توزيع القيم المتعددة ، والسعى وراء تحقيق الأهداف العديدة .

ولذلك ، فإن المنظمة الفيدرالية أو الدولية التي تحافظ على السلم والأمن فقط ، ، له تشبيه المنظمة ذات الهدف المحدد من حيث الشكل ، ولكنها تختلف عنها من حيث كونها منظمة ذات أهداف عامة من حيث الموضوع . وقد ينص ميثاقها على الأكثر بعدم التدخل في الشؤون « المحلية أو الداخلية » للدول الأعضاء ، ولكن على المدى الطويل قد تتزايد قدراتها بما يقلل من أهمية النوايا والأغراض عند وضع الميثاق . ذلك أن المنظمة إذا أصبحت أضعف من واحد أو عدد من أعضائها ، فإن تكون قادرة على حفظ السلام أو استعادته أمام تحدي هؤلاء الأعضاء . ولكن إذا أصبحت المنظمة أقوى من أعضائها فمن المحتمل أن تصبح من لقوة بحيث تستطيع التدخل بين الدول والحين في أي أو في كل شأن من شئونهم حسب الظروف ، وبخاصة إذا كان هناك عدم اتفاق على ماهية التسون الداخلية . عندئذ ستصبح المنظمة الفيدرالية أو الدولية أكثر قدرة على فرض وجهة نظرها ، حتى تستطيع في النهاية أن تحدد وتفسر الثغرات أو الثغرات المتنازع على تفسيرها في ميثاقها أو دستورها .

ولكن لشبكة الرئيسية لدى منظمة دولية تضطلع بحفظ السلم والأمن تكمن في ضعفها لا في قوتها ، وذلك لأن معظم أعضائها يخشون قوتها ، أو يخشون إمكانية أن تصبح هذه المنظمة (الفيدرالية أو الدولية) وسيلة لسيطرة إحدى الدول الأعضاء القوية (أو عدد قليل منهم) ، كما هو الشأن عندما تكون الشركة المساهمة وسيلة لسم قوة إقليمية المنظمة من المساهمين ضد أغلبية المساهمين الآخرين .

ففي المنظمات الدولية التي تهدف إلى العالمية في العضوية ، تتماطم الفروق بين الدول الأعضاء ، وتترايد بالتالي مخاوفهم المتبادلة . ولذلك ، فبالرغم من أن المصروفات الخاصة بمنظمات أو تحالفات حفظ السلام التي تضم معظم أو كل الدول كانت تطرح حشداً أن اقترح بيير ديبوا Pierre Dubois مشروعا كهذا عام ١٣١٠ . وبالرغم من أن المؤتمرات الدولية المؤيدة لمثل هذه الأفكار قد أخذت تتخذ منذ أربعينات - القرن الماضي (١٨٤٠ - ١٨٤٩) ، فإنه ما من منظمة من هذا النوع قد خرجت فعلا إلى حيز الوجود إلا بعد الحرب العالمية الأولى - ألا وهي عصبة الأمم . فبعد ذلك الوقت وقد بدأت الحكومات والدول تبدي تخوفا أكبر من مخاوف الحرب ومن التغييرات القارية المفاجئة أكثر مما تبدي تخوفا من إحداها للأخرى .

الأمن الجماعي وعصبة الأمم :

قامت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى من أجل صيانة السلام وتثبيت الحدودات الإقليمية التي تمخض عنها التعديل المالي والشامل . ومن المعلوم أن

المادة ١٠ من عهد العصبة قد أعطت الدول الأعضاء حق الدفاع عن استقلالها وسلامة أراضيها ولكنها تركت لكل دولة في النهاية تقرير وسائل تنفيذ هذا الالتزام من عدمه .

وطبقا لحبذا الأمن الجماعي ، أصبح على كل أعضاء العصبة أن يعتمدوا معا في مقاومة أية دولة تقوم بخرق السلام ، وذلك بفرض عقوبات اقتصادية ، وعسكرية إذا استدعى الأمر . وكان عليهم أن يفعلوا ذلك بغض النظر عن التحالفات السابقة للدولة أو الدول التي تقوم بخرق السلام ، لأن الأمل كان مدفودا على أن يعمل الدفاع عن الوضع الراهن الجديد من طريق نظام الأمن الجماعي محل النظام القديم القائم على أساس التحالفات وتوازن القوى ، والذي أدى إلى قيام الحرب العالمية الأولى . وخلال العشرين سنة التالية لقيام العصبة ، انضمت تقريبا كل دولة أصبحت ذات سيادة أو عضو فيها ، باستثناء البعض ككندا ونيوزيلندا ونيبال واليمن والولايات المتحدة .

ولقد كانت الولايات المتحدة برئاسة الرئيس وودرو ويلسون منذ أبريل ١٩١٧ أحد الداعمين الرئيسيين بالفعل على قيام عصبة الأمم وانضمام مهادها في مؤتمر السلام بباريس سنة ١٩١٩ ولكن سرعان ما بدت ضرورة تغليب الشعور الوطني داخل الولايات المتحدة ، بغضصة في مجلس الشيوخ . بناء على توصيات رئيس الولايات المتحدة الأسبق ، وليم هاوارد تاft ، تم تعديل مشروع عهد العصبة المقترح اثنائها بحيث يحمي الاحتصاص الداخلي للدول الأعضاء ، وأن يتطلب الإجماع بالنسبة لكل القرارات السياسية ، وأن يكفل لكل دولة حق الانسحاب ، وأن يحتفظ بمبدأ موررو ، بمعنى أن يبقى المنظمة المالية وأعضاء العصبة غير الأمريكيين يمينين من أية تسوية للمنازعات في نصف الكرة الغربي . وكان الغرض من كل من هذه التعديلات هو التقليل من السلطات القانونية للمنظمة العالمية ، وحماية وتقوية السلطات القانونية للدول الأعضاء ومع ذلك فشل الرئيس ويلسون في الحصول على تصديق مجلس الشيوخ على عهد العصبة . وبهزيمة ويلسون والحرب الديمقراطية أمام الرئيس وارن هارونج والجمهوريين عام ١٩٢٠ ، تقرر عدم انضمام الولايات المتحدة الى المنظمة .

وكان المجلس هو الجهاز الذي يحكم العصبة وتسود فيه القوى العظمى التي تكونت أساسا من فرنسا وبريطانيا ، ثم انضم إليها أعضاء دائمون مثل إيطاليا واليابان ، وأحيرا ألمانيا (سنة ١٩٣٦) والاتحاد السوفييتي (سنة ١٩٣٤) ، إلى جانب تسعة أعضاء غير دائمين ينتخبهم جمعية العصبة بحيث يمثلون جميع المناطق الجغرافية الرئيسية في العالم . وكانت الجمعية التي تضم كل الأعضاء

هي الفرع الرئيسي الآخر للعصبة ، كما كانت هناك مبرراتية بها ٧٥٠ موظفا برئاسة سكرتير عام .

وخلال فترة قيام العصبة ، تم عرض ستة ومئتين نزاعا سياسيا عليها ، نجحت في معالجة خمسة وثلاثين نزاعا منها ، ولكنها فشلت في أهم هذه المنازعات . وقد صادت التجمعات في السنوات الأولى من حياة العصبة ١٩٢٠ - ١٩٢٥) . وفي سنوات ازدهارها (١٩٢٥ - ١٩٣٢) ، ورغم أن الولايات المتحدة ظلت خارج العصبة ، إلا أنها اقتربت منها ابتداء من عام ١٩٢٧ فصاعدا ، عندما أنشأت فرنسا والولايات المتحدة ميثاق برمان - كيلوج الذي تعهدت الدول الموقعة عليها بنقد الحرب كأداة من أدوات السياسة القومية . وقد انضمت الى هذا ميثاق دول أخرى كثيرة حتى أصبح بمثابة عصبة جديدة للمكانة الاخلاقية المضمحلة للحرب . ولكن لم يكن أبدا نقطة تحول المحيولة دون قيام الحرب .

ولقد ظلت الدول الأعضاء منقسمة انقساما عميقا بسبب اختلاف مصالحها وايدولوجياتها فبينما دعمت فرنسا وبريطانيا في الاحتفاظ بالأقاليم والامتيازات التي اكتسبتها في الحرب العالمية الأولى ، وأرادت فرنسا - التي كسبت القليبي الأتراض والثورين ، وحرض السار (مؤقتا) في القارة الأوروبية - أن تكون اجراءات الأمن الجماعي محكمة وصلبة ، فشلت بريطانيا - التي كانت محاسبها فيما وراء البحار - أن تكون هذه الاجراءات مرنة ومطاطة . وهكذا نجحت الدولتان ، فيما بين الحربين العالميتين بفعل تنالسهما في تدمير نفوذ احداهما الأخرى في القارة الأوروبية ، بينما أرادت جماعات الصفوة ومعظم الناجحين في ألمانيا أن تنجي مكاسب أكبر ، عن طريق توجيه سياسة ألمانية حربية لتحقيق هذه الأهداف بعد تون هتلر السلطة عام ١٩٣٣ . أما قادة إيطاليا ، وبخاصة بعد تولي الفاشيين السلطة برئاسة بينيتو موسوليني عام ١٩٢٢ ، وقادة اليابان ، فقد رغبوا في الحصول على المكاسب الإقليمية التي فشلت دولهم في نيلها خلال الحرب العالمية الأولى . وهكذا حاولت دول المحور ، الثلاث ، وبعض القوى الأصغر ، جاهدة قلب الوضع الراهن الذي كان من المفروض أن تدافع عنه عصبة الأمم ضد كل تهديدات « العدوان الخارجي » .

وكان موقف الاتحاد السوفيتي أكثر غموضا فقد رضى بحكمه مؤقتا بقبول الحدود المتناقصة لبلادهم كما غدت في أعقاب الحرب العالمية الأولى . ولكنهم كانوا يأمنون في مكاسب أكبر في المستقبل عن طريق القوة الاقتصادية والعسكرية المتزايدة لدولتهم التي يجري فيها التصنيع بسرعة وعلى نطاق واسع ، وعن طريق الدور الذي تلعبه ايدولوجيتهم الثورية في استئصال الجاهل

التي تمنى من قمر مدبح في الصين ببقية أرجاء آسيا ، وفيها من الأقاليم الدامية - فضلا عن أنهم كانوا يأملون في ذلك بالتسوية للعمال في العالم الغربي الذي يسوده الكساد .

ولذلك فلم يكن للحكومة السوفيتية مصلحة في اندفاع من الوضع الراهن ، ولكنها لم تكن في صجلة من أمرها لتخاطر بشن هجوم شامل على هذا الوضع . ولكن سرعان ما شعرت بتهديد النزعة الحربية الجديدة في ألمانيا واليابان ، فانضمت عام ١٩٣٤ إلى عصبة الأمم سعيا وراء التحالف مع قوى الوضع الراهن .

وهكذا ، سرعان ما خبا ضوء المفهوم الأصلي « للأمن الجماعي » كبديل للنظام القديم لسياسة التحالفات . فلم يكن الأمن الجماعي - كفاية في حد ذاته - من الأهمية بالنسبة للحكومات والشعوب بحيث يطنى على المصالح القومية والاعتبارات الباهظة للتكاليف بالنسبة لكل دولة عن حدة بل بدت التحالفات وسيلة أكثر ملاءمة للغايات الأخرى . وبعبارة أصح ، سرعان ما أصبح « الأمن الجماعي » مجرد شعار يلصق بأى نظام للتحالف يقارن مع نظام آخر للتحالف يستخدم أعضاؤه نفس الشعار بالطبع ولكن كل هذه التحالفات ظلت محفوفة بالمخاطر . فقد أصبحت ألمانيا وإيطاليا واليابان على إعادة النظر في الوضع الراهن بالنسبة للأقاليم المجاورة ، في حين تساوت فرنسا وبريطانيا النجوى لمحاولات الصمد والرضية ، عن طريق التنازلات لشراء القوى الدامية وإعادة النظر ، أو عن طريق تحويل صندوقها التوسعية تجاه دول ثالثة هذا ، بينما ظلت الولايات المتحدة ، التي لم تكن لها مصالح إقليمية كبيرة ، بعيدة عن هذا الصراع المباشر لفترة طويلة . وقامت بين الاتحاد السوفيتي والقوة الحربية حوة من المهاد الأيديولوجي والفك المتبادل .

من ثم ، لم تستطع عصبة الأمم أن تكون نظاما للأمن يهوى وحمة الدول الكبرى قوة تلك التي كانت تشكل قسما كبيرا من قوة المنظمة . وعند عام ١٩٣١ فصاعدا بدأت سلسلة من الانخفاقات الكبرى بالنسبة للعصبة . ففي هذه السنة ، أصقلت العصبة في اتخاذ أي إجراء فعال ضد هجوم اليابان على الصين في منشوريا . وفي عام ١٩٣٥ ، أمكن التصويت على فرض عقوبات اقتصادية محدودة على إيطاليا الدامية التي كانت تمزق بجيوشها إثيوبيا ، ولكن فشل التصويت على محاولة إيقاف تدفق البترول لمعدات الحرب الإيطالية ، وانتهت العقوبات الضعيفة بالفشل عام ١٩٣٦ . لمن المعلوم أن السنوات ما بين ١٩٣٥ و ١٩٣٧ كانت بمثابة نقطة التحول في مصير العصبة ، رغم أن كثيرا من المراقبين لم يلاحظوا ذلك وقتئذ . ففي هذه السنوات كانت العصبة

هي بؤرة الاهتمام العالمي ، وكان بمقدورها ان تصبح نقطة التجمع وزمن وسطه
الرأي العام العالمي ، وأداة لتصلب المنسق لكثير من الحكومات لقوية ضد التهديد
وممارسة الحرب العدوانية من جانب القوى التصحيحية (ألمانيا وإيطاليا
واليابان) . وقد كان الاتحاد السوفييتي في تلك الفترة - لأسباب تتعلق
به - مهتما بالتعاون مع القوى الغربية . بينما كانت القوى المعتدية في ذلك
الوقت أضعف بكثير من القوى الغربية . (وكذلك بالنسبة لروسيا) عما أصبحت
عنه بعد ذلك في الأعوام من ١٩٣٨ الى ١٩٤١ . فلما أن العصبة استطاعت ان
تنجح في تلك الأعوام الحاسمة (من عام ١٩٣٥ الى عام ١٩٣٧) لكان بالإمكان
منع تشويب الحرب العالمية الثانية ، او على الأقل لكان من الممكن إيقافها بخسارة
أقل بكثير في الأرواح عما حدث فيما بعد . ولكن لأسباب تتعلق بكل دولة
على حدة ، ترحلت كل من حكومات الدول الغربية الكبرى ، والرأي العام خلال
الفترة من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٣٨ ، حتى ضاعت الفرص في هذه السنوات
المواتية . وقد طالب الرئيس فرانكلين روزفلت في خطاب شهير في شيكاغو
عام ١٩٣٧ د بالحصر على المتمدنين . ولكنه لم يلق تأييدا من الرأي العام .
ولا من رأى الصفوة ، واضطر الى الانتظار أربع سنوات أخرى حتى يقترب معظم
الرأي العام من رأيه .

وهكذا أخفقت عصبة الأمم ، وتحركت العالم خطوة فخطوة نحو الحرب
العالية الثانية أو بالأصح الى موت ٥٠ مليون من البشر . فاعصبة لم تفعل أي
شيء لوقف التدخل المكثف من جانب إيطاليا وألمانيا في محاولتهما للقبض نظام
الحكم في الجمهورية الإسبانية إبان الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٨) .
كما أنها لم تفعل شيئا بصدد هجوم اليابان على شنغهاي عام ١٩٣٧ ، أو بصدد
عزم هتلر بالقوة لكل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، أو
بصدد هجومه القاتل على بولندا عام ١٩٣٩ التي اندلعت على أثرها الحرب
العالية الثانية .

في هذه الفترة ، لم يكن الاتحاد السوفييتي يكتسب بالعصبة المشغولة . ولما
بدأ ستالين يتخلى عن اليمين المتوق في التحالف مع الغرب ، ويوقع في أغسطس
١٩٣٩ « ميثاق عدم اعتداء » مفاجيء والتهاذي تماما مع هتلر . وفي خريف
وشتاء عامي ١٩٣٩ الى ١٩٤٠ احتلت جيوش الاتحاد السوفييتي أجزاء من شرق
بولندا ، ودول البلطيق المكونة لأستونيا ولاتفيا ولتوانيا ، ثم شرق فنلندا ،
أما بحجة « تحرير » سكانها أو بحجة حماية الأمن القومي لسوفييتي . وقد
حارب الفنلنديون ضد هذا الغزو واكبرت العصبة في هذه المرة وقامت « بطرد »
روسيا من عضويتها . ولكنه كان إجراء تنقصه الفعالية ، تحطمت قوته المعنوية

مقدما بسبب منلية العصابة تجاه الأعمال العدوانية الأوسع والأفظع التي قامت بها قوى المحور *

وهكذا أصبحت العصابة عديمة الأهمية سياسيا * فلم يتم التحالف بين قوى القرب والاتحاد السوفيتي - وهو تحالف حيوي بالنسبة لمصالحهم - إلا بعد اكتساح فرنسا ، وقصص لفس بقناين الألمان ، واقترب الدبابات الألمانية المهاجمة من لينجراد وموسكو * هذا ، بينما كانت الولايات المتحدة - في ذلك الوقت من أواخر عام ١٩٤١ - تتحرك نحو زيادة مساعداتها للحلفاء * ولكن بسقوط الثنايل اليابانية على بيرل هاربور ، وإعلان ألمانيا لحرب على الولايات المتحدة في اليوم التالي ، أصبحت الولايات المتحدة شريكا كاملا ، تم قائله للتحالف الذي أدى بعد ذلك الى نشأة الأمم المتحدة *

الأمم المتحدة : هل هي جمعية عالمية أو حكومة عالمية ؟

حيثما أسست المنظمة الرسمية للأمم المتحدة في يوليو ١٩٤٥ ، تحدت أهدافها العامة في ديباجة ميثاقها بلفة تحمل في طياتها نوعا من الحلول الوسط * فقد أعيدت « شعوب الأمم المتحدة » أنها قد « آلت على نفسها » أن تسعى لتحقيق أربعة أهداف رئيسية :

١ - « أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب » *

٢ - « أن تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية » *

٣ - تحقيق « العدالة وإحرام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي » *

٤ - « أن تدفع بالرفق الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح » *

وقد استمال الهدفان الأولان - الخاصان بالنعم وحقوق الإنسان الرشبات الانسانية التي أثارها الحرب في كل الدول تقريبا - ويعلى الهدف الثالث الخامس « بالعدالة وإحرام الالتزامات احترام المذلة الراهنة الجديدة التي تنشأها معاهدات السلام ، وربما كذلك حقوق الملكية في الدول الأجنبية ، وهي الحقوق الخاصة بالدول والشركات والأفراد طالما أن هذه الحقوق يحميها القانون الدولي (ولكن نص الديباجة اقتصر على ذكر أن الموقعين قد ألوا على أنفسهم ان « يسيروا الأحوال » التي « يمكن » في ظلها تحقيق هذه العدالة والاحترام للالتزامات

الدولية) . أما الهدف الأخير ، فليس ربط بين «الرقى الاجتماعى» ومستويات التنمية المرتفعة – اللذين أكد عليهما الاتحاد السوفيتى وبعض الدول الفلانية – وبين «حو من الحرية أفسح» – الذى أكدت عليه دول الغرب . وهكذا أوضحت الأمم المتحدة سمات الحلول العفائية الوسطى لعصر دولة الرفاهية أكثر مما فعلت الأمم .

ولم تكن الأمم المتحدة بالطبع دولة فوئية Superstate . بل أن الأمم المتحدة قد تركت كما فعلت نظيرتها عصابة الأمم ، سيادة أعضائها كاملة دون مساس . فقد وصفت المادة رقم ٢ من الميثاق المنظمة بأنها «تقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها» (المادة ٢ فقرة ١) . وانكرت على المنظمة صراحة أى سلطة «للتدخل فى الشؤون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما» (المادة ٢ فقرة ٧) . وقد ترك الميثاق دون تحديد ماهية هذه الشؤون «التي تكون من صميم» هذا السلطان الداخلى ، حتى غدت حكومة كل دولة عضو : هى من الناحية العملية صاحبة السلطان فى اتخاذ هذا القرار بنفسها فى جميع أنواع المنازعات ذات الأهمية

جميع أنواع المنازعات ذات الأهمية ،
الجمعية العامة :

للجمعية العامة للأمم المتحدة – على عكس ما كان عليه الحال فى عصابة الأمم – سلطة اتخاذ القرارات عن طريق إغلبية الأصوات ولكن فى «المسائل الهامة» مثل قبول أو طرد الدول الأعضاء ، وولف الأعضاء من مبادرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها ، وانتخاب أعضاء الفروع الرئيسية للأمم المتحدة ، وإصدار التوصيات إلى الدول الأعضاء أو إلى مجلس الأمن (الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولى) ، يتطلب الأمر اتخاذ القرار بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت (مادة ١٨ فقرة ٢) . أما المسائل الأخرى ، بما فى ذلك تحديد المسائل الامتدادية التى تتطلب فى قرارها أغلبية الثلثين فتصدر التوصيات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين لمשתركين فى التصويت (مادة ١٨ فقرة ٣) .

ولا تستطيع الجمعية العامة أن تكسوف فى المسائل الحرجة المتعلقة بالحرب والسلام . فهى تستطيع فقط أن تنظر وتناقش وأن تصدر التوصيات . ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تصدر أية توصيات بالنسبة لأية مسائل تهتم بالسلم والأمن الدولى ، إذا كانت معروضة على مجلس الأمن . وفى خريف عام ١٩٥٠ أثناء الحرب الكورية ، وافقت الجمعية العامة على قرار تبنته الولايات المتحدة ، وهو «الاتحاد من أجل السلام» الذى كان يهدف إلى تمكين الجمعية العامة من أحد زعماء المبادرة ، حالة وصول مجلس الأمن إلى طريق مسدود بسبب الخلاف

بين القوى الكبرى . ولكن مع انضمام دول جديدة الى الأمم المتحدة ، أصبحت الأغلبية في الجمعية العامة تقودها غالباً الدول غير الملزمة تجاه الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي ، حتى أصبحت عملية التصويت بالأغلبية على مسائل خاصة بتصنيف الاستعمار أو السياسات العنصرية لاتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا تشكل شعوراً بعدم الارتياح لدى قوى الغرب التي لم تكن تظهر أي استعداد وقتئذ للالتزام بهذه القرارات . وبوجه عام ، رأينا كل دولة كبرى كانت تدعي الحماس البالغ في تنفيذ توصيات الجمعية العامة عندما تناسب سياساتها القومية ، لا تظهر أي حماس عندما تتعارض هذه التوصيات وسياساتها القومية . ومع حلول منتصف عام ١٩٦٨ ، لم تكن الجمعية العامة قد تحركت أكثر لتصبح أداة أكثر فعالية مما كانت عليه قبل عشرين عاماً .

وبالمثل فإن سلطة الجمعية العامة في أن « تنظر في ميزانية المنظمة وتصل عليها » (مادة ١٧ فقرة ١) ، وأن تقرر « تفقات الهيئة » التي يتحملها الأعضاء (مادة ١٧ - فقرة ٢) لم تتطور الى السلطة الكاملة لمقرض الضرائب . فحينما تم التصويت في الجمعية العامة عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ على فصل قوة تابعة للأمم المتحدة في الأمور المنازعة في الكونغو (ليوبولدفيل) - أي الكونغو البلجيكي سابقاً - وافقت الولايات المتحدة على ذلك ، ومارست نفوذاً طويلاً بالعمل على تنفيذ ، وفصلت مساهمة كل عضو في الأمم المتحدة بتسليم مساهمة في النفقات . ولكن فرنسا والاتحاد السوفييتي رفضا أن ينفعا حصتيهما من أساس أن هذا التدخل (الذي رفضاه) لم يكن لنتج الموافقة عليه قانوناً إلا بواسطة مجلس الأمن (حيث كان من الممكن لهما وقفه عن طريق الفيتو) ومن ثم كان تكديفهما بالمساهمة في عمل تم بطريقة تتعارض مع حق الفيتو الذي يتمتعان به في مجلس أمن أمراً غير مشروع . وقد حاولت الولايات المتحدة لمدة من الزمن الحصول على موافقة الجمعية العامة على إيقاف حق التصويت بالنسبة لكل الدول التي لا تدفع نصيبها ، كما لم كانت هذه الدول لم تدفع نصيبها المتأخر في ميزانية الهيئة (المادة ١٩) . ولكن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء تردد في قبول هذا التفسير الجديد للميثاق . بل كان على الولايات المتحدة نفسها أن تفكر كيف ستكون استجابتها هي أيضاً إذا ما نجحت أغلبية في الجمعية العامة (ربما نتيجة تحالف بين مجموعة الدول السامية وبين الكتلة السوفييتية) في تكليف بعض الحكومات بالبدء في عملية بإحطة التكاليف باسم الأمم المتحدة ، تكلف الولايات المتحدة فيها بنحو جزء كبير من النفقات ! وصل أمة سال ، ومع حلول عام ١٩٦٧ تم التدخل تماماً عن مشروع القرار الذي يقول الجمعية العامة سلطة إجبار الدول الكبرى التي لا ترغب في المساهمة في العمليات الخاصة التي تؤيدها الجمعية العامة . ولعل قيام مثل هذه المنظمة الدولية التي

تتمتع بسلطة فرض الضرائب (التي يمثل في النهاية كامل الدول الفنية)
قد يكون ممكنا في المستقبل بصورة أكثر فعالية .

مجلس الأمن :

يكن جوهر قدرة الأمم المتحدة على العمل في مجلس الأمن . طبقا للمادة
٢٤ من الميثاق ، لأعضاء الأمم المتحدة أن « يعهدوا إلى مجلس الأمن بالتبعية
الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي » ويوافقوا على أن المجلس في قيامه
بواجباته « إنما يعمل نائبا عنهم » . فإذا استطاع المجلس عمل شيء ، فإن
الأمم المتحدة قد استطاعت ذلك . أما إذا لم يستطع ، فإن الأمم المتحدة لا تستطيع
عمل شيء أكثر من الإشارات والإيماءات . وقد تم التنبؤ بذلك منذ البداية . ففي
حين أن الجمعية العامة تناقش ، فإن مجلس الأمن يعمل . والميثاق يتحدث عن
الجمعية العامة على أنها تصدر « توصيات » ، بينما يتحول مجلس الأمن سلطة
اتخاذ القرارات . (المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٨) .

وطبقا للميثاق ، فإن بين هذه القرارات ما يتعلق بالحياة والموت .
ولمجلس سلطة « تقرير وجود أي تهديد للسلم أو اخلال به ، أو وقوع عمل
من أعمال العدوان وأن « يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير » . لحفظ السلم
والأمن الدولي أو إعادته إلى نمائه » (المادة ٣٩) . وهذه التدابير كما يتصورها
الميثاق تشمل « وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية
والبريدية والهوائية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جغرافيا أو
كلية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية » (المادة ٤١) . وهذه التدابير تقوم بها
الدول الأعضاء حسب طلب مجلس الأمن ذلك منها . ومع ذلك ، « فإذا رأى
مجلس الأمن أن هذه التدابير لا تفي بالغرض » ، فإن له حق العمل مباشرة .
إذا نص الميثاق على أن للمجلس الحق في « أن يقوم بذلك عن طريق القوات
الجوية والبحرية والبرية حسبما يتطلب الأمر لحفظ أو استعادة السلم والأمن
الدولي » (المادة ٤٣) . وباحتصار ، فإن للمجلس السلطة القانونية لتنفيذ
قراراته - إذا ما دما الأمر - بواسطة الحرب . ومن أجل ذلك ، فإن على كل
الدول الأعضاء التعهد بوضع قوات مسلحة وتسهيلات مناسبة تحت تصرف
مجلس الأمن عندما يطلب ذلك طبقا لاتفاقيات خاصة (المادة ٤٣ فقرة ١) .
ورغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير العاجلة يكون على الدول
الأعضاء تجهيز فرق من قواتهم الجوية المحلية التي يمكن استخدامها فوراً من
أجل أعمال القمع الدولية المشتركة (المادة ٤٥) . وعلاوة على ما تقدم ، فإن كل
أجهزة القمع الحديثة علم يمكن استخدامها لتفديد أي اتجاه أو حل سياسي يقرره

مجلس الأمن عندما يناقش موقفا يشكل في رأيه تهديدا للسلم . ويعمل المجلس طبقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة » (المادة ٢٤ فقرة ٢) ، ولكن حسب تقييده الخاص بوصفه وحده المحكم في الموضوع . ولا يستطيع أي جهاز آخر داخل أو خارج الأمم المتحدة أن يتخطى قرارات هذا المجلس ، حتى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حظرت عليها صراحة مجرد إصدار أية توصية بصدده أي موقف (سياسي أو عسكري مثلا) مازال موضوعه معروضا على مجلس الأمن . إلا إذا طلب المجلس ذلك » (المادة ١٢ - فقرة ١) .

فإذا أخذنا صلاطات المجلس هذه مجتمعة ، وجدناها صلاطات مطلقة كاسحة لا رقابة ولا ضوابط عليها من الخارج . فالضوابط في هذا الصدد تأتي من داخل مجلس الأمن نفسه ، إلى درجة شلت حركته على وجه التقريب بسبب عدم قدرة أعضائه على الاتفاق حول كثير من القرارات الهامة .

وتعكس المآرق المخرجة للسياسة الدولية بطريقة واقعة في إجراءات التصويت داخل هذا المجلس الذي يضم خمسة أعضاء دائمين هم : الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، والصين . وعند ازدياد العضوية فيه عام ١٩٦٣ وقد أصبح عشرة أعضاء غير دائمين يتم انتخابهم بواسطة الجمعية العامة لمدة عامين . والأعضاء الدائمون يمثلون في الواقع القوى الكبرى القائمة عام ١٩٤٥ . ولكن بحلول عام ١٩٦٥ أصبحت القوى الخمس صاحبة الأسلحة النووية ، رغم عدم التساوي في الكميات الموجودة لدى كل قوة . ويمكن جوهر سير العمل في مجلس الأمن كما تصوره الميثاق في اجتماع الأعضاء الخمسة الدائمين . فأصوات كل الأعضاء الدائمين أساسية في كل قرارات مجلس الأمن ، باستثناء القرارات الإجرائية التي يمكن الموافقة عليها بأغلبية تسعة أعضاء مجردة (المادة ٢٧) .

ونتيجة ، لهذا الاجتماع ، بين القوى الكبرى ، فقد أصبح لكل عضو دائم حق النقض (الفيتو) طبقا للميثاق . فلا يمكن الموافقة على قرار حول مسألة هامة ضد صوت واحد من هذه الأصوات ، أو حتى بدونه وغالباً ما استغلهم الاتحاد السوفيتي - لاحتمال كونه غالباً بشكل أقلية داخل المجلس - حق الفيتو كثيراً جداً ، كما استخدمته القوى الغربية كذلك في عدد من المناسبات .

ويمكن نظام التصويت هذا حقيقة أساسية للعالم ، ليس فحسب عام ١٩٤٥ ، ولكن أيضاً حتى أواخر الستينات . ففي الحالتين ، ثبت أنه من الصعب إجبار الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي على إجراء شيء هام إلا وفق إرادتهما . كما بدا واضحاً أنه من الصعب كذلك إجبار كل من بريطانيا وفرنسا والصين . ولكن كما كان منطوق الذي صاغوا ميثاق الأمم المتحدة ، إذا أمكن اتفاق هذه

القوى الخمس ، وبدا اهتمامها جميعا بالدرجة الكافية ، فإن من الممكن لها تجريد قوة كافية توقف أى حرب أو تهديد بالحرب من أى مكان من العالم بالسرعة الممكنة . وهكذا يمر استبدال المشكلة الأثرية الخاصة ، بإيقاف أو السيطرة على أية ميول أو اتجاهات حزبية لدى كل الناس والدول ، بمشكلة أصغر بكثير ، تتعلق باكتشاف الوسائل اللازمة لإيجاد نوع من التمسك بين خمس دول فقط - وهي مشكلة رغم صعوبتها تبدو أبسط تمائلا .

الصراع بين الشرق والغرب في سياسة الأمم المتحدة :

لم يتم حتى اليوم ادراك إمكانات التعاون بين القوى العظمى كما تصورها واضعو الميثاق إلا بدرجة محدودة . فقد أبقت الحرب الباردة كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على طرفي نيفس بالنسبة لمعظم المسائل - واستخدام كل منهما الأمم المتحدة أداة سياسية لخدمة مصالحه في هذا الصراع .

ولم تظهر أية دولة من هاتين الدولتين العظميين ، أو غيرها من بين معظم الدول الأخرى في الأمم المتحدة ، أى التزام عميق حتى الآن بحق الأمم المتحدة في التدخل أو بروز سلطانها فوق القومية *Supranationalism* كغايات في حد ذاتها فقد ظلت الدول الغربية توافق على التدخل الأمم المتحدة في شئون الدول أو المواقف التي بدأ فيها الضعاف النفوذ القيصوي أو منح وجوده مسبقا ، أمرا محتملا كما حدث في مشكلات شمال إيران (١٩٤٦) ، واليونان (١٩٤٦-١٩٤٨) ، وكوريا (١٩٤٧-١٩٥٣) ، والمجر (١٩٥٦) ، ولبنان (١٩٥٨) ، والكونغو (ليوبولديفيل ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣) . ولكن في الحالات التي حثت غالبية الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات ضد السياسات الاستعمارية لضعف شرعي كالبرتغال ، أو ضد انقلاب العنصرية لنظم حكم مرتبطة ارتباطا وثيقا بنظام مالي واقتصادي شرعي مثل روديسيا واتحاد جنوب أفريقيا (في الستينات) ، فإن الدول الغربية كانت أكثر ترددا . وبالطبع ، كان الاتحاد السوفيتي يسيل بوجه عام أن اتخاذ الجانب المضاد في كل مسألة ، ويتكيف هذا الجانب مع عدم رغبة عامة في وجود مؤسسات فوق قومية تسيطر عليها بالضرورة أغلبية غير شيوعية . وحتى في الحالات التي وجد فيها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة نفسيهما في اتفاق محدود داخل الأمم المتحدة (كما حدث في قضية فلسطين وإسرائيل (١) (١٩٤٧-١٩٤٩) ، وقضية استقلال ألبانوسيا (١٩٤٧-١٩٤٩) ، وحرب السويس (١٩٥٦) فإن الانحيازات المتناقضة من شريكية إلى غربية ما لبثت أن قد قامت في تلك المناطق .

(١) هكذا في الأصل للترجم ، علما بأن إعلان دولة اليهود في جزء من فلسطين لم يكن قبل سنة ١٩٤٦ (الترجيح) .

ورغم كل الاعتبارات ، فإن الصراع بين الشرق والغرب قد راد من أهمية التصويت في الأمم المتحدة . فقد أوضحت دراسة حديثة أن هذا الصراع قد سيطر على ٤٥٪ من عمليات التصويت في الجمعية العامة عام ١٩٤٧ ، وراحت هذه النسبة إلى حوالي ٦٥٪ عام ١٩٦١ . وتوقعت هذه الدراسة أن ترتفع النسبة إلى أكثر من ٧٠٪ عام ١٩٦٧ . وفي نفس الفترة ، فإن المسائل المسماة مسائل « الشمال - الجنوب » بين الدول المتقدمة والمتخلفة قد استغضت من حوالي ٢٠٪ من جملة صديات التصويت في الجمعية العامة عام ١٩٤٧ إلى حوالي ١٢٪ عام ١٩٦١ ، ومن المتوقع هبوطها إلى ١٠٪ عام ١٩٦٧ . على أنه من الملاحظ أن هذه الثنائية القطبية المقراية بالنسبة لمسائل الشرق والغرب قد صاحبها تعدد قطبي Multi-Polarity في المصالح ، وفي صياح التصويت من جانب كتل التصويت المختلفة . فقد أصبحت القوى العظمى الآن - أكثر مما كان الوضع في السنوات الأولى من حياة الأمم المتحدة - تجد لزاماً عليها عقد تحالفات مع كتل المصالح الخاصة لقوى أقل ، وذلك بالاتفاق معها في المسائل الخاصة ذات الأهمية بالنسبة لهذه القوى . ونتيجة لذلك ، فإن المجموعات العربية والأفريقية والسوفيتية كانت في السنوات الأخيرة أكثر نجاحاً داخل الجمعية العامة ، وربما كذلك داخل الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة . ويمكن أن نعزو إلى الدرجة التي حدثت بها هذه الظاهرة احتمالاً بأن تتحرك الأمم المتحدة تجاه نوع من نظام الحربين ، يجب فيه على القوتين الرئيسيتين للكتلتين الغربية والشرقية أن تتنافساً في تقديم الامتيازات للقوى الأقل بهدف المحافظة على التلاواتها وجذب التأييد الإضافي الذي تحتاج إليه . وهكذا ، يمكن للقوى العظمى في مثل هذه الظروف ، أن تدمر الأمم المتحدة عن طريق انتهاج مثل هذه السياسات المترمة ، القضية الآنق ، كما يمكنها بالمقابل اتخاذ للنظمة الدولية والعمل على تطويرها عن طريق زيادة قواها من المرونة وبعد النظر .

المركز الترويجي للسكرتير العام :

سيظل المركز المتغير للسكرتير العام للأمم المتحدة أحد المؤشرات للاتجاه الذي تتحرك فيه المنظمة الدولية . كما قد تكون هالمية العضوية والتمثيل في الأمم المتحدة مؤشراً آخر . وقد ابتلى تريجب لي Trygve Lie الترويجي (أول سكرتير عام للأمم المتحدة) بعداء من جانب الاتحاد السوفييتي عام ١٩٥٠ ، بسبب تفسيره لديمشاق تفسيراً جذاباً ولكن مشكوك فيه من الناحية القانونية . بعد ذلك ، (عند هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية) وافق « لي » كسكرتير عام على تمويث حرج لمجلس الأمن ، يفوض بمقتضاء الولايات المتحدة في صد الهجوم نيابة عن الأمم المتحدة . فقد تم هذا التصويت في شباب المنسوب

السوفييتي (الذي قاطع الاجتماع احتجاجا على عدم الاعتراف بالصين الشيوعية) ، من ثم كان هذا التصويت ينتقل الى شرط وجود أصوات جميع الأعضاء الدائمين بالمجلس كما نص الميثاق . وبذلك اعتبر تصويتا غير قانوني ليس فقط من قبل الاتحاد السوفييتي ، بل كذلك من قبل عدد من رجال القانون في عدد من الدول . بما فيهم بعض الحائمين الدوليين المرموقين في الولايات المتحدة ذاتها . ولكن في ذلك الوقت ، كان رأي د لي ، وأغلبية المجلس قد ساد ، وجرى أحداث الحرب الكورية تحت علم الأمم المتحدة . كما تم إسباط الهجوم الكوري الشمالي . وأدى وقف إطلاق النار الى الهدنة (من عام ١٩٥٣ الى ١٩٥٤) التي تركت على أرضها العالم كل من كوريا الشمالية والجنوبية دون تغيير حتى الآن . ولم يتخبط مدلل المدعى السوفييتي عن حضور اجتماعات المجلس . وأصر الاتحاد السوفييتي على عدم إعادة انتخاب ترييف في عند انتهاء مدته .

وكان داج همرشلد خليفة ترييف في أكثر قبولا لدى جميع القوى الكبرى . وخلال هذه اتسعت عضوية الأمم المتحدة بدرجة كبيرة ، وبرزت قضايا الهاء الاستعمار الى السطح سراها ، كما برز استخدام قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنازعات المحلية . وقد استخدمت أول مرة من هذا النوع في قطاع غزة بين مصر وإسرائيل ما بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ . واستخدمت قوة دولية أكبر (مكونة من الهند وإيرلندا والسويد ويوغسلافيا وعدد من الدول الأفريقية) في الكونغو ، حيث لقي همرشلد حتفه في حادث سقوط طائرة .

وقد كان يوثانت (من بورما) ثالث سكرتير عام للأمم المتحدة هو أول شخص غير غربي يصبح المرطف التنفيذي الأول للمنظمة العالمية . وكما كان الحال بالنسبة لسابقه ، فإن درجة التأييد التي تحظى بها توصياته في المنازعات الدولية من قبل الدول المظمى كانت مؤشرا للدرجة التي تجد رغبانهم في أن تصبح الأمم المتحدة منظمة دولية حقيقية ، ذات قيادة وازادة جماعية تتمنى حدود الدول التي تشكلها . وحتى منتصف عام ١٩٦٨ لم يبد في الاتفاق أن مثل هذه الآمال مسسوف تتحقق . فقد تجاهدت الولايات المتحدة لدائنات يوثانت المتكررة بوقف القصف الجوي لبيتنام الشمالية من جانب واحد - وكان يأمل في أن هذا الوقف سيفتح الطريق أمام وقف إطلاق النار ، وإجراء مفاوضات لتسوية النزاع في بيتنام . كما أن حكومة فيتنام الشمالية لم تبذل أي مجهود لتشجيع قيام الأمم المتحدة بالوصول الى تسوية للنزاع . وهكذا ما لبث يوثانت أن أعلن على الملأ مخاوفه من أن يصبح العالم في الطريق نحو حرب عالمية تالفة .

النابيا للمستقبل : عضوية ومهام الأمم المتحدة :

لم تعد فيتنام الشمالية أو الجنوبية أعضاء في الأمم المتحدة بعد . وينطبق نفس القول على دولتي كوريا : الشمالية والجنوبية ، ودولتي ألمانيا : جمهورية ألمانيا الاتحادية في الغرب وجمهورية ألمانيا الديمقراطية التي يحكمها الشيوعيون في الشرق . ومن بين « دولتي الصين » ، لا يعترف إلا بالحكومة المضادة للشيوعيين في جزيرة تايوان (١) على أنها حكومة الصين ، بينما الحكومة الشيوعية للصين في القارة والتي يبلغ تعدادها ما يزيد على ٧٠٠ مليون نسمة لم تعترف بها الأمم المتحدة بعد ، على مدى عشرين سنة تقريبا .

وقد نادى جميع سكرتيري الأمم المتحدة على وجه التقريب بوجود تحقيق مبدأ السامية الذي يناهض بأن كل حكومة ذات سيطرة فعلية على دولتها يجب أن تكون عضوا في الأمم المتحدة . إلا أن القوى القوية ، وبخاصة الجزء الأكبر من الرأي العام في الولايات المتحدة ما زالت مترددة في الاعتراف بالنظم الشيوعية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية . وله تم عام ١٩٥٥ السماح بأنضمام عدة حكومات شيوعية إلى عضوية الأمم المتحدة (ألمانيا وبلغاريا والمجر ورومانيا) ، وكذلك نظم الحكم الدكتاتورية غير الشيوعية مثل إسبانيا والبرتغال . ولكن حتى عام ١٩٦٧ ومشكلات التمثيل في الأمم المتحدة بالنسبة للدول المقسمة (وهي الصين وألمانيا وكوريا وفيتنام) لم تحل بعد . وعلى من البيان ، أنه يمكن تتبع فكرتي أساسيتين عبر تاريخ الأمم المتحدة : أولاها ، التحقق بالبحث حول قيام سلطة مركزية ، وثانيتهما البحث عن وسائل الاتصال والتوفيق الجساعية وطبيعي أن يتطلب قيام مثل هذه السلطة المركزية تقوية قاعدة التصويت بالأغلبية ، وإلغاء حق الاعتراض (اليتو) الخاص بالقوى الكبرى ، وريادة سلطات السكرتير العام ، ونومسجج نطاق ولاية محكمة العدل الدولية . كما سيطلب ذلك تطوير القوة العسكرية للأمم المتحدة ، وسلطات الأمم المتحدة في فرض الضرائب . ومع ذلك ، طالما استمرت دول كائيم مختلفة ، أحداها مع الأخرى كما هي الآن ، فإن الدولة التي تمارس أكبر نفوذ في الأمم المتحدة سواء كانت الولايات المتحدة أو غيرها - هي التي ستحكم العالم بالفعل .

وليس هناك من أمل حقيقي لحدوث مثل هذا في المستقبل القريب . ولكن هناك ثمة طريقة أخرى اقترحها السناتور الراحل آرثر فاندنبرج عام ١٩٤٥ . وهي جعل الأمم المتحدة مجرد مقر لاجتماع العالم حيث يمكن أن تناقش جميع

(١) تم كساية هذا الكتاب لصل احتلال الصين القمبية مقسما في الأمم المتحدة والاعتراف بحكومتها ألمانيا للجزاة ورسة لمقدم. لشمالية والجنوبية ، وانضمامها إلى الأمم المتحدة (المرجع) .

القضايا ملابسة ، وحيث يمكن للحكومات أن تتعلم كيف تتناول الخلافات الناشئة عن المصالح والأيدولوجيات ، وكيف تتجنب الصدامات المباشرة . وهنا ، يمكن للأمم المتحدة أيضاً أن تساعد الدول الناشئة حديثاً على تعلم أدوارها الجديدة في السياسة العالمية ، وهل أن تصبح ... إذا جاز التعبير ... د متسجعة اجتماعياً ، في النظام الدولي . ففي هذا المجال ، أحرزت الأمم المتحدة بالفعل نجاحاً ملحوظاً منذ ١٩٤٥ . فمن لو علينا د يذاكرتنا إلى عصر النهضة الدائمة للدول البلقان (في القرن التاسع عشر) وقارناه بعصر الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ ، لأدركنا التباين بين الوضعين . فلم يحدث قبل هذا التاريخ أن نشأت دول جديدة عديدة ، مثلما نشأت الآن بضمارة مضمونة نسبياً في الأرواح . (تعتبر الحرب الأهلية في نيجيريا عام ١٩٦٨ استثناء رئيسياً ملحها) .

وتوضح كل هذه الاعتبارات أن فكرة وجود منظمة عالمية ذات أغراض عامة عازلت بعيداً الخيال للأمم المتحدة ليست عالمية تماماً ، وما زالت غير قادرة تماماً على خدمة الأغراض العامة . فهي تقسم حوالى ثلاثة أرباع الجنس البشرى فحسب . كما أنها مخلوقة أيضاً من الناحية الفعلية في مهامها ومواردها ومنطقتها ودوائل دعها . بحيث لا يمكن وصفها بأنها منظمة فوق قومية Supranational وأصلاً مجرد منظمة دولية . وهي على أحسن الفروض الخادم العام لمعظم الحكومات الوطنية الرئيسية في العالم . ولكن ليس لها أية سيادة على أي منها كما أنها لم تحل محل كل هذه الحكومات تماماً في أية مهمة أو وظيفة سياسية كبرى . ولكن يوجد حكومة فوق القومية بالمعنى الصحيح (مستتولة عن معظم أو كل المهام الكبرى للحكومة ، ومستتولة سلطة تخلي الحكومات التي تتكون منها على الأقل في بعض المسائل الهامة) ، أو أن نسج تفريفاً مطلقاً لمنظمة دولية في ممارسة بعض المهام أو الوظائف الخاصة بالحكومة ، يجب أن نتجه في هذا السبيل نحو المنظمات الدولية الخصوصية Particularistic

الفصل السابع عشر

المنظمات الإقليمية كطريق نحو التكامل

عادة ما تقتصر المنظمات الدولية الخاصة على ميدان أو نطاق عمل يطلق عليه بمفروض لفظ « إقليم » - أي أن تكون مقتصرة على عدد قليل من الدول التي تجمع بينها بعض الروابط الجغرافية ، أو الثقافية ، أو التاريخية ، أو روابط اقتصادية ومالية . وقد يجمع بينها التفكير السياسي تحري . وثقابه في المؤسسات الاجتماعية ، أو خليط من هذا وذلك . وكان هناك ثمة أمل في أن تجربة خلق وتطوير مثل هذه الروابط « الإقليمية » أو « الوطنية » من شأنها أن تعلم الحكومات والشعوب تقدير مزايا التكامل الدولي ، وتثمية العادات والممارسات التكاملية السياسية ، اللازمة لممارسة هذا التكامل بنجاح ، على نطاق أوسع وهام أكبر .

ولم يعد هناك سوى عدد قليل من مساهمات المنظمات الإقليمية التي تضطلع كل منها بعدد محدود من الوظائف لعدد محدود من الدول - وعادة ما ، لا تريد هذه الدول أو تلك الوظائف ريادة كبيرة عن العدد الذي بدأت به هذه المنظمات حياتها . وربما أضيف عدد قليل من الدول أو الوظائف إلى كل من هذه المنظمات في مراحل حياتها الأولى ، وقامت توقعات ملؤها الثقة في نموها المطرد . ولكن في مجال التطبيق ، كان هذا النمو عادة ما يشوق ، أو يبطئ بدرجة كبيرة ، حتى وصلت كل منظمة في النهاية إلى الاستقرار فوق عتبة من نوع ما ، تعمل أو تعيش من فوقها (باستثناء عدد قليل من المنظمات التي أصبحت خاملة أو ميتة ، كاتفاق دول البلقان الذي قام في الثلاثينات من هذا القرن) . ومع ذلك ، فقد استطاعت بعض المنظمات الإقليمية ، من حين لآخر ، أن تدخل طوراً جديداً من النمو فيما يتعلق بالعضوية ، ونطاق وميدان العمل . وقد يستطيع البعض الآخر أن يحقق أطواراً جديدة من النمو في المستقبل .

وقد تكون أكبر وأهم المنظمات الاقليمية هي تلك التي تكونت في غرب أوروبا بعد الحرب المالية الثانية . وقد انشئت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (O. E. E. C.) عام ١٩٤٨ لتتقدم صيغة يمكن من خلالها تنسيق خطط استخدام مشروع مارشال الأمريكي ، وإعادة تمير وتنمية ست عشرة دولة أوروبية اقتصادية ، وكانت المنظمة التي قمتها وهي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O. E. C. D.) أكبر حجما ، حيث ضمت الى جانب دول غرب أوروبا الولايات المتحدة وكندا ، ولكن سلطانها كانت تقتصر على عمل المراسلات والتوصيات وتعتبر هاتان المنطقتان من المنظمات ذات الأغراض الخاصة ، إذ أنهما كانتا تفتقران على مسائل الاقتصادية . ورغم ذلك ، فقد ساهمت المنطقتان ، ومعهما بعض المنظمات النووية الأخرى ، في وضع الأسس للتخطيطات المتتابة للحواجز الجمركية بين الولايات المتحدة وغرب أوروبا . وقد توصلنا حتى عام ١٩٦٧ ، خلال ما أطلق عليها « جولة كينيدي » من المفاوضات ، الى اتفاقيات - لم يصادق عليها بعد - لتخفيض هذه الحواجز بما يساوي في المتوسط ربع معدلاتها الإحصائية .

منظمة حلف شمال الأطلسي :

هناك هيئة دولية ذات نطاق أضيق ، ولكنها الى حد ما تضم سلطات أكبر وهي منظمة حلف شمال الأطلسي (Nato) التي تضم الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وثلاث عشرة دولة أوروبية من بينها بعض الدول البعيدة الى حد ما من المحيط الأطلسي مثل اليونان وتركيا . ويتركز الاهتمام الرئيسي لهذه المنظمة في النموذ العسكري لأعضائها ، في إدارة دفة القوة . ولذلك يمكن أن تصبح بدرجة ما منظمة تخدم أغراضا هذه . وبينما انضمت عام ١٩٤٨ ، كانت مهمتها الرئيسية هي تنسيق القوات المسلحة لأعضائها للدخول على هجوم مسووليتي محتمل على أوروبا الغربية ، سواء على هيئة غزو عسكري ، أو تصعيد لمنازعات الحدود ، أو ثورات دولية مدعومة من قبل الاتحاد السوفيتي . وكان جوهرها يكمن في نزع من تبادل الالتزامات والتعهدات العسكرية . لقد تمكنت الولايات المتحدة باستخدام أسلحتها النووية (التي كانت ما تزال حكرها عليها) لحماية حلفائها الأوروبيين ، كما تمهد هؤلاء الحلفاء بتجهيز عدد كبير من القوى البشرية ، وجرء من الممدات التقنية ، وتوفير أراضي للقواعد ، وتقديم التسهيلات من أجل جهود الدفاع المشترك تحت قيادة مشتركة .

ومن الناحية العبدية ، كانت هذه القيادة المشتركة تستجيب لسياسات الولايات المتحدة التي ظلت تسيطر على الجزء الرئيسي من « السيف » النووي للحلف . ومع ذلك ، فقد قدمت منظمة حلف شمال الأطلسي في نفس الوقت

إطارا سياسيا وقانونيا لاعادة تسليح ألمانيا الغربية . وفي أواخر الخمسينات من هذا القرن ، أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية تساهم بأكبر نصيب فردى في « درج » المنظمة من القوات البرية المسلحة تسييحا تقليديا . كما ساهمت بريطانيا بنصيب أثل - ولكن ملموس - في كل من « السيف » و « الدرع » ، بينما ساهبت فرنسا تدريجيا تماولها مع المنظمة الى درجة اضطرت معها المنظمة عام ١٩٦٨ الى نقل قواتها ومنشأتها من أراضي فرنسا ، ونقل القيادة من باريس الى مدينة صغيرة قرب بروكسل في بلجيكا .

ومع البداية ، كانت للمنظمة منطقات كبيرة لتخطيط وتنسيق واضداد الاتفاقيات مع الحكومات الأعضاء بشأن تجهيز القوات والسفن والطائرات ، والقيام بمساورات ، وتوفير قيادة مشتركة من المنظمة للقوات التي تضعها الدول الأعضاء تحت تصرفها ، واقتراح اتفاقيات لهذه الحكومات تتعلق بتعبئة هذه القوات وصيانتها . ومع ذلك ، فليس للمنظمة أية سلطة لارغام أية دولة على توفير القوات التي قد تطلبها المنظمة . وحتى كتابة هذا الكتاب ، لم يكن قد تم التوصل الى تحقيق الهدف الخاص بتجهيز ثلاثين فرقة في أوروبا تحت قيادة المنظمة ، وهو ما كان قد اتفق عليه في أوائل الخمسينات . وليس هناك أمل كبير في أن يتم ذلك في المستقبل القريب . ورغم ذلك ، فلم يحدث طوال سنوات وجود المنظمة ، منذ عام ١٩٤٨ ، أن منقطت دولة أوروبية تحت الحكم الشيوعي ، أو كانت ضحية لهجوم شيوعي واسع النطاق ، أو ثورة داخلية مدعومة من قبل الشيوعيين . وإذا كانت كل هذه الأشياء مستبعدة العلوث على أية حال ، فإن الجهود المبذولة داخل المنظمة كان من الممكن تكريسها لاستخدام أفضل لم أماكن أخرى . ولكن إذا كان من المعتقد أنه في الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٨ ، كان من الممكن حدوث ضغط سوفيتي مكثف على دولة أوروبية غربية في فياب دفاع المنظمة عنها ، فإن للمنظمة أن تدعى أن لها الفضل في منع حدوث مثل هذا الضغط .

وعلى أية حال ، فإن احتمال حدوث هجوم سوفيتي مباشر على أوروبا الغربية قد أصبح مستبعدا منذ أواخر الستينات . فعلا وصول كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الى القدرة على أحداث أضرار لا تحتمل بأحدهما الآخر ، بلا مستبعدا أن يختار أي منهما طريقا يؤدي الى انتحار قومي ، وتضاءلت درجة تصديق تهديداتهما وتعهداتهما باستخدام الوسائل النووية . وفي الواقع أنه بعد الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢ ، أصبح الأعضاء الأوروبيون في منظمة حلف شمال الاطلسن أقل تخوفا من التهديدات السوفيتية . هذا ، وإن أدى الاحتلال السوفيتي لثشيكرسلوفاكيا عام ١٩٦٧ الى امر وجهة نظرهم ، ولكنه لم يؤد الى دحضها ، حيث ظلوا يعتمدون على الحماية النووية للولايات المتحدة -

ولكنهم توقعوا أن تعتمد هذه الحماية على المصلحة الخاصة لأمريكا أكثر من اعتمادها على الالتزام المنهوي المجرد تجاه تحالف منظمة حلف شمال الأطلسي في حد ذاته .

في ظل هذه الظروف ، اضطر من المحتمل تضاريل أهمية منظمة حلف شمال الأطلسي كنظام للتحالف العسكري بالدرجة الأولى ، ما لم يتم توسيع نطاق وميدان عملها ليشمل المسائل السياسية والاقتصادية . وملاوة على ذلك ، لمصوف يتعين على الولايات المتحدة - في كل هذه المجالات - أن تصبح حليفا على قدم المساواة تقريبا مع الآخرين ، من حيث إمكانية تلويق الأقلية عليها في التصويت في بعض المناسبات ، ومن حيث إمكانية اضطلاع حكمها ورأيها القوي لحكم المنظمة وأنها الجماعي . فقد أوضح قرار الولايات المتحدة المنفرد ، خلال الفترة من سنة ١٩٦٥ حتى ١٩٦٨ ، بخوض مخاطر تصعيد الحرب في فيتنام - دون تأييد الأغلبية في الأمم المتحدة أو أغلبية حلفائها في منظمة حلف الأطلسي - أن الولايات المتحدة عارلت بمعية عن التكامل التام سواء في الأمم المتحدة ، أو في نطاق حلف الأطلسي .

وهكذا ظل تنبؤ عالم النفس جيروم بيرر Jerome Bruner عام ١٩٤٤ بأن الشعب الأمريكي لن ينظم انضماما كاملا في منظمة لا يسيطر عليها ، تنبؤا صحيحا ، حتى بعد حوالي ربع قرن من الزمان . فقد كان هذا الشعب عضوا وعضوا في منظمة حلف الأطلسي آنذاك (كما كان عضوا وفي الأمم المتحدة) . ولكنه كان يتوقع سيطرة إرادته ، كما كان يميل إلى التساؤل عما يمكن لحلف الأطلسي والأمم المتحدة أن يفعله من أجل الولايات المتحدة أكثر من تسارله عما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله من أجل هاتين المنطقتين . وأخيرا فإذا لم تتضائل أهمية منظمة حلف الأطلسي ، سيكُون هناك شيء أكثر انجاسا من جانب الولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء . ولم يكن واضحا على الإطلاق حتى عام ١٩٦٧ ، ما إذا كان هذا الشيء مصروف يحدث أم لا . فإذا كانت الولايات المتحدة تبتعد عن الضخامة ومن الاعتماد بمشاكلها الخاصة ومن الاختلاف عن حلفائها في المنظمة إلى الحد الذي لا يسمح لها بوضع كيانها في وقت قريب (في شكل من أشكال الاتحاد) مع دول المنظمة ، أفلا تبدو دول غرب أوروبا أصغر حجما وأكثر حاجة إلى مثل هذا الاتحاد ؟ أو ليست هذه الدول أكثر تماثلا في التفكير من حيث نوع التكامل الذي تريده ، وكيفية تحقيقه ؟

الجهود نحو توحيد أوروبا الغربية : مجموعة السوق الأوروبية المشتركة :

شهدت الأوسم من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٩ تكوين لواة الأفكار الأساسية لتوحيد أوروبا ، والتي أثرت على سياسية أوروبا لعشرين سنة التالية . وفي

خطاب شهير في سبتمبر ١٩٤٦ في ديورخ . اقترح بيري ونستون تشرشل « علاجاً ، لأمراض أوروبا ، قائلاً أنه « إذا تم تعاطيه بوجه عام وبطريقة تلقائية ، فإنه سيجعل أوروبا كلها أو معظمها خلال سنوات قليلة حرة وسعيدة هناها فنان سويسرا اليوم » . وفي رأى تشرشل أن « طبيعة هذا العلاج انباع من سياسة المولى واضحة بحيث يجب علينا أن نقيم شمسكلا من أشكال الولايات المتحدة الأوروبية » . كما أن وسيلته لتحقيق ذلك كانت جد واضحة حيث قال : « أن الصلابة بسيطة وكل ما هو مطلوب هو عزم مئات الملايين من الرجال والنساء » .

وكان ممكناً أن تستميل ثلاثة تشرشل المبسطة العادية أربع مجموعات من التجارب والآمال التي كانت منتشرة في أوروبا عام ١٩٤٦ . أولها كان الأمن فقد أخفقت الدول في حماية شعوبها من دمار الحرب العالمية الثانية . وكان الأمل في أن وجود أوروبا موحدة هو البديل الذي سسوف يحميها من التهديد الواضح بقيام توسع شيوعي . وكان ثاني هذه الآمال هو الرخاء : فقد دمرت اقتصاديات أوروبا القومية بسبب الحرب واندباها الفقر ، وكانت التجربة قد أثبتت قبل ذلك أنها عرضة للتصدع ، إبان الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات ، ولعل الأمل في وجود أوروبا موحدة سيجعلها أكثر استقراراً ورخاء ، وربما يصل بها سريعاً إلى مثل حجم السوق ودخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية . أما القضية الثالثة فكانت تتمثل في الحرية وسرعة الحركة : فقد ذاق الناس الرئيل لعدة سنوات خلال الحرب عن طريق صرف السلع بابطاقات وتقييدها ، والقيود الوطنية المفروضة على حركة الأشخاص والسلع ورأس المال ، والتي زادت حدتها أثناء الكساد والحرب . وأصبح الناس ينشئون قيام أوروبا موحدة تسعدها فيها الحركة الحرة للأشخاص والأفكار والسلع . وكانت القضية الرابعة هي القوة : فقد فطنت دول أوروبا الغربية كثيراً من قوتها ، وفقدت الدول التي كانت لها مستعمرات بعض هذه المستعمرات . وكان من المتوقع فقد باقي هذه المستعمرات في وقت قريب . ولم تكن هناك أية دولة أوروبية غربية في الأعوام من ٤٦ حتى ١٩٤٨ - باستثناء إنجلترا - لها حساب كبير في السياسة الدولية . وكان الأمل في أن وجود أوروبا موحدة قد يمهّد إلى شعوبها مجتمعة كثيراً من قوتها ، وربما بعض ممتلكاتها التي فقدتها كل على حدة .

وبالرغم من أن هذه الاعتبارات الأربعة - الأمن ، الرخاء ، الحرية وسرعة الحركة ، والقوة ، قد استمالت لبعض بدرجة كبيرة ، واستمالت الكثيرين بدرجة معتدلة في أنحاء أوروبا الغربية ، فإنها لم تصبح اهتماماً ملحاً لدى السواد الأعظم من الناس ، أو حتى لدى الغالبية البسيطة في أية دولة . وكان

أمن أوروبا في حالة الهجوم لحماية التحالفات القومية من ناحية المبدأ ، والولايات المتحدة من الناحية الفعلية - وتمت استعادة الرخاء عن طريق إعادة البناء الاقتصادي للدول ، والاقتصادية القومية في ظل مشروع مارشال (٤٨ - ١٩٥٢) التي ساهمت الولايات المتحدة فيه بمساهمات كبيرة . ولم تتم حرية الحركة بالنسبة للأشخاص والسلع لأنه كان من شأنها تفكيك سيطرة الدول على معدلات الأجور والأسعار والضرائب والأرباح والعمالة ومستويات المعيشة ، ومعدل وتوجيه النمو الاقتصادي . ولم يتم إنشاء مؤسسات فوق قومية للاضطلاع بمهام الرقابة أكثر من تنفيذها بطريقة تستجيب لرغبات الجماهير المختلفة في كل دولة - وأخيرا ، فإن دول أوروبا الغربية لم تستعد قوتها خلال العشرين عاما التالية سواء مجتمعة أو منفردة . فقد فقدت معظم ما تبقى من مستعمراتها ، ولكنها وحلت نفسها أكثر اربهازا ، ولم تبد شعوبها ملاما كبيرا نحو بذل أية تضحيات مستمرة من أجل معنى جديد وراء الامبراطورية أو القوة ، سواء تمت اشراف قومي نحو أوروبا .

ومع ذلك ، فإن معظم الخطوات قد تمت في الاتجاهات الأربعة كلها ، وساعد على ذلك نشأة عدد من المؤسسات الأوروبية الجديدة التي أثبتت قدرتها ، حتى بالرغم من إخفاق بعض المؤسسات الأخرى ، وارتباط المؤسسات الأوروبية كلها في البداية بتحقيق أهداف أكثر طموحا مما أنجزته بالفعل ، ومنذ البداية ، كانت النية لدى كل من هذه المؤسسات الأوروبية أن تكون مؤسسات انتقالية ورغم اقتضار كل منها على مهمة أو وظيفة محددة ، وفي الغالب على مجموعة معينة من الدول الأوروبية ، فقد كان القصد من كل مؤسسة جديدة هو خلق احتياجات جديدة من أجل إيجاد تكامل أكثر ، ومواقف سياسية جديدة ، ومصالح وعادات من شأنها أن تيسر الخطوات المقبلة نحو هذا التكامل المشهود . وكان أمل الأوروبيين ، من بين رجال الدولة في أوروبا الغربية أن يصبح هذا التكامل في النهاية أحد الأهداف العامة ، متشابها في ذلك مع فكرة الدولة القومية ، اتحادية كانت أم بغيرها . كما كان هناك أمل في أن يشمل هذا التكامل في النهاية كل أوروبا غير الشيوعية ، بل وربما يجتذب في الوقت المناسب بعض دول أوروبا الشرقية التي كان يحكمها الشيوعيون في ذلك الوقت بعيدا عن الكتلة السوفيتية ، وكذلك في غرب أوروبا .

وقد بدأت الجهود الرئيسية نحو التكامل الأوروبي بمعاهدة دانكيرك (مارس ١٩٤٧) بين فرنسا وبريطانيا ، وكانت معاهدة تحالف ومساعدة متبادلة ضد أي تهديد محتمل لامنوا الماني ، ولكنها تضمنت أيضا تمهيدا بالتعاون المتبادل في مجال المصالح العامة المتعلقة بالرخاء والامن الاقتصادي للدولتين . وقد تلا ذلك أول اعلان عن مشروع مارشال من يوليو ١٩٤٧ ، ثم

تكوين لجنة للتعاون الاقتصادي الأوروبي من بريطانيا وفرنسا أربع عشرة دولة
أوروبية أخرى في يوليو ١٩٤٧ ، وتوقيع ميثاق التعاون الاقتصادي الأوروبي
في أبريل ١٩٤٨ .

وفي نفس الوقت ، ارجعت الحكومات الغربية من تكوين هيئة شيوعية
دولية في سبتمبر ١٩٤٧ وهي « الكومينفورم » من الأحزاب الشيوعية في
الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية الشيوعية . وتلا ذلك في ديسمبر
١٩٤٧ اعلان « حكومة ديمقراطية مؤقتة لليونان الحرة » بقيادة شيوعيين
(وانتهت بعد ذلك بالفشل) . وفي فبراير ١٩٤٨ ، وقع انقلاب شيوعي في
تشييكوسلوفاكيا فرض سيطرة شيوعية محكمة عليها . وكان أحد أشكال
الاستجابة لهذه الأحداث من قبل الغرب هو توقيع اتفاقيتين عسكريتين : معاهدة
بروكسل ، وهي تحالف عسكري تم توقيعه في مارس ١٩٤٨ من بريطانيا وفرنسا
ودول «البيلوكي» (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) ، وهو ما عرف في البداية
باسم «الاتحاد الأوروبي الغربي» (Weu) ، ومعاهدة شمال الأطلسنطي التي وقعت
في أبريل ١٩٤٩ والتي تولدت عنها منظمة حلف شمال الأطلسنطي

خطوات نحو الاتحاد الأوروبي :

تم في مايو ١٩٤٩ التوقيع على النظام الأساسي للمجلس الأوروبي (C. E.)
ويصل على تكوين جمعية استشارية تكون اجتماعاتها علنية (ما يسمى « البرلمان
الأوروبي » في استراسبورج) ، ولجنة وزارية تكون اجتماعاتها مغلقة . وتتكون
الجمعية الاستشارية من ممثلين تنتخبهم البرلمانات الوطنية ، أو يتم تعيينهم
بواسطة حكومات الدول الأعضاء ، ولكنهم يدلون بأصواتهم كأفراد . وهذا
غالباً ما يعني من الناحية التطبيقية التصويت على نعهد الأحزاب ، وكان المقصود
من ذلك هو أن تكون هذه الجمعية مهيأة للرأي العام الأوروبي الذي كان ينتظر
منه أن يساهم في التكوين والقيادة ، ولكن سلطاته كانت تقتصر على إصدار
التوصيات (بأغلبية الأصوات) للجنة الوزارية التي لم تكن بدورها تفعل شيئاً
سوى إصدار التوصيات (ولكن بشرط اجماع الوزراء أو من ينوب عنهم وكانوا
يقتضون في كل حالة طبقاً لتعليمات حكوماتهم) للحكومات الأعضاء التي كانت
لها وحدها سلطة القيام بأي إجراء . وهكذا فإن الرأي العام « الأوروبي » كان
يقترح فقط ، ولكن كل دولة هي التي كان لها حق التصرف .

وفي عام ١٩٥٠ ، أنشئ اتحاد المدفوعات الأوروبي (E. P. U.) داخل إطار
منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ، وذلك لتسهيل التجارة والمعاملات المالية
المتعددة الأطراف داخل المنطقة التجارية في أوروبا الغربية ومنطقة الاسترليني ،

حتى يمكن على الأقل التوصل الى وضع يسمح فيه بقابلية تحويل عملات هذه
 كتاب من الدول الأعضاء في هذه المنظمة . وعندئذ يمكن الاستغناء عن اتحاد
 المدفوعات الأوروبي . وقد نجحت هذه العملية كما خطط لها : فقد ساعد اتحاد
 المدفوعات في تسهيل التجارة الأوروبية المتعددة الأطراف طوال الخمسينات ،
 ولكنه اختلف مع لوائح الخمسينات بعد أن أصبحت العملات الأوروبية الرئيسية
 قابلة لتحويل بحرية في سوق النقد الدولي . أما إمكانية استخدام اتحاد
 المدفوعات لأعداد الأساس لإيجاد عملة أوروبية مشتركة من عنده ، فإن هذه
 مسألة أخرى وعلى أية حال ، فإن الحكومات الكبرى (وشعوبها بالطبع) قد
 فضلت وضع السيطرة على عملاتها المحلية (ومن ثم على جزء كبير من اقتصادها
 القومي) في أيديها ، وبذلك تم حل اتحاد المدفوعات الأوروبي .

وفي ربيع عام ١٩٥٠ ، تم الشروع في تنفيذ خطة شومان (نسبة الى
 روبر شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك) لتجميع الرقابة على كل انتاج فرنسا
 وألمانيا من الفحم والصلب في سوق مشتركة تكون تابعة لهيئة عليا ذات
 سلطات تنفيذية ، قائمة على النقل الاختياري لسيادة الدول المشتركة ، وكان
 الباب مفتوحا أمام الدول الأوروبية الأخرى للاشتراك في هذه المنظمة الجديدة .
 وكان مقورا أن تكون الهيئة العليا مسئولة أمام جمعية برلمانية . وكانت هناك
 محكمة عمل تختص بالمسائل القانونية ، ومجلس وزراء يمثل الحكومات
 القومية . وطبقا لمجال اختصاصها ، كانت المنظمة الجديدة منظمة فوق قومية
 أي أنها (طبقا لتعريفنا السابق لهذا المصطلح) تتخطى سلطات صنع القرار
 التابعة للحكومات القومية للدول الأعضاء . وكان الهدف السياسي القوي
 وراء إنشاء هذه المنظمة هو رهبة فرنسا في أن تؤمن نفسها ضد أي بحث ممكن
 للقومية والعسكرية الألمانية خلال فترة إعادة تسليح ألمانيا ، وهي خطوة بدأ
 التفكير فيها منذ إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي ، وبرزت أهميتها تحت
 مظلة الحرب الكورية . وأكثر من ذلك ، فإن « شومان » قد وصف خطته في
 مايو ١٩٥٠ بأنها « خطوة أولى نحو الاتحاد الأوروبي » ، وفي أغسطس أعرب
 عن ثقته في أن هذه الخطوة « ستقودنا بسرعة نحو توحيد أوروبا اقتصاديا
 وسياسيا توحيدا كاملا » . وفي أبريل ١ٹ٥١ ، تم توقيع ست دول (فرنسا ،
 وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا ، ودول البينوكسي الثلاثة) على المعاهدة
 الخاصة بإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب E.C.S.C. ثم تم تصديق
 هذه الدول عليها ، وأصبحت نافذة المفعول في يونيو ١٩٥٢ .

وقبل ذلك بـسنتين - أي في مايو ١٩٥٢ ، وقع وزراء خارجية الدول
 الست مساهدة ذات آثار أبعدها (بناء على اقتراح فرنسا أيضا) خاصة بدمج
 قواتهم المسلحة في مجموعة الدفاع الأوروبية E.D.C. تحت لواء سلطة فوق

قومية مماثلة للهيئة المشرفة على المجموعة الأوروبية للمعجم والصليب .

وكانت قد تمت صياغة هذه المعاهدة على نحو يسمح بإعادة تسييج ألمانيا . ولكن في إطار الجيش الأوروبي فقط . ومع ذلك ، فقد كان من المقرر أن يحل جيش أوروبي محل الجيش الفرنسي (أو على الأصح مجموعات القوات المسلحة الفرنسية كلها) وبالتالي يتم لدرع العسكري لفرنسا كقوة كاملة في السياسة القومية لفرنسا نفسها ، وقد اتحدت قطاعات كبيرة من اليمين واليسار الفرنسي لممارسة هذا الاقتراح . وبالرغم من أن الدول الخمس الأخرى الأعضاء قد صادقت على هذه المعاهدة ، إلا أن البرلمان الفرنسي لم يوافق عليها في أغسطس ١٩٤٥ ، ودفع مشروع مجموعة الدفاع الأوروبية .

وقد تم إعداد مشروع معاهدة أكثر طموحا لإنشاء مجموعة أوروبية كانت تسمى فيما سبق المجموعة السياسية الأوروبية ، وتم إعداد هذا المشروع عام ١٩٥٣ بواسطة مجلس خاص (مكون من أعضاء مجلس الجماعة الأوروبية للمعجم والصليب ، علاوة على بعض المندوبين من فرنسا وألمانيا وإيطاليا) ، لكن منذ المشروع لم يتم التوقيع عليه من قبل الحكومات ومات وهو مازال في مهده .

المؤسسات الوظيفية الأوروبية :

وإذا كانت جهود الاتحاد الأوروبي قد توقفت عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، فإن المؤسسات الوظيفية الأوروبية على الأقل قد أحرزت بعض التقدم - ففي عام ١٩٥٣ ، خرج إلى حيز الوجود كل من الوكالة الأوروبية الانتاجية (B. P. A.) ومجلس التعاون الجمركي (C. C. C.) والمؤتمر الأوروبي لوزراء النقل (E. C. M. T.) والمجلس الأوروبي للبحث النووي (C. E. R. N.) وفي عام ١٩٥٥ فقد المؤسس الأوروبي للطيران المدني (E.C.A.C.) .

وفي محاولة لتعويض الانخفاض الذي حل بجهود التوحيد العسكري والسياسي لأوروبا ، تم بذل جهود هامة لدفع الوحدة الأوروبية قدما في المسائل الاقتصادية ، بين الدول استت على الأقل . ففي مارس ١٩٥٧ ، وقع وزراء خارجية الدول الست اتفاقية روما الخاصة بإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية (E.E.C.) وإقامة سوق أوروبية مشتركة تدريجيا تؤدي في النهاية إلى حرية انتقال السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، وذلك خطوة بخطوة في مدة تتراوح بين ١٢ و ١٥ عاما . وفي نفس الوقت ، تم التوقيع على اتفاقية أخرى بين الدول الست تتعلق بإنشاء مجموعة الطاقة الأوروبية النووية (Euratom) ، وهي ذات آثار أبعد من المجلس الأوروبي للبحث

السوي • ومعاني ما تم التصديق على الاتفاقيتين ، وخرجتا الى حيز الوجود في أول يناير ١٩٥٨ • وبحلول عام ١٩٦٧ ، كانت السوق المشتركة - من الناحية القانونية - قد أحرزت تقدما ملموحا من الجدول الزمني الأصلي : فقد تم إلغاء أربعة أحاسيس الرسوم الجمركية بين الدول الست بالنسبة للمنتجات المصنعة ، كما تم التوصل الى اتفاقيات ذات أبعاد هامة بالنسبة لمنتجات الزراعة • وهكذا نجحت الوثائق في إطار حدودها •

ولكن طبيعة وحدود هذا النجاح جديدة بالملاحظة ، فقد أصبحت الحكومات والشعوب الأوروبية لأول مرة في التاريخ تنظر الى الحرب داخل أوروبا الغربية على أنها غير شرعية بل وفيها مشكلة ، وغير جديدة بالأعداد لها بطريقة رئيسية • وبهذا المعنى ، فإن أوروبا الغربية قد أصبحت مجتمع أمن • ورغم ذلك ، فيمكن أن تتعرض للتهديد من الخارج ، ولكن سكانها لا يشعرون بالتهديد داخلها من قبل أي جيران في أوروبا الغربية •

وفي نفس الوقت ، فقد ظلت أوروبا الغربية متعددة من الناحية السياسية • فكل حولها تحتفظ بكل سماتها تقريبا فيما يتعلق بالمسائل السياسية والعسكرية ، وهي حقيقة ظهرت واضحة على يد الرئيس ديغول عام ١٩٦٣ حينما اعترض على محاولة بريطانيا الانضمام للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك حينما رفض في عام ١٩٦٥ أن يسمح بتدخل فرنسا في التصويت على المسائل الهامة داخل المجموعة ، ثم مرة ثالثة حينما تحرك لتأخير جهود بريطانيا من جديد للانضمام للمجموعة الأوروبية عام ١٩٦٧ • وحتى الآن لم تتوحد العملات ، أو الاقتصاد القومي ، أو أسواق الأيدي العاملة ، أو أسواق رأس المال في أوروبا • ولكن منذ عام ١٩٦٣ حتى حوالي عام ١٩٥٧ ، كان هناك اتجاه نحو تحقيق تكامل هيكلي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لغرب أوروبا ، كما يتضح من المنسجم المتزايدة من التجارة عبر الحدود ، والمراسلات البريدية ، والسفر ، وحضور التعليم الجامعي داخل المنطقة • ورغم ذلك ، ففي عامي ٥٧ - ١٩٥٨ تولف هذا الاتجاه • فقد وصل التوحيد الهيكلي لغرب أوروبا الى عتبة يمكن أن يبقى عليها مدة عشر سنوات أخرى • ويمكن أرجاع أسباب أي زيادة أخرى في حجم المعاملات الكبرى بين دول السوق منذ عام ١٩٥٨ الى آثار الرخاء والاحتمالات المشوائية (أو ربما الصدفة) • وإذا حدث تكامل أكبر ، فيلزم لذلك أن يمسك جيل جديد بزمم الأمور في المجال السياسي ، وربما يكون ذلك هو الجيل الذي كان في سن التعليم الجامعي في السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥٠ حينما بدأت الدفعة الأوروبية وكانت الوحدة أمرا مسلما به •

الجهود الأخرى نحو التكامل الإقليمي :

ظل التكامل فوق القومي خارج أوروبا أضعف منه في أوروبا الغربية .
فمثلا تعتبر منظمة الدول الأمريكية - التي حلت محل الاتحاد الأمريكي والتي
تعتبر وريثة تفديد خاص بالتعاطف بين الولايات الأمريكية - (ولكنها أيضا
وريثة الاستياء من بعض دول أمريكا اللاتينية من جراء السيطرة الاقتصادية
والسياسية لولايات المتحدة) أقل تكاملا بدرجة كبيرة من غرب أوروبا فيما
يتعلق بالمعاملات المتبادلة ، والولايات الشعبية ، والمؤسسات القوية .

وقد وجدت الجامعة العربية بين الدول الأعضاء فيها على أساس تراث
مشترك من اللغة والثقافة ، (وإلى حد كبير) الديانة ، وعدم الثقة بالقوى
الخارجية ، عربية كانت أو شيوعية ، وعلى أساس العداء المشترك للدولة
إسرائيل . ولم تكف هذه الروابط رغم ذلك للحفاظ على تفاهم رئيسي في الحياة
السياسية أو الاقتصادية ، أو لضمان توريث عادل لعائد استرواح بين الدول
العربية الأنحى والأفقر ، أو لتمكين الدول العربية من منع انكسار العسكرية
الكبرى في أعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ . وهذا أيضا يعتبر التكامل في
أحسن صوره هزال في مرحلة مبكرة نسبيا ويجب توثيق كثير من الروابط
الإيجابية بين الدول العربية في المستقبل .

والتكامل بين مختلف الدول في الكتلة السوفيتية هو الآخر غير تام .
ورغم أن الحرب دأب العالم الشيوعي تعتبر غير مفروعة ، إلا أنه قد حدثت
داخله مرارا نزاعات مريرة ذات مميزات قوية متبادلة ، كالدراعات التي حدثت
بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا في الأعوام من ٤٨ إلى ١٩٥٣ ، وبين الاتحاد
السوفيتي والصين الشيوعية في الستينات ، وبين الاتحاد السوفيتي
وتشييكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ قبل احتلال قوات رومانيا وبولندا والمجر وبولندا
وأنديا الديمقراطية لأراضي تشييكوسلوفاكيا باسم حلف وارسو . وقد ظلت
المنظمة الشيوعية للتعاون الاقتصادي Comecon ، وللتعاون العسكري
(حلف وارسو) ، مقصورة على الاتحاد السوفيتي وحلفائه من أوروبا الشرقية .
ويبدو أحيانا أن هاتين المنطقتين قد أصابهما التفكير بعد أن أصبحت المنظم
الشيوعية في يوغسلافيا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا أكثر قوة
وأكثر ثقة في نفسها . ورغم ندرة البيانات التي يعتمد عليها الخاصة بالمعاملات
بين الدول الشيوعية ، مثل البيانات المتاحة بالنسبة لغرب أوروبا ، إلا أن
البيانات المتاحة توحي باستمرار وجود دول قومية متعددة داخل العالم الشيوعي .
ومع ظهور جيل سياسي جديد في هذه الدول ، فإن التحرر والشعور الوطني

قد يرداد تحت سطح الالتزام والارتباط بالكتلة السوفيتية • وحيدته سيكون
عن الحكومات في هذه الدول أن تختار بين القبول أو الرفض •

وهكذا ، فجميعا بدأت الرقابة السياسية السوفيتية على تشيكوسلوفاكيا
تضيق ، لجأت الحكومة السوفيتية في أغسطس ١٩٦٨ إلى الاحتلال العسكري •
ولكن من المحتمل أن تستمر الصفوف التي تطالب بالتغيير في معظم دول الكتلة
السوفيتية وداخل الاتحاد السوفيتي نفسه •

الفصل الثامن عشر

تحقيق التكامل وتدعيمه

غالباً ما ينظر إلى المنظمات الدولية على أنها أفضل الطرق التي تخرج بالجنس البشري من عصر الدولة القومية . ومع ذلك ، فقد أصبحنا نرى هذه المنظمات الدولية القائمة حالياً أو التي قامت من قبل ، وقد تخطتها المشروعات الكبرى من أجل اتحاد الأطلنطي أو الحكومة الفيدرالية العالمية - وهي المشروعات التي مارالت تبشر بالكثير من أجل تحقيق التكامل فوق القومي إذا ما قدر لها أن تقوم بالعمل . على أنه يجدر بنا أن نضع تجارب الماضي في مقابل هذه الرؤى المستقبلية أن تتساءل عن ماهية بعض الحالات الفعلية للتكامل السياسي وما يمكن أن يستفاد منها .

فهناك نحو خمسين حالة من حالات التكامل السياسي في العالم . يمكن أن نتعلم منها بعض الأشياء التي تساعدنا بطريقة مباشرة على معالجة مشاكلنا الحالية بطريقة أفضل . وقد تمت دراسة أربع عشرة حالة من هذه الحالات - عشر منها في التاريخ القديم وأربع في التاريخ الحديث - بهدف مقارنتها بالمشكلات المعاصرة . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى بعض النتائج التي أمكن استخلاصها من هذه الدراسة حيث تحدثت المهام الرئيسية للتكامل في الآتي :

- ١ - حفظ السلام .
- ٢ - التوصل إلى امكانيات كبيرة متعددة الأغراض .
- ٣ - إنجاز بعض المهام المحددة .
- ٤ - تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية .

ويمكن قياس هذه المهام : بقياس ما اذا كان هناك دعم للتوقعات الدائمة للسلام في مجتمع ما ، يثبت بغياب أو ندرة الاستعدادات الخاصة للحرب بين الوحدات السياسية والأقاليم والسكان على هذا المجتمع . ويمكن اكتشاف اليرقان في البيانات الخاصة بتعبئة القوات والأسلحة والمنشآت العسكرية ، والسجلات الدبلوماسية ، وبيانات الميراثية ، وكذا في بيانات الرأي العام على مستوى الصفوة ومستوى الجماهير .

ويتم قياس التوصل الى امكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومي الإجمالي للمجتمع ، والناتج القومي الكلي بالنسبة لكل فرد ، ومجال معاملاته التجارية وتنوعها . ويتضح ما اذا كان المجتمع يحقق مهام معينة عن طريق وجود - ربما نمو - وظائف مشتركة مناسبة ، ومؤسسات مشتركة ، وموارد مشتركة ، وتضحيات مدولة في سبيل هذه الأهداف المحددة . وأخيرا ، فإن قياس تحقيق الذات ودور الشخصية يتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة ، وخلق واتباع رموز جديدة ، ومن البيانات الكلية من السلوك الفعلي للسكان ، بما في ذلك درجة القبول الشعبي لانتقال الثروة أو المزايا الأخرى داخل المجتمع ، ووجود درجة من اقتسام المزايا والأعباء داخله .

وسواء أمكن تحقيق المهام الثلاثة للتكامل أم لا ، وسواء نجح التكامل أو فشل ، فإن ذلك يعتمد الى حد ما على الخلفية السائدة داخل وبين الوحدات السياسية التي سوف يتم التكامل بينها .

ويمكن إيجاز شروط التكامل تحت أربعة عناوين هي :

- ١ - أهمية الوحدات أبعادها الأخرى .
- ٢ - اتفاق القيم ونشأته بعض أنواع الثواب الموجودة فعلا .
- ٣ - التجاوب المتبادل .
- ٤ - وجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك .

وتتفاعل هذه الشروط معا ، ويعزز أبعادها الأخرى ، ولكن يمكن من حيث المبدأ التحقق من كل منها على حدة . فتتضح الأهمية المتبادلة بين الوحدات من حجم المعاملات بينها مثل التجارة والانتقال والبريد ووسائل المواصلات الأخرى ، والدرجة التي تريد بها هذه المعاملات من المعدلات التي قد تعبر الى مجرد الصداقة أو الى كبر حجم الوحدات انشركة فيها ، ودرجة مفاصل الاختلاف بين آثارها على أي وحدتين سياسيتين مختلفتين مشتركين فيها .

ويمكن تضاعف وجود تماثل في نوع ودرجة الثواب المشترك بالنسبة للشركاء في المجتمع الأكبر المرتقب من درجة المعامل الموجب لأنواع الثواب بين اثنين أو أكثر من هؤلاء الشركاء ، بحيث يرتبط حصول أحدهما على مكافأة باحتمال كبير في حصول الآخر على مكافأة كذلك .

وتشمل ظروف التجاوب المتبادل وجود ثروات وموارد عامة تتعلق بالاتصال والادراك وتوجيه الذات . ويعبر لإداء الفعل من حيث سرعة واحتمال حدوث سلوك متجاوب مصدرا مستقلا للتحقق من وجود التجاوب المتبادل .

وأخيرا ، فإن الولاء العام المشترك يتضح في تكرار وبروز ادراك المصالح المشتركة من ناحية توزيع الاهتمامات ، وتوازي توقعات الثواب كما يتضح من بيانات استطلاع الرأي ، وتحليل مضمون وسائل الإعلام والاتصال الحكومية . وهناك مؤشر آخر وهو التناسب الموضوعي أو تواكب القيم الرئيسية للسكان بما يسمح لهم بادراك شرعية التعاون بينهم . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن النظر إلى المؤشرات الخاصة بالمشاعر الذاتية المشتركة المتعلقة بشرعية المجتمع المسموح ، علاوة على جعل الولاء له مسألة تابعة من شعور نفسي داخلي .

وتذهب أهداف وشروط الانسجام إلى حد تحديد العمليات والوسائل التي يمكن بواسطتها البدء في عملية السمع . ويمكن تجسيم هذه الوسائل في أربع عمليات وطرق خاصة هي .

١ - توليد القيم .

٢ - تخصيص القيم .

٣ - القمع .

٤ - التطابق .

ويعني توليد القيم وتخصيصها على التوالي اكتساب وتوزيع السلع أو الخدمات أو العلاقات التي يصدرها السكان المعنيون . ويعني القمع في المقام الأول القسر سواء لصكري أو غيره . ويعني التطابق لتشجيع العمليات ودفع المشاعر الخاصة بالنطاق والولاء المتبادل ومشاعر الجماعة .

أنواع المجتمعات : الدمج في مقابل التعدد

عملية إقامة مجتمع آمن مدمج :

إذا كان الهدف الرئيسي للتكامل ليس مجرد المحافظة على السلام بين الوحدات السياسية المتكاملة ، وإنما كذلك اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة للمجتمعة ، أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار ، أو خليط من ذلك كله ، فإن من الأفضل تكوين ما يسمى « بمجتمع سياسي مدمج » ذي حكومة مشتركة . وإذا كان لهدف الرئيسي هو السلام ، فيكفي تكوين « مجتمع آمن متعدد » ، وفي الواقع أن تحقيقه سيكون أسهل .

وقد يكون المجتمع المدمج كذلك « مجتمع آمن مدمج » تمشود داخله توقعات قوية من أجل التعبير السلمي ، تشتمل صحتها في غياب استعدادات كبيرة محددة من أجل حرب واسعة النطاق داخل هذا المجتمع . وتعتبر أي دولة قومية قوية التكاس - مثلما كانت بريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٦٨ - مجتمع آمن مدمج ، (ورغم ترايد العنف الداخلي بين الجماعات العنصرية في المدن الأمريكية في الستينات ، واتخاذ لاستعدادات لاحتمال عودة هذا العنف في المستقبل ، فإن هذه التطورات ظلت حتى الآن بعيدة عن الحرب الأهلية) . ولكن لا تستطيع حكومة مشتركة أو قوانين ومؤسسات مشتركة أن تكفل الأمن والسلام الداخلي في دولة على حافة حرب أهلية كما كان الحال في الولايات المتحدة عامي ١٨٦٠ - ١٨٦١ ، وبين الهند وباكستان عامي ٤٦ - ١٩٤٧ . وبجيريا عام ١٩٦٧ . وفي الواقع أن جهود المحافظة على المجتمع المدمج أو الانحد السياسي بالقوة قد تؤدي إلى نشوب الحرب الواسعة انطلاق التي كان الهدف من إقامة مجتمع آمن في الأصل هو تجنب مثل هذه الحرب . ويوضح الجدول ١٥ العلاقات الممكن قيامها بين المجتمعات المدمجة ومجتمعات الأمن .

وقد بدأت أهمية هذه العلاقات في التعبير . ففي حين أن الحروب الأهلية الواسعة النطاق ، وسعك الدماء كان من الشك في الماضي خروج غالبية السكان المتحاربين منها أحياء ، لأن هذه الحروب كانت تستخدم فيها أسلحة ذات قوة تدميرية محدودة نسبيا ، نجد أنه من الممكن اليوم القضاء على الجماهير المتحاربة

(وربما الجنس البشري كله) في حرب أهلية نووية على نطاق ضيق . وعليه ،
 فتح ريادة فتك الأسلحة ، رادت أهمية المحافظة على السلام ، والتعير السلمي
 وتسمية المنازعات ، في حين انخفضت أهمية الاتحاد من أجل القوة ذات الغرض
 العام ، أو من أجل الشعور بهيبة وشخصية أكبر للجماعة ، كما قلت أهمية
 التمييز القانوني بين الحرب السولية والحرب الأهلية ، كذلك فقد رادت خطوة
 اجتماعات السياسة المتسبعة - ولكن غير للتكاملة .

جدول رقم (١٥)

الانتماء السياسي ، والتعدد والامن :

النماذج الممكنة للمجتمع السياسي

الانتماء		عدم الانتماء	
الانتماء	مجتمع الأمن المتعدد	مجتمع الأمن المتعدد	عدم الانتماء
	مثال (الولايات المتحدة اليوم)	مثال (النرويج - السويد اليوم)	عدم الانتماء
الانتماء	مجتمع مندمج وليس مجتمع أمن	مجتمع (فد) (فد) (فد)	عدم الانتماء
الانتماء	مثال (إمبراطورية هابسبورغ ١٩١٤)	مثال (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اليوم)	عدم الانتماء

ورغم خطوة مجتمع الأمن المتدمج في حالة قسسه ، بأنه سيظل مرغوبا
 أكثر من بدائله ، لأنه في حالة نجاحه لن يحافظ على السلام فحسبه ، ولكنه
 سيوفر كذلك قوة لا بأس بها للخدمات والأغراض الحكومية العامة والمحددة ،
 وربما يوفر شعورا أكبر بالشمولية والطبائعية النفسية بالنسبة للصقوة
 وجماعية السكان داخله . ورغم أنه مرغوب أكثر ، فإنه ضئيل في ذلك شأن كل
 ما هو أفضل - أصعب في تحقيقه والمحافظة عليه .

الشروط الخلفية الأساسية : تعدد احدى الدرامسمات ١٢ شرطاً خلفياً اجتماعياً واقتصادياً داخل وبين الوحدات المشتركة ، يبدو أنها ضرورية (وربما غير كافية رغم ذلك) لنجاح مجتمع الأمن المتدمج وهي : -

١ - التوافق المعامل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي .

٢ - أسلوب معيشة مميز وجذاب .

٣ - توقعات لروابط اقتصادية قوية ومليدة أو عائد مفسرك .

٤ - ريادة ملحوظة في القدرات السياسية والادارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة .

٥ - نمو اقتصادي أعلى ، على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة (بالمقارنة مع الأقاليم المجاورة خارج منطقة التكامل المرتقب) .

٦ - نفس الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المرتقب تكاملها ، وهن حواجر بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها .

٧ - توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات السياسية على الأقل ، وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل .

٨ - وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافياً واجتماعياً على الأقل بين الطبقات السياسية المتقابلة .

٩ - تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة .

١٠ - بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المراد تكاملها .

١١ - وجود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات (كان يكون داخل أغلبية أو أقلية) بين الوحدات السياسية .

١٢ - وجود قدرة كبيرة متبادلة على التمسك بالسلوك .

وتوفر هذه الشروط الأساسية مجتمعة جزءاً كبيراً من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي لا غنى عنها للشروط السياسية المعروفة اللازمة لمجتمع الأمن المتدمج ، والتي تكمن أساساً في استعداد وقدره جميع الطبقات السياسية المعنية في جميع الوحدات المشتركة على .

١ - قبول ودعم المؤسسات الحكومية المشتركة .

٢ - تقديم ولاه سياسي عام لهذه المؤسسات للحفاظ على المجتمع الانماجي .

٣ - تشغيل هذه المؤسسات المشتركة باهتمام مناسب متبادل ، وباستجابة لرسائل وحاجات كل الوحدات المشتركة .

وحتى بعد إقامة مجتمع آمن مدمج كاتحاد فيفرائي أو امبراطورية ، فإنه غالباً ما يكون معرضاً للنزاع المدني أو الانفصال ، ومن المحتمل أن يؤدي أحد الظروف التالية لتفكك هذا المجتمع :

١ - أي زيادة سريعة في الأعباء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية في المجتمع أو في إحدى وحداته وبخاصة إذا حدثت زيادة الأعباء في مرحلة مبكرة قبل أن يتم تقديم التكامل عن طريق تعلم الولاء والعادات السياسية (المراسخة) .

٢ - زيادة سريعة في التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من عملية استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للمجتمع .

٣ - زيادة سريعة في التفرقة العرقية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو القومية أو العرقية بمعدل أسرع وأقوى من أي عملية تكاملية تمويضية

٤ - تدهور خطير في القدرات السياسية أو الإدارية للحكومة أو الصفوة السياسية في مقارنتها بالهام والأعباء المعاصرة التي عليهم مواجهتها

٥ - انفلاق نسبي للصفوة السياسية من شأن أن يؤدي إلى تباطؤ جدي في دخول أعضاء والتكامل الجديدة ، وإلى نشأة صفوة مضادة مهادية من أعضاء الصفوة المرتقبين الذين يشعرون بالاحباط .

٦ - فشل الحكومة والصفوة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة ، والتعديلات المطلوبة أو المتوقعة من قبل السكان في الوقت المحدد (والتي ربما تكون قد ظهرت في مناطق بارزة في الخارج) ، أو الفشل في التكيف في الوقت المناسب مع التدهور الوشيك ، أو عقد بعض مراكز الأقلية البارزة أو اميرة (مثل مركز الأقلية البيضاء في الاتحاد السابق لروديسيا ونياسالاند) .

مجتمعات الأمن المتحدة أسهل في تكوينها واستمرارها ، وبالتالي غالباً ما تكون وسيلة أكثر فعالية للحفاظ على السلام بين أعضائها . ويبدو أنها لا تحتاج إلا إلى ثلاثة شروط رئيسية لوجودها وهي :

١ - اتفاق القيم السياسية الرئيسية .

٢ - قدرة الطبقات السياسية المعنية في الدول المشتركة على الاستجابة لرسائل وحاجات وأعمال أعضائها الأخرى بطريقة سريعة ومناسبة ودون اللجوء إلى العنف .

٣ - نظرة متبدلة على التسبؤ بالمظاهر الهامة للسلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي (ولكن هذه المظاهر الهامة أقل بكثير في حالة مجتمع الأمن المتمدن عنها في حالة المجتمع المندمج الأكثر ترابطا) .

عملية التكامل :

ان مجتمعات الأمن المنسجمة ، كالدول القومية أو الاتحادات البيدرالية ، ليست كالأجهزة العضوية . فهي لا تخرج الى حيز الوجود عن طريق عملية نمو خلال تعاقب ثابت لمراحل كما هو الحال بالنسبة لمرحلة تطور أبي ذبيبة الى ضفدع ، أو نمو القط الرصيع الى قط كبير ، وإنما التكامل يشبه عن الأصح عملية نمو التجميع *Assembly Line* . فالمجتمعات المتكاملة تتجمع في جميع مظاهرها وعناصرها الأساسية عبر التاريخ كما تتم عملية تجميع السيارة . ولا يهم كثيرا فيما يتعلق بإداء السيارة الكاملة نظام التتابع الذي أخيف فيه كل جزء الى الجزء الآخر طالما أن كل عناصرها الضرورية قد انضمت معا في النهاية . ومع ذلك ، فقد ثبت ملاحظة بعض خصائص عملية التكامل في عدة حالات سابقة ، وسيكون من الجدير ملاحظتها في الحالات الحاضرة والمقبلة

تبدأ عملية التكامل غالبا حول منطقة النواة *Corraes* التي تتكون من وحدة أو عدد قليل من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطورا ، وفي بعض الحواتب الهامة الأكثر تقدما وجاذبية عن الوحدات الأخرى . وفي الحكومات أو الصنوة السياسية لمناطق النواة هذه يوجد قائد نفيط أو حوحد بالنسبة للنظام السياسي المتكامل الناشئ . وقد لعبت بريطانيا هذا الدور في البحر البريطانية وبيضموت في توحيد إيطاليا ، وبروسيا في توحيد ألمانيا ، وهاساتشوسيتس وفيرجينيا وبنسلفانيا ونيويورك مشتركة في تكامل المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة في الولايات المتحدة .

وفي لمرحلة الأولى لعملية التكامل غالبا ما ينشأ مجتمع « لا حرب » نفسيا ولتصبح الحرب بين الشركاء القبيين غير شرعية ، ولا تحوز الامتدادات الجدية للحرب على تأييد شعبي ، وحتى اذا وجدت بعض الدول من الشركاء القبيين نفسها في معسكرين مضادين في نزاع دولي أكبر ، فإنها تنصرف بحيث تبقى السداوة والانسداد المتبادلة عند أدنى حد - أو ترفض محاربة احداهما الأخرى كلية . وقد نشأ مجتمع « لا حرب خطيرة » من هذا الطراز بين دول الكانتون السويسرية في القرن السادس عشر ، وبين الولايات الإيطالية منذ منتصف القرن الثامن عشر وبين الولايات الأمريكية منذ عام ١٧٧٥ ، وبين الولايات الألمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وربما يكون قد نشأ منذ عام ١٩٥٠

بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وذلك رغم الكثير من ذكريات الحروب السابقة بينها -

كذلك غالباً ، تضعف الانقسامات السياسية البارزة داخل مجتمع الأمن المسموح الناشئ . وأهم من ذلك ، لأن هذه الانقسامات تنتقل خارج حدود الوحدات المشتركة ، تسيطر على الحياة السياسية عند هذه الانقسامات تشق طريقها عبر الوحدات والأقاليم السياسية الأصلية . وكلما تنوعت وبرزت هذه الانقسامات القاطنة المتبادلة ، كلما كان قبول الاتحاد الناشئ أفضل . وتاريخ مثل هذه الاحتمالات القاطنة للأحزاب السياسية والديانات والمصالح الاقتصادية (وكلها تكس وتعمل وتجتاز الروابط القديمة للوحدات والأقاليم الأصلية) يمكن تتبعه في تاريخ توحيد بريطانيا ، وسويسرا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، والولايات المتحدة .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن الانقسامات بين الأقاليم والوحدات السياسية عندما تتوازي وتتعزز بواسطة الانقسامات القديمة أو الجديدة الخاصة بالملكية والديانة والأيدولوجية والمصلحة الاقتصادية والطبقة الاجتماعية ، فإن تكامنها قد يتوقف أو يعكس اتجاهه . وقد حدث ذلك بين بريطانيا ومعظم أيرلندا ، وبين الأجزاء المختلفة من المملكة النمساوية - المجرية ، وبصفة مؤقتة بين شمال وجنوب الولايات المتحدة . وفي كل حالة كان مجتمع الأمن المسموح ينهار بصفة مؤقتة في الولايات المتحدة ، ولكن (حتى الآن) بصفة دائمة في الحالات الأخرى .

وأخيراً ، ففي الحالات المأجحة للتكامل عن طريق الاندماج السياسي كانت الطوائف أو الأحزاب السياسية عبر الأقاليم تميل شيئاً جديداً ، فكانت تتطابق مع أحد أو بعض التجديدات الرئيسية عبر الأقاليم ، تلك التجديدات التي كانت حامة وجدابة في مكانها وزمانها - فصلاحات ملوك نوردور نسبت دوراً رئيسياً في تكامل إنجلترا وويلز ، وكذلك أصلاحات الأحرار Whigs (وقبولهم بواسطة المحافظين Tories) في توحيد إنجلترا واسكتلندا . وقد لعب الأحرار وملعب التحرر دوراً مماثلاً في توحيد كل من سويسرا وإيطاليا وألمانيا في القرن التاسع عشر ، وساعدتهم على ذلك غالباً قبول المحافظين المستديرين أمثال كافور وبسمارك للأصلاحات والتجديدات الهامة والإشراف عليها - وقد ساعدت الثورة الأمريكية على توحيد الولايات المتحدة ، وكان الفيدراليون الثابصون لها منتمون . والجمهوريون الديمقراطيون الثابصون لجيفرسون يمثلون التجديدات البارزة . وعلى العكس من ذلك ، فإن هنصر التجديد عبر الأقاليم كان ضعيفاً في الاتحاد الإنجليزي - الأيرلندي عام ١٨٠١ ، وفي مملكة هابسبورج بعد عام

١٨١٠ ، وفي الاتحاد النرويجي - السويدي بعد عام ١٨١٤ ، وقد تم حل جميع هذه الاتحادات في النهاية .

الوظيفية كم طريق إلى التكامل :

وعلى عكس هذه المظاهر الرئيسية للمصيبة فإن قضية « الوظيفية » - التي يكثر الجدل حولها - تصبح هنا أقل أهمية . ونعبد إلى الإذعان أن الوظيفية تعني الاندماج الجبرئي . وهي تتم بالطريقة التالية : يتم تسليم الحكومات المشتركة لبعض الوظائف المحددة إلى وكالة مشتركة ، ولكن هذه الوظائف ليست على درجة كبيرة من الأهمية ، وبالتالي لا تؤدي عادة إلى نقل كاف من قوة القرض العام إلى الوكالة الجديدة بحيث تسمح لها أن تكون قسادة فعلا على اتخاذ أي تصرف يتطلب اندماجا كاملا . ولهذا فإنها غالبا ما تختص بالاندماج الجبرئي أو الوظيفي . وأحيانا ما يؤدي هذا الاندماج الوظيفي خطوة بخطوة إلى الاندماج الكامل . وقد حدث هذا مثلا في حالات مثل اتحاد الجمارك الألمانية في القرن التاسع عشر ، والإدارة المشتركة للأراضي الخريبة بواسطة الولايات المتحدة طبقا لمواد الاتحاد الكونفيدرالي (١٧٨٩ - ١٧٩١) ، والكاثولون السويسري منذ أواخر القرن ١٤ وأوائل القرن ١٥ ، وبين إنجلترا وويلز ، وإنجلترا واسكتلندا في المراحل السابقة على اندماج كل منهما في كيان حالة .

ومن ناحية أخرى ، فقد تم توحيد إيطاليا دون أي اندماج وظيفي مسبق وكذلك فإن وجود اندماج وظيفي لم يعم الاتحاد النرويجي - السويدي من التحليل . وعلاوة على ذلك ، ورغم وجود فترة من الاندماج الوظيفي سبقت الاندماج الكامل في حالات إنجلترا وإيرلندا ، والنمسا وبوهيميا وألمانيا ، فإن هذه المجتمعات المنفصلة قد فشلت في النهاية .

ونختتم الحديث بالقول أن الوظيفة أو الترتيبات المتعلقة بها ليس لها بمجرد ما سوى أثر قليل على النجاح أو الفشل النهائي للجهود الرامية إلى إقامة مجتمعات أسمى مندمجة . وتعتمد النتيجة في كل حالة على شروط وعمليات أخرى ، وخاصة على إذا ما كانت التجارب المتعلقة بالترتيبات الوظيفية مجرية أو غير مجرية . وأقصى ما يمكن قوله بالنسبة للوظيفية هو أنها تجنب مخاطر الاندماج الكلي المبكر وأنها تمنح الحكومات ومجموعات الصفوة والشعوب المشتركة وقتا أطول لكي يتعلموا تدريجيا عادات ومهارات التكامل المستقر المجري ذي الأثر الإيجابي .

سياسة التكامل : القادة والقضايا :

إذا نظرنا الى التكامل باعتباره عملية سياسية ، يتضح ان له نقطة انطلاق من الناحية الرئيسية وهي النقطة التي يهتف عندها عن ان يكون مجرد عدد من الأنبياء أو الاتباع المبتدئين الضعفاء ، ولكنها النقطة التي يتحول عندها الى حركة أكبر وأكثر تنسيقاً ذات قوة كبيرة تقف وراءه . وقبل الانطلاق يعتبر اقتراح التكامل مجرد نظرية ، أما بعد الانطلاق فانه يعتبر قوة .

وقد تهدف حركات التوحيد الكبرى أساساً الى السلام ، وبالتالي الى التكامل القائم على الاتفاق عن التغيير السلمي والتحكم في الصراع ، وقد تهدف هذه الحركات أساساً الى القوة من أجل أهداف محددة أو من أجل أهداف عامة ، وبالتالي الى الاندماج الذي يمكن أيضاً أن يتحقق عن طريق انقراض أو التمسك . وفي الواقع أن حركات التوحيد السياسي كانت هي الغالب عبارة عن تحالفات كبيرة اهتم بعض مؤيديها أساساً بالسلام الداخلي ، في حين أن البعض كان يرغب أساساً في القوة الجماعية عن طريق هذا الاتحاد الأكبر ، كما أن البعض الآخر كان يرغب في الاثنين معاً .

ولكن تبليغ القضية الأساسية للتكامل درجة الحدة فانها يجب أن تصبح بادرة أمام مجموعات المصالح الهامة وأمام أعداد كبيرة من المراد الشعب . وقد وجد في الحالات التاريخية التي تمت دراستها أن ذلك كان يحدث عادة خلال عمية ثلاثية لتغيير المعاداة . فكان الأمر أولاً يستوجب استحداث طريقة حياة جديدة وجذابة يصحبها توقعات عامة بالنسبة للأشياء الجيدة الكثيرة التي ستأتي ، ويصحبها كذلك تعارب كالية عن أثر التطورات الأخيرة على ماضي أو على مستويات المناطق المجاورة ، وذلك بهدف جعل هذه التولعات العامة ممكنة التصديق ، ولإعطاء السكان والصفوة السياسية المعنية بعض الشعور الكامن بوحدة الرأي والمصالح . ولأخيراً ، يجب إثارة هذا الشعور الكامن بالوحدة عن طريق نوع من التمحيص الخارجي الذي يتطلب استجابة جديدة ومشاركة . وثالثاً يجب أن يصدر جيل جديد الى المسرح السياسي مسلمين بالدرجة السابقة لمصلحة والرأي المشترك ، ومستعدين لاعتبارها نقطة الانطلاق بالسنة للأعمال السياسية الأخرى . والعملية الثالثة المتعلقة بوصول جيل جديد الى المسرح السياسي حلوتها محتمل بدرجة كبيرة لأن وصول جيل جديد الى المسرح السياسي يحدث كل ١٥ سنة تقريباً . والعملية الثانية الخاصة بأثر بعض التحديات الخارجية محتملة الى حد ما حيث أن من المحتمل حدوث تعديلات سياسية واقتصادية في عالم سريع التغير على الأقل كل ١٠ الى ٢٥ سنة ان لم يكن على فترات أقل . ولكن العملية الأولى فقط هي غير المحتملة ، وهي الخاصة بظهور

طريقة حياة مجزئة ومعها شعور كامل بالوحدة والمصلحة المشتركة في الصراع عندما أو توسيع مداها ، ويحدث هذا في معظم أنحاء العالم مرة واحدة كل عدة أجيال . وحينما يحدث هذا الخيط غير المحتمل من الأحداث ، فإن القيادة السياسية تجاه التوحيد عادة ما تتكون من ائتلاف من عدة طبقات وليس من طبقة اجتماعية واحدة . وفي حالات الدراسة التاريخية التي قمنا بها ، لوحظ أن مثل هذا الائتلاف كان يربط بين أعضاء وجماعات هامشية أو غريبة إلى حد ما في مجموعة الصفوة (أكثر الداخلين خروجاً) وبين بعض الجماعات الأكثر قوة ونشاطاً بين مجموعة « غير - الصفوة » (أكثر الخارجيين دخولاً) الذين بدأوا في الضغط من أجل نصيب أكبر من السلطة السياسية .

وسوف يتطلب الأمر من البداية إيجاد حلول وسط سياسية كبيرة للمحافظة على تماسك هذه الحركات للتكامل والائتلافات المكونة من طبقات مختلفة والتي يحتمل أن يكون أعضاؤها مختلفين تماماً من ناحية التكوين والمصالح والأداء . ولكن من المحتمل أن تكون هذه الحلول الوسط من نوع خاص ، وأن تكون مهيمنة ليس على أساس إحباط كل الأحزاب عن طريق إعطاء كل منها قدر أقل بكثير مما كان يطمح فيه ، ولكنها على العكس تكافئ كلا منها بأن تمنحه معظم أو كل ذلك للطلب الأكثر أهمية بالنسبة له مقابل تنازلاته في مسائل أخرى أقل إلحاحاً بالنسبة له ولكن أكثر أهمية بالنسبة للفرقاء الآخرين داخل الائتلاف . وتتضمن هذه الحلول الوسط نوعاً من « إدارة العوائق » سياسياً بدلاً من سد الطريق بها ، فبدلاً من أن يعوق الشركاء أحدهما الآخر ، يجب عليهم اكتشاف طريقة لتبادل المنافع السياسية وربط التنازلات الحقيقية والملموسة بالنسبة للمصالح الحيوية لأحدهما الآخر .

وسوف يستغرق العمل الخاص باكتشاف وإقامة أنماط صالحة للمواصلة السياسية المتبادلة وقتاً طويلاً في أغلب الأحوال . ولذلك فإن عدداً كبيراً من حركات التكامل قد أوشح نعيمها لفترات مراح - فهناك أولاً مرحلة القيادة بواسطة المثقفين وهي المرحلة التي يؤيد المثقفون أساساً الحركة خلالها (وليس بالضرورة أن يكون المؤيدون هم غالبية المثقفين) ، كما تؤيدها أيضاً مجموعات قليلة ومحدودة نسبياً من الطبقات الأخرى . وبعد ذلك تأتي مرحلة السياسيين الكبار حينما تبدأ مجموعات المصالح الأكبر تتراجع خلف حركة التكامل ويبدأ التوصل إلى حلول وسط سياسية مهيمنة للطرفين . وأخيراً تختفي هذه المرحلة في ظل ظهور المرحلة الثالثة : مرحلة الحركات الجماهيرية وراء سياسات الصفوة المتشعبة . وذلك حينما تفصل قضية التوحيد السياسي النطاق العمل المتصلق . وحتى في هذه المرحلة يمكن أن تصاب الحركة بالنكسات والانهيار . وكما توحي دراسة ريتشارد ميريت Richard Merritt من توحيد المستعمرات الأمريكية ،

فان من المحتمل باسبغ للنشاطات التكاملية والتأييد الشعبي لها ان تزداد ثم تنحدر ثانية بطريقة ممانعة لمنحني التعلم . ومع ذلك ، فاذا نجحت عملية التعلم ، فان كل قمة او قراح بين قمتين في حلق المنحني سيكون أعلى من مثيله في المنحني السابق ، حتى تجتاز العملية عتبة حرجية وهنا تكون قد تمت خطوة رئيسية نحو مجتمع الامن المتدمج .

المطالب والوسائل : خلال فترة التعلم الاجتماعي ، يجب على جماعات الصفوة والسكان أن يتعلموا كيف يرتبطون بين كل أو معظم اهتماماتهم السياسية الهامة وبين القضايا المتعلقة بعملية التوحيد ، ويجب أن يصلوا الى ادراك هذه القضية بطريقة واضحة كقرار واحد وبسيط لا تثار ضجة حوله بواسطة عديد من الاقتراحات المتنافسة البديلة . ومن بين أكثر المطالب والمصالح السياسية فعالية والتي يجب تكرسها لخدمة قضية التكامل المطالب المتعلقة بحقوق وحرريات جديدة أكبر بالنسبة للأفراد والمجموعات . وعلى مطالبه الحريات الأكبر من ناحية المعالجة المطالب الخاصة بمساواة أكثر - سياسية واجتماعية واقتصادية . وبالإضافة الى هذين المطالبين ، يأتي المطالب الخاص بطريقة حياة مرضية تتضمن عادة بعض الخبرات أو الوعود الخاصة بالرفاء والرفاهية للآدية ، وعلى عكس هذه المطالب الثلاثة ، فان المطالب الخاصة بالسعي نحو قوة جماعية أكبر من اجل ذاتها ، أو الخاصة بالدفاع عن والحفاظ على بعض امتيازات الأقليات الخاصة بجموعة أو طبقة . ليس لها سوى اثر طفيف وربما ليس لها اثر اطلاقا في تحديد نتيجة العملية التكاملية . وفي إحدى الدراسات التاريخية ، ثبت أن النوعين الأخيرين من المطالب قد حدثا في حالات فشل التكامل بنفس نسبة حدوثهما في حالات النجاح .

ويهدف دفع عملية التمدج السياسي للأمام ، تم استخدام جميع الوسائل السياسية العادية ، ولكن ثبت أنه ليس لجميع هذه الوسائل نفس الأثر ، وأكثر الوسائل تأثيراً - من حيث تكرار استخدامها بنجاح - هي تسجيل الاشتراك والتأييد الشعبي الواسع . فمن بين الحالات التي تمت دراستها ، كانت كل حركات التمدج التي تحظى بالمشاركة الشعبية تكلل بالنجاح . والوسيلة الفعالة القابلة من قبول العمد ، وبالتالي استقلال وسيادة الوحدات السياسية المشاركة للفترة انتقال طويلة . ويأتي بعد ذلك الاستخدام الواسع للدعاية : التحمل بالغاء بعض التشريعات المعينة التي لا تحظى بالشعبية ، وتطوير الاستقلال السياسي أو الإداري للوحدات المشاركة .

وعلى النقيض من ذلك ، فان بعض الوسائل كانت قليلة أو عديمة الأثر في أحداث التمدج ، وتساوت هذه الوسائل في حالات النجاح والفشل . وبعض هذه الوسائل هو تطوير مؤسسات سياسية معقدة ، واستخدام الرموز ،

والانتجاع ببسطة النفوذ في تعيين بعض الأفراد المختارين همدا في الوظائف السياسية أو الادارية . وقد يكون من المحتمل أن هذه الوسائل كانت ضرورية ، ولكنها بمفردها لم تساهم في زيادة احتمال النجاح .

وقد ثبت أن هناك ثلاث وسائل كانت غير منتجة - أي أنها لم تربطت بفشل الدمج أكثر من ارتباطها بنجاحه . وهذه الوسائل هي الاصرار المبكر على الدمج الكامل ، والجهود المبكرة لإقامة احتكار للعنف ، والغزو العسكري المباشر .

وغالبا ما كانت معارضة الدمج تأتي من الفلاسفة والمراغبين وبعض المجموعات القروية ، وفي المرتبة الثانية من المجموعات أو المناطق المتميزة التي كانت تخشى أن تخسر أي شيء من جراء الدمج . ويبدو أن معارضة القرويين لم يكن لها تأثير كبير في نجاح أو فشل حركات الدمج ، ولكن التأييد النشط للدلائل - وإن كان نادرا - كان دائما يرتبط بالنجاح . كما أن المجموعات المتميزة لم تحدث اختلافا في حالات نجاح أو فشل التكامل سواء بمعارضتها أو بتأييدها ، ولكنها في معظم الأحيان كانت تخرج ببعض الامتيازات الممنوحة في صالحتها . وأما فيما يتعلق بحركة الدمج ذاتها في كل حالة ، فإن منتج هذه الامتيازات للمجموعات المتميزة كان له أثر لئيل - ولكن واضح - في صالحي النجاح .

وفي النهاية ، فإن حركات الدمج كانت غالبا تنجح عن طريق مزيج من الطمع والابداح ، فكانت تنجح عادة بضم كل الاقتراحات والبدائل المتنافسة حتى يمكن توجيه كل الاهتمام والعمل السياسي نحو القضية الكبرى الواحدة ، والسياسة الخاصة بالدمج . ولكنها غالبا ما كانت تنجح في عمل ذلك ، وفي دعم وتوسيع نطاق ائتلافها السياسي ، وذلك فقط عن طريق روح الابتكار والابداع التي حدثت بدعاة الدمج إلى ابتكار ومسييافة خطط محددة للاتحاد والمؤسسات المعنية لكي تنجح في مهمتها . وغالبا ما كان عامل الابداع والتجديد السياسي عاملا حاسما ، وكان معظم المؤسسات المركزية لمجتمعات الأمن الناجمة الاندماج صمما ، بل وغير متصور في المكان والزمان التي وجدت فيه . وعلى العكس من ذلك ، فإن عدة مجتمعات أمن مندمجة قد دمرت السياسات والأفراد الروتينية والقرارات الواضحة ، وكلها كانت أشياء محتملة ولكنها غير مناسبة في مكان وزمان وجودها . وفي سياسات الدمج أيضا ، كانت العبقرية تكمن في اكتشاف حل غير متصور ولكنه ملائم بدرجة كبيرة ، أو سلسلة من الحلول من هذا النوع ، وتحويلها إلى واقع .

هضبة إقامة مجتمع الأمن المتعدد : كما أن مجتمع الأمن المتعدد يحتاج إلى عدد أقل من الظروف الأساسية الثلاثة لنجاحه ، فإنه يحتاج كذلك إلى هضبات أبسط - ولكنها قد تكون أكثر حذقا - لكي ياتي إلى حيز الوجود .

والعملية الرئيسية المطلوبة هي عدم الاجتهاد بالتزايد وقلة احتمال الحرب بين الوحدات السياسية في مجتمع الأمن المتعدد الناشئ ، وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعات الصفوة (وأخيرا) السكان . والعملية الثانية - وهي مشابهة لعملية تفصيل قيام مجتمعات الأمن المتكاملة - هي نشر الحركات الفكرية والعادات التي تعيد التكامل ، واعتماد المناخ السياسي لها . والعملية الثالثة قد تكون تسمية وممارسة عادات ومهارات الاهتمام المتبادل والاتصال والاستعانة المتبادلة لكي يصبح من الممكن المحافظة على استقلال وسيادة الوحدات المشتركة ، والمحافظة على التوقعات الثابتة للسلام والتبادل السلمي بينها . وتعرض هذه العنصرات الثلاث مصاعب ليست تافهة ، ولكنها أقل من المصاعب التي تعترض طريق الدمج المباشر بين أي مجموعة من الدول ذات السيادة في عام اليوم .

بعض القضايا الناشئة المتعلقة بالتكامل والسياسة العالمية

كبرز من خلال استعراضنا لظروف وعمليات التكامل ثلاث قضايا فلسفية عامة . والقضية الأولى هي قضية الهدف الأساسي الذي يجب تبينه هل يجب أن يكون هو السلام داخل المنطقة المتكاملة ، أم يكون شكلا من أشكال القوة الجماعية ، ربما للدفع عن المنطقة المتكاملة ضد أية قوى خارجية ، أم يكون مجموعة من الأهداف الأخرى ؟ وإذا كان السلام والقوة قد تم التأكيد عليهما كأهداف طويلة المدى ، فايهما يجب السعي إليه أولا ؟ وما هي الفترة الزمنية المتصورة لبلوغ كلا الهدفين ؟

والقضية الثانية هي الهيمنة *Hegemony* الممكنة لأحدى الوحدات السياسية (مثل أقوى دولة قومية) داخل مجتمع الأمن الناشئ ، في مقابل المساواة التامة أو شبه المساواة بين أعضائه من الدول ذات السيادة تقريبا . ويرتبط بهذه القضية موضوع أغلبية الأصوات في مقابل المفاوضات والتساؤلات الخاصة . ورغم أن التصويت بأغلبية الأصوات يشبه - وأحيانا يكون فعلا - وسيلة تنقسم بالمساواة ، فيمكن استخدامها كذلك لإقامة سيطرة إحدى القوى الكبرى أو بعضها بمساعدة أصوات بعض القوى الأقل التي يسهل التأثير عليها أو التحكم فيها .

ويمكن أن ينتج عن ذلك نمط يشبه هرم الشركات المساهمة . فالدولة ذات الموارد الكبيرة - ولكن المحصورة - يمكن أن تحتك لنفسها بدور رئيسي في قرارات مجموعة صغيرة من الدول . وهذه المجموعة - ولنتطرق عليها اسم التحالف (أ) - يمكن لها مشتركة أن تحتل نفوذ رئيسي داخل تحالف أكبر - ولنتطرق عليه التحالف ب . ويمكن استخدام التحالف ب بدوره في السيطرة على التحالف ج وهكذا حتى يمكن لأحد التحالفات في النهاية السيطرة الغالبة الرسمية على

الأمم المتحدة ، والسيطرة المنوطة على معظم (ومى الحالات المثل على ككل) العالم . ولم يحدث شيء مشابه لهذا ، ولكن إمكانية حدوثه قائمة ، وربما كانت المقارنة شبه الفطرية من جانب كثير من الدول لأغلبية الأصوات البعيدة المدى من الهيئات الدولية و فرق القومية ، وتفضيل هذه الدول للمفاوضات والتجارب المتبادل بين الوحدات ذات السيادة ، ربما كان كل ذلك يرجع الى هذه الاعتبارات .

والقضية الثالثة مرتبطة بالثانية ومى : هل يغفل اقامة المنظمات الأكبر باضعاف مكوناتها حتى تسهل السيطرة عليها واستبدالها ؟ وبالتحديد ، هل يجب اقامة الاتحادات باضعاف الدول الاعضاء فيها ، والمنظمات الدولية باضعاف الدول التي تتكون منها ؟

ويمكن - بالنسبة للمستقبل القريب - الاشارة الى بعض الاجابات الاجتهادية . من المحتمل أن تبدو المحافظة على السلام المتوتر - ولكن الممكن تحمله - أكثر إلحاحا بالنسبة لمعظم الحكومات من اقامة المنظمات فرق القومية الكبرى ذات السلطات الشاسعة من أجل أهداف عامة تقريبا . ومستبدو السيادة مع قيود قليلة فقط أكثر جاذبية لمعظم الحكومات من الرضوخ لسيطرة أى من القوى الكبرى أو التحالف الجبرئى لهذه القوى . ومستبدو تقوية - وليس إضعاف - قدرات ومكانة الدول النورية عملية و مرغوبة أكثر بالنسبة لمعظم حكوماتها وضعوبها .

وقد يتميز المستقبل القريب بمهد من التعدد ، وعلى أحسن الفروض عهد من مجتمعات الأمن المتعددة . ورغم ذلك ، لمعلى المدى الطويل يحتمل استمرار السعى من أجل حق المجتمعات السياسية المتنامية التي تسيطر على السلام والقوة معا حتى تنجح هذه المساعي . وحتى يتحقق هذا النجاح ، فسوف لا يتطلب الأمر مجرد النية الحنة والجهد المتواصل ، وإنما سيطلب كذلك الخلق والابداع السياسى ، مع ثقافة سياسية خاصة بإنتاج وتفهم وتعاطف دول أكبر .

ويدون هذا المناخ السياسى ، وهذه الجهود السياسية الجديدة ، لمن غير المحتمل بقاء الجنس البشرى لفترة طويلة . ولكن حقيقة أن كثيرا من الناس لم يكتفوا من النول أصبحوا يتركوا المشكلة ، والحاجة لزيادة الجهود لحلها ، يجعل من المحتمل التوصل الى حل لها .

ملحق

عملية صنع السياسة في وزارة الخارجية *

« ملحوظة : ترى الزمن بصماته على مقال عشر أجيون مثلما ترى بصماته على كثير من الأشياء » . فالقنصلية العامة في برازيليل أصبحت الآن السفارة الأمريكية في برازيليل ، ومقر وزير الخارجية وكبار مساعديه بالخارجة الآن من هناك . **New State** أصبح الكور السابع في عملية **New State** الجديدة ، وشؤون الإقليم غير المستقلة لم يعد يختص به مكتب مستقل تابع لمكتب شؤون المنظمات الدولية ، ولكن أصبح الآن لدينا مكتب مستقل يقوم على تحليل مشاكلها ، ويتبع مكتب المعلومات والبحوث . هذه كلها ليست سوى تغييرات طفيفة ، لا تزال هناك عشر أجيون يشتمل برقة برازيل وواحدة على الكمالج النشطة لصنع القرار في وزارة الخارجية ، وعلى نشاطات هذه الوزارة » .

وزارة الخارجية جيسار يستجيب بطريقة مستمرة لتشكيلة شاسعة من الحوافز ، وفيما يلي عينة من الاحتياجات التي تطلب من وزارة الخارجية في يوم معين : تهديد سوفيتي بالهدية لبرلين ، مؤتمر مقبل لوزارة خارجية منظمة الدول الأمريكية ، طلب قرص من بوندا ، طلب تأييد ترشيح برلاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، رجاء من سفير بدعوة رئيس وزراء الدولة المعتمد لديها لزيارة الولايات المتحدة زيارة رسمية ، رفض حكومة أخرى السماح للقنصلية الأمريكية باستيراد اعداداتها الرسمية بنوى رسوم ، طلب من البيت الأبيض باعداد وتعليق على عمل قطاع السياسة الخارجية لتضمينه في خطاب هام للرئيس ، زلزال في بحر ايجا يخلق صعوبات يبدو منها احتمال قدرة

(*) من تقرير بعنوان « تكوين وإدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة لفاركون أديبون ، وهو تقرير أعد لتلخيصه لجنة العلاقات الخارجية بمجلس القيوخ الأمريكي عام ١٩٦٠ » .

البحرية الأمريكية على تخفيف هذه الصعوبات ، طلب من المتحدث بلسان جمعية السياسة الخارجية بكاليفورنيا ، بوقية من عضو بالكونجرس بطلب فيها معلومات يرد بها على خطاب ورد إليه من أحد أعضاء دائرته يحثج فيها على التمييز في المشاركة ضد حركة يحتلها في دولة أجنبية . خطابات من مواطنين بعضها يؤكد والبعض الآخر يستنكر لسياسة عدم الاعتراف بالنصين الشيوعية ، استفسارات مستمرة من مراسل صحفي اشتم لها ورد في بوقية ، سرى للغاية ، من سفارة يون حول موضوع إعادة تسليح ألمانيا واصراره على اكتشاف فعوى هذه البرقية ، طلب من جماعة بروكستانت لتتدخل وزارة الخارجية لمنع الخطر المروض على جماعة من نفس ديانتهم في دولة أخرى ، طلب وفد الاتحاد وادي النساء تقييم المؤلف في جنوب شرقي آسيا ، والاقتراحات الخاصة بإمكانية الاستفادة من الجولة التي سيتقوم بها أعضاء هذا الاتحاد في هذه المنطقة ، طلب من القنصلية العامة ببرازيل بإعادة النظر في علاوة غلاء المعيشة ، زيارة لجنة لتقصي الحقائق حول عمليات برنامج المونة الخارجية الأمريكية ، احظار من هيئة مجلس الأمن القومي بحلول موعد مراجعته مذكرة المجلس حول الأتاليم غير المستقلة ، بوقية من سفارة أمريكية في الشرق الأدنى توضح أن لاقول اللجنة السابقة تجعل زيارة مساعد وزير خارجية تفتون الشرق الأدنى وجنوب آسيا الموجود حاليا في منتصف الأطلنطي في طريقه للمنطقة زيارة غير مناسبة في الوقت الراهن ، تحذير وزير خارجية أوديس من مراقب نخل الولايات المتحدة عن تأييد مؤلف بلاده في مجلس الأمن ، وتحذير مضاد بواسطة ممثل أفريقي لدى الأمم المتحدة من مواقف تأييد الولايات المتحدة لمؤلف المونة الأوروبية للجنة ، وبالنسبة لا تشمل هذه اللجنة نظم التقارير الإخبارية التي تصل إلى وزارة الخارجية عن طريق البرق أو جوي بالخطية الدبلوماسية ، أو تلك الدورات التي لا حصر لها والتي تصل من جميع أنحاء العالم عن طريق البحر

والشيء المطلوب البند به هو توجيه هذا السبل من المطالب والاحتياجات في القنوات الصحيحة ولا نسي بذلك مراسل الصحف أو موظفي السفارات الأجنبية فمن يعرفون طريقهم عادة دون حاجة لتوجيههم ، أما بالنسبة للآخرين ، فإن كل احتياج أو فرصة للتحرك تصل أولا إلى الوزارة على هيئة قطعة من الورق - البرقيات والرسائل والخطابات - يجب أن تصل بأقصى سرعة إلى أيدي الموظفين الذين سيتقوون باتخاذ الإجراءات الخاصة بها ، والذين تقتضى مهام وطبقتهم معرفة محتوياتها .

ويتعلق فرع البرقيات والبريد وهو جزء من قسم خدمات الاتصال الذي يتبع مكتب الإدارة المواد الواردة ، ويعد حل الشفرة وإعادة كتابة البرقيات بالنص الواضح ، يؤشر على كل برقية بالمكاتب أو أقسام الوزارة التي ستوزع

عليها ، ففي حالة الخطاب أو الرسالة التي لم يتوفر لها المصد الكافي من النسخ ، تصد قائمة بأسماء من ستعرض عليهم ثباعا ، على أن تذهب أولا الى المكتب (*) المسئول عن اتخاذ أي إجراء تتطلبه الوثيقة إما بالنسبة للبرقيات ، فإن توزيعها يكون فوريا وفي وقت واحد ، حيث يمكن طبع عشرات من النسخ للبرقية الواحدة ، فتذهب نسخة صغرى - تسمى نسخة التصرف Action Copy الى المكتب المسئول عن اتخاذ أي تصرف بشأنها ، بينما توزع نسخ بيضاء على المكاتب المعنية الأخرى .

ومن قبيل ذلك صب أن برقية ما (ولتكن رقم ١٠٢٩) قد جاءت من إحدى سفارات أمريكا الكبرى في غرب أوروبا ، تنقل تقدير وزير خارجية الدولة « س » بأن توترا حطيرا سيطرا على العلاقات بين الدولة من ولوايات المتحدة ان لم تصوت الأخيرة بحاسب الدولة من بالنسبة لقضية حساسة تتعلق بالاستعمار ، وذلك في التصويت الذي سيجرى بالجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإن مثل هذه البرقية ستوزع على نطاق واسع ، بينما توجه نسخة التصرف الى مكتب الممثلين الأوروبية . فإذا ما وصلت برقية مماثلة بصدد نفس الموضوع من طريق الولد الأمريكي لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، ينقل نفس التحذير على لسان ولد الدولة من ، فإن نسخة التصرف ستوجه الى دائرة المنظمات الدولية ، وتلته من التواضع أن هذا مجرد حرف يجرى عليه العمل .

هذا يسما توزع نسخة المعلوماتية Information Copies الخاصة ببرقية لها هذه الأهمية على جميع المسئولين في الدرجات العليا - كوزير الخارجية (عن طريق السكرتارية التنفيذية) ، ووكلاء الوزارة ، وتواب وكلاء الوزارة ، والمستشار القانوني . كما توزع على هيئة تخطيط السياسة ، ودائرة المسئولون الأمريكية نظرا لدور أقاليم معينة في دائرة اختصاصها ، ودائرة شؤون الشرق الأقصى ، ودائرة شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا عاذا كانت البرقية تختص بحكم الشعوب الأوروبية للشعوب غير الأوروبية . هذا بالإضافة الى دائرة المعلومات intelligence والبحوث ، فضلا عن توجيه نسخ إضافية الى وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية Desk وعادة ما تقوم السكرتارية التنفيذية بالتأكد من اطلاع وزير الخارجية على البرقية ، وتضمينها في المنخص السرى اليومي الذي يوزع على دوائر الوزارة لتصميم المعرفة على قدر الحاجة . فإذا حملت البرقية شعور « سرى للغاية » لمؤدي ذلك أنها ستعطى لمنخص الأفراد

(*) استعمل لفظ « مكتب » أو « دائرة » بالبادل والكلمة الإنجليزية لكليهما هي Bureau
دائرة الى القسم Offices واستعمل لفظ (قسم) للإشارة الى الأقسام وتقسم كل دائرة الى مناصب
مكونة ، ليس ، كما استعمل لفظ « مكتب المنخص » ترجمة كلمة Desk للإشارة الى توزيع
الأقسام داخل كل دائرة (للتبرير) .

الجمهورى السرى للغاية أو ما يسمى الكتاب الأسود الذى يوزع فقط على الموظفين
فى درجة مساعد الوزير فصاعدا .

وداخل المكاتب ، يتم استقبال المواد الواردة بواسطة مراكز الرسائل .
وهناك يتم توزيع البرقية ١٠٢٩ توريسا أكثر دقة . فتوجه نسخ الى مكتب
مساعد الوزير (أو ما يسمى قسم المقدمة Front Office) ، وإلى مستشار
الأمم المتحدة ، ومستشار الشؤون العامة (حيث أن الولايات المتحدة متدخل
فى متاعب مع الرئى العام فى هذا الجهره أو ذاك من العالم) ، وإن المكتب أو
المكاتب الجغرافية التى لها اهتمام وتسمى بالموضوع . وفى دائرة شئون
المظنات الدولية ، سيكون القسم ذو الاهتمام الرئيسى هو قسم الشؤون
السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة . وربما تذهب نسخة أخرى الى قسم
شئون المناطق غير المستقلة .

وفى دائرة الشئون الأوروبية ، توجه نسخة التصرف الصغراء للبرقية الى
قسم شئون غرب أوروبا ، ومن هناك الى المكتب المختص Desk بالدولة من ،
حيث تكون هى أول شيء يواجهه مسئول المكتب المختص عند بداية عمله فى
الصباح . وكما يحدث ، فقد يكون مسئول المكتب المختص فى مهمة رسمية فى
الليلة السابقة حيث كان يناقش باستفاضة مع السكرتير الأول لسفارة الدولة من
الرغبة فى تجنب التطرف داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأقليم موضوع
الحديث . وفى قسم المقدمة التابع للدائرة ، يكون الموظف المسئول قد دون
الفاصل الباردة لمشكلة التى ستضطلع بها دائرته ، ويبحث بالبرقية الى
مساعد الوزير . وتدور اللصوص التى تلى ذلك على النحو التالى :

يعبر مسئول المكتب المختص بالدولة من القاعة متوجها الى مكتب رئيسه
ومن ثم يتجه كليهما الى مكتب مدير قسم شئون أوروبا الغربية ، حيث يعمل
الثلاثة بمكتب مساعد الوزير للشئون الأوروبية ويطلبون من سكرتيرته تحديد
موعد فى أقرب وقت ممكن .

ويقوم مدير قسم الشئون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة بالاتصال
تليفونيا بمدير قسم شئون أوروبا الغربية بحكم أن قسم أوروبا الغربية هو
الذى سيقوم بصياغة التعليقات الى السفارة الأمريكية فى الدولة من يفرض أن
تشى وزارة خارجيتها عن عزمها رغبة فى أن تحاط الأمم المتحدة بما يصدر فى
هذا الشأن من تعميمات . وقد يضيف فى هذا الصدد أنهم وقد فكروا فى أن
يقوم وفد الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بعرض وجهة النظر هذه على بعض
الدولة من فى نيويورك إلا أنه لا ضرورة لذلك حيث مستفهوم بعض الدولة من
بتقديم النصح لحكومتها بوضع الرئى العام العالمى مرصحا الاعتبار .

وبعد الاجتماع الصباحي الذي عقدته السيد الوزير بالمستولين ، حيث يتم مناقشة الموضوع باختصار ، يتم عقد اجتماع آخر في مكتب مساعد الوزير للمستوطن الأوروبي للاتفاق على الخط الذي سيتبع مع حكومة الدولة من ، وبعد مسئول المكتب المختص بأعداد أول مشروع للبرقية التي توضح هذا الخط ، حيث تتم مراجعة المشروع ولتمديله بواسطة رئيس ومدير قسم أوروبا الغربية .

ومؤدى هذه البرقية أن تطلب من السفارة الأمريكية في الدولة من إيضاح مخاوف أمريكا من أن الخط المزمع اتباعه بواسطة حكومة الدولة من ، لن يؤدى إلا إلى استغلال الموقف من قبل المتطرفين ، وإلى أضرار وتخریب عناصر الموقف الودية تجاه الغرب ، . كما تطلب البرقية إلى السفارة الإيعاء بأن تؤكد حكومة الدولة من سياسة تقمع في الاعتبار الآمال المشروعة لأهالى الأقاليم الأصليين حتى يمكن تمهيد الجو لمناقشة المشكلة بواسطة الجمعية العامة . وبعد تمجيدهن البرقية والمرافقة عليها ، قد يرى مساعد الوزير أن من الضروري الحصول على موافقة دائرة مسئول الشرق الأدنى وجنوب آسيا على هذه البرقية وغالباً ما يسبق ذلك وضع قائمة بأسماء من ستوجه البرقية إليهم للموافقة عليها وهم عادة نائب وكيل الوزارة للمستوطن السياسية ، ودائرة مسئول المنظمات الدولية ، ودائرة الشؤون الإفريقية . كذلك قد يرى مساعد الوزير توقيع البرقية من قبل نائب وكيل الوزارة للمستوطن السياسية ، دون الحاجة إلى توقيعها من قبل من هو أعلى درجة أو مستوى رئاسي بالوزارة . من ثم ، يبقى على مسئول الصياغة توجيه البرقية إلى من دونت أسبقهم بالقائمة للموافقة عليها - فإذا دائرة الشؤون الأمريكية ، قد وصفت البرقية بأنها رقيقة للغاية بالنسبة لحكومة الدولة من ، وأن وقعت عليها كما هي بالأحرف الأولى أو أعرب قسم الشؤون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة عن رغبته في أن يذكر الدولة من بأن الولايات المتحدة كانت مثلاً يحتذى في التزامها بمبدأ القاعة لتوسع فرصة للعمل في نطاق الأمم المتحدة حينما قبلت في عدد من المناسبات إدراج بند على جدول أعمالها يتضمن اتهاماً للولايات المتحدة بالمعوان ، فإن مسئول المكتب المختص بالدولة من أن يوضح أن قسم أوروبا الغربية يجب مثل هذه الإضافات التي قد تتردد من تحس الدولة من . وبناء عليه ، فإن على قسم الأمم المتحدة أن يقتزل عن رغبته في الإضافات ، ولكن له أن يطلب حذف عبارة في البرقية يبدو من ظاهرها أنها تضع الولايات المتحدة وراء صراع الدولة من ، وهي العبارة الخاصة بأنه من غير المناسب مناقشة المسألة في الأمم المتحدة . ومن هنا يصبح على المسئول الذي قام بصياغة البرقية أن يتولى الإنصال بمدير قسم أوروبا الغربية للموافقة على هذا الحذف ، إذ له أن يقرر ذلك بمفرده ، دون الرجوع إلى رئيسه أو إلى مساعد الوزير .

وهكذا يقوم مدير القسم الأمم المتحدة بالتوقيع على البرقية بالأحرف الأولى نيابة عن قسمه ، ويقوم مسئول المكتب المختص بالدولة من تعيين البرقية باليد إلى سكرتير نائب وكيل الوزارة للشئون السياسية ، وفي الساعة السادسة ، حين يبلغ تليفونيا بأن نائب وكيل الوزارة قد وقع على البرقية دون تعليق ، يتوجه مسئول المكتب المختص بالدولة من إلى الدور الخامس ، ويتوجه بالبرقية إلى هيئة مراجعة المراسلات التابعة للمسكرتارية التنفيذية حيث تتم مراجعتها لتكون واضحة سهلة الفهم . وهذه هي آخر مراحل الموافقة بما يسمى مع العرف السائد . ومن ثم توجه البرقية إلى فرع البرقيات الرمزية لإرسالها إلى السفارة المختصة . وفي صباح اليوم التالي ، يتلقى جميع مسئولو الوزارة الذين اشتركوا في صياغة البرقية صوراً منها على الأوراق الوردية اللون الخاصة بالبرقيات الصادرة وتعمل البرقية وقت الإرسال الساعة ٨:١٦ مساءً ، وبذلك تسجل التاريخ كبرقية الوزارة رقم ٧٢٦ إلى السفارة في الدولة من . ويكتب مسئول المكتب المختص بالدولة من عبارة « أرسلت البرقية » بالإضافة إلى تدوين التاريخ في الفراغ الخاص بذلك والموضح بخاتم مطاط على النسخة الصفراء للأصل رقم ١٠٢٩ . ويقوم الموظف المساعد بمكتب الخدمة بتدوين نفس المعلومات في سجلاته ، ثم ترسل النسخة الصفراء إلى الملفات المركزية ، وربما تلقى بعد ذلك في الوقت المناسب إلى الأرشيف القومي . ويمكن حفظ الصور البيضاء فقط في ملفات الدائرة .

ورغم ذلك ، ففي هذه الحالة لا يوجد من يهتم نفسه بأن المسألة قد تم التخلص منها فبعد مضي أقل من أربع وعشرين ساعة ، تصل برقية جديدة رقم ١٠٢٥ من السفارة في الدولة من تفيد بأنه في حين أن حكومة من يحصل أن تقدم بعض التنازلات ، فإنها بالتأكيد ستقوم بفرض حيلة واسعة النطاق ضد ادراج المسألة على جدول الأعمال ، وأنها تتوقع أن تبذل الولايات المتحدة كافة جهودها لتتخذ كل الأصوات السلبية الممكنة . وهنا يبرر السؤال حول ما هي أهمية الموقف الذي ستتخذه الولايات المتحدة في الواقع ، وعن حجم الجهود التي ستبذلها لكسب مزيد من موافقها ؟ والواقع أنه لا يوجد من يعتقد ولو للحظة واحدة أن هذه المسألة المتفجرة يمكن اتخاذ قرار بشأنها على مستوى الدوائر السياسية بالوزارة ، وإنما لنوزير وحده أن يتخذ مثل هذا القرار . وذلك في حد ذاتها حقيقة مريّة يدركها الوزير شخصياً ، فعقب اجتماع كبار المسئولين لبحث مسألة برلين ، يوجه الوزير نظر مساعديه لشئون التخطيط السياسي بأن يبحث خلال الأيام القليلة القادمة البدائل الممكنة للموضوع . ومن ثم يبدأ مساعد الوزير فوراً في التحرك ، فيدعو إلى عقد اجتماع صباح اليوم التالي . ويحضر الاجتماع كل من : مساعد الوزير لشئون التخطيط السياسي شخصياً ، وعدد من موظفي مكتبه (بما فيهم المتخصصون في المسائل الأوروبية والأفريقية) ، ومدير مكتب الشؤون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة ، ورئيس قسم أوروبا الغربية .

ومستوفى المكتب الخاص بالدولة ، وعضو من هيئة التوجيه والتنسيق السياسي التابعة لدائرة الشؤون العامة واثنين من التخصصين في المعلومات وهما مدير قسم الأبحاث والتحليل لأوروبا الغربية ، ومدير قسم الأبحاث والتحليل للشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا . وتكثف المناقشة كل جوانب المسائل المختلفة المرتبطة بالموضوع . وعادة ما تكون المناقشة موضوعية هادئة ، ويكون الهدف من الاجتماع هو العمل على توضيح الأمور ، حتى يتأكد المسئولون من التخطيط السياسي في كل المسائل المرتبطة بالموضوع ستكون موضع الاعتبار عند إعداد هذا القسم للورقة التي ستعرض على الوزير .

وقد يصبح الوزير في موقف صعب ، عندما ما تختلف آراء الرئيس حول الطريق الذي يجب اتباعه عن آراء الوزير . وقد يقسم الكونجرس كذلك في الرأي لأن قسما منه يتأثر بالقوة المغربية لفكرة القومية بين الشعوب غير المستقلة ، في حين أن جانبا آخر يتأثر بالقوة الأساسية للدولة من داخل منظمة حلف شمال الأطلسي ، ودورها في الدفاع الأوربي كذلك يعمل سفراء بعض الدول على جذب الوزير إلى جانب معين ، في حين أن آخرين يجذبونه إلى جانب آخر . وهناك إحدى الصحف الأمريكية الكبرى التي قد تنصح في مقالها الاقتصادي بممارسة د ضبط النفس والتفهم وبعد النظر ، وفي أثناء الاجتماع الذي يقيمه الوزير مع كبار المسئولين بالوزارة للتوصل إلى قرار ، قد يلاحظ أن هناك انقسامها عميقا كما كان يختص بين مؤيديه . فهو يتشاور مع كل منهم - مع مساعدي الوزير للتخطيط السياسي ، والشؤون الأوروبية ، والشؤون الأفريقية ، وشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، وفي النهاية ، يعرض ملخصا للآراء ، ثم يعرض عن قراره ويلد ذلك حدوث الأشياء الآتية

(١) نقل مساعدي الوزير الدنيا إلى فوائدهم المختلفة .

(٢) إرسال برقية عاجلة تتضمن قرار الوزير إلى السفارة الأمريكية في الدولة .

(٣) إرسال برقية إلى السفارات الأمريكية في العواصم الكبرى في العالم تطلب توجيه كل سفير إلى وزارة الخارجية في الدولة المعهد لديها لشرح وجهة النظر الأمريكية بعبارة مقنعة .

(٤) إرسال برقية مماثلة إلى الوفد الأمريكي في نيويورك لاستخدام مضمونها في المحادثات مع وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

(٥) عقد اجتماعات يحضرها ممثلون عن الفوائد الجغرافية المعنية ، وفوائد الشؤون العامة ، ووكالة الاعلام الأمريكية . ثم يعود ممثلو وكالة الاعلام الأمريكية إلى مقرهم لصياغة التوجيهات لكاتب الاعلام الأمريكية في جميع

العالم وتحتوى هذه التوجيهات على كيفية استخدام الاتهام الخاصة
بالقرار الأمريكى عند إعلانها .

وكما كانت المشكلة أكثر أهمية ، زاد عدد المستويات العليا التي تناقشها
في وزارة الخارجية . ففي حالة أزمة ما - ويمكن أزمة ناجمة عن قلب نظام
الحكم في الدولة أ ، وهي حكومة ذات اتجاه غربي عن الشرق الأوسط - فإن
على الوزير أن يعالج الموضوع بنفسه . هذا علما بأن غالبية عمل الوزارة يقوم به
بالضرورة استثنائيون الأقل درجة . ولكن في حالة اهتمام الوزير شخصيا بأزمة
مهمة ، ومتابعتها يوما بيوم ، فإن على مسئول المكتب المختص بالدولة ورئيسه
أن يقوم بتقديم المعلومات لتفصيلية التي تكون في حوزة للتخصصين ، بينما
يقوم محللو الدول ورؤساء الفروع بدائرة المعلومات بالعمل عشر ساعات يوميا ،
طوال ستة أو سبعة أيام الأسبوع . هذا بالإضافة إلى ما سبق الأزمة من جهة
وعمل من جانب المسئولين في المستويات الأدنى .

على أنه في الحالة المعروضة سابقا ، كان واضحا لفترة ما أن الأمور لا تسير
على ما يرام في الدولة أ ، كما كانت السفارة الأمريكية في هذه الدولة على علم
بالاستياء المتزايد من النظام الحاكم ، وذلك عن طريق اتصالاتها غير المباشرة مع
عناصر المعارضة السياسية، ومن طريق المعلومات الواردة لها من القاهرة، ومتابعتها
لنظام التولر ، والمنشورات السرية . لقد قدم مسئول الشؤون العامة في
الدولة أ بعض المعلومات المتفرقة إلى السفارة وإلى وكالة الاعلام الأمريكية بسبب
اتصالاته الخاصة مع المجموعات المهنية داخل الدولة أ وعلى أساس قوة هذه التقارير
والبرقيات الواردة من المراسلين الأمريكيين في المنطقة ، وتحليلات دائرة المعلومات
والأبحاث ، التي تشير جميعها في نفس الاتجاه قام مسئول المكتب المختص بالدولة
بحل اجتماع للمستقلين بقسم شؤون الشرق الأدنى بالاعراب عن قلقه إذا
ما طلب منه (أعداد مذكرة يمكن لمدير القسم عرضها على مساعد الوزير إذا
كانت مقنعة في عرضها .)

وحيث أن ما ينور يخله مسئول المكتب المختص بالدولة أ سيطلب تحركا على
المستوى القومي ، فإن ما يكتبه يأخذ شكل مذكرة للرئيس في الوزير . وتحتوي
هذه المذكرة على عرض المشكلة والتحرك الذي يوصى باتباعه ، واستعراض الحقائق
المرتبطة بالمشكلة ، ثم الخاتمة . وفي نهاية المذكرة ، تكتب قائمة برموز مكاتب
الوزارة التي يجب الحصول على موافقتها . ويجب أن تشفع المذكرة بالمستندات
المؤيدة ، وبخاصة برقيات السفارة التي يلصق على كل منها شريط لتمييزها .

وقد تم تحديد المشكلة بكونها « تقوية النظام الحال الموالي للحرب في
الدولة أ » . وعلى سبيل التوضيح ، أعرب مسئول المكتب الخاص بالدولة أ عن

حساسية بمسكلات واحياجات الدولة المستول عنها . وطلب باعتماد الولايات المتحدة بدرجة أكبر من صفات الدولة . ومن الدولت . وارسال خدمات اسلحة أمريكية ، وقزوينها بالبنادق والعتائر المتتالة المتتالة التي كانت قد طلبتها ، وتأييد عضويتها في وكالات الأمم المتحدة المختلفة . ودهوة الرئيس الأمريكي لرئيس وزراء الدولة أ لريارة الولايات المتحدة . وديهي أن معظم ما توصي به المذكورة يجب أن يكافح من أجل تحقيقه داخل الدائرة السياسية (وحتى في القسم الداخلي) حيث أن هذه التوصيات تعارض مع مطالب دول أخرى (ومستوى المكاتب المختصة بهذه الدول) داخل دائرة الاختصاص نفسها . وفي حين أن أي من مدير القسم أو مساعد الوزير لا يمكن في أن مساعدة الدولة ب تفصيل عائلا في المنطقة ، لأنها يعتبران في اقربها بالتدخل عنها كلية من شأنه أن يقضي على المذكورة المهمة . وأحد ما جاء فيها مأخذ الجهد . وأجرا تقادر المذكورة السياسية حاملة توقيع مساعد الوزير وقد تمت مراجعتها مراجعة شاملة . ولكنها تكون في انتظار تعديلات أخرى عليها . فقد لا تستطيع وزارة الدفاع توفير البنادق والطائرات المتتالة الخفيفة ، أو لا تستطيع طائرة سفن المنظمات الدولية تقديم أية تعهدات في هذه المرحلة فيما يتعلق بمسألة الضمنية في وكالات الأمم المتحدة . كذلك قد يعتمد على نائب وكيل الوزارة للشؤون السياسية لفئة الطب الخاص بدعوة الرئيس الأمريكي لرئيس وزراء الدولة أ لريارة أمريكا لريارة رسمية ، حيث أن عدد الطيروف الذين تمت دعوتهم بالعمل قد أصبح كبيرا جدا .

ويديهي أن يرتفع معدل الاسلحة والاحمال للتوصيات الواردة في المذكرات المهمة لتوفير ، كما هو الحال بين سمك السالمون عند التصارع لفتح طريقه إلى منبع النهر حيث توجد أماكن وضع البيض حيث يرتفع معدل الوليات . فلا شك أن الامور الصائكة والمنطقة تنعمر في كافة أرجاء العالم . ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع عمل كل شيء في كل مكان وفي نفس الوقت . وحينئذ يبدو أن الدولة - بغض النظر عن صراخها في محاولة لجذب الانتباه - تعتبر بمثابة الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ليس من الضروري أن تغير قلعا . وعندما يحدث الانقلاب في الدولة أ ، يسل جرس التليفون في الصباح الباكر ليولفد رئيس المكتب المستول عن الدولة أ والدولة الأخرى . وفي لمح البصر ، وقبل أن تلمس قدماء أرض غرفة لومه ، يكون قد تصور حجم الكارثة المسكبة في تلك المنطقة وتراوده فكرة مؤداها أن الاطاحة بالملكة في الدولة ب قد أضحي أمرا قديدا الاحمال . وهذا يتسلسل : أما من وثيقة سرية للغاية لودها مسئولو الأمن بمكتبه أ وهنا يخطر الموظف المتناوب بالوزارة حائفا بوصول يرقية ليلية حطيرة Night Action (احتصار لكلية وهي برقية تستدعي اتخاذ تصرف مني ليليا ، ومعنى يجب قراءة هذه البرقية فورا لو استلزم الأمر البحث عن شخص في قرانه) .

ولهذا يفضل أن يحضر بنفسه لمراجعتها • وفي الطريق ، مدير رئيس المكتب
راديو السيارة ليتابع بثرة الأنباء ، ولكنه لا يسمع فيها شيئاً بمسند الدولة أ • فقد
تفوق العم سام على وكالات الأنباء •

حتى إذا وصل إلى مقر الوزارة ، وجد أن البرقية قد تم حل ومورها ، حيث
تفيد قراءتها أن هناك ثورة في الدولة أ • تم خلالها قتل أو طي كبير القادة •
وهكذا يصبح عليه أن يوقف مساعد الوزير • ولكن نظراً لأنه ما من شيء يمكن
عمله في هذه اللحظة فإنه يقرر الانتظار حتى السادسة صباحاً ، ثم يستدعي مدير
التقسيم ويعطيه البرقية ولكنه مع ذلك يصل إلى إيقاف مسئول المكتب المختص
بالدولة أ ويطلب منه الحضور • ويشاركه في اللحظة ، بجانب الموظف المناوب ،
ممثل عن السكرتارية التنفيذية الذي سيقوم بإعداد البرقية كي يقرأها الوزير
فور وصوله • أما في دائرة المعلومات والأبحاث وقد تجاوزت الساعة الآن الرابعة
صباحاً - فقد وصل موظفو أعداد ملخص الصباح لقراءة ما ورد ليلاً وكتابة النقاط
ذات الأهمية وتحليلها حتى يستطيع المدير أن يستخدمها في اطلاع المسؤولين على
ما جاء بها خلال اجتماع الوزير بهم صباحاً • ويدهي أن يلقى مسئول التنظيم
بقسم البحوث والتحليلات للشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا نظرة على البرقية
الليلية الواردة من الدولة أ • ثم يتصل ليتفوق بالمحلل المختص بالدولة أ •
وهكذا ، ما أن يحين موعد قنوم الوزير في سيارته « الليمورين السوداء »
ويتوجه إلى المصعد الخاص • حتى يكون قد حدث الكثير • ففي دائرة شؤون الشرق
الأدنى وجنوب آسيا ، يكون كل المسئولين من الدولة أ ابتداء من مساعد الوزير
لمن هم أدنى منه ، بما فيهم المسئول عن حلف بغداد ومنظمة حلف جنوب شرق
آسيا ، والمساعد الخاص الذي يعمل كمستشار سياسي ومستشار التخطيط ، قد
هبطوا اجتماعاً دام قرابة ساعة لوضع المهام التي تتطلب اهتماماً فورياً • حينئذ
تكون قد وصلت برقيتان ليليتان أخريان من الدولة أ ، أحدهما تفيد بأنه حتى
الآن لم يتعرض أي مواطن أمريكي للخطر وإن كان هذا الأمر غير مؤكد في
المستقبل • وهناك يتصل مساعد الوزير بمدير المعلومات والبحوث يطلب تجميع
كافة المعلومات الممكنة من الثائد الجديد للدولة أ وزملائه ، كما يطلب نفس
المعلومات الممكنة من القائد الجديد للدولة أ وزملائه ، كما يطلب نفس المعلومات
عن وكالة المخابرات المركزية أما بالنسبة لبالي الأمور ، ففيما على تصور مساعد
الوزير عما يجب عمله أولاً بأول :

١ - اطلاع وزارة الدفاع بفتح وزارة الخارجية ، وطلب تجهيز طائرات نقل في
المطارات القريبة لأجللاء الرعايا الأمريكيين إذا دعت الضرورة لذلك ، طبقاً
للمخطط المعد سابقاً • كما يجب التشاور حول المعدات المتوفرة إذا ما تطلب
الامر حماية الرعايا الأمريكيين من طريق استخدام القوة •

٢ - إرسال مضمون البرقيات الليلية التي وصلت الوزارة إلى السفارة الأمريكية

في الدولة جـ ، وهي دولة صديقة مجاورة للدولة أ . وينتظر في كل لحظة وصول برقيات من السفارة الأمريكية هناك . كما يجب إخطار المساعد الخاص لشئون تنسيق الأمن المتبادل بمكتب وكييس الوزارة لشئون الاقتصادية ، وكذلك مكتب شئون الأمن السولى بوزارة الدفاع ، باحتمال طلب مساعدة عسكرية عاجلة للدولة جـ .

٣ - وقف ضخ البترول في أنابيب الدولة أ ، وإخطار المساعد الخاص لشئون تنسيق الأمن المتبادل بذلك .

٤ - يجب أن يناقش مع وزارة الدفاع إمكانية قيام الأسطول الأمريكى السادس باستعراض لتأييد استقلال وسلامة أراضي الدولة جـ .

٥ - يطلب تقييم مخاطر قومي اضطرابى من وكالة المخابرات المركزية ، بشرط ألا تعتبر الوكالة المؤلف من الميوعة بحيث لا يمكن وضع تقسيم رسمى يمكن الاستفادة به .

٦ - يقوم مستشار الشئون العامة بالاتصال بدائرة الشئون العامة ، والمتحدث باسم وزارة الخارجية ، ووكالة الاعسلاام الأمريكية ، للاتفاق على الموقف الأمريكى الذى سيتم اعلاؤه .

٧ - من المحتمل ضرورة استدعاء سفير الدولة ب وإبلاغه بالحاجة الملحة لموافقة حكومته على السماح بالطيران فوق أراضيها لتوصيل الإمدادات للدولة جـ ويفصل به مسئولى المكتب الخاص بكل من الدولة ب ، جـ فوراً في صياغة برقية للسفارة الأمريكية في الدولة ب (وصورتها للسفارة في الدولة جـ) تجدد فيها المرحلة التى يجب حلها على السبيل التوجه لوزارة خارجية الدولة ب .

وفي الساعة ١٢ ر ٩ ، يطلب مساعد الوزير من سكرتيرته إلغاء كل مواعيد اليوم ، بما فيها مواعيد مع طبيب الأسنان ، لوقفا منه بأن الوزير سيطلب اليه مرافقته الى البيت الأبيض . ولكنه يبقى على مواعيد مع سفير الدولة جـ فقط . (السيد السفير ، يمكنك أن تطمن بجلالة الملك بأن حكومتى عازمة تماما على حاية سيادة وسلامة أراضي دولته) .

وفي الساعة ١٤ ر ٩ ، وقبل دقيقة واحدة من بدء اجتماع المسئولين ، يندحق مساعد الوزير برملاله في غرفة الانتظار بمكتب الوزير ، وذلك لسماح بتقييم مدير المعلومات والأبحاث ، ثم التقدم بتقييمه الشخصى ، وحطة العمل المقترحة .

الفهرس

٣	• • • • •	تقديم
٩	• • • • •	مقدمة المؤلف
١٧	• • • • •	ملفحة الكتاب
١٩	• • •	الباب الأول : ماذا نريد أن نعرف مادة العلاقات الدولية
٢١	• • • • •	الفصل الأول : عشرة أسئلة أساسية
٢١	• • • • •	١ - الأمة والعالم
٢١	• • • • •	٢ - الحرب والسلم
٢١	• • • • •	٣ - القوة والضعف
٢٢	• • • • •	٤ - السياسة الدولية والمجتمع الدولي
٢٢	• • • • •	٥ - الرخاء والفقء
٢٢	• • • • •	٦ - الحرية والقسم
٢٢	• • • • •	٧ - الرؤية والوهم
٢٣	• • • • •	٨ - النشاط واللامبالاة
٢٣	• • • • •	٩ - الثورة والاستقرار
٢٤	• • • • •	١٠ - الشخصية الذاتية والتحول
٢٦	• •	الفصل الثاني : أدوات التفكير : بعض المفاهيم الأساسية
٢٨	• • • • •	بعض مفاهيم الانظمة الاجتماعية

٢٢	• • • • •	بعض المفاهيم عن السياسة
٢٥	• • • • •	الحكم أو السلطان
٢٨	• • • • •	الفصل الثالث : القوة والدولة القومية
٢٩	• • • • •	أساس القوة :
٤٢	• • • • •	تقل القوة على ضوء استخلاص النتائج
٤٧	• • • • •	بعض الأبعاد الأخرى للقوة : النطاق والمدى والمجال
٦٤	• • • • •	الفصل الرابع : حدود القوة : الرمز والواقع
٦٥	• • • • •	القوة كميلة :
٦٨	• • • • •	الغورط الزائد على حساب الهيبة وصورة « صف التومينو »
٦٩	• • • • •	القوة كوسيلة وكغاية : سياسة القوة وسياسة النمو
٧٢	• • • • •	حدود القوة ومخاطر الحرب
٧٥	• • • • •	الباب التالي : أشخاص السياسة الدولية
٧٧	• • • • •	الفصل الخامس : المجموعات والمصالح
٧٩	• • • • •	مجموعات المصلحة الخاصة
٨٢	• • • • •	مجموعات المصالح الأكثر عمومية والطبقات الاجتماعية
٩٢	• • • • •	الفصل السادس : نفوذ الصفوة
٩٨	• • • • •	الفصل السابع : مجموعات المصالح الشاملة الأغراض
١٠١	• • • • •	الأمة الحديثة
١٠٣	• • • • •	الامبراطوريات والمنظمات الدولية
		الباب الثالث : مصالح الأشخاص (الأفراد والدول) عمليات التحكم
١٠٧	• • • • •	والصراع
١٠٩	• • • • •	الفصل الثامن : كيف تسيطر الدولة على نفسها
١٠٩	• • • • •	صنع القرار : ربط المعلومات الجديدة بالذكريات القديمة

١١٢	• • •	احرية والسياسة : الحاجة لصنع قرارات نابتة
١١٣	•	مجموعة من صفاتي القرارات وعناصر القرارات
١١٥	• • • • •	الأهداف السياسية وصور الأهداف
١١٦	• • • • •	الاسترجاع (التنفيذية - الاستراتيجية)
		مسيرة التاريخ : الأغراض والأسباب ومسودج المسير
١١٩	• • • • •	العشوائي
١٢٥	• • •	الفصل التاسع : كيف تسمح السياسة لخارجية
١٢٥	• • • • •	البحث عن الأمن القومي
١٢٧	• • •	المصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية ؟
١٣٨	• • • • •	مصالح الحرب الحرة
١٤١	•	الفصل العاشر : قطاع السياسة الخارجية
		نظرة أخرى الى جهاز الأمن القومي ، نموذج القتال الصغير
١٤٣	• • • • •	البسيط
١٥٤	• • •	هل هناك « أولوية للسياسة الخارجية » ؟
١٥٦	• •	الفصل الحادي عشر : كيف تتشب الصراعات بين الدول
١٥٦	• • •	١ - « القتال » : أشكال للصراع حسب آلية
		٢ - « المباريات » : الصراعات للتعلمة التي تميزها
١٥٨	• • • • •	الاستراتيجية
١٥٩	• • • • •	مباريات قيمة الصفر أو القيمة المحددة
١٦٠	• • • • •	الاستراتيجيات والحلول
١٦١	• • • • •	مفهوم الحل الوسيط
١٦٣	• • • • •	مباريات القيمة المتغيرة
١٦٣	• • • • •	التهديدات المتبادلة : لعبة « الدجاجة »
١٦٥	• • •	التهديدات والوعود : « مازق السجينين »
١٦٩	• • • • •	مباريات البقاء وتكلفة التفكير
٢٨٩		تحليل العلاقات التحولية

١٧٣	التهديد والردع كمماريات دواعي مختلفة
١٨١	٢ - المظاهرات أو الدنوات . مناقشات تسمح بتغيرات في الصور والدواعي
١٨٤	الفصل الثاني عشر : الدبلوماسية والتحالف . الائتلافات
١٨٤	الدبلوماسية
١٨٩	الائتلاف أو التحالفات
١٩٢	نظرية التحالف وعدم استقرار ميراث القوي
١٩٥	الفصل الثالث عشر : فشل السيطرة وأشكال الحرب
١٩٥	النصف المحدود كوسيلة للضغط
١٩٦	التدخل الأجنبي والحروب الداخلية
١٩٩	سبب التصعيد
٢٠٥	العلاقات الحاسمة في المبيعات
٢٠٥	فشل الإدراك وبعد النظر والسيطرة
٢٠٨	الفصل الرابع عشر : بعض بدائل التصعيد والحرب
٢٠٩	التحول الداخلي لطرفي الصراع أو أحد أطرافه
٢١٣	التقليل من الاتصالات المتبادلة
٢١٤	تقليل المصالح المتناقضة وتقوية المصالح المتشابهة
٢١٧	الفصل الخامس عشر : التكامل الدولي وثورق القوي
٢٢١	القانون الدولي (تسوية المنازعات)
٢٢٦	أجهزة القانون الدولي
٢٢٧	الوظيفة : المنظمات الدولية ذات الأغراض المحددة
٢٣١	الفصل السادس عشر : المنظمات الدولية ذات الأغراض العامة
٢٣٢	الامن الجماعي وعصبة الأمم

٢٣٧	الأمم المتحدة : حل هي جمعية عالمية أو حكومة عالمية ؟
٢٣٨	الجمعية العامة
٢٤٠	مجلس الأمن
٢٤٢	الصراع بين الشرق والغرب في سياسة الأمم المتحدة
٢٤٣	المركز الرئيسي للسكرتير العام
٢٤٥	قضايا للمستقبل : عضوية ومهام الأمم المتحدة
٢٤٧	الفصل السابع عشر : المنظمات الإقليمية كطريق نحو التكامل
٢٤٨	منظمة حلف شمال الأطلسي
٢٥٠	الجهود نحو توحيد أوروبا الغربية : مجموعة السوق الأوروبية المشتركة
٢٥٣	خطوات نحو الاتحاد الأوروبي
٢٥٥	المؤسسات الوطنية الأوروبية
٢٥٨	الجهود الأخرى نحو التكامل الإقليمي
٢٦٠	الفصل الثامن عشر : تحقيق التكامل وتدعيمه
٢٦٣	أنواع المجتمعات : الدمج في مقابل التعدد عملية إقامة مجتمع آمن مدمج
٢٦٥	الشروط الخلفية الأساسية
٢٦٦	مجتمعات الأمن المتعدد أسهل
٢٦٧	عملية التكامل
٢٦٩	الوظيفة كطريق إلى التكامل
٢٧٠	سياسة التكامل : القادة والقضايا
٢٧٢	المطالب والوسائل
٢٧٤	بعض القضايا الناشئة المتعلقة بالتكامل والسياسة العالمية
٢٧٦	ملحق ١ عملية صنع السياسة في وزارة الخارجية

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٥٤٨٨/١٩٨٢

١ - ٢٣٠ - ٠١ - ٩٧٧ - ISBN ..

بمجاورة العلامة كارل دويتش الأفكار العقلية في مبحث دراسة العلاقات الدولية ليقيم نظرية علمية تحليلية شاملة للعلاقات داخل الوحدات القومية والمنظمات الدولية .

ويتخذ دويتش فكر الميتافيزيقية الألمانية ، وكر المدرسة الماركسية بعينها عن طريق طاعته الانساج والصراع في المجتمع الدولي ، ويقدم نتيجة عنها نظرية متكاملة العالم لتحديد إطار العلاقات الدولية

وقد ترجم الكتاب إلى صيغة من اللغات الحرة باعتبارها مرجعا دائما في العلاقات الدولية ، كما يعد جهدا كبيرا يرمي المصلحين والدارسين في مجال الشؤون السياسية ، والمسألة جديدة إلى المكتبة العربية .